

٢١٧
ك . ت

(كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار) ، تقي
الدين الحمصي ، أبوبكر بن محمد - ٨٢٩ هـ .
كتبه عبيد الله محمد سنة ٩٩٥ هـ .

٥٨٧٠

ج ٢ (١٧٠ ق) ٢١ ص ٢٠٥ × ٢٥٠ اسم
نسخة حسنة ، بها نقص في أولها ، خطها
نسخ معتاد من كتاب السيوطي إلى آخره .
الاعلام ٤٥: ٢ ، الظاهرية (فقه الشافعي)
٢٤٠ .

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية
أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

١ / ١٦٢٦

١٤١٤ / ١١ / ٢٦

82V.





قسم المخطوطات
مادة تشون المكتبات

عن كل مديونة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم
هدايا بالغ القيمة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياما **وهذا** الذي
يسمى دم تخيير وتعديل اما التخيير فواضح واما التعديل فقوله تعالى او عدل ذلك
هذا في المثل اما غير المثل فهو مخير بين ان يتصدق بقيمة طعام او يصوم
عن كل مديونة كما المثل فتخير بين هاتين الخصلتين **العبرة** في هذه القيمة
بموضع الاتلاف لا يمكنه على الاصح قياسا على كل متلف بخلاف الصيد المثل فان الامح
فيه الاعتبار ^{القيمة} بمسكن يوم الاخراج لانها محل الذبح فاذا عدل عنه الى القيمة اعتبرنا
مكانه في ذلك الوقت **فصل** الشئ من النعم والغنم المراد بالنعم المبتذن وان كان
اسم النعم يصدق عليها وعلى البقر والغنم كما مر في الزكاة ثم المراد بالمثل ما يقاربه
الصيد في الصورة لا المثل في الجنس حتى يجب في النعام وفي الغزال غزال ويدل لذلك
الاية وفعل الصحابة الا انهم في قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم فلما قيد سبحانه
وتعالى بالنعم انصرف عن الجنس الى الصورة من النعم وقد حكم جمع من الصحابة في غير
هم في النعام ببدنه وفي حمار الوحش وبقره وبقره وقد مضى بذلك الصحابة
وقيل انما قضوا به في الحمار وقيست البقرة عليه وفي الضبع كبشر اخبر به جابر
عن قضا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا قضى به جمع من الصحابة فالضبع لانيث
ولا يقال ضبعه والذكر ضبعان بكسر الصاد واسكان الهمزة قضت الصحابة في الغزال
بعنز وفي الارنب عناق حكم بذلك عمر وعطاء **العناق** الانثى من المعز اذا لم تنكل
سنه والذكر جدي وفي الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي الذكر ذكر وفي الانثى انثى
وفي الصحيح صحيح وفي المكسور مكسور رعايه في كل ذلك المماثلة التي اقتضتها الاية
والله اعلم **فصل** الدم الواجب بالوطي وهو على الترتيب بدنه فان لم يجد
فبقرة فان لم يجد فسبع من الغنم فان لم يجد قوم البدنة واشتري بقيمة

الاتلاف

ل

طعاماً وتصدق به فان لم يجد صام عن كل مديوناً **هـ** وهو الدم الخامس
وهو دم الجماع فيه اختلاف كثير جداً لا محاب والمذهب انه دم ترتيب وتعديل
فيجب البدنة أولاً فان عجز عنها بقرة فان عجز عنها فسبع من الغنم فان عجز قوت
البدنة بدراهم والدراهم بطعام وتصدق به فان عجز صام عن كل مديوناً واجتمع
لوجوب البدنة بان عمر وابنه عبد الله افتيا بذلك وكذا ابن عباس وابو هريرة
واما الرجوع الى البقرة والسبع من الغنم لانها في الاضحية كالبدنة واما الرجوع الى
الاطعام فلان الشرع عدل في جزاء الصيد من الحيوان الى الاطعام فرجع اليه
هنا عند العذر فلو تصدق بالدراهم لم يجز وبأي موضع تعتبر القيمة باوجه
قيل مكي وقيل مكة في اغلب الاوقات **والتالث** بموضع مباشرة السبب والذي
جزم النووي في شرح المذهب انه يسعركم في حال الوجوب وما الذي يدفع الي
كل مسكين فيه وجهان احدهما في الروضة انه غير مقدركا للحم واعلم ان وجوب
البدنة محله في الجماع المفسد للجماع والعمرة اما اذا جامع بين التحليلين وقتلنا لا
يفسد للجماع بذلك فانه لا يلزمه بدنة بل تلزمه شاة لانه محرم لم يحصل له افساد
فاشبه الاستمتاع والله اعلم **قالوا** يحزبه الهدي والاطعام الا في
الحرم ويحزبه ان يصوم حيث شاء **اعلم** ان الهدي قد يكون عن احصار
وقد يكون عن غيره فان كان عن احصار فلا يشترط بعت الدم الواجب بسببه
الى الحرم بل يذبحه حيث احصر لانه عليه الصلاة والسلام ذبح بالحد بديه وهو
من الحل وما ساقه من الهدايا حكمه حكم دم الاحصار واما دم الواجب
بفعل حرام او ترك واجب فينتصر بدمه في الحرم في الاظهر لقوله تعالى هدي بالغ
الكعبة ويجب صرف لحمه الي مساكين الحرم لان المقصود اللحم لا حظ لهم
في اراقة الدم ولا فرق بين المقيمين والطارئين **ثم** الصرف الي المتوطنين افضل

في الحرم

فلو ذبح

فلو ذبح في الحرم وسرو اللحم سقط حق الذبح وبقي اللحم فاما ان يذبح شاة
لأمنياً واما ان يشترك اللحم ولو كان يتصدق بالاطعام بدلاً عن الذبح وجب
تخصيصه ايضاً بمساكين الحرم لانه بدل اللحم بخلاف الصوم فانه يأتي به حيث
شاء والفرق انه لا غرض للمساكين في الصيام بخلاف الاطعام واقل ما يجزي
ان يدفع الواجب الي ثلاثة من مساكين الحرم ان قدر فان دفع الي اثنين
مع قدرته علي ثالث ضمن وفي قدر الضمان وجهان قيل الثالث وقيل ما
يقع على الاسم وتلزمه النية عند التفرقة فان فرق الطعام فهل يتعين
لكل مسكين مد الرابع انه لا يتعين بل يجوز ان يادة علي مد والنقص منه
والله اعلم **تفصيل** كثير من المتفقهه وغالب المتصوفة وجل العوام يعتقدون
ان عرفات يجوز الذبح بها فيذبحون دم الجمرات بها وكذا دم التمتع والقرن
ثم ينقلون اللحم الي الحرم وهذا الذبح غير جائز ولا يجز فليعلم والله اعلم
قالوا قتل صيد الحرم ولا قطع شجرة للحل والحرم معاً **ص** حرم
مكة حرام علي المحرم والحلال وكذا الحرم قطع نباته كاصطياد صيد فيحرم التعرض
لشجره بالقطع او القطع اذا كان رطباً غير مودوا واحترز بالربط عن
اليابس فانه لا يحرم ولا جزا فيه كما لو قد صيداً ميتاً نصفين واحترزاً
بقيد غير مود عن كل شجر ذات شوك فانه يجوز كالحيوان المودى فلا
يتعلق بفعله ضمان علي الصحيح الذي قطع به الجمهور والحج علي ذلك قوله
حي الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام بحرمه الله لا يقصد شجره
ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطه الا من عرفها ولا يختلي خلوة **قالا** العباس
يا رسول الله الا الاخر فانه لقيتمهم وليوتهم فقال لا الاخر رواه الشيخان
فقوله عليه الصلاة والسلام لا يقصد معناه لا يقطع قوله لا يختلي معناه

يلتقط

لا ينزع بالأيدي وغيره كالمناجل والقين الحداد ومعنى لبيوتهم انهم ليستقو
 بذل كفوق الخشب **وقول الشيخ** ولا يقطع شجر يؤخذ منه انه يجوز اخذ
 الورق وهو كذلك لكن لا يخطها مخافة ان يصيب قشورها ولو اخذ
 غصناً ولم يخلط فعليه الضمان وان اختلف في تلك السنة لكون الغصن
 لطيفاً كالسواك وغيره فلا ضمان كالأوراق وكما حرم قطع الشجر حرم قطع
 نبات الحرم الذي لا يستغنى بقوله صلى الله عليه وسلم ولا تخلي والحلي
 هو الرطب من الخشيش واذا حرم القطع حرم القلع **فلم** يجوز تسريح
 البهايم فيه لتزجي قلوأخذها لعلف البهايم جاز على الأصح كما يجوز تسريح
 كحما فيه وقيل لا يجوز لظاهر الحديث فعلى الأصح لو قطع لبيعه بثمن
 ليعلفه لم يجوز قاله النووي في شرح المذهب ويستثنى ما اذا اخذ للرد
 ايضاً على الأصح لان هذه الحاجة اهم من الحاجة الأخرى ويجوز قطع الأخرى
 لحاجة السقوف وغيرها للمدث الصحيح وهل يلحق بقية الخشيش بالأخرى
 لاجل التسقيف ونحوه قال الغزالي فيه الخلاف في قطع المدد ومقتضاه تحريم
 الجواز وهو قضية كلام الحارثي الصغير فانه يجوز القطع للحاجة مطلقاً ولم
 يخصه بالدوا وهي مسئلة حسنة قل من تعرض لها والله اعلم **في** الأصح
 انه يحرم نقل تراب الحرم او حجاره الى الخلد وكذا حرم المدينة قاله النووي
 في شرح المذهب في اواخر صفة الحج وحرم به الا انه منقل عن الأكثرين في
 محضورات الاحرام انه يكره يعني نقل تراب المدينة وحجارها قال الاسناني
 نص الشافعي في الام على المسئلة وقال انه يحرم فالفتوى به والله اعلم
كتاب البيوع وعينها من العايدات البيوع
 ثلاثة اشياء بيع عين مشاهد حيايز **بيع** في اللغة اعطاء شيء في مقابلة شيء

شخص

وفي الشرع مقابلة مال بمال قابلين للتصرف بانجاب وقبول على الوجه
 المأذون فيه **والاصل** في مشروعيته الكتاب والسنة واجماع الامة
 قال الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا **ومن** السنة قوله صلى الله عليه وسلم
 البيعان بالخيار وغير ذلك والاجماع منعقد على ذلك **ثم** ان البيع قد
 يكون على عين حاضر وقد يكون على شيء في الذمة وهو السلم وقد يكون
 على عين غائبة **وحكم** السلم والعين الغائبة يأتي فاماً العين فان وقع
 العقد عليها بما يعترف فيه وفيها صح العقد والا فلا **اما** المختبر في العين
 فقد ذكر الشيخ بعضه وسياتي **واما** العقد فاركانه ثلاثة قاله النووي
 في شرح المذهب العاقد ويشمل البايع والمشتري والصيغة وهي الاجاب
 والقبول والعقد عليه وله شروط سيأتي ان شاء الله تعالى **وشروط** مع
 هذا اهلية البايع والمشتري فلا يصح بيع الصبي والمجنون والسفيه
ويشترط ايضاً فيها الاختيار فلا يصح بيع المكر الا اذا كره بحق بان توجد
 عليه بالبيع ماله لو فادى او شرأ مالاً سلم فيه فاكراهه الحاكم على بيعه
 وشرائه لانه اكراه بحق ويصح بيع السكران **ويشترط** على المذهب
 الصيغة فقوله بعث وملك ونحوها ويقول او عكسه صح وكما يشترط الايجاب
 والقبول يشترط ان لا يطول الفصل بينهما بان لا يفصل الشيعة او يفصل
 بزمان قصير فان طال ضر لان الطول يخرج الثاني عن ان يكون جواباً والطول
 ما اشعر باعراضه عن القبول كذا ذكره النووي في زيادة الروضة في كتاب
 النكاح ولو لم يوجد انجاب وقبول باللفظ ولكن وقعت معاطاة العايدات
 الناس بان يعطي المشتري للبائع الثمن فيعطيه في مقابلة البضاعة التي يذكرها
 المشتري فهل يكفي ذلك المذهب في اصل الروضة انه لا يكفي لعدم وجود الصيغة

قلت وانما يشترط في البيع
 ان يكون بين اثنين
 وان يكون كل واحد
 من الطرفين
 عاقل بالغ
 حراً
 عاقل بالغ
 حراً
 عاقل بالغ
 حراً

وخرج ابن سريج قولا ان ذلك يكفي في المحقرات وبه افتي الروياني وغيره والمحقق
كوطل خبز وخوه مما يعتاد فيه المعاطاة وقال مالك رحمه الله تعالى روسع عليه فيعتقد
البيع بكل ما يعلو الناس بيعا واستحسنه الامام البارع ابن الصباغ قال الشيخ
الامام الزاهد ابو زكريا محي الدين النووي قلت هذا الذي استحسنه ابن الصباغ
هو الراجح دليلا وهو المختار لانه لم يصح في الشرع اشتراط اللفظ فوجب الرجوع
الى العرف كغيره ومن اختاره المتولي والبعوي وغيره والله اعلم **قلت** وما
عمت به البلوي بعثان الصبيان الصغار ليشترى الخواص واطردت به العادة
وفي سائر البلاد وقد تدعو الضرورة الى ذلك فينبغي الحاق ذلك بالمعاطاة اذا كان
الحكم دايما مع العرف مع ان المعتبر في ذلك التراضي لخرج الصيغة عن كل مال الغير
بالاطل فانها دالة على التراضي فاذا وجد المعنى الذي اشتدت الصيغة لاجله فينبغي
ان يكون هو المعتمد بشرط ان يكون الماخوذ يعدل الثمن وقد كانت المغيبيات
يبعثن الجوارى والغلمان في زمن عمر ليشترى الخواص فلا ينكره وكذا في زمن غيره من
السلف والخلف والله اعلم **قال البيهقي** موصوف في الزمة فجاء ببيع عين
غايبه لم تشاهد فلا يجوز **البيع** ان كان سلما فسياتي وان كان على عين غايبة
لم يبرها المشتري ولا البايع ولم يبرها احد المتعاقدين وفي الغايبة الحاضرة التي لم
تد في صحة البيع ذلك قولان احدهما ونص عليه في القديم **قال البيهقي** وفيه قال لا يمتنع
الثلثة وطائفة من ائمتنا واقتوا به منهم البعوي والرويانى قال النووي في شرح
المهذب وهذا القول قال به جمهور العلماء من الصحابة والتابعين والله اعلم
قلت ونقله الماوردي عن جمهور اصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع
واحتجوا به بحديث الا انه ضعيف ضعيف الدارقطني والبيهقي والله اعلم
والجديد الاظهر ونص عليه الشافعي في ستة مواضع **قال البيهقي** لا يصح لانه غير

معنى

وقد هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغر وقوله لم تشاهد
يوخذ منه انه اذا شوه دبت ولكنها كانت وقت العقد غايبه
انه يجوز وهو ذاتيه تفصيل وهو انه ان كانت العين مما لا تتغير غالبا
كالاواني وخوها او كانت لا تتغير في المدة المتخالة بين الروية والشر
صح العقد لحصول العلم المقصود ثم ان وجدها كما راها فلا خيار له اذ
لا ضرر وان وجدها متغيره فالمذهب ان العقد صحيح وله الخيار وان
كانت لا تتغير في تلك المدة غالبا بان راي ما يسرع فساده من الاطعمة
فالباع باطل وان مضت مدة محتمل ان يتغير فيها وان لا يتغير او كان حيوانا
فالاصح الصحة لان الاصل عدم التغير فان وجدها متغيره فله الخيار ولو
اختلفا فقال المشتري تغيرت وقال البايع هي بحالها فالاصح المنصوص ان القول
قول المشتري مع ميمند لان البايع يدعي عليه العلم بهذه الصفة فلم يقبل كما
لو ادعي عليه انه الطلع على العيب والله اعلم **قال البيهقي** ويصح بيع كل طاهر منتفع
به مملوك ولا يصح بيع عين نجسه وما لا منفعة فيه **قال البيهقي** ان المبيع لا بد
وان يكون صالحا لانه يعتقد عليه ولصلاحيته شروط **قال البيهقي** احدها
كونه طاهرا **الشأن** ان يكون منتفعا به **الشأن** ان يكون للمبيع مملوكا لمن
يقع العقد له **وهو** ان الثلاثة ذكرها الشيخ **الشرط** الرابع القدر على
تسليم المبيع **الخامس** كون المبيع معلوما فاذا وجدت هذه الشروط صح
البيع واحترزنا بالطاهر عن نجس العين وقد ذكره فلا يصح بيع النجس والميتة
والكلب لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم بيع النجس والميتة **الخبر** والاصنام
رواه الشيخان ورواه ايضا انه نهى عن ثمن الكلب وجه الدليل ان فيها منافع
للحرة تطفي بها النار والميتة تطعم الجوارح وتوقد شعورها وبطلانها السفن

لخبر

والكتاب يصيد ويحرس فدل على ان العلة النجاسة **واما** المتنجس فان
 امكن تطهيره كالثوب ونحوه صح لان جوهره طاهر وان لم يمكن تطهيره كاللبس
 واللبس ونحوها فلا يصح لان نجاسته بالغسل وجود النجاسة ونقل النوى في
 شرح المذهب الاجماع على الامتناع **واما** الادهان المتنجسة كالزيت ونحوه
 فهل يمكن تطهيرها فيه وجهان اصحهما الا لا نه عليه الصلاة والسلام سئل عن
 الفارس تموت في السن فقال ان كان جامدا فالقوها وما حولها وان كان ذائبا
 فاربثوه فلو امكن تطهيره لم يجوز اراقته لانه اضاعه ماله **انه** اضاعه ماله مع
 المتنجس **انه** عليه الصلاة والسلام نهى عن اضاعه المال وهل يجوز هبة الزيت ونحوه
 والصدقة به عن القاضي ابو الطيب منعها قال الرازي يشبهه ان يكون فيها
 ما في هبة الكلب من الخلاف قال النووي وينبغي ان يقطع بصحة الصدقة
 به للاستصحاب ونحوه وقدر المتولي بان يجوز نقل اليد فيه باوجهه وغيرها
 والله اعلم **واما** الشرط الثاني وهو ان يكون مستغفرا فاحترز به عن
 لا منفعة فيه فانه لا يصح بيعه ولا شراؤه واخذ المال في مغابته من باب
 اكمل المال بالباطل وقد نهى الله تعالى عنه فمن ذكر بيع العقارب والحيات والنمل
 ونحو ذلك ولا نظري منافعها المعدودة من خواصها وفي معنى هذه السباع التي
 لا تصلح للاصطياد والقنار عليها كالاسد والذئب والتمر ولا نظري اعتناء
 الملوك السفلة المشتغلين باللهوتها وكذا لا يجوز بيع الخراب ونحوه ولا نظري
 الريش لاجل النبل المتنجس لانفصال وكذا لا يجوز بيع السموم ولا نظري في
 في طعام الكفار واما ما يفعل الملوك في دس طعام المسلمين فيهم من الافعال
 الخبيثة قال الله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وعذب
 الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما **واما** آلات اللهو المشغلة عن الله
 تعالى

تعالى فان كانت كسرها لا تعد مالا كالمتمتع من الخشب ونحوه فبيعها
 باطل لان منفعتها معدومة شرعا ولا يفعل فلكل اهل المعاصي وذلك
 كالطنبور والمزمار والرياب وغيرها وان كانت بعد كسرها ورثها
 تعد مالا كالمتمتع من الذهب والفضة وكذا الصور وبيع الاصنام
 فالذهب القطع بالنوع المطلق وبه اجاب عامة الاصحاب لانها على هبتها
 آلة للفسق ولا يقصد منها غير **واما** الجارية المغنية التي تساوي آلا
 بلا غنا اذا اشتراها قل يصح قال لاؤذي يصح وقال المحمدي بالبطالان
 وقال ابو زيد ان قصد الغنا بطل والا فلا **قلت** في حديث الحسن بن علي
 القين **يستمع** منها ضمت في اذنيه الا نكح بالبر وضم النون هو الرصاص
 للذاب رواه ابن قتيبة وفي حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم قال عسى ان اسر من امتي في اخر الزمان قرده وخنازير قالوا يا رسول
 الله اليسوا بالشهدون ان لا اله الا الله وانكر رسول الله قال بلي ولكنهم اتخذوا
 المعازف والملاهي والغنا فبانوا على لهوهم ولعبهم فاصبحوا وقد مسخو قرده
 وخنازير **واخرج** البخاري نحوه والله اعلم ويحكي الخلاف المذكور في الجارية للمغنية
 وفي كبش النطاح والديك الهراش والله اعلم **واما** الشرط الثالث وهو ان يكون
 المبيع مملوكا لمن يقع عليه العقد فان باشر العقد بنفسه فليكن له وان باشر
 لغيره اتي بولايه او بوكاله فليكن لذلك الغير فلو باع مال غيره بولايه ولا وكاله
 فالجديد لا يظهر بطلان البيع لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا فيما يملك ولا بيع
 الا فيما يملك ولا عتق الا فيما يملك ولا وفا بئذ الا فيما يملك قال الترمذي حسن
 قال النووي وقد روي من طرق مجموعها يرتفع عن كونه حسنا ويقتضي انه
 صحيح والقديم انه موقوف ان اجاز ما كره نفقة الاولاد وهذا منصوص عليه

المعازف والملاهي
 والملاهي والملاهي

في الجدين ايضا واخرج له حديث عروة فانه قال دفع الي رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا لا يشتري له شاة فاشترى له شاتين فبعث احدها بدينار وجئت بالشاة والدينار الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ما كان من امري فقال يا ركا الله لك في صفقة عيذك رواه الترمذي باسناد صحيح قال النووي وهو قوي وذكر الحاملي والشاشي والعمري ونصر عليه الشافعي في البوطي والله اعلم **قلت** ونصر عليه في الام في باب الفصب والله اعلم **وشرط** اجازة من يملك التصرف وقت العقد حتى لو باع مال الطفل وبلغ واجاز لم ينفذ صرح به الراعي قال والقولان جاريان فيما لو زوج امه الغير وابنته او طلق منكحته او اعتق عبده او اجر داره او وقفها بغير اذنه **وضبط** الاما محل القولين بان يكون العقد يقبل الاستنابة والله اعلم **واما** الشرط الرابع وهو القدرة على التسليم فلا بد منه وسواء القدرة الحسية او الشرعية فلو لم يقدر على التسليم حشا كبيع الضال والابق فلا يصح لان المقصود الا انتفاع بالمبيع وهو مفقود ولو باع العين المخصوصة ممن لا يقدر على انتزاعها وان قدر فالاصح الصحة لحصول المقصود بالمبيع ثم ان علم المشتري بالحال فلا خيار له **ولو** عجز المشتري عن الانتزاع لضعف عرضه او قوة عرضت للغاصب فله الخيار على الصحيح وان كان جاهلا حال العقد فله الخيار على الصحيح ولو باع الابق من يسهل عليه رده ففيه الوجهان في المخصوص ويجوز تزويج المملوكة والمغصوبة واعتاقهما ولا يجوز بيع الطير في القفوي للغير ولو باع الحمام طائره اعتمادا على عود ليلا فوجهان كما في النخل اصحهما عند الامام الصحة كالعبد البعوث في شغل واصحهما عند الجمهور المنع اذ لا وثوق بعودها لعدم عقارها وصح النووي في النخل الصحة **ولو** باع ونحوه معينا لم يصح لان

بشرط ان يكون المشتري عاقلًا بالغًا

في صحة البيع

هذا القاصد

سلم

تفصيل

تسليمه لا يصح الا بكسره وفيه نقص وتضييع مال وهو منهي عنه بخلاف ما لو باعه جزءا مشاعا فانه يصح وبصير شريكا وكذا حكم الثوب النفيس الذي ينقص بالقطع ولو كان الثوب غليظا لا ينقص بالقطع صح البيع على الصحيح اذ لا محذور والله اعلم **هذا** كله في المانع الحسي اما المانع الشرعي فيبيع الشيء المرهون بغير اذن المرتهن اذا كان المرهون مقبوضا لانه ممنوع من تسليمه شرعا اذ لو جاز ذلك لبطلت فائدة الرهن والله اعلم **واما** الشرط الخامس وهو كون المبيع معلوما فلا بد منه لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الغرر رواه مسلم **فصل** لا يشترط العلم به من كل وجه بل يشترط العلم بعينه وقدره وصفته **اما** العين فعنه ان يقول بعثك هذا ونحوه بخلاف ما لو قال بعثك عبدا من عبيدي او شاة من هذا الغنم فهو باطل لانه غير معين وهو غرر وكذا لو قال بعثك هذا القطيع الا واحدا لا يصح وسواء تساوت ^{القيمة} في العبيد والغنم ام لا **واما** القدر فلا بد من معرفته حتى لو قال بعثك مائة هذه الغرارة حنطة او بزنة هذه الصخرة زبيبا لم يصح البيع وكذلك لو قال بعثك مثل ما باع فلان سلعة او بعثك بالسعر الذي يسوي في السوق فلا يصح لوجود الغرر بخلاف ما لو قال بعثك هذا القمح كل كيل بكذا فانه يصح وان كانت جملة القمح مجهولة في الحال لان الجهالة اتبعت بذكر الكيل ولو قال بعثك من هذه الصخرة كل صاع بدرهم لم يصح على الصحيح لانا لبيع مجهول وذكر مقابلة كل كيل بدرهم لا يخرجهم عن الجهالة واعلم ان قولنا مائة هذه الغرارة حنطة او بزنة هذه الصخرة زبيبا محله اذا كان المعقود عليه في الذمة اما اذا كان حاضرا بان قال بعثك مائة هذه الغرارة من هذه الحنطة او بزنة هذه الصخرة من هذا الزبيب فانه يصح على الصحيح لانه لا غرر لا مكان الشرع في الوفا عند العقد وقد صرح الرا

في

في باب السلم بهذا الحكم والتعليق والله اعلم **واما** الصفه فيها مسابيلها
استقصاء الاوصاف على الحد المعترف في السلم هل يقوم مقام الروية وكذا سماع
وصفه بطريق التواتر فيه خلاف الصحيح الذي قطع به العاقلون انه لا يصح
لان الوصف في مثل هذا لا يقوم مقام الروية ومنه **واما** روية البيع دون
بعض فان كان مما يستدل بروية بعضه على الباقي صح للبيع مثل روية ظاهر
ضبة الفروخ ونحوها ولا خيار له اذا راي باطنها الا اذا خالف ظاهرها وفي معنى الخطه في
والشعر ضبة الجوز واللوز ونحوها والدقيق فلو كان منها شيء في وعاء فري اعلاه
او راي اعلاه السمن والزيت ونفية المايعات في ظرفها كفي ولا يكفي ظاهر ضبة
الرومان والبطيخ والسفرجل بل لا بد من روية كل واحدة منها لاختلافها **واما**
التمر فان لم يلزق جباته فضبت كصبة الجوز واللوز وان التزقت كالقوصه كفي
روية اعلاه على الصحيح **واما** القطن في العدل فهل يكفي روية اعلاه ام لا بد من
روية جميعه فيه خلاف حكاه الصمري وقال الاشبه عندي انه كقوصه التمر
ومسألة العيين كما اذا كان عنده قمح فاخذ شيئا منه واره لغيره كما يفعله
الناس فان اعتمد في الشري على رويته فانظر ان قال بعثكم من هذا النوع كذا فهو
باطل لانه لا يمكن ان عقاده بيقا لانه لم يتعين ولا سلم العدم الوصف وان قال
بعثكم الخطة التي في هذا البيت وهذه العيين منها فان لم تدخل العيين في البيع لم يصح
على الاصح لانه لم يري المبيع ولا شئيا منه وان ادخلها فيه صح ثم شرطه ان يرد العيين
لا يصبره قبل البيع فان ادخل العيين من غير رد فانه يكون كمن باع عيينين
رويت احدهما لان المروي متميز عن غير المروي كذا قاله البغوي **ومسألة**
الروية في كل شيء بحسب اللابق به ففي شراء الدار لا بد من روية البيوت والسقوف
والسطوح والجدران داخلا وخارجا والمستخيم والبالوعة وفي البستان يشترط

روية الاشجار والجدران دون الاساس وعروق الاشجار ونحوها ويشترط روية مسابيل
الماوي اشتراط روية طريق الدار ويجري الما الذي يدور به الرحا وجهان الاصح في شرح المهرج
الاشتراط لاختلاف الغرض به ويشترط في روية العبد روية الوجه والاطراف ولا
يجوز روية العورة وفي باقي البدن وجهان اصحها الاشتراط **وفي** الجارية اوجه
اصحها في زيادة الروضة انها كالعبد وكذا يشترط روية الشعر على الاصح ويشترط
في الدواب روية مقدم الدابة وموخرها وقوائمها ويشترط رفع السرج والكاو
والجل ولا يشترط جري القوس على الاصح ويشترط في الثوب المطوي نشره ثم اذا نشر
الثوب وكان صفيقا كالديباج المنقوش والبسط والزلاي فلا بد من روية وجهيه
مخا وان كان لا يختلف وجهاه كالكراس كفي روية احد وجهيه في الاصح ولا بد في
شراء المصحف والكتب من تقليب الاوراق ورؤية جميعها وفي الورق الابيض لا
بد من روية جميع الطاقات **واما** الفقا فقال العبادي يفتح راسه وينظر فيه ثم
يقدر الامكان ليصحب بيعه واطلق الغزالي في الاحياء المسامحة قال النووي
والاصح قول الغزالي والله اعلم **قال الربا** في الذهب والفضة والطعومات
ولا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الامتنان لا نقدا **الربا** بالقصر
وهو في اللغة الزيادة وفي الشرع هو الزيادة في الذهب والفضة وسائر المطعومات
قاله ابن الرفعه في الكفاية وفيه نظر وقال في المطلب هو اخذ مال مخصوص بغير مال
وفيه نظر ايضا وهو حرام بالكتاب والسنة واجماع الامم **قال الله تعالى** واحل الله
البيع وحرم الربا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله اكل الربا وموكله
وشاهده وكاتبه ثم الربا لا يحرم الا في الذهب والفضة والطعومات **قال**
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب والورق بالورق ولا
البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالمح الاسود بسوا عينا بعين

فإن يبيع الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر
والتمر بالتمر والملاح بالتمر كيف شئتم فمن زاد أو استزاد فقد أربى رواه الشافعي
فدل الحديث علي ما ذكره الشيخ في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة من
اشتراط التماثل والحلول والقبض في المجلس وكما يشترط هذه الثلاثة في الذهب
والفضة كذلك يشترط في التماثل من الأعيان فيشتروا في بيع الفخار والفخار
التمثال لحد من عدم والحلول فلا يجوز التاجيل والتقابض في المجلس والله أعلم
باب ما يبيع ما ابتاعه حتى يقبضه **قال** الكلام لا يجوز بيع ما ابتاعه
حتى يقبضه سواء كان عقاراً أو غيره أذن فيه البايع أم لا وسواء أعطى
المشتري الثمن أم لا وحجة ذلك ما روي حكيم ابن حزام بالنزاهة المنقولة قال
قلت يا رسول الله إني ابتاع هذه البعوضة فما تحل لي وما تحرم علي قال
ابن أخي لا تبعتها شيئاً قال البيهقي أسنده حسن متصل وفيه أحاديث
أخر وذكر العلماءه علتين أحدهما ضعف الملك بدليل أن البيع ينفذ بتلف
البيع **الثانية** توالي الضمانين علي شيء واحد في زمن واحد فانه
لو صح بيعه لكان مضموناً للمشتري ومضموناً عليه ويلزم أن يكون
البيع مملوكاً لشخصين في زمن واحد كذا قالوه ولا فرق بين بيعه
لغير البايع أو للبائع لعدم الخبر فكذلك لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه لا يجوز في غيره
من المعاوضات كجعله صداقاً أو أجرة أو راس مال سلم أو صلح وكذا لا يجوز
رهقه وأجارته وهبته نعم مبيع اعتاقه علي الأصح لغوة العتق
وكذا الاستيلاد ولما وقفه فقال المتولي أن اشتراطنا فيه القبول
فهو كالبيع والافهوكا لعتق وصح النووي في شرح المهذب أنه كالعتق
وتزويج لامة كالعتق وقال ابن خيران يجوز قفنا الدين به وأعلم

ان الثمن كالبيع فلا يبيعه البايع قبل قبضه وبقيته ما ذكرنا يعلم مما
تقدم والله أعلم **باب** يجوز بيع اللحم بالحيوان تحريم بيع اللحم بالحيوان
من جنسه لانه عليه الصلاة والسلام نهى أن تباع الشاة باللحم رواه الحائثم
وقال راوية بانه حفاظ ثقة قال البيهقي أسنده صحيح وقيل يجوز ان كان
من غير جنسه فان كان من مأكول فقولان الاظهر انه لا يجوز ايضا العموم
للخبر وقيل يجوز قياسا علي بيع اللحم باللحم وان كان من غير مأكول ففيه خلاف
ايضا والراجح التحريم لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع اللحم بالحيوان
رواه ابو داود لكنه مرسل والمرسل مقبول عند الشافعي اذا اعتضد باحد شيئا
اما بالقياس أو بقول صحابي أو فعلة أو قول الأكثرين أو ينتشر من غير دافع
أو يعمله اهل العصر أو لا يوجد دلاله سواء أو مرسل آخر أو مسند وقد
أسنده الترمذي والبخاري والبيهقي في ذلك المسند بين ان يكون صحيحا أم
لا وقيل يجوز لان التحريم في المأكول لأجل بيع الربا باصله المشتل عليه ولم
يوجد هنا ومن هذا المعنى استنبط تحريم بيع الحنطة بدقيقها والسمسم
بكسبه ونحو ذلك وفي الحاق الشجر بالحيوان والكلية والريه بالحيوان
اصحها نعم ويؤخذ من كلامه أنه يجوز بيع الحيوان بالحيوان سواء
كان من جنسه أم لا وسواء نسا وبكبيع بيعه أو تفاضلا كببيع بعينه بغيره
وهو كذلك هذا الذي يشترط الحيوان علي ما فيه الربا كشاة في ضرعها لبن
اذ ابيعت بشاة في ضرعها لبن وفي جواز ذلك وجهان اصحها التحريم ولو باع
دجاجة فيها بيض بدجاجة فيها بيض فهو كبيع الشاة بالشاة وفي ضرعها
لبن وحرم القاضي أبو الطيب بالمنع في الدجاجة والله أعلم **باب**
الذهب بالفضة متفاضلا نقدا وكذا المظعونان ولا يجوز بيع الجنس بالجنس

بحسنه متفاضلاً ويجوز بيعه متفاضلاً نقداً إذا اشتمل عقد ببيع على شيئين
 نظرت فان اتحد في الجنس والعلو كالذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر
 والتمر بالتمر اشترط لصحة العقد وخروجه عن كونه عقداً ثلثة امور **المثال**
 والمحل والتفاضل الحقيقي في المجلس فلو اختلف واحد منها بطل العقد فلو باع
 درهما بدرهم ودانق حرم ويسمى هذا **بالمفاضل** قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب والورق بالورق الا سواء بسواء والعلو كونهما
 قيم لا شيئاً غالياً وكذا المعطوف ولا يجوز بيع مذكق معد وحفنه لقوله صلى الله
 عليه وسلم الطعام بالطعام بشلاً عتلاً والعلة في ذلك الطعم وان اختلف الجنس
 ولكن اتحدت علة الربا كالذهب والفضة والخطبة والتمر جاز التفاضل واشترط
 المحل والتفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا
 كيف شئتم اذا كان يدا بيد رواه مسلم واذا اختلف الجنس والعلو كالفضة
 والبر فلا يجوز في شيء ولا يشترط في شيء من هذه الامور **المماثلة** تعتبر في الكيل ككيل
 وفي الموزون وزناً لقوله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق
 بالورق الا وزناً بوزن رواه مسلم وقال صلى الله عليه وسلم ما وزن مثل بمثل
 اذا كان نوعاً واحداً وما كيل مثل ذلك فاذا اختلف النوعان فلا بأس به رواه
 الدارقطني فلو باع الكيل بالوزن والموزون بالكيل لم يبيع والمراد بالكيل المماثل
 سواء كان معتاداً او غير معتاد كقصة غير معيرة وكذا الميزان كالطيّار
 والقبان وغيرها فلو جهلنا كونه ميلاً او موزوناً ففيه اوجه الصحيح الرجوع اليه
 لمعاداة البلد لان الشيء اذا لم يكن محذوفاً في الشرع كان الرجوع فيه الى العادة
 كالقبوض والخروج وغيرها وقيل يعتبر الكيل لانه اعم وقيل الوزن لانه اقل نقلاً
 وقيل بالتخير للتساوي **بيع** الفلوس اذا راجت رواج الذهب والفضة هل

يجري فيها الدرا الصالح ان لا يرا فيها الانتفا التسمية الغالبة فيها ولا يستعد
 الربا الي غير الفلوس من الحديد والحاسن والرماس وغيرها باختلاف والله
 اعلم **قال** ولا يجوز بيع الغرر **الاصول** في ذلك انه عليه الصلاة والسلام سئل عن
 بيع الغرر رواه مسلم الغرر ما انطوى عن عاقبته ثم الغرر تحت صورة التكاثر
 تنحصر في ثلاثة منها يعرف بها غير ما في ذلك بيع البعير النادر وكذا الجوامس
 المنوحش والعبد المنقطع والخبر والسكر في الماء الكثير وكبيع الثمرة التي لم تخلق
 والزرع في سنبلة وكذا بيع المحمل سلع الجلد وكذا بيع القطن في جوزه باطل
 وان كان بعد التلحق بجوزه وان كان على الارض عند المي حامد وكذا الا يبيع
 بيع اللبن في الضرع لانه مجهول القدر لا ختم الضرع رقة وغلظاً وكذا لا يبيع
 بيع الحبل في البطن وكذا لا يبيع بيع المسكر في الفارس قبل فتنها فلو فتح راسه او ربي
 للمسكر قال الماوردي يبيع حراً عتلاً وبالأوزن وقال المتولي ان لم يتفاوت شخصان
 وراي جوا نهما صريح والا فلا والذي صدر به الدافعي ان يبيع المسكر في الفارس باطل
 مطلقاً سواء يبيع معها او دونها وسواء فتح راسها ام لا ونسبة النودي على
 ذلك وشبهه بالعلم في الجلد قال النودي في زباده قال اصحابنا لو باع المسكر
 المختلط بغيره لم يبيع لان المقصود مجهول كما لا يبيع بيع اللبن المختلط بالآس
 والله اعلم وكما يضر الجهل بالمبيع كذا يضر الجهل بقدر الثمن وبالتمن اذا كان
 في البلد نقداً فاكثروا وهي راحة ويقاس بما ذكرنا باقى صور الغرر والله اعلم
في اختيار ما لم يتفرقا ولهما ان يشترط الخيار ثلثة ايام
 الخيار كما ذكره الشيخ خيار مجلس وخيار شرط ثم خيار المجلس ثبت في انواع البيع
 حتى في الصرف وبيع الطعام بالطعام والسلم والتولية والاستشراك وصلى
 المعاوضة لقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ويقول احدهما

بيع القطن

للاخر اختروا الشيطان ولا خيار في الحوالة وكذا في القسمة ولو اشترى العبد
نفسه من سيده صح وهل يثبت له الخيار في الرفع الكبر والروضة وجهان لا يخرج
والاصح في الشرح الصغير وشرح المذهب انه لا خيار **واما** عقد النكاح فلا خيار
فيه والفرق بينه وبين عقد البيع ان البيع يعقد معاوضة بين الناس
كثيرا فثبتت الخيار فيه للتروى بخلاف النكاح فانه لا يقع غالباً الا ^{تلقا} وكذا لا
خيار في الصبة بلا ثواب لانه وطن نفسه على فقد العوض فلا عيب وكذا ذات الثواب
على الاصح لانها لا تسمى بيعا وكلام الرافعي في باب العيب يثبت في ذات الثواب للمعلوم
الخيار والخيار في الرهن والوقف والطلاق وفي كل عقد جاز من الطرفين
كالوكالة والشركة وكذا الضمان وفي ثبوت الخيار للشفيع في الاخذ بالشفعة
وجهان اصحهما في الشرح الكبير في كتاب الشفعة انه يثبت له الخيار لان الاخذ
بالشفعة ملحق بالمعاوضات بدليل الرد بالعيب والرجوع بالتمهيد وصح في الحر
هنا انه لا يثبت الخيار واستدل به النووي في الروضة وصح عدم ثبوت الخيار ونقله
عن الاكثري في كتاب الشفعة واعلم ان الشفيع لا يملك مجرد قوله اخذت البيع
بالشفعة بل لا بد من اللفظ من بذل الثمن او رضي المشتري بدمة الشفيع لانه من
المشتري ياخذ او حكم الحاكم بثبوت الشفعة **واما** الاجارة فهل يثبت فيها
الخيار فيه خلاف صح النووي في تصحيح التنبيه ثبوت الخيار فيها وصح في اكثر كتبه
وكذا الرافعي انه لا يثبت ^{الخيار} المساقاة كالاجارة وهل يثبت الخيار في عقد
الصدوق **والاصح** لا يثبت **وقال** ما لم يتفرقا يعني ابدا منها من مجلس العقد
فلو اقاما في ذلك المجلس مدة متطاولة او قاما وقاشيا مراحلها على خيارها
على الصحيح الذي قطع به الجمهور فان تفرقا بطل الخيار للخبر والرجوع في التفرق
لا العادة فاعادة الناس تفرقا لزم العقد به والاقول كانا في دار صغيرا فالتفرقا

وجهان

او بعد البيع فان كان
تفرقا فالتفرق

فالتفرق ان يخرج احدهما من البيت الى السوق او عكسه وان كان في سوق او صحر
فبان بولي حدها ظهروا وعشي قليلا عذاه والعصم وكما ينقطع الخيار بالتفرق
وكذا ينقطع بالتخاير بان يقولوا اخترنا امضا البيع او اجترناه او الزمانا مما اشبه
ذلك فان قال احدهما اخترت امضا العقد واجترته انقطع خياره وبقي خيار
الآخر ولو قال احدهما اخترنا او غير ذلك انقطع خياره القابل لانه دليل الرضى ولا
ينقطع خيار الاخر ان سكن ولو اجاز واحد وفيه الاخر قد تم الفسخ ولو تباعا العوض
بعد قبضهما في المجلس بيعة ثانيا صالح البيع الثاني ايضا على المذهب الذي قطع به الجمهور
لانه رضى بلزوم الاول والله اعلم **واما** خيار الشرط فانه يصح بالسنة والاجماع بشرط ان لا
يزيد على ثلثة ايام فان زاد بطل البيع ويجوز دون الثلث وروي ابن عمر قال سمعت رجلا
يشكو الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يزال يغيب في البيع فقال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذ ابابعت فقل لا خلا به ثم انت بالخيار في كل سلعلة ابتعت ما ثلث ليان رواه
البيهقي وابن ماجه باسناد حسن قاله النووي ورواه البخاري في تاريخه مرسل قال
البيهقي والرجل حبان بن منقذ وقال النووي المشهور انه منقذ لو شرط الخيار لاحدا
صح وكذا الاجنبي في اظهر القولين لان الحاجة قد تدعو الى ذلك لكونه اعرق بالعقد
عليه نعم لو كان متولي العقد كالاجارة ان يشترط الخيار له ولموكله ولا يجوز لاجنبي
والله اعلم **قال** واذا ظهر بالبيع عيب فالمشتري رده **الذي** اظهر بالبيع عيب قديم
جاز له الرد سواء كان العيب موجودا وقت العقد او حدث بعد العقد وقبل القبض
واما جواز الرد له بالعيب الموجود وقت العقد فالاجماع **رواه** عايشة ابى رجل
ابتاع غلاما فاقام عنده ما شاء الله ثم وجد به عيبا فخاضه الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فرده عليه رواه الامام احمد وابوداود والترمذي وابن ماجه
وقال الترمذي صحيح **والحكم** في الاسناد وقسنا ما حدث به العقد قبل

بهر

وقيل انقبض علي المقارن لانه من ضمان البايع ولان المشتري انما يملك الثمن
في مقابلة مبيع سليم فاذا وجد علي خلاف ذلك جوزنا له التدارك للضرر ^{والمعروف}
ان العيوب كثيرة جدا فمنها كون العبد سارقا او زانيا او باقا او به مخ
ينشأ من المعدن دون ما يكون من قلع الاسنان وكذا الصنان المستفهم
دون العارض كركه او اجتماع وسخ ^{او} كون الدابة جوحا او عضاضة او فاسه
وكذا كون العبد ساحرا او قاذقا للحبونات او مقايما او تاركا للصلاة ^{او}
الحارية لا يخفى في سن الحيز غالبا ^{او} كون المكان ثقيل المزاج او منزل الظلمة
او مخزن ثوب به غلاتهم او ظهر مكتوب يقتضي وقف المبيع وعليه خطوط التفتد
مين وليس في الحال من يشهد به قاله الروياني ونقله ابن الرفعة عن العبد
وضابطا ذلك ان كلما نقص العين او القيمة نقصا يغوت به غرض صحيح اذا
غلب في جنس المبيع عدمه فقلنا نقص العين ككون الرقيق خصيا او مقطوع
اغله ونحوها بخلاف ما او قطع من فخذة ^{او} فلو كان يسيير فانه لا يفوت بسببه ذلك
غرض صحيح ^{وقوله} يغلب في جنس المبيع عدمه راجع الي القيمة والعين
ام القيمة وهو الذي ذكره الراعي فاحتراز عن الثبوت في الامة الكبيرة
فانها لا يقتضي الرد فانه ليس الغالب فيها عدم الشيبة وام العين فاحتز
به عن قلع الاسنان في الكبير فانه لا رد به بلا شك وقد جزم به ابن الرفعة بمنع
الرد بعياض الشعر في الكبير والله اعلم ^{لو} باع شخص عينا وشروط البراة من
العيوب ففيه خلاف الصحيح انه يسير عن كل عيب باطن في الحيوان لم يعلم
به البايع دون غيره لان ابن عمر باع غلاما بثمان مائة لابي البراءة فقال المشتري لان
عمر بالعبد دأتم تسمه لي فاختمنا الي عثمان فقضي عثمان علي ابن عمر انه يحلف لقد
باعه العبد وما به دأعلم فابي عبد الله ان يحلف فارجع العبد فباعه باء وخمسائه

فدل فقضي عثمان علي ابن عمر من عيب الحيوان الذي لم يعلم به والله
بين الحيوان وغيره ما قاله ان الحيوان ياكل في حالتي صحة وسقمه وتقبذ احواله
سريعا فقل ان ينفك عن عيب خفي او ظاهر فيحتاج البايع الي هذا الشرط ليشق بلزوم
العقد والله ^{رق} بين العيب المعلوم وغيره ان كان المعلوم تلييس وغش
فلا يسير منه والله ^{رق} بين الظاهر والباطن ان الظاهر يسهل الاطلاع
عليه ويعلم في الغالب فاعطيناه حكم المعلوم وان كان خفي علي نذره فيرجع الامر
الي انه لا يسير عن غير الباطن في الحيوان ولا غيره من غير الحيوان مطلقا سواء كان ظاهرا
او باطنا وسواء في ذلك الثياب او العقار ونحوها والله اعلم ^{شرط} رد المبيع با ^{لعيب}
القديم ان يتمكن المشتري من الرد اما اذا لم يتمكن بان تلف المبيع او ماتت الدابة
او اعتق العبد او وقف المكان ثم علم بالعيب فلا رد وله ارش العيب والارش
جزء من ثمن المبيع نسبته ^{اليه} نسبة ما نقص العيب من القيمة عند السلامة مثله
قيمته ما به بلا عيب وتسعون مع العيب فالارش عشر الثمن فلو كانت ثمانين
فالارش خمس الثمن وعليه ^{لا} ولو زال ملك المشتري عن المبيع ببيع فلا رد له في
الحال ولا ارش علي الاصح لانه لم يبا من المشتري من الرد لانه ربما يعود اليه ويتمكن
من رده بخلاف الموت والوقف وكذا استبدال الجارية لانه تعذر الرد فيرجع بارشها
واعلم ان الرد علي الفور لان الاصل في البيع اللزوم فاذا امكنه الرد وقصر لزمه حكمه
ومحل الفور في العقد علي الاعيان ام الواجب في الذمة ببيع او سلم فلا يشترط الفور
لان رد ما في الذمة لا يقتضي رفع العقد بخلاف المبيع المعين كذا قاله الامام واقصر
عليه الراعي في كتاب الكتابة وابن الرفعة في المطلب فاعرفه ثم حيث كان له الرد
واستثنى الفور فليسا دريا لرد علي العادة فلو علم العيب وهو يصلي او ياكل فله
التأخير حتي يفرغ لانه لا يعد مقصرا وكذا لو كان يقضي حاجه وكذا لو كان في الحمام

او كان ايلاً فحتم يصح لعدم التنصير في ذلك باعتبار العادة ولا يكلف العبد
ولا ركض العرس وغو ذلك ثم ان كان البايع حاضراً رده عليه فلورفع الامر الى الحاكم
فهو اكد فلوردد وكيله كفي وكذا الرد على الوكيل وان كان البايع غائبا رفع الامر
الى الحاكم ولا يوزر لقدمه ولا المسافر اليه والاصح انه يلزمه الاستشهاد على
الفسخ ان امكنه حتى ينهيه الى البايع والحاكم لانه ^{ممكن} فكل واعلم انه يشترط ترك
استعمال المبيع فلو استخدم العبد وترك على الدابة سرجها او برذعتها بطل
حقه من الرد لانه يشتر بالرضي **في هذا نظر لا يخفى لانه مثل**
هذا لا يعرف الا لخواص من الفقهاء فضلا عن اجلاف القرال سيما اذا كان رجل
الدابة مبيعاً معها فينبغي في مثل ذلك ان يبطل به الرد ويؤيد ذلك لانه لو اخرج
الرد مع العلم بالعيب ثم قال اخرجت لا يفي لم اعلم ان لي الرد فان كان قريب
العهد بالاسلام او نشأ في بربه لا يعرفون الاحكام فانه يقبل قوله وله الرد
والا فلا بل لو قال لم اعلم انه يبطل بالتأخير قبل قوله وعلمه الرافعي والنووي
بانه يخفى على العوام والله اعلم ثم حيث بطل الرد بالتقصير بطل الارش ايضا
ولو تراصيا على ترك الرد بحجر من الثمن او مال آخر فالصحيح ان هذه المصالح
لا تصح ويجب على المشتري رد ما اخذ ولا يبطل حقه من الرد بخلاف ولو اشتري
بعيراً او عبداً ففزع البعير او ابق العبد قبل القبض فاجاز المشتري المبيع ثم
اراد الفسخ فله ذلك ما لم يعد البعير او العبد اليه والله اعلم **في البيع**
الثمرة مطلقاً لا بعد بدو صلاحها **ع** معطوف على قوله ولا يجوز بيع الثمر
تقدم ولا يجوز بيع الثمرة مطلقاً الا بعد بدو صلاحها وبدو صلاحها ظهوره
فان ابدى صلاح الثمرة بان ظهرت مبادئ النضج او بدت الحلاوة وزالت العفنة
او الجوضة المفطنتين وذلك فيما لا يتلون او في المتلون بان يحمر او يصفر او يفسد

جاز

في البيع
الثمرة مطلقاً
لا يجوز بيع الثمرة
مطلقاً الا بعد بدو
صلاحها وبدو
صلاحها ظهوره
فان ابدى صلاح
الثمرة بان ظهرت
مبادئ النضج
او بدت الحلاوة
وزالت العفنة
او الجوضة
المفطنتين
ذلك فيما لا
يتلون او في
المتلون بان
يحمر او يصفر
او يفسد

جاز بيعها مطلقاً ويشترط القطع بالاجماع وبشرط التيقن لتوليه عليه
الصلاة والسلام لا يتابعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها رواء الشيطان واذا
باع مطلقاً يعني بلا شرط استحق المشتري الا بقاءه او ان الحداد للعادة
ويؤخذ من كلام الشيخ انه اذا لم يبدو صلاحه لا يجوز مطلقاً وهو كذلك
ويشترط صحة البيع بشرط قطع الثمرة الصالحة للانتفاع وهذا جائز بالاجماع **ع**
ولو جرت العادة بقطع لا يكفي بل لابد من شرط القطع وان بيعت الثمرة قبل
بدو صلاحها مع الاشجار جاز بلا شرط لانها تبع للاشجار والاصل غير متوض
للعاهة بخلاف ما اذا ازدت الثمرة ولو شرط القطع ورضي البايع بالابقاع على
الشجر جاز والله اعلم **ح** كما تحرم بيع الثمر قبل بدو صلاحه الا بشرط القطع كذلك
تحرم بيع الزرع الا بغير الا بشرط قطعه لما روي مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع ثمرة الفحل حتى تنزهى والسنبلة والزرع حتى تبيض وتومن العاهة
ولو بيع الزرع مع الارض فهو كبيع الثمرة مع الشجر والله اعلم **د** اذا باع شخص
ثمراً او زرعاً بدو صلاحه لزمه سقيه قدر ما ينمو به ويسلم عن التلف والنسأ
سواء كان ذلك قبل ان يخل بين المشتري وبين المبيع او بعد التخلية حتى
لو شرطه على المشتري بطل العقد لانه محال المقتضي العقد ولا يلزمه ذلك
عند شرط القطع والله اعلم **هـ** ما فيه الربا يحسنه رطباً الا اللب
في الكلام لا يجوز بيع شيء فيه الربا يحسنه حال كون المبيع رطباً كالرطب والرطب
والعنب بالعنب ووجه البطلان ان المماثلة مرعية في الروايات وفي حال الرطوبة
المماثلة غير محققة والقاعدة ان الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة **الالبن**
اي فانه يجوز بيع بعضه ببعض وان لم نجس لانه كمال ولا فرق في اللبن بين الحليب
والدائب والحبيض ولابن الحامض وغيره والمعيان فيه الكيل حتى يباع الرطب بالحليب

وان تفاوت في الوزن لان الاعتبار بالكيل كالخطة الصلبة بالرخوة والرداء
وشروطه ان لا يغلي فان غلي امتنع لتأثيره بالنار كما لا يجوز بيع الخبز بفضه
ببعض اختلاف النار وكذا ما اثيرت فيه النار تأثيراً يبيّن كالشوي والله اعلم
قال **فصل** في السلم حالاً وموجلاً فيما اذا تكاملت فيه خمسة
شروط ان يكون مضبوطاً بالصفة **السلم** والسلف معني واحد وسيذكر
لتسليم لاس المال في المجلس سلفاً للتقدم لاس المال وحده عقد علي موسوف في
الذمة بدل عاجل باحد للفظين والاصل فيه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
اذا تراجعتنم بدّين الي اجل مسمى فاكتبوه الاية قال ابن عباس راديه السلام
وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في التمر
السنة والسنتين وربما قال السنتين والثلاث فقال من اسلف فليسلف
في كيل معلوم ووزن معلوم الي اجل معلوم وفيه من جهة المعني الفرق بالمتعاقدين
لان اصحاب الحرف قد يحتاجون الي ما ينفقون علي حرفة من الغلال او الامال
معهم وارباب النقود يفتقون بالرخيص فحوز ذلك رفقاً بهما وان كان فيه
غير كالاجارة علي المنافع المعدومة ليس الحاجة الي ذلك شتم عقد
السلم ان كان موجلاً فلا نزاع في صحته وفي بعض الشرح حكاه الاتفاق
علي صحته ولانه مورد النقص ان كان حالاً فهل يصح قال الامعة الثلاثة ومذهبنا
انه يصح ومحققنا انه اذا جاز في المجل مع الغر فهو في الحال اجوز لانه بعد عن
الغر فلو اطلق العقد حمل علي الحال كالشئ في المبيع بجامع ثبوت كل منهما في الامة
وقيل لا يصح شتم اذا عقد فلا بد من وجود شروط لصحة العقد منها
صبطة بالصحة التي تنفي الحاله علي ما في من كلام الشيخ لان السلم عقد غرر وعدم
الضبط بما ينفي الحاله غرر ثان وغرر ثان علي شئ واحد غير محتمل فلهذا لا يصح

وبين

الشيخ

قال **فصل** في السلم يكون جنساً لم يختلف بغيره ولم تدخل النار **شروط** صحة عقد
السلم ان يكون السلم فيه منضبطاً سواء اتحد جنسه او تعدد كما لو اسلم
في ثوب قطن سداه ابريسم وكل منهما معلوم لانتفا الغرر في ذلك ونحوه وان تعدد
الختلا وجهل مقادير المختلطات فلا يصح كما اذا اسلم في الخاليه والادهان
الطيبه والشياب الصبوغه علي ما صحه النووي وقال في المحرر لا قبس للجواز
وكذا لا يصح السلم في الاقواس العجيبة لانها مشتملة علي اجناس مقصوده وكل
منها في غير معلوم وكذا لا يصح السلم في الترياق المخلوط كالعاليه ولعلم ان الاختلاط
ليس من شرط التركيب من الادوي كما مثلنا بل لو كان خلقياً فانه ايضا لا يصح فلو
اسلم في الروس فان كان قبل التنقية من الشعر فلا يصح جزئاً وان كان بعد
التنقيه من الشعر فيه خلاف والصحيح انه لا يصح ايضاً لاشتمالها علي المناخر
والمشاقر وغيرها وهي لا تنضبط ولان مخطها عظم وهو غير مقصود فيكون
الغرر وحكم الاكارج حكم الروس ثم من قاله بالجواز قال يكون بالوزن واقتصر
عليه الرافعي وقال الماوردي هو بالوزن والعدو لا يكتفي احدها ويقاسر غيرهما
ذكرنا بما ذكرناه والله اعلم **واما** ما دخله النار لغير التمييز بالنار القوية فلا يصح
السلم كالخبز والشوي وما اشبه ذلك لان تأثير النار فيها لا تنضبط وفي وجه
يجوز السلم في الخبز ومحمد الامام الخوالي وحكاة الروياني عن مشايخ خراسان
قال **فصل** في السلم المصفي والسكر والفانيذ والديس وجرهان في اصل الروضة بلانترج
واستبعد الامام عدم الصحة في هذه الاشياء واختار الغزالي والمتولي الصحة
وحكي الرافعي طريقه قاطعه بالصحة في هذه الاشياء وقضية كلامه الرافعي عدم
الصحة لكن النووي صح في تصحيح التنبيه للصحة في هذه الاشياء وعليه بان
نار هذه الاشياء يسه وجعل هذه العلة ضابطاً **فصل** في ثوب نار هذه الاشياء

ليس من ظاهر المحرر دفعه اذ النار السكر في غاية القوة ولعل العلم الصحيح
كون نار هذه الاشياء منضبطة ولهذا ترجم صاحب التفسير في معنى السلم في الماء
الورد ولم يصح الراجح في المؤوي فيه شيئاً الا انساني والراجح الجواز فقد قال
الروائي انه يصح عندي وعند عامة الاصحاب وتصحيح الصحيح في هذه الاشياء
يقوي تصحيح جواز السلم في الخبز بل هو اولى لان ناره التي من نار هذه الاشياء
بلا شك فان علم صحة هذه الاشياء يكون النار لها حد في مقدارها اقلنا كذلك
الخبز والله اعلم **قال** وان لا يكون معيناً ولا من معين **من** شرط صحة عقد
السلم ان يكون السلم فيه ذنباً اي في الذمة لان وضع السلم انما هو على ما في
الذم فلو قال سلمت اليك هذا في هذا الثوب او في هذا الخبز وان نحو ذلك
لم ينعقد سلماً لان انتفاء الدين فيه وهل ينعقد شيئاً قولان الاظهر لا ينعقد لاختلاف
اللفظ ومعنى الاختلاف ان السلم يقتضي الدين في الدين والدين في الدين يقتضي
ولو قال اشتريت منك ثوباً بصفته كذا بهذه الدراهم فقال ينعقد شيئاً
على الراجح نظر الى اللفظ وهذا لا يذكّر بعد لفظ السلم فان ذكره فقال اشتريته
سلماً كان سلباً اذ ذكره الراجح في تفريق الصفقة عند ذكر الجمع بين عقدين مختلفين
الحكم فاعرفه ولو قال سلمت اليك هذه الدراهم في كيل من هذا القمح لا يصح ايضاً
لما ذكرناه وهذا معني قول الشيخ ولا من معين والله اعلم **قال** ثم لصحة السلم
ثمانية شروط ان يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي تختلف بها
التمن ولم يتقسط عليها التمن ويذكر قدر ما ينبغي اليها لانه **قال** علمت ان السلم
عقد غير جواز الحاجة وانواع السلم فيه وصفاته بعد ذكر الجنس يختلف بحسب
ذلك الجنس والاعراض تختلف في ذلك باعتبار المقاصد ولهذا تختلف القيمة
باختلاف الصفات المقصودة فلا بد من ذكر تلك الصفات ليستفي القسري

وينقطع النزاع **وص** و المسلم فيه كثيرة فتذكر منها ما يستدل به
على غيره **من** **قال** اذا السلم في الثياب فيذكر بعد ذكر الجنس والجنس
القطن والكتان والنوع والبلد الذي يفسر فيه ان يختلف به القدر ويذكر
الطول والعرض والرقعة والغلاظ وهما من صفات الثوب والرقعة والغلظ
وهما من صفات القرا ويذكر الصفاقة وهي من صفة الصنعة ويذكر النوع
والخشونة لان الاعراض تختلف بذلك ويجوز السلم في المقصود من كل الختام
فان اطلق العقد على الختام لان القصة صفة زائدة فلا بد من ذكرها
ولا يجوز السلم في الملبوس لانه لا ينضبط ويجوز في الثياب التي تصبغ غرضها
قبل الفسج كالبرود بخلاف المصبوغة بعد الفسج فان المصبوغة لا يصح السلم
فيها لعدم الضبط **من** **قال** اذا السلم في الرقيق فلا بد من ذكر نوعه كعربي
وكذا يذكّر صفة النوع ان اختلف لكونه ابيض ويصف بياضه بسمه او شقرة ويصف
السواد ان كان ذكره بالصفة او الكونه وهذا اذا اختلف لون الصنف فان
لم يختلف كالزنج لم يجب التعرض لآثاره ولا بد من ذكر الذكورة والانوثة
والسن في الكبر والصغر والطول والقصر ولو ضبط بالاشياء رجع وكل ذلك على الترتيب
حتى لو شرط كونه ابن عشرين لا يثبت ولا ينقص ولا يصح السلم لذورة وهل
يشترط مع ذلك التعرض للكل والسن ونحو ذلك وجهان الاصح لا التسامح التام
باهمال الثاني يجب لان الاعراض تختلف بذلك **قال** وهو قوي لان هذه الاعراض
مطلوبة مقصودة وتختلف القيمة باختلافها لان كثير من الناس يهون السمان
وتج أنفسهم الرقاق وهو لا يتباعده عن ذكر بعض الصفات المتقدمة وقد
اشترط ذلك الماوردي في الحاوي والله اعلم ويجب ذكر الثبوت والبقا في البيع
ولو سلم في جارية غنية فان كان غناها بغير الزهومة صح وان كان يعود في

كر

انه

فلا تصح ولو اسلم في جارية زانية فوجها ان ولو شرط كونها اقوام لم تصح ومنها
 التمر فيذكر كونه ونوعه وبلده وصغر الجرم وكبره وكونه عتيقا او جديدا
 والخنطة وسائر المحبوب كالتمر ومنه **العسل** فيذكر كونه جليئا او بليدا
 وانه صبيغي او خريفي ابيض او اسفر ولا يشترط ذكر اعتاقه والحدائث لانه لا غرض
 مقصود فيه قال الماوردي ولا بد من بيان مراعاة وقوته ورقته واذا طلق العسل
 حمل على عسل النحل قلت هذا صحيح اذا لم يغلب استعمال عسل الفصص فاما
 ان يحمل العقد عليه في تلك الناحية والا فلا بد من ايمان لصحة العقد والا فلا
 يصح لان الاطلاق يودي الى النزاع لكثرة التفاوت في القيمة بينهما والله
 اعلم ومنه **الحلم** فيذكر انه لم ضان او معر ذكر خصي او غيره
 معالوف ارضه ولا بد في العلق ان يبلغ الى حد يتأثر به اللحم فلا يكفى له
 والمات التي لا تؤثروا بذكرانه من نخذا او جذب او غير ذلك لا خلاف لغرض
 في ذلك ويقبل عظمه على العادة عند الاطلاق فان شرط نزع العظام وجب
 قبول الجلد فيما يוכל معه في العادة كالجدي الصغير والله اعلم ويقاس بغيره
 المسائل بما ذكرنا والاضابط كما ذكره الشيخ ان يذكر ما ينفي الجمالة والله اعلم
قال فان كان مؤجلا ذكر وقت محله وان يكون موجودا عند الاستحقاق
 في الغالب وان يذكر موضع قبضه **السلم** اذا عقد مؤجلا فيشترط
 لصحة معرفة الاجل الذي لا غرض فيه كان يعين فيه مستهل رمضان او في
 سلمه ونحو ذلك فلو ائتت بوقت البدر او الفراع من الدلاس ونحو ذلك لا يصح
 للفرق ولو ائتت العقد بالميسر ونحوها قال ابن خزيمة من اصحابنا يصح
 واحتج بانه عليه الصلاة والسلام بعث الى يهودي ان ابعت لي ثوبين
 للميسر فامتنع رواه النسائي والحاكم وقال انه على شرط البخاري وهذا

بأنه فانه غلب فالحق عرف تلك الناحية وقد يشاء العقد في ذلك

مردود من وجهين **الاجل** قاله البيهقي بان هذا ليس بعقد وانما هو
 استدعاء فاذا اجاز عقد بشرطه وهذا لم يصف الثوبين **والثاني** الآية
 وهي قوله تعالى الى اجل مسمى والحديث وهو عليه الصلاة والسلام الى اجل
 معلوم بمرور اثنه وايضا في التاقيت بمثل هذا غرر وقد نهي رسول الله
 صلي الله عليه وسلم عن الغرر وايضا فلا يصح ذلك بالقياس على بيعي المطر وقد مر
 زيد ونحوها فان لا يصح اتفاق والله اعلم وكما يشترط تعيين الاجل كذلك
 يشترط ان يكون المسلم فيه موجودا عند الاستحقاق غالبا وهذا الشرط
 يعتبر عنه بالقدرة على تسليم المسلم فيه فلو اسلم فيما لا يوجد عند المحل
 كالرطب في الشتاء او فيما يعجز وجوده لم يصح لانه غرر وفيما يحصل عيشة
 عقيمة كالسلم في قدر كثير من الباكور فوجها ان اقربها الى كلام الاكثرين البطلان
 ولو اسلم فيما يعم وجوده فانقطع عند المحل الحائجة فقولا ان اظهره لا ينبغي
 العقد بل يتخير المسلم فان شائخه العقد وان شأبه الى وجود المسلم فيه
 فلو قال المسلم اليه لا تصبر وخذ رسما لك لم يلزمه على الصحيح واعلم ان
 الاعتياض عن المسلم فيه لا يجوز بحال لا يجوز بيعه لان الاعتياض مع قبل
 القبض وهو منهى عنه والله اعلم **يشترط** القدرة على التسليم كذلك
 يشترط بيان موضع التسليم ان كان الموضع لا يصلح للتسليم او كان يصلح
 للتسليم ولكن لنقل المسلم فيه مونه لان الاعراض تختلف بذلك وعلى ذلك
 يحمل قول الشيخ وان يذكر موضع قبضه فان كان الموضع يصلح للقبض لا مونه
 فلا يشترط ذكره ويحمل العقد عليه للوف وهذا الذي ذكرناه هو الصحيح من خلاف
 منتشر وليس له المكان الذي صدر فيه العقد بل المراد المحل فاعرفه والله
 اعلم **الحرج** احضر المسلم اليه المسلم فيه قبل المحل فهل يحجر المسلم على قبوله

ف

ينظر ان كان له غرض صحيح في الامتناع لم يجز ولا يجوز في الاغراض ان
يكون المسلم فيه محتاج الى موعنه في دفعه فان لم يكن غرض وكان
المسلم اليه عرض صحيح كمنكره من اجبر المسلم على القبول لان امتناعه
ولا غرض تغنت وفي معنى غرض فكل الرهن عرض براءة ذمة المسلم اليه في الا
ظهور كذا قصد براءة ذمة الضامن وفي غرض خوف انقطاع النفس عند
الحلول جها ان اصحها في الروضة انه غرض صحيح فلو اجمع غرض المسلم فيه
وغرض المسلم اليه فوجها ان الاصح تقدم غرض المستحق والله اعلم **قلا وان**
يكون الثمن معلوما وان يتقاضيه قبل التفرق وان يكون العقد ناجزا لا
يدخله خيار شرط **يستمر** ان يكون الثمن معلوما اما بالتقدير او بالمشاهدة
على الاظهر فلا يصح بالمجهول لانه غرض ويشترط ايضا صحة عقد السلم تسليم
راس المال في مجلس العقد لانه لو لم يقبض في المجلس كان في معنى بيع الدين بالدين
وهو باطل للذهب عنه ولان السلم عقد غرض احتمل الحاحه بخبرنا كيد قبض العوض
الاخر وهو الثمن فلو تفرقا قبل القبض بطل العقد ولو قبض المسلم اليه بعض الثمن وتفرقا
بطل العقد فيما لم يقبض سقط بقسطه من المسلم فيه ولا يشترط تعيين الثمن في
العقد حي لو قال اسلمت ذنبا را في كذا وصفه بالصفات العتبه ثم احضر الدينار
في المجلس سلمه الي المسلم اليه صح لان المجلس هو حزم العقد وهذا يصح في الصرف وبيع
الطعام بالطعام مع انه روي واعلم انه لا بد من القبض الحقيقي ولو حال المسلم المسلم
اليه لا يصح العقد وان قبض السلم اليه من الحال عليه لانه ليس يقبض حقيقي لان
الحال اليه يودي عن نفسه لاعتن المحيل بل الطريق في صحة العقد ان يقبضه
المسلم ثم يسلم الي المسلم اليه كذا قاله بعض الشراح ولو حال المسلم اليه اجنبيا
براس المال على المسلم فهو باطل ايضا فلو احضر المسلم راس المال فقال المسلم اليه

المرهون

سلمه اليه ففعل صح ويكون المختار وكذا عن المسلم اليه في القبض ولو حال الرهن
راس المال على مال لم يصح وان قبض ما صلا عليه ولو قبض المسلم اليه راس المال
ودعه للمسلم جاز ولو قبضه المسلم اليه ورده عن دين عليه فنقل الرهن
عن الروياني انه لا يصح واقره قال الاستاذي وليس الحكم كذلك بل يصح العقد لان التفرق
في الثمن مع البايع في مدة الخيار صحيح على الاصح وتكون اجازته وكذا انصرف المشتري
في المبيع صحيح فيكون اقتضاؤه شرط عن الدين صحيحا والرهان للعقد والله اعلم
وقول الشيخ وان يكون ناجزا لا يدخله خيار شرط وذكر لان الشرع اعتبر فيه
قبض راس المال ليهتمك المسلم اليه من التصرف ويلزم العقد كما في باب الرها وشرو
الخيار ينافي في ذلك والله اعلم **الفصل** في الرهن **وقول الشيخ** وان يكون
اذا استقر ثبوتها في الذمة **في اللغة** الشبوت وقيل الاحتباس ومنه
كل نفي كما كسبت رهينه **في الشرع** جعل المال وثيقة بدين الاصل فيه
الكتاب والسنة قال الله تعالى فلهن مقبوضة **في السنة** ما رواه الشيخان
انه عليه الصلاة والسلام رهن درعا عند يهودي على ثوبين لاهله ثم التقصروا من
الرهن ببع العين المرهونة عند الاستحقاق واستيفاء الحق من اهلها قال الشيخ **كلا**
جاز ببيع جاز رهنه مقتضاه انه لا يجوز رهن ما لا يجوز بيعه وذلك كرهه الموقر
او رهن ام الولد وما اشبه ذلك فلا يصح رهنه وهو كذا لفوات المقصود منه
ثم شرط المرهون كونه عينا على الرابع فلا يصح رهن الدين لان شرط المرهون ان يكون
مما يقبض في الدين فالدين لا يمكن قبضه واذا قبض خرج عن كونه دينيا ويشترط في
المرهون به انه يكون دينيا مستقرا **وقول الشيخ** بالدين من العين فلا يصح رهن
عن العين كالعين المخصوصة والمستعانة وجميع الاعيان الخمونة لان المقصود
استيفاء الدين من العين المرهونة ولا يتصور استيفاء العين من العين وقيل على

بما يجوز فيها **وقوله** اذا استقر ثبوتها يقتضي ان الدين قبل استقراره لا يصح
 الرهن به وان كان لازماً وليس كذلك فانه يصح الرهن بالدين اللازم وان لم يستقر
 وذلك كدين السلم وكذلك يصح بما يؤل الى المروم كالتمن في زمن الخيار ويشترط
 في الدين ان يكون معلوماً لها قال ابن عبدان وصاحب الاستقصاء ابو حنيفة
 الطبري وجزم به ابن المروم وهي مسألة حسنة ممتدة ثم لم ارها في الشرح والرواية
 والله اعلم **والرهن الرجوع** فيه ما لم يقبضه **المرهون** احداً كان
 عقداً للرهن في لزومه فلا يلزم الا يقبضه قال الله تعالى فله من قبضه وصحة
 بالقبض فكان شرطاً فيه كوصف الرقبة بالامان والشهادة بالوداه فلو رهن ولم
 يقبض فله ذلك لانه قبل الاقباض عقد جائز من جهة الراهن فله الرجوع فيه
 كزمن الخيار في البيع فاذا قبض لزم وليس له حينئذ الرجوع للمروم العقد مشتم
 الرجوع قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل فاذا تصرف الراهن في المرهون بما
 ينزل المالك بطل الرهن كالبيع والاعتاق وجعله صداقاً واجرة او رهناً عند
 آخر اقبضه او رهنه واقتضى فكل ذلك رجوع وله ذلك ولو اجر المرهون
 فعمل هو رجوع ينظر ان كانت الاجارة تنقضي قبل محل الدين فليس برجوع
 قطعاً عند العراقيين والمتولي وقطع به الشيخ ابو حامد والبخاري ونص
 عليه الشافعي كما قاله النووي في زيادة الروضة فان كان الدين محل قبل انقضاء
 الاجارة فان جوزه رهن المأجور وبيعه وهو الاصح فليس برجوع ولو وطئ
 الحاربة المرهونة فان اجلها فهو رجوع وان لم تحبل او زوجها فليس برجوع
وقوله الشيخ وللراهن الرجوع فيه يعني في المرهون ويجوز رجوعه الى عقد
 الرهن **وقوله** ما لم يقبضه راجع الى المرهون ليس الاصح والله اعلم
قال ولا يضمنه المرتهن الا بالتعدي **المروم** امانه في بدل المرتهن لانه

قيمته

قبضه باذن الراهن فكان كالعين المستأجرة فلا يضمنه الا بالتعدي
 كسائر الامانات فلو تلف المرهون بغير تعدٍ لم يضمنه ولم يسقط من
 الدين شيء لانه وثيقه في الدين فلا يسقط الدين بتلفه كون الضامن
 والشاهد واعلم ان المرهون بعد زوال الرهن امانه في بدل المرتهن لا يضمن
 اذا تلف الا بالتعدي ولو ادعى المرتهن تلف الرهن صدق بيمينه لانه امان
 وهذا اذا لم يبين سبباً او ذكر سبباً خفياً فان ذكر سبباً ظاهراً لم يقبل الا بيمينه لانه
 لانه لا تغسر يمينه ولانه قبضه لغرض نفسه فلا يقبل كالمستعير **وقوله** الشيخ
 الا بالتعدي بان يتصرف فيها تصرفاً وهو ممنوع منها وانواع التعدي كثيرة
 وهي المذكورة في الوديعه ومن حملتها الانتفاع بالمرهون بان كانت دابة فركبها
 او حمل عليها او كان آتية فاستعملها ونحو ذلك والله اعلم **قال** واذا قضى بعض
 الحق لم يخرج شيء من الرهن حتى يقضي دينه جميعه **الغير** المرهونه وثيقه بكل
 الدين وبكل جزء منه فلا ينفك حتى يقضي جميع الدين وفاء تقتضي الرهن الرهن
 كالمكاتب لا يعتق الا بجميع نجوم الكتابة وادعى ابن المنذر الاجماع على ذلك والله اعلم
فرع يصح الرهن المشاع من الشريك وغيره وقبضه بقبض جميعه كالبيع فيجوز
 ان يستعير شيئاً ليرهنه بدينه لان الرهن وثيقه فيجوز بما لا يمكنه كالضمان
 فاذا لزم الرهن فلا رجوع للمالك ولو اذن الراهن المرتهن في بيع المرهون
 واستنفاً للحقوق فان باعه محضرة الراهن صح والا فلا لانه بيعه لغرض نفسه
 فاتهم في غيبته فلو قدر الثمن انتفت التهمة ولو شرط كون المرهون مبيعاً
 للمرتهن عن حلول الدين فسد عقد الرهن لتاقيته ولا يصح البيع لتعليقه
 ولو تلف المرهون وقبض ببدل صار رهناً مكانه لانه بئله ويجعل في يدهم كان
 الاصل في يده والخصم دعوى التلف الراهن لانه المالك ولو قال الراهن زدي

لا يضمنه الا بالتعدي
 لا يضمنه الا بالتعدي
 لا يضمنه الا بالتعدي
 لا يضمنه الا بالتعدي

دينا وارهن العين المرهونه على الدينين لم يصح على الراهن وطريقه ان يفكر
ويرهن بالدينين ولو اختلفا في اصل الرهن او في قدره بان قال ارهنني هذه
الشئيين فقال بل احدهما صدق الراهن ولو اختلفا في قبض المرهون فان كان
في يد الراهن فهو المصدق وان كان في يد المرتهن صدق فان ادعى انه غصبه
ولم ياذن له في القبض فالقول قول الراهن لان الاصل عدم الاذن وعدم
اللزوم وكذا لو قال الراهن نعم اقبضته على جهة الاجارة او الاعارة او
الايداع فانه المصدق على الاصح المنصوص فلو قال الراهن نعم اذنت لك في القبض
وذكر رجعت قبل قبضك فالقول قول المرتهن ولو اقر الراهن بانه اقره بقبضه
ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تخليف المرتهن على ما يدعيه لكثرة دوران
ذلك بين الناس ولو اذن المرتهن في بيع المرهون فبيع ورجع عن الاذن
وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فالاصح تصديق المرتهن فلو
انكر الراهن اصل الرجوع فالقول قوله ومن عليه دينان بل احدهما رهن
فاذي احد الدينين وقال ديثه عن دين الرهن فالقول قوله لم يمينه
ولانه اعرف بيمينه والصحيح ان تعلق الدين بالتركة لا يمنع فيكون الزايد
من التركة للوارث ولا يتعلق بهما الدين والله اعلم **فصل** في بيعه على
سنته الصبي والمجنون والسفيه المبذر ماله في اللغة المنع ولهذا يقال
لدار المحوطة حجر لان بناها بمنع وفي الاصطلاح المنع من التصرف في المال وهو
نوعان كما اشار اليه الشيخ حجر لمصلحة المحوطة عليه وحجر لمصلحة الغير **النوع الاول** حجر
لمصلحة الشخص نفسه فمن ذلك الصبي والمجنون من له ادنى تمييز ولم يكمل عقله
المجنون والمجنون النائم فان تصرفه باطل **النوع الثاني** حجر السفيه والمجنون السكران
والاصل في ذلك قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها او ضعيفا اي مريضا

هذا هو الحجر
الذي هو المنع
من التصرف في
المال

ولو كبيرا او ضعيفا اي صغيرا او كبيرا مختلا او لا يستطيع ان يعمل هو اي مجنونا
فليمل عليه اخبر به ماله ونحوه ان هو لا يوجب عنه الاوليا وقال تعالى
وايتلو البيتاني الابه والله اعلم **النوع الثاني** الذي ارتكبه الدين والمجنون
المخوف عليه فيما زاد على الثلث والعبد الذي لم يوذن لبي التجارة **هذا هو**
النوع الثاني وهو حجر لمصلحة الغير فحجر المفلس لحق اصحاب الدين فلا يصح بيعه
واعتاقه وكتابته وهبته على الاظهر وكذا بيع حق التصرفات المفوتة للمال
الموجود حال التصرف لانه تصرفه يفوت حق الغير فلا ينفذ فيه تصرفه
والا بطلا فائدة الحجر **النوع الثالث** حجر المرتضى فانه حق الورثة فيما زاد على الثلث بعد
الديون ولا حجر عليه في ثلث ماله والاعتبار بحالة الموت على الصحيح لا بوقت
الوصية فلو اوصى باكثر من ثلث ماله ولا وارث فهي باطله بالنسبة الى الزايد على
الثلث وتصح في الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله اعطاكم عند وفاتي ثلث
اموالكم زيادة في اعمالكم ان كان له وارث فسياتي **النوع الرابع** كون المرحوم مخوفا فلا بد
منه وبيانه يأتي في الوصية ان شاء الله تعالى **النوع الخامس** حجر في العبد فلاجل سيده فلا
يصح منه بغير اذن مولاه لانه لا دله ولا ولاية فلهذا لا يصح تصرفه وامه
الشيخ اشياء **النوع السادس** حجر المرتد لاجل المسلمين ومنه **النوع السابع** حجر الرهن لاجل
المرتهن ومنه **النوع الثامن** حجر على السيد في العبد الجاني لحق الجاني عليه ومنه **النوع التاسع** حجر
على الورثة في التركة لاجل المدين وحق اصحاب الحقوق ومنه **النوع العاشر** حجر على التمتع
من اعطى الدين اذا كان ماله زائدا على قدر الدين وطلبه المستحقون
ذكره الرافعي في باب المفلس ومنه **النوع الحادي عشر** حجر اذا فسخ المشتري بعيه كان
له حبس المبيع الى قبض الثمن وحجر على البايع في بيعه والحالة هذه ذكره
الرافعي في حكم المبيع قبل القبض عن المتولي واقربه **النوع الثاني** الدار التي

استحققت المنة ان تعتد فيها لا يجوز بيعها للعلوق حق المراهقها واذا كانت
عندتها بالحر والافلان المدة غير معلومة قاله الاصحاب ومنعها من
من اشترى عبدا بشرط الاعتاق كانه لا يصح بيعه لان العتق مستحق عليه
ومنعها على الزوج في العين التي استأجر شخصاً على العمل فذكر الرافعي
في حكم المبيع قبل القبض وبقي غير ذلك وذكر غير لا يوقع هذا الكتاب والله اعلم
قال القاضى الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح ولا يجوز تصرف الصبي
ومن في معناه والمجنون ومن في معناه في المهر لان عدم صحة التصرف
هو فائدة للحر تصح بغير الصبي ووصيته في وجه لا يعود فائدة ذلك
عليه بعد الموت وانما السفيه فكذلك لا يصح تصرفه والابطلت فائدة
الحر فلا يصح بيعه ولا هبته وكذا انكاحه بغير اذن الولي وكذا لا يصح عتقه
وكتابتة وفي وجبه انه ينفذ عتقه في مرض موته تغليباً بحر الضرر وفي وجبه
انه ينفذ تصرفه في موضع لا ولي فيه ولا وصي ولا حاكم الا ان يلحقه نظر والى
وجبه نظر في ضرب عليه الحر ولو اشترى بتمن في ذمته لم يصح على الصحيح ولو
طلق او خالع مع امساك الطلاق فلان الحر لا يتناوله لانه ليس بالولي وفيه
نظر من جهة ما يلحقه من نفوذية الاستماتة وتجديد المهر واجابة القاضي
ابو الطيب عن هذا بانه يشترى ولا ينفذ عتقه وفيه نظر ايضا وانما
الخلع فلانه اذا صح الطلاق منه مجتانا فصحة بتحصيل عوض اولى واذا امتنع
تصرف هو لا تصرف الا وليا الاية الكريمة واولاهم اليت بالاجماع منهم
ابو الاب وان علا لانه كالاب في التزويج فكذلك في المآل ثم الوصي ثم ولي الوصي
ثم الحاكم لقوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولي من لا ولي له وهل يشترط
في الاب والجد العدالة قال العراقيون لا بد من العدالة الظاهرة وفي اشترط

فيها

العدالة

العدالة الباطنة وجهان قال النووي ينبغي ان يكون التحريم اعدام الوجوب
والله اعلم **قلت** نقل الامام عن النعماني ان التحقيق انه كولاية النكاح
والمذهب في النكاح انه لا يبي في الثقة ان العدالة معتبر في حفظ المال بخلاف
فلا يمكن الفاسق من حفظه وقد قال الرافعي لو فسقا نزع عنه اذكره في باب المال
الوصية وهذا كله في الاب والجد وانما الحكم فشرطهم العدالة بل لا نزع فلا
يلتزم قضاة الرشي أموال المذكورين ومن قدر على الوتيرة وجب عليه حفظه
بطريقه فلو دفعه الى قاض من هؤلاء وقضاة الرشي الذين تحقق منهم دفع امرا
الضعف الى امر الجور فهو عاصي ثم ضامن لانه سلب هذه الفسقة على
انقاذ والله اعلم **قال القاضى** المفلس صحيح في ذمته دون اعيان ماله
المفلس من عليه ديون حاله زايده على قدر ماله وجر عليه الحكم بطريقه وهو
من يقول بسؤال الغرماء فاذا اخرج عليه ثلثي حق الغرماء بماله سواء كان المال عينا
او ديناً او منفعة فلا يصح تصرفه في المال الا بطلت فائدة للحر فلو باع مسلماً او
اشترى ذمته فهل يصح قيل لا كالسفيه والصحيح الصبي اذ لا تصرف على الغرماء
في ذلك وكذا يصح طلاقه وخلعه اولى لانه تحصيل ويصح كاحه وانقصاه
واستأطه القصاص لانه لا تعلق لذلك بالمال فلا تنويزت على الوفا ولو اقر المفلس
بعين او دين وجب قبل الحر فالظاهر قبوله في حق الغرماء قياساً على المهر ولان
ضريح في حقه اكثر منه في حق الغرماء فلا ينفذ فعلي هذا لو طلب الغرماء تحليفه
لم يحلف لانه لو امتنع لم يفد امتناعه شيئاً اذ لا يقبل رجوعه وقيل لا يقبل
اقراره في حق الغرماء لان فيه ضرراً لهم لانه بما واطى المقر له **قلت** هذا القول قوي
ويؤيده انه لو رهن عينا ثم اقر بها فانه يقبل في حق المرتها والا فافرق والفرق
بشعاعه ضعيف والاحسن ان يقال ان كان المحجور عليه موقفاً بدينه قبل

وان كان غير موثوق به وقد ظهر منه الخديعة واكل الاموالها فالمقتضى عدم
قبوله وتبقي القرض منه من جهة والله اعلم **باب في الميراث فيما زاد على الثلث**
موقوف على اجارة ورشته من بعده **الميراث** في الميراث جازا فلا بد ان
البر ان ميراثه في الميراث عليه وسلم بثلاث ماله فقبله ورده على ورشته
قبل ان اول من اوصى بالثلث فلو زاد على الثلث وله ورثة فهل تبطل الوصية
في القدر الزايد على الثلث او لا تبطل فيه خلاف الرأى لا تبطل وثوقه على اجارة
الورثة فان اجازوا وصحت والا فلا لانها وصية صادفت ملكه وانما تعلق
بها حق القوم **الميراث** من بعده يعني بعد موته فلا تصح الاجارة
والرد الا بعد الموت اذ لا موقوف للورثة قبل الموت فاشبهه عفو الشفع قبل
البيع وايضا فيجوز ان يصير الوارث الان غير وارث عند الموت والله اعلم
في كثير من الوقوع اذا اجاز الوارث ثم قال اجرت لاني ظننت ان المال
قليل وقد بان خلافه فالقول قوله مع بيانه انه لم يعلم لان الاصل عدم
العلم بالمقدار **الميراث** ان يوصى بالنصف فيجوز الوارث ثم يقول ظننت ان
التركه ستة الاف فسمحت بالف بيان انها ستون الفا فلم اسمع بعثة الا
فاذا حلف تعدت الاجارة فيما علمه الف فباحله الموصي له مع الثلث والباقي
للوارث ووجه انه استقاط حق عن عين فلم يصح مع الجاهل كالحبة فلو اقام
الموصي له بيانه بعلم الوارث بقدر التركة لزمت الآية ولو قال ظننت ان المال
كثير وقد بان خلافه فقولان وصورة المسئلة ان يوصي بعد لزوم الثلث
فيجوز الوارث ثم يقول ظننت ان المال كثير فيكون الزايد من قيمته على الثلث
يسير فبان المال قليل لان العبد اكثر من التركة ولم ارض بذلك وقال ظهر من
لم اعلم ففي قوله يقبل قوله كالمسئلة الاولى فينفذ في الثلث وفي القدر اليسير

في الميراث ما زاد على الثلث

الذي اعتقده والصحيح انه لا يقبل منها ويلزم الوصية في جميع العبد لان الاجارة
هنا وقعت بمقدار معلوم وانما جعل الجهل في غير فلم يقدح في الاجارة وفي
المسئلة الاولى الجهل حصل فيها حصلت فيه الاجارة فاشترطها والله اعلم
قال وتصرف العبد يكون في ذمته يتبع به اذا اعتقده العبد اذ لم ياذن
له سيده في المعاملة لا يصح شره على الراعي لانه لا يمكن مكنه ثبوت المذكرة
لانه ليس له المذكرة ولا سيده يعوض في ذمته لانه لم يرض به ولا في ذمة
العبد لما فيه من حصول احد العوضين لغير من يلزمه العوض الاخر وقيل
يصح لانه متعلق بذمة العبد ولا يجوز للسيد على ذمته قال الايام لا احكام
المسادات على ذم عبدهم حتى لو اجبر عبده على ضمان او غشرا شاع في ذمته
لم يصح وهذا القول نسبة الماوردي والقاضي ابو الطيب الى الجمهور فعلى
الرأى يسترد البائع المبيع سواء كان في يده او يد السيد وباعه العبد لانه
باق على ملكه لانه لم يصح البيع وموثة الرد على من في يده العبد من فلو
تلف في يد العبد لزمه الضمان وتعلق بذمته حتى لا يطالب الا بعد العتق لانه
وجب برضا صاحب الحق ولم ياذن فيه السيد والقاعدة المقررة فيما يتلفه
العبد ويتلف تحت يده ان ما يلزمه بغير رضي مستحقة كالمضروب يتعلق برقبته
ولا يتعلق بذمته في الاظهر وما يلزمه برضا المستحق فان اذن فيه السيد كالعبد
يتعلق بالذمة والكسب وان لم ياذن فيه السيد كمسالة الشغل يتعلق
فقط لا بالكسب ولا بالرغبة وعلى هذا يحمل كلام الشيخ واقتراض العبد كشرائه
في جميع ما مر لانه عقد معاوضة ما لية فكان كالشغل ولو اذن له السيد
في التجارة صح بالاجماع قاله الراعي ويكون التصرف على حسب الاذن والله
اعلم **الميراث** وبصح الصلح مع الاقرار في الاموال وما افضى اليها

وذلك لان

وهو نوعان ابرأ ومعاوضة فالأبرأ اقتصار من حقه على بعضه ولا يجوز فعله
على شرط المعاوضة عدوله عن حقه إلى غيره ويجري عليه حكم البيع **الصلح**
في اللغة قطع المنازعة وفي الاصطلاح هو العقد الذي ينتقل به خصوصية
المتخاصمين والأصل فيه الكتاب والسنة قال الله تعالى والصلح خير وفي السنة
المطهرة **رواه** عليه الصلاة والسلام الصلح جائز بين المسلمين رواه الحاكم
وقال انه على شرط الشيخين **رواه** الاصلح احل حراما وحرم حلالا وهذا
الحديث بهذا اللفظ رواه ابن حبان في صحيحه والترمذي وقال حسن صحيح
واعرف هذا فالصلح يقع تاريخ مع الانكار وتاريخ مع الاقرار فالصلح مع الانكار
باطل ومع الاقرار صحيح وهو كما ذكره الشيخ نوعان ابرأ ومعاوضة صفة
الأبرأ بلفظ الصلح ويسمى صلح الخطيئة بان يقول لصاحبه انك عن الالف التي علي
علي خمسمائة فهو ابرأ عن بعض الدين بلفظ الصلح وفيه وجهان الأصح الصفة
وفي اشتراط القبول وجهان كالوجهين فيما لو قال لمن عليه دين وهبته لك **الاصح**
الاشتراط لان اللفظ بوضع يقتضيه ولو صالح من ألف على خمسمائة معينة
الوجهان وراي امام الحرمين الفساد هنا اظهر ويشترط قبض الخمسمائة في
المجالس ولا يشترط تعيينها في نفس الصلح على الأصح ولو صالح من ألف حال
على ألف مؤجل او مكسبه فباطل لان الاجل لا يلحق ولا يسقط ولا يصح تعليق
هذا الصلح على شرط لانه ابرأ وتعليق الأبرأ لا يصح والله اعلم **النوع الثاني**
صلح المعاوضة وهو الذي يجري على غير العين المدعاه بان ادعى عليه دارا مثلاً
فاقر له بربا وصالحه منها على عبد او ذابها او ثوب فهذا حكم كما قال الشيخ حكم
البيع وان عقد بلفظ الصلح نظر في المعنى ويتعلق بجميع احكام البيع
كالرد بالعيب والاخذ بالشفعة والمنع من التصرف قبل القبض والقبض في المجلس

ان كان المصالح عليه والمصالح عنه ربوياً متفقين في علة الربا ويشترط التساوي
في معيار الشرع ان كان جنساً واحداً ويفسد بالغير في الجمل وبالشروط الفاسدة
كفساد البيع ولو صلح منهما على منفعة دار او ذابها منه معلومة جاز ويكون
هذا الصلح اجاره فيثبت فيه احكام الاجاره ولو صلح على بعض العين
المدعاه مكن صالح من الدار المدعاه على نصفها او ثلثها او من العبد من على
احدهما او من الغنمتين كذلك فهذا هبة بعض الداعي لمن هو في يده فيشترط
لصحة الهبة القبول ومضى زمان يمكن فيه القبض ويصح هذا بلفظ الهبة
وما هو في معناها وفي صحته بلفظ الصلح وجهان الصحيح الصحيح ولا يصح هذا
الصلح بلفظ البيع **والشيخ** في الاموال هو كما ذكرناه **وقال** وفيما افطن
اليها كما اذا ثبت له قصاص فصالح عليه بلفظ الصلح صح وان صالح بلفظ
البيع فلا **ما يبي** مال ولا يؤكل المال كذا النذف فلا يصح فله في الصلح عليه **وشام**
بعوضه والله اعلم **قال** ويجوز للانسان ان يشرع في طريق نافذ لا يتفرس
الماتر به ولا يجوز في الدرب المشترك الا باذن اهل الدرب ويجوز نقد سيم
الباب في الدرب المشترك ولا يجوز تأخير الا عن اذن الشركاء **اعلم** ان الطريق
قسمان نافذ وغيره فالنافذ لا يختص باحد بل كل الناس مستحقون المرور
فيه فليس لاحد ان يتصرف فيه بما يضر المارة كاشترع جناحاً ومنا سباباً
لان الحق ليس له فان فعل فعل كل ان يهدمه فيه وجهان حكاهما ابن الرفعه
في المطلب **وقال** الاشبه ان ذلك للحكام لما فيه من توقيع الفتنة فان يهرق المارة
جاز اذا لزم ويشترط ان يعلم بحيث يمر الماشي منتصباً قال الماوردي وعلي
راسه ما يحمله قال ابن الرفعه في المطلب وهو الاشبه وهذا اذا اختص
بالمشاة فان يمر في الفرسان والفوافل فيرفعه بحيث يمر العبيد وعليه الجاه

عليه عليه في محتمل رواه الامام احمد في مسنده والبيهقي في مسنده **فصل** في تتبع بعض المصنفين
الذين قيلت فيهم قال بعض الحديثين ان تناوه مشدده وقال النووي في
شرح مسلم الصواب الموقوف تخفيفها **فصل** في علي عليه السلام والمطلقات
المدافعة واشترط الشيخ لصحتها ما لا يرد عليه ولا يرد عليه لان رضى المحيل والمحال
شروط واحد وجه اشتراط رضى المحيل المتعلق الذي عليه له قصاؤه من حيث شاء
وجه رضى المحتمل ان حقه في مئة لم يحيل فلا ينتقل الا برضاه كان الاعيان
لا تبطل الا بالتراضي بوحد من كلام الشيخ ان رضى المحال عليه لا يشترط وهو
كذلك علي الاصح لانه محل التوقف فاشبه العبد المبيع ولان الحق للمحيل فله ان
يستوفيه بنفسه وبغيره والله اعلم **فصل** الثاني كون الدين مستقرا على ما
ذكره الشيخ واشترط الاستقرار ذكره الدافعي عندما اذا حال المشتري البايع
بالتمن وقال لا يكفي لصحة الحوالة لزوم الدين بل لا بد من الاستقرار لان دين
السلم لازم مع ان الاصح لا يصح الحوالة به ولا عليه لكنه قال هنا القسم الثاني
ان الدين اللازم يصح الحوالة به وعليه قال النووي بعده اطلق الدافعي صحة
الحوالة بالدين اللازم لاقتداه بالغيري وليس كذلك فان دين السلم لازم ولا
يصح الحوالة به ولا عليه على الصحيح وبه قطع الاكثر **فصل** في انفق على صحيح
الحوالة في زمن الخيار وعليه مع ان غير لازم فضلا عن الاستقرار لانه يؤول
الى اللزوم واما بعد مضي الخيار وقبل قبض المبيع فالمذهب الذي قطع به الجمهور
انه يصح الحوالة به وعليه مع انه غير مستقر لحوالة تلف المبيع فلا يستقر الا
بقبض المبيع وكذا يجوز الحوالة بالاجرة وكذا بالصدق قبل الدخول والموت
ونحو ذلك بل صدق في كل الروضه في اول الشرط فقال الثاني كون الدين لازما
وبصير الى اللزوم والله اعلم **فصل** اذا اشترى شخص شيئا حال البايع بالقبض

وعليه
بالتمن

على

علي رجل ثم علم المشتري بالمبيع عيبا قدما فرده به او تقايلا او غيرها في بطلان
الحوالة خلاف منقشر المذهب البطلان وسواء في ذلك بعد قبض المحتمل
الحوالة ام لا على الاصح ولو اسال الدافع على المشتري بالقبض لشخص فالمذهب
انها لا تبطل سواء قبض المحتمل ما لا يجوز له من المشتري ام لا **فصل** في بين
الصورتين ان في الصورة الثانية تعلو الحق بثالث والله اعلم **فصل** في
الثالث اتفاق الدينين يعني المحابه والمحال عليه في الجنس والقدر والحلول
والناجيل والصحة والتكسيرة والحوالة والرداه على الصحيح وصحة ابن الرضا
ذكر بالصفات المحترمة في السلم ووجه اشتراط ذلك حتى يعلم لان المجهول لا يصح
بيعه ولا استيفاء والحوالة اما بيع على الصحيح او استيفاء فاذا وقعت الحوالة
صححة برك المحيل عن دين المحال ويرى المحال عليه من دين المحيل ويحول حق
المحتمل الى ذمة المحال عليه لان ذلك فائدة الحوالة والله اعلم **فصل** اذا كان بالدين
المحال عليه ضمان لم ينتقل بضعة الضمان بل يبري الضامن صرح به الرافعي في اول
الباب الثاني من ابواب الضمان وكذا لو كان به رهن صرح به المنذري وغيره خلاف
الوارث فان ينتقل الدين اليه بضعة من الضمان والرهن **فصل** ان الوارث
خليفة المورث فيما يثبت له من الحقوق والله اعلم **فصل** احتال شخص في ان المحال
عليه انكر الدين مولا بينه او افلس المحال عليه ونحو ذلك حيث تعذر الاستيفاء
فليس المحتمل ان يرجع على المحيل لان الحوالة اما بيع او استيفاء وكلاهما منع الزوج
والله اعلم **فصل** ويصح ضمان الديون المستقرة اذا علم قدرها
ولصاحب الحق مطالبة من ضمان الضامن والمضون عنه اذا كان الضامن
على ما بيناه **فصل** ضم ذمة الى ذمة والاحسن ان يقال لا التزام حتى
يشتمل احضار من عليه الحق اذا ضمنه ويقال ان ضمان او ضمير او وكيل او زعيم

فانه لا يقبل

وحيل الاصل في مشروعيته الكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى قلن
جانبه حمل غير وانا به زعيم وقال عليه الصلاة والسلام العار به مؤداه والزعيم
غارم رواه ابوداود والترمذي وحسنه واخرجه ابن حبان في صحيحه والبخاري عنه
عليه الصلاة والسلام اني بحضرة فقالوا يا رسول الله صل عليه ما قال هل ترك شيئا
قالوا لا قال هل عليه دين قالوا ثلثة دنائير قال صلوا علي صاحبكم فقال قتادة صل
عليه يا رسول الله وعلي دينه فصي عليه **رواية** النسائي قال ابو قتادة اننا
الكفيل به **مشرط** صحة الثمن ان يعرف الضامن المضمون له علي الاصح لان
الناس يتفاوتون في المطالبة تسهلا وتشديدا والاغراض تختلف بذكر فيكون
الضمان بدونه غيرا ولا يشترط معرفة المضمون عنه في الاصح ولا حياته ولا خلاف
كما لا يشترط رضاه قطعا **والدين** فشرط كونه ثابتا وقت ضمانه فلا يصح ضمان
مال يجب طوائف جري سبب كضمان نفقة المرأة غدا ويشترط كونه لازما لغيره
لما لا يشترط الاستقلال **ما** يؤول الى اللزوم كالتميز من الخيار **ما**
مال الجاهل قبل الفراغ من العمل قبل يصح لانه يؤول الى اللزوم والصحيح انه لا يصح
لانه ليس لازما في الحال ولا يبول لانه ليس بالمال الزام العامل العلة وانما
فاشبه الكتاب كذا علل القاضي ابو الطيب هو لتعليل ضعيف **والثمن**
بعد مضي الخيار فهو لازم وغير مستقر فيصح ضمانه وكذا الصداق قبل الدخول
ولا نظري احتمال سقوطه كما لا نظري في احتمال سقوط المستقر بالاموال والرد
بانهيب ونحوها ويشترط في الدين ايضا ان يكون معلوما فلا يصح ضمان الجاهل
كما اذا قال ضمنت ثمن ما بعته فلانا وهو جاهل به فان معرفته متيسرة
وقيل يصح ما لو قال ضمنت كذا شيئا من مال علي فلان فلا يصح بلا خلاف
واعلم ان الخلاف في صحة ضمان الجاهل جار في صحة البراءة من الجهول

هذا هو
الكتاب
الذي
هو

والخلاف مبني علي ان البراءة تمليك واستقاطان قلنا تمليك وهو الصحيح
فلا تصح البراءة من الجهول وان قلنا استقاط صح الا برأ من الجهول ولا يملك
ثمنه للخلاف فيما لو اعتاب شخص لاخر ثم قال له اغتبتك فاجعلني في حيل
ففعول وهو لا يدري ما اغتاتبه فهل يبرأ فيه وجهان احدهما نعم لانه استقاط
والثاني لا لان المقصود رضاه ولا يمكن الرضا بالجهول واعلم اننا اذا لم نرض
الجهول فان قال ضمنت مما اكره علي فلان من درهم الي عشرة ففيه خلاف الصحيح
الصحة لانتفاء الغرض بذكر القدر فعلي هذا ما اذا يلزمه فيه اوجه الرابع
عند الرافعي عشق والاصح عند النووي تسعة وقيل يلزمه ثمانية اذا عرفت
هذا فيشترط في ضمان الدين كونه ثابتا لا يزول معلوما لانه الرافعي والنووي
واهل الارباع اذ كره الغزالي وهو ان يكون قابلا لان تبرع الانسان به علي غيره
فيخرج حد القصاص وحد القذف ونحوها والله اعلم **والشئ** بضم
الديون اعم من ان يكون الدين نقدا او منفعة وهو كذا فيصح ضمان
المنافع الثابتة في الذمة كما يصح ضمان الاموال كذا حرم به الرافعي والنووي
واذا صح ضمان بشرطه فلا مستحق ان يطالب الاصيل والضامن **ما**
الاصيل فلان الدين باق عليه ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لا يبي قتلته حين وفي دين الميت الا ان قد برئت جلدته
انا لله وانا اليه راجعون مما اكتبته في ذمته **والضامن** فلقول
شفيع المذنبين صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم ولنا وجه كذهب ما اكره
انه لا يطالب الا بعد نفي المضمون عنه وله مطالبة هذا ببعض الدين **والضامن**
ببعض الاخر والله اعلم **ما** اذا غرم الضامن رجوع علي المضمون عنه
اذا كان الضمان القضا باذنه **ما** ضمن شخص دين آخر اذا ادا الضامن

صلح مرجع علي المضمون عنه بنظر ان ضمن بالاذن واذا بالاذن رجوع له
لانه صرف ماله اليه بشفعة باذنه فاشبهه ماله وقال اختلفوا في فعلها وفي الحاي
وجه انه لا يرجع الا اذا شرط الرجوع وذكر الرقي في باب الاجارة انه لو قال طهني
رغيفاً فاطعه انه لا شيء عليه وان انتفى الاذن في الضمان والاذن في الاداء فلا
رجوع لا تبرع محض وان اذن في الضمان فقط رجوع علي الراجح لان الضمان يوجب
الاداء بسبب الضمان فكان الاذن فيه فعلي هذا لو قال طهني اذن لما تبرعت عليه
وان ضمن لا باذنه واذا بالاذن فالراجح انه لا يرجع لان وجوب الاداء بسبب
الضمان ولم ياذن فيه فعلي هذا لو قال طهني بشرط الرجوع فالاصح في زيادة
الرضية انه يرجع وحزم به المأورد في لقوله صلى الله عليه وسلم المومنون عند
شرطهم ولو اذن شخص لشخص باذنه من غير ضمان بشرط ان يرجع عليه
رجوع الحديث وكذا ان اطلق علي الراجح لانه المعتاد فان قيل ما الفرق بين هذه
وبين ما اذا قال لشخص اغسل ثوبي ونحو ذلك بلا شرط فان الراجح هناك انه
لا يستحق اجره فالفرق ان المسامحة في المنافع اكثر من الاعيان والله اعلم
واعلم انه انما يرجع الضامن والمودي اذا شهد بالادي رجلين او رجل
وامرأتين وكذا يكفي واحد ليخلف عنه في الاصح لانه يكفي لاثبات الاداء فان لم
يشهد فلا رجوع ان ادي في غيبة الاصيل وكذا به اعني الاصيل وكذا ان صدقه
الاصيل علي الاصح لانه لم يودي وما ينتفع به الاصيل لا تربي ان المطالبة باقية
ومحل الخلاف اذا سكت الاصيل عن قوله اشهد فان امه به وتركه لم يرجع بلا خلاف
وان اذن له في ترك الاشهاد رجوع قاله الروياني في البحر فلو صدق الضامن في الاداء
المضمون له واذا في حفرة الاصيل رجوع علي المذهب اما في الاول فيلسقوط المطالبة
باقرار صاحب الدين واما في الثانية فلان التقصير من الاصيل لانه لم يحفظ نفسه

في المذهب
في المذهب

بخلاف غيبته والله اعلم **خرج** اذا طالب المضمون له الضامن فهل الضامن
مطالب المضمون عنه للتخلص بنظر ان ضمن باذنه فلم يذكر قياً ساعلي
رجوعه ومعني تخليصه ان يودي دين المضمون له ليعبر الضامن فلو
لم يودي فهل للضامن حقه وجهان اصحهما في الرافعي لا يحبسونه
ابن الرفوعة علي ذلك زاد انه لا يبرسم عليه ايضاً قال الاستاذ في نظر والله
اعلم **قال** يصح ضمان المجهول ولا مال لم يجب الادراك المبيع **اما** ضمان
المجهول فلا غرر والغرر منهي عنه **ول** ضمان مالم يجب فلا ان الضمان توثيق
بالحق فلا يسبق وجوب الحق كالتأهدة **وص** مرة ذكر ونحوها كما اذا قلنا
بع فلا تاو علي ضمان الثمن او اقرضه وعلي ضمان بئله يستثنى من ذلك ضمان
درك المبيع علي المذهب لان الحاجة داعية الي ذلك لان المعاملة مع من لا يعرف
كثيره ونحوها المشتري ان يخرج المبيع مستحقاً ولا يظفر بالبائع فيفوت عليه
ما بذله فاحتاج الي التوثيق بذلك وقيل لا يصح لانه ضمان مالم يبيع يجب وجوب
انا نشترط في صحته قبض الثمن فيضمن الثمن ان خرج المبيع مستحقاً فيقول
ضمنت لك عملة الثمن او دركه او خلاصته منه فلو قال ضمننت خلاص المبيع لم
يصح لانه لا يستقل بخلاصه بعد ظهور الاستحقاق نعم لو ضمن عملة
المبيع ان اخذ بالشفعة لا يبيع سابق صح قال ابن الرفوعة في المطالب والمضمون
في هذا الفصل ليس هو رد العين والا لكان يلزم ان لا تجب قيمته عند التلف
بل المضمون انما هو ما لبته عند تعذر رده حتى لو بان الاستحقاق والتمت
في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته قالوا وهذا لا شك فيه والله اعلم **قال**
والكفالة بالبدن جائز بشرطين احدهما ان يكون باذن المكفول عنه والثاني
ان يكون اذا كان المكفول به حق ادمي **المذهب** صححت كفالة البدن

لا طابق الناس على ذلك لا جل سبيل الحاجة اليها ولا يشترط العلم بقدر ما على
المكفول لانه تكفل بالبدن لا بالمال ويشترط كون الدين مما يصح فانه والمذهب
صحة كفاية بدن من عليه عقوبة لادى كفاية واحدة قد فلا نه حق لازم
فاشبه المالك امتان كان عليه جواز الله تعالى فلا تصح الكفالة ببدنه **و**
احتراز الشيخ بقوله حق ادى ووجه عدم الصحة انما ما موروث بسترها
والسعي في اسقاطها ما امكن والقول بالصحة ينافي ذلك وكما تصح الكفالة
بدن شخص كذا تصح كفاية الكفيل بل كل من وجب عليه حضور مجلس الحكم
عند الطلب لحق ادى ووجب على غيره احضاره صحت كفايته حتى تصح كفاية
بدن غائب ومحبوس وميت ليحضر يشهد على صورته اذ لم يعرف نسبه
ومحل هذا اذ لم يدفن فان دفن فلا تصح كفايته **تج** لا ثم ان عيى مكان
التسليم في مكان الكفالة لان العرف يقتضي ذلك واذا سلم المكفول في مكان
التسليم بري من الكفالة بشرط ان لا يمنع مانع باذ لا يكون هناك ظالم بخله
عليه وبياخذ بالفهر ولو حضر المكفول فلا يبرأ الكافل حتى يقول المكفول سلت
نفسى عن جهة الكفالة ولو غاب المكفول وجهل الكافل مكانه لم يلزمه
احضاره لانه لا يمكنه ذلك لا يكلف الله نفسا الا وسعها والا فيلزمه
ويمهل قدر الحاجة فلو مات المكفول لم يطالب الكفيل بالمال لانه لم يضمنه
حتى لو شرط في الكفالة انه يغرم المالك فان تسلمه بطلت الكفالة وصورة
المسئلة ان يقول كفلت ببدنه بشرط الغرم او علي في اغرم والله اعلم
قال وللشركة خمس شرائط ان تكون على ناضر من الدراهم
والدنانير وان يتفقوا في الجنس النوع وان يخلطوا الدين وان ياذن كل
واحد منهما صاحبه في التصرف وان يكون الربح والخسران بينهما على قدر

في الشركة

كما
في
الشركة
ان
يكون
الدين
مما
يصح
فانه

المالين **في الشركة** في اللغة الاختلاط وفي الشرع عبارة عن شوب في الحق في الشيء
الواحد لتخصيص فصاعداً على جهة الشيوع **والاس** فيها قوله صلى الله
عليه وسلم يقول الله تعالى ان ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه
فاذا خانه خرجت من بينهما **و** **حما** تنزع البركة من ما بينهما رواه ابو داود
والحاكم وقال صحيح الاسناد ثم الشركة انواع نذكر منها نوعين **اسم** شركة
الابدان وهي باطله كشركة المالين وسائر المحترفين اى يكون كسبها بينهما سواء
كان متساويين او متفاوتين وسواء اتفق السبب كالاولاد بين والخطابين واختلف
كالخياط والرق ووجه بطلانها ان كل واحد منهما متميز ببدنه ومنا فعه فخص
يقوا بدن كمالوا شتر كما في ما شبيهتهما وهي متميزة لىكون الدر والنسل بينهما يجوز
شركة الابدان عند اتخاذ الصنعة مالم يرحم الله وجوزها ابو حنيفة مطلقا
ودليلنا عليها ما سئلناه من الامتناع في الاصطيار والاحتطاب **النوع الثاني**
شركة العنان وهي صحيحة للحديث السابق والاجماع منعقد على صحتها وهي
ماخوذة من عنان الدابة لاستواء الشريكين في ولاية الفسخ والتصرف واستحقاق
الربح على قدر المال كما استواء طرفي العنان ثم لصحتها شروط احدها ان تكون
على ناضر من الدراهم والدنانير والاجماع منعقد على صحتها في الدراهم والدنانير
نعم في جوازها على المشوشة وجهان اصحهما في زيادة الروضة الجواز **و**
والشأن لا كالتراضى ثم هذا لا يختص بالدراهم والدنانير بل يجوز عقد الشركة
على مثلي فيصح في الفم والشعر ونحوهما لان المثلي اذا اختلط بخنسه ارتفع التميز
فاشبه التقدير ولهذا لا يجوز الشركة في المقومات لعدم تصور الخلط الثاني
للتميز وذكر المؤلف احد المتقويين او بعضه فقامت شتر الشركة لذلك لا اخذ
احد الشريكين منها مال الاخر **بل** لو صح في الشركة في المتقوم **في**

في

ان يتفق في الجنس فلا تصح الشركة في الدراهم والذهب وكذا في الصفة فلا تصح
 في الصحاح والمكسرة التمييز بينهما **الثالث** الخلط لان المال قبل التمييز فيه
 حاصل في الخلط ان لا يبقى معه تمييز ويتبع ان يتقدم الخلط على العقد والاذن
 فلو اشتركا في ثوبين من غزل واحد والصانع واحد لم تصح الشركة لتمييز
 احدهما عن الآخر وعدم معرفة كل منهما ثوبه يقال له اشتباه ويقاس بهذا
 امثاله ثم هذا الخلط انما يعتبر عند انعقاد الما بين اما لو كان مشاعا كان اشترايا
 معا على الشيوع ولو وزناه فانه كاف للحصول المقصود وهو عدم التمييز **الشرط**
 الرابع الاذن من كل واحد من الطرفين تسط كل منهما على التصرف
 واعلم ان تصرف الشريك كتصرف الوكيل فلا يبيع بغير تفويض ولا يبيع بالاجل
 ولا يبيع ولا يشتري بغير فاحش وكذا لا ييسر الا باذن شركه **الشرط**
 الخامس ان يكون الرخ على قدر الما بين سواء تساويا في العدا او تفاوتا لانه لو
 جعلنا شيئا من الرخ في مقابلة العمل لاختلط عقد القراض بعقد الشركة وهو
 ممنوع فلو شرط التساوي في الرخ مع تفاصل الما بين فسد العقد لانه مخالف
 لموضوع الشركة وبيع كل واحد منهما على صاحبه باجرة عمله لو التصرف نافذ ولو
 الاذن والرخ يكون على قدر الما بين وكذا الخسائر كالرخ **وهو** من كلام الشيخ
 انه لا يشترط تساوي الما بين وهو كذلك على الصحيح **وقال** الامام طي يشترط تساوي
 نصيب الشركة وهو ضعيف والله اعلم **الحيلة** في الشركة في غير مثليات من
 المنقومات ان يبيع كل واحد منهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر ويتقابضا
 ثم ياذن كل واحد منهما للآخر في التصرف والله اعلم **قال** ولكل منهما فسخا متى
 شا ومقامات احدهما بطلت الشركة خا بيز من الطرفين فلو وكل واحد
 منهما فسخه ففي شأ لانه عقد ارفاق فكان جائزا كوكالة وكذا ان لكل منهما

ويشترط

في البيع
 في الشركة
 في البيع
 في الشركة

في البيع
 في الشركة

فسخه فاحد منها عزله نفسه وعزل صاحبه فلو قال واحد منهما للآخر عزله عن شركتي
 وبقي العازل على حاله او مات احدهما انفسحت الوكالة والمعنون والاغيا كالموت
 لخرجه عن اهلية التصرف والله اعلم **لشخص** ابيه ولا خريته ولا خرافه
 واخر لا سئل له فقالوا اشرك هذا بدينه وهذا بدينه وهذا بدينه وهذا بدينه
 على ان يما فيه الله عليه من الطم ينشركم شركته في نفسه والله اعلم **يد كل من**
الشرك يمكن بدامانه كالمستودع فاذا ادعى رد المال الى شركه قبل وكذا الوادعي تلقا
 او خسارة صدق فان اسند التلف الى سبب ظاهر طرأ عليه بالبيعة فان اقامها
 على السبب صدق في دعوى التلف ولو ادعى احدهما خيانه صاحبه لم يسمع حتى
 يبين قلة ما خان به والقول قول المنكر مع يمينه والله اعلم **قال** **فصل** في
 وكالة الانسان ان يتصرف فيه بنفسه جاز ان يوكل فيه او يتوكل **الوكالة**
 بفتح الواو وكسرها **في اللغة** تفويض على التفويض وعلى الحفظ منه احسن الله قوله تعالى
 ونعم الوكيل **الاصطلاح** تفويض ماله فعله بما يقبل النيابة الى غيره ليمضه
 في حال حياته **والا** **فصل** في افعالها فاعثوا احكم بورككم هذه المدينة الاية
 وغيرها ومن السنن **حديث** عروة البارقي المتقدم وحديث عمرو ابن
 امية الضمرى لما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبول نكاح ام حبيبة بنت ابي سفيان
 وغير ذلك راجع المسلمون على جوازها بل قال **الامام طي القاضي** حسين وغيره انها مندوب
 اليها لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي الحديث والله في عون العبد
 ما دام العبد في عون اخيه واشتداد الحاجة الى التوكيل مما لا يخفى اذا عرفت هذا
 فشرط الوكالة ان يكون الموكل بكس كاف تصح منه مباشره ما وكل فيه اما ملك
 او ولاية كالاب والجرفان لهما ان يوكلان فان كان لا تصح منه ذلك فلا تصح الوكالة
 ولا تصح كالصبي ولا المجنون ولا الملة ولا الحرم في النكاح وكذا لا يصح توكيل الفاسق

بلغ

قوله تعالى

في تزويج ابنته لانه لا يلي نكاحها بنفسه فلا يوكل حمان المحرم لا يجوز ان يعقد
نكاحه فلا يوكل من يعقد له في حالة الاحرام فلو وكل من يعقد له بعد الطلاق
او اطلق الوكالة صححت كذا قاله الراجح في كتاب النكاح فلو قال اذا انحلت فقد
وكلتكم فهو تعليق وكاله والصحيح عدم صحتهما والضابط في صحتهما كما قال الشيخ
لانه اذا لم يصح تصرفه لنفسه وهو قوي من التصرف للغير فاولا ان لا يصح التوكيل
لانه اضعف وكما يشترط في صحة التوكيل صحة مباشرة الموكل كذا ذكر الوكيل يشترط
ان يكون ممن يصح تصرفه فيه لنفسه فلا يصح توكيل الصبي والمجنون ومن في
معناها في البيع والشراء امتناع مباشرة العقد لانفسهما فغيرهما اولى وفي
معناها المعتوه والمبرم والنائم والمغشي عليه ومن شرب ما يزيل عقله لحاجة
نعم يستثنى ما اذا وكل شخص عبدا في قبول نكاح امرأة فانه يصح على الراجح سواء
اذن لسيده ام لا اذ لا ضرر على السيد في ذلك وقيل لا بد من اذنه السيد كما لا يقبل
العقد لنفسه الا باذنه والسفيد كالعبد والله اعلم **في** يشترط في التوكيل
ان يكون موجبا فلو قال الفلاني ان كان من اراد ان يبيع دابتي ان يبيعها لم
يصح والله اعلم **في** لا يصح التوكيل في العبادات البدنية لان المقصود منها
الاقتداء والاختيار وهو لا يحصل بفعل الغير ويستثنى من ذلك مسائل الحج والعمرة
وذكر الاضاحي وتفرقة الزكاة وصوم الكفارات وركعتا الطواف في الاخير
الحق بالعبادات الشهادات والايمان ومن الايمان الايلا والعاقبات
فلا يصح التوكيل في شئ منها بخلاف وفي الظاهر وجهان الاصح في الروضة
في باب الوكالة انه لا يصح تغليباً لشبهة اليقين لكن صحيح الراجح في كتاب
الظواهر ان الغلب في الظاهر شبه الطلاق ومقتضاه صحة التوكيل اولى
معنى الايمان التدوير وتوليف الطلاق والعنف وكذا التدبير على المذهب

في تزويج ابنته لانه لا يلي نكاحها بنفسه فلا يجوز ان يعقد نكاحه فلا يوكل من يعقد له في حالة الاحرام فلو وكل من يعقد له بعد الطلاق او اطلق الوكالة صححت كذا قاله الراجح في كتاب النكاح فلو قال اذا انحلت فقد وكلتكم فهو تعليق وكاله والصحيح عدم صحتهما والضابط في صحتهما كما قال الشيخ لانه اذا لم يصح تصرفه لنفسه وهو قوي من التصرف للغير فاولا ان لا يصح التوكيل لانه اضعف وكما يشترط في صحة التوكيل صحة مباشرة الموكل كذا ذكر الوكيل يشترط ان يكون ممن يصح تصرفه فيه لنفسه فلا يصح توكيل الصبي والمجنون ومن في معناها في البيع والشراء امتناع مباشرة العقد لانفسهما فغيرهما اولى وفي معناها المعتوه والمبرم والنائم والمغشي عليه ومن شرب ما يزيل عقله لحاجة نعم يستثنى ما اذا وكل شخص عبدا في قبول نكاح امرأة فانه يصح على الراجح سواء اذن لسيده ام لا اذ لا ضرر على السيد في ذلك وقيل لا بد من اذنه السيد كما لا يقبل العقد لنفسه الا باذنه والسفيد كالعبد والله اعلم في يشترط في التوكيل ان يكون موجبا فلو قال الفلاني ان كان من اراد ان يبيع دابتي ان يبيعها لم يصح والله اعلم في لا يصح التوكيل في العبادات البدنية لان المقصود منها الاقتداء والاختيار وهو لا يحصل بفعل الغير ويستثنى من ذلك مسائل الحج والعمرة وذكر الاضاحي وتفرقة الزكاة وصوم الكفارات وركعتا الطواف في الاخير الحق بالعبادات الشهادات والايمان ومن الايمان الايلا والعاقبات فلا يصح التوكيل في شئ منها بخلاف وفي الظاهر وجهان الاصح في الروضة في باب الوكالة انه لا يصح تغليباً لشبهة اليقين لكن صحيح الراجح في كتاب الظواهر ان الغلب في الظاهر شبه الطلاق ومقتضاه صحة التوكيل اولى معنى الايمان التدوير وتوليف الطلاق والعنف وكذا التدبير على المذهب

فلا يصح التوكيل في هذه الامور كماها والله اعلم **في** يشترط في الموكل فيه ان
يكون معلوما من بعض اوجوه ولا يشترط علمه من كل وجه لان الوكالة يجوز
للمحاجة فسوي فيها فلو قال وكلتكم في كل قليل وكثير لم يصح اولى كل شيء فكذا
لا يصح او فوضت اليكم كل شئ لانه غير عظيم وان قال وكلتكم على بيع اموالي وعنتق
ارقاي صح لقلة الغرر بالتعيين وفي معنى ذلك في قضاء ديوني واسترداد الوكالة
وتحذركم ولا يشترط ان يكون امواله معاومه ولو قال في بعض اموالي ونحوه لم
يصح بخلاف ما لو قال لئن فلانا عن شئ من مالي فانه يصح ويمنع من قليل منه
والله اعلم **في** **الوكالة** عقد جائز وكل واحد منهما فسخها متى شاء ونفسخ
بموت احدهما **الوكالة** عقد جائز من الطرفين لانه عقد ارفاق ومن تمتته
جوازه من الطرفين ولان الموكل قد يبرئ المصلح في غيره لان غيره احدق منه
او بان يتركه والله ان لا يبيع ولا يشتري ما وكل فيه وكذا لو قيل قد لا ينقرخ لما وكل
فيه فالزم كل منهما بذل فيه ضرر ظاهر ولا ضرر ولا ضرر كما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم وينفسخ عقد الوكالة بموت احدهما لان هذا شأن العقود والى
ولانه بالموت خرج عن اهلية التصرف فبطلت ولهذا لو جرت احداهما بطلت والاخر
كالجنون على الاصح لعدم الاهلية وكما تبطل الوكالة بالموت ونحوه كذا ذكره العلامة
الموكل فيه عن ملك الموكل كبيعته واعتاقه ووقفه واستولاد الجارية ولو زوجها كان
عزلاً وكذا الواجرا وان جوزنا بيع المستاجر وهو الصحيح لان من يبرء البيع لا يجوز
غالباً لقلة الرغبات في العين المستاجرة كذا نقله الراجح عن المتولي واقعه والله اعلم
في وفي هذا نظر ظاهر لان كثير من الناس يوكلون في بيع دورهم ودولهم ويوزون
كبابا يتعطل عليهم منافع اموالهم والله ليل يمنع الرغبة وان سلم لانه ليس شرط
قاله صواب المزوج الي عادة المبيع والله اعلم **في** **التوكيل** مبن فيها لا يضمن الا بال

في تزويج ابنته لانه لا يلي نكاحها بنفسه فلا يجوز ان يعقد نكاحه فلا يوكل من يعقد له في حالة الاحرام فلو وكل من يعقد له بعد الطلاق او اطلق الوكالة صححت كذا قاله الراجح في كتاب النكاح فلو قال اذا انحلت فقد وكلتكم فهو تعليق وكاله والصحيح عدم صحتهما والضابط في صحتهما كما قال الشيخ لانه اذا لم يصح تصرفه لنفسه وهو قوي من التصرف للغير فاولا ان لا يصح التوكيل لانه اضعف وكما يشترط في صحة التوكيل صحة مباشرة الموكل كذا ذكر الوكيل يشترط ان يكون ممن يصح تصرفه فيه لنفسه فلا يصح توكيل الصبي والمجنون ومن في معناها في البيع والشراء امتناع مباشرة العقد لانفسهما فغيرهما اولى وفي معناها المعتوه والمبرم والنائم والمغشي عليه ومن شرب ما يزيل عقله لحاجة نعم يستثنى ما اذا وكل شخص عبدا في قبول نكاح امرأة فانه يصح على الراجح سواء اذن لسيده ام لا اذ لا ضرر على السيد في ذلك وقيل لا بد من اذنه السيد كما لا يقبل العقد لنفسه الا باذنه والسفيد كالعبد والله اعلم في يشترط في التوكيل ان يكون موجبا فلو قال الفلاني ان كان من اراد ان يبيع دابتي ان يبيعها لم يصح والله اعلم في لا يصح التوكيل في العبادات البدنية لان المقصود منها الاقتداء والاختيار وهو لا يحصل بفعل الغير ويستثنى من ذلك مسائل الحج والعمرة وذكر الاضاحي وتفرقة الزكاة وصوم الكفارات وركعتا الطواف في الاخير الحق بالعبادات الشهادات والايمان ومن الايمان الايلا والعاقبات فلا يصح التوكيل في شئ منها بخلاف وفي الظاهر وجهان الاصح في الروضة في باب الوكالة انه لا يصح تغليباً لشبهة اليقين لكن صحيح الراجح في كتاب الظواهر ان الغلب في الظاهر شبه الطلاق ومقتضاه صحة التوكيل اولى معنى الايمان التدوير وتوليف الطلاق والعنف وكذا التدبير على المذهب

الوكيل أمين فيما وكل فيه فلا يضمن الموكل فيه إذا تلف إلا أن يفرط لا الموكل استثناء
فخصمته بئنا في تمامه كالمودع وكما لا يضمن بالتلف بلا تفرط كذا يقبل
قوله في التلف كسائر الامتياز وكذا يقبل قوله في دعوى الرد لأنه إن كان وبلا بلا
جعل فقد أخذ المال المحض من المالك فاشتبه المودع وإن كان وكلا لا يجعل فلا تفرط
إنما أخذ المال لمنفعة المالك فاشتداع الوكيل إنما هو بالعزل في العين لا بالعين نفسه ما لم
هل من شرط قبول الوكيل في الرد بقا الوكالة قضيية اطلاق الرافي والرد أنه لا
فرق في قبوله بينهما قبل العزل وبعد ذلك قال ابن الرضا في المطلب أن قبول قوله
محله في قيام الوكالة فإن كان بعد العزل فلا يقبل قوله في الرد لكن صرحوا في المودع
أنه يقبل قوله في الرد بعد العزل وهو نظير مسائلنا كذا قاله الاستاذي والله أعلم
قال أنه من صور التفرط أن يبيع العين ويسلمها قبل قبض الثمن وإن يستعمل
العين وإن يضعها في غير حوزة وهل يضمن بتأخير بيع ما وكل فيه بالبيع فيه وجهات
والله أعلم **قال** ولا يجوز أن يبيع ويشترى الابتلاية بشرط بثمن المثل ولا
بغير نقد أو نقد البلد أيضا **قال** الوكالة بالبيع مطلقا وكذا الشراء فليس الوكيل
بالبيع مطلقا أن يبيع بغير الثمن المثل ولا بغير نقد حال ولا بغير فاحش وهو ما لا
يحتل في الغالب لأن العرف يدل على ذلك فهو بمنزلة التنصيص عليه الاتري
أن المتبايعين أن اطلقا العقد جعل على الثمن الحال وعلى نقد البلد والله أعلم
قال ولا يجوز أن يبيع لنفسه ولا يقره على موكله **قال** الوكيل في البيع أن يبيع
لنفسه وكذا ليس له أن يبيع لولده الصغير لأن العرف يقتضي ذلك وسببه أن
الشخص حريص بطبعه على أن يشتري لنفسه رخيصةا وغرض الموكل الاجتهاد في الزيادة
وبين الوضين مضادده ولو باع لأبيه أو ابنه البالغ فهل يجوز وجهان أحدهما لا
خشية الميل والإصحاح الصحة لأنه لا يبيع منهما إلا بالثمن الذي لو باعه لأجنبي لصح

هذا هو الوجه
في البيع
بغير نقد
أو نقد البلد
أي في البيع
بغير نقد
أو نقد البلد
أي في البيع
بغير نقد
أو نقد البلد

كذلك **قال** ابن الرضا وهو محل المدح في بيعه لنفسه فيما لم يشتري على ذلك ما إذا اشترى
له على البيع من نفسه وقد رآه من الزيادة فانه يصح البيع فلا حاجة للموجب
والقابل التمتع لأجل التهمة بدليل الجواز في حق الأب والمجد والله أعلم وأعلم أن
الشرف بما ذكرناه حكمه حكم البيع والله أعلم وأما منعه الاقرار فلا يقر فيه إلا
بملكه والله أعلم **قال** والمقرض ضريان حق الله تعالى وحق الأدي
حق الله تعالى يجوز الرجوع فيه عن الاقرار به **قال** حق الأدي لا يبرح الرجوع عنه **قال** وفي
اللغة الاثبات من قولهم قر الشيء يقر وفي الاصطلاح الاعتراف بالحق الاصل فيه
الكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى أكونوا قوامين بالقسط شهد الله ولو
عما أنفسكم والشهادة على النفس هي الاقرار في السنة أغد يا أيها النبي على امرأه
هذا فإذا اعترفت فأرجعها رواه الشيخان ولأن الشهادة على الاقرار صحيحة
فالاقرار أولى **قال** عرفت **قال** فإذا اقر من يقبل قراره بما يوجب حد الله
تعالى كالزنا وشرب الخمر والمخاريب بشهر السلاح في الطرق والسرقة الموجبة للقطع
ثم رجع قبل رجوعه حتى لو كان استوفى بعض الحد كالباقى لقوله صلى الله عليه وسلم
أذروا الحدود بالشبهات وهذا شبهة لجواز صدق الرجوع ومن أحسن
ما يستدل به قوله صلى الله عليه وسلم لما عرج حين اعترف بالزنا العلك قبلت
فلولا أن الرجوع مقبول لم يكن للتوضيه فايده وأعلم أن فايده الرجوع في المخاريب
سقوط تحريم القتل لأصل القتل وفي السرقة سقوط القطع لا سقوط المال لأنه
حق الأدي ولهذا لو اقر أنه أكره امرأة على الزنا ثم رجع لم يسقط المهر ويسقط الحد
على المذهب ولو قال زنيته بفلاية ثم رجع سقط حد الزنا والأصح أن حد القذف
لا يسقط لأنه حق الأدي بين حقوق الله تعالى وحق الأدي أن حق الله
الأكبر مبني على المسامحة بخلاف الأدي فإن حقه مبني على المشاهدة **قال**
الرجوع

صدق ذكره الرافعي في كتاب الكتابة في الحكم الثاني والله اعلم **وأيضا الاستثنا**
 في الاقرار اذا اوصله به **بمع** الاستثنائي في الاقرار وغيره لكثرة وروده في القران
 واللغة ثم الاستثنائية برفع الاقرار من اصله وتارة برفع بعض المقربين فان
 كان الاول وهو بلفظ ان شاء الله تعالى فلا يكون مقرا لقوله له علي ما به ان
 شاء الله تعالى وهذا هو المذهب الذي قطع به الجمهور ووجه ان لم ينعقد بالاقرار
 وايضا فان هذه النصيحة تدل على الالتزام في المستقبل والاقرار اخبار عن امر
 سابق فينبغي ما متافاه والاصل براءة الذمة وشرط هذا الاستثنائي ان يتصل
 على العادة فلا يفسد كونه التنفيس والى بطور الكلام والسعال والاستغفار
 بالعطاس ونحو ذلك فلا يمنع الاتصال فلو لم يتصل على العادة بان استغفر بكلام اخر
 او اعرض عن الاستغفار ثم استلحق فلا يصح استثنائه وهو اخذ باقراره فلو كان
 الاستثنائي في بعض المقربين كما لو قال له علي عشرة الاثنا عشر ايضا بشرط الاتصال
 على العادة وان لا يستغفر كما مثلنا فلو قال له علي عشرة الاثنا عشر بطل الاستثناء
 لا يستغفره ولزومه العشرة ودار هذا بمنزلة له علي عشرة لا يلزم مني والله اعلم
 قال شيخنا اذا جاز من الشهر او قدم زيد فلفلان علي ما به فللذهب له لا يلزم
 شي لان الشرط لا اشترطه في اجاب المال والواقع لا يعلق بشرط **وهو** اذا
 اطلق او قال قصدت التعليق فان قصد التاجيل قبل ولو قال له علي كذا من
 ثمن كلب او من ثمن خمر او من ثمن آلة لهوا او من ثمن زيل ونحو ذلك مما لا يصلح
 فيه لزومه شي ام لا قولان احدهما لا يلزم لان الكلام كلام واحد ومثله يطلق
 في العرف والظاهر انه يلزمه ما اقربه لان اول الكلام اقرار صحيح واخره برفعه
 فلا يقبل منه كما لو قال له علي الف لا يلزم مني ويجري القولان في كل ما يقتضيه
 عاده وتبطل حكمه شرعا كما نوافض ذكره الي سيع او جازع او كنهاله ووصفه

هذا هو المذهب الذي قطع به الجمهور

اذا

بالمسار فلو ذكر هذه الامور مفصولة عن الاقرار الزمناه بلا خلاف **وأيضا**
 اللزوم عند عدم القصد منه متجه اما اذا اعتقد الاقرار بقربة ذالة علي صدق
 المقر فالمقربة الزامه بما اقربه لا بعضاده بل براءة الذمة بالعرف العادي سببه
 الاقرار مع القربة كما لو كان النزاع بين الكلابية والخارمية والمتخذين للالات
 الهوبية سببا لان بيع ذلك عندهم معلوم فقوله الف من ثمن كلب فيه عرف
 معهود بخلاف قوله الف لا يلزم مني فانه لا عرف في ذلك فكيف يصح الحاق ما فيه
 عرف بالخارجية المحبته فللقاضي السبب في مثل ذلك نظرا له والله اعلم **وقد**
 شغلته بطلاق امراته واستثنى فهل توقع عليه الطلاق لانه اقربا لطلاق واحد
 رفعه بالاستثنائي لا يقع نظرا الى جملة كلامه افي بعض فقهاينا بقبول قوله ولم
 توقع عليه طلاقا وفي فتاوي القاضي حسين ما يشهد له ولو قيل بغيره على
 تعقيب الاقرار بما يرفع لم يبعد والله اعلم **وهو** في حال الصحة والمرق
 سوا **وقوله** وهو اي الاقرار اعلم اقرار الصحيح صحيح حيث لا مانع لوجود شرط الصحة
 واما اقرار المذنب في مرض الموت فعليه صحيح ينظر ان اقربا لجنبي ففيه قولان سوا
 كان المقر به عينا او دينا الرابع الصحة قياسا على الصحيح وقيل بل هو محسوب
 من الثالث واما الاقرار للمواريث ففيه طريقتان احدهما على القولين والمذهب
 الصحة لان المقر النبي الي حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر فالظاهر
 انه لا يقر الا بحقيق ولا يقصد حرمانا وقيل لا يصح لا قد يقصد حرمان بعض
 الورثة ولو اقر في صحة يدين ثم اقر لاخر في مرضه تقاسما ولا يقدم الاول والله
 اعلم **وقوله** وكما يمكن الانتفاع به مع بقا عيسته جازت امارته
 اذا كانت منفعته اثارا **العامة** بتشديد الياء وتخفيفها قال ابن الرقبة
 وحقيقتهما شرعا اباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقا عيسته ليرده وقال

٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠

منافع

الماردي هبة المنافع والاصل فيها قوله تعالى ومنعوا الماعوث
 والمراد ما يتصور يستعيره الجيران بعضهم من بعض السنة انه
 عليه الصلاة والسلام استعار يوم حنين من صفوان ابن امية ادركا فقال
 له اغصبا يا محمد فقل لا بل عاربه مضمونه رواه ابو داود والنسائي والاكم
 شمر روي مثله عن جابر وقال انه صحيح الاسناد ونقل ابن الصياح للاجماع
 على استحيائها اذا عرفت هذا فشرط المعبران يكون اهلا للتبرع فلا تصح
 من المجور عليه ويشترط ان تكون منفعة العين العاربه ملكا للمعبر فتصح
 اعارة المستاجر لا مال للمنفعة ولا يعبر المستعير لانه غير مالك للمنفعة
 وانما ابيع له الانتفاع والمستعير لا يملك نقل الاباحة بدليل ان الضيف لا يبيع
 لغيره ما قدم اليه ولا يطعم الهمة وهذا هو الصحيح في الرافعي والروضة والنهاج
 والمحرر وقيل للمستعير ان يعبر قال الاسناني في شرح النهاج كما ان له ان يزوج
 واعتد في الاجارة على نقل ابن الدفوع في المطلب ان ابا علي الدريبي نقل عن الشافعي
 انه جوز الاجارة للمستعير قال ويكون رجوع المعبر بمنزلة الانهاء في الدار
 حتى تنفس الاجارة ويستحق المستعير القسط وفي وجه حكاية الرافعي في
 باب الاجارة انه يجوز ان يستعير ليوجر ثم شرط المستعار كونه منفعة
 فلا تصح اعارة المار والزم ونحوه لغوات المقصود من العاربه وبشرط
 ايضا بقا العين بعد الانتفاع كاعارة الدواب والخيول بخلاف اعارة
 الاطعمة والشموع والصابون وما في حياها لا تنفذها في استهلاكها
 ثم شرط المنفعة ان تكون لها وقع في الانتفاعات الحاجة ولهذا لا تصح
 اعارة الدراهم والدنانير للتبرع على الصحيح لانها منفعة ضعيفة
 ومعظم منافعها في الانفاق وقيل تصح اعارةها لانه ينتفع بها مع بقا

٢٩

عينها قال الرافعي ومحل الخلاف عند اطلاق العاربه اما اذا استعار الدرهم
 والدنانير للتبرع من فالتجعة لقطع بالصحة وصحة اجاب في التتمه
 اذا كانت منفعة اثارا احتوز به عما اذا كانت المنفعة عينيا كما استعار شيئا
 للبناء او الشجرة لثمرها ونحو ذلك وفي حوال الاعارة ذلك خلاف اذا كان بصيغة
 الاباحة كقوله خذ هذه الشاة فقد احتكر درها ونسلها فاحدا لوجهين
 انها كقوله خذ هذه الشاة فقد احتكر درها ونسلها وهذه الهبة فاسده
 فيكون الدرهم والنسل مقبوضا هبة فاسده والشاة مضمونه بالعارية الفاسدة
 في المسألة الاباحة الصحيحة والشاة عاربه صحيحة وبه قطع المتولي وما لا يباحده
 قطع به المتولي وصحة النووي في زيادة الروضة ثم نقل عنه انه حكم بالاحدة
 ايضا فيما اذا دفع اليه شاة وقال اعزتكما الدرهما ونسلها فاعلى ما ذكره المتولي
 وصحة النووي تحوز العاربه كالاستعارة عين وليس من شرطها ان تكون
 المقصود مجرد المنفعة بخلاف الاجارة والله اعلم اخذ كوزا من سقايلا
 ثم كان الكوز عاربه فلو سقط من يده ضمنه ولو دفع اليه فلسا فاخذ الكوز
 ان سقط من يده فلا ضمان عليه في الكوز لانه اجارة فاسده وحكم فاسد الحنفية
 حكم صحيح في الضمان وعدمه ولو كان له عاربه ان يشرب من سقاوي يدفع اليه
 بعد كل حين شيئا فاخذ الكوز منه فسقط وانكسر فلا ضمان ايضا قاله القاضي
 حسين والله اعلم قال اعزتك هذه الدابة لتعلمها او لتعيه في فرسك
 فهي اجارة فاسده يجب فيها اجرة المشل ولو تلفت الدابة فلا ضمان كما في الجا
 الصحيحة ووجه ان الاجارة وهي العلف مجهولة وكذا مدة العمل في الصورة الثا
 وقيل عاربه فاسده نظرا الى اللفظ والله اعلم ونحو العاربه مطلقه وقوته
 محله علمت ان العاربه اباحة الانتفاع فالصحيح ان يطلق الاباحة

نائب

وله ان يوقم ما تم له الرجوع متى شأ العار به عقد جاز فله رفعه متى شاء
فلو منعنا المالك من الرجوع لا يمنع الناس من هذه المكرمة واعلم ان العار به
كما توقع الرجوع كذلك توقع موت المعير ويجنونه واغايه وبالحجر عليه وكذا موت
المستعير فاذا مات المستعير وجب علي ورثته رد العين المستعارة وان
لم يبط اليهم المعير وهم عصاة بالتأخير وليس للورثة استعمال العين المستعارة
فلو استعملوها لزمهم الاجرم مع عصيانهم وموتة الرد في تركه الميت يستثنى
من جواز الرجوع ما اذا اعار رضاء لدفن ميت فدفن فيها فليس له الرجوع حتى
يسلي الميت ويندر برأشه لانه دفن بحق والتبش لغير ضرورة حرام لما فيه من هتك
حرمة الميت واذا امتنع عليه الرجوع فلا اجرة له صرح به الماوردي والبغوي
وغيرهما لان العرف يقتضيه بخلاف ما اذا اذن له ان يضع جذعا علي جداره
ثم رجع فان له الاجرم ان اختارها علي الصحيح ويستثنى ايضا ما اذا اقل اعيروا
دا ببق لفلان او داري بعد موتي سنة فان الاعارة تكون لازمة لا يجوز للوارث
الرجوع فيها قبل المدة صرح الرازي بذلك في كتاب التدبير ويستثنى ما لو اعار
شخص ثوبا ليكفن فيه ميت فكفن وقلنا ان الكفن باق علي ملك المعير وهو الاصح
كما ذكره النووي في كتاب السرقه من زيادته فانه يكون من العواري اللازمة
ويستثنى من جهة المستعير ما اذا استعار دارا ليسكني المعتد فانه لا يجوز
للمستعير الرجوع فيها وتلزم من جهته صرح الاصحاب بذلك في كتاب العدد والله
اعلم **وهي مضمونة علي المستعير بقيتها يوم تلفها العين المستعارة**
اذا تلفت لا بالاستعمال الماذون فيه ضمنها المستعير وان لم يفرط لم يثبت ضمان
بل عارنه مضمونه ولانه مال يجب رده فيجب قيمته عند تلفه كالعين الماخوذه
علي وجه السوم وبقية اي يوم يعتبر فيه خلاف الاصح ببقية يوم التلف لان

لمنع

الاصل رد العين وانما يجب القيمة بالغوات وهذا انما يتحقق بالتلف فعلي
هذا لو حصل في الدابة زياده كالشمن وغيره ثم زاد في ثيل المستعير لا يضمن
تلك الزيادة كما دل عليه كلام القرافي في الطب فانه ذكر هذا الحكم في البيع الفاسد
وقاسه علي العاره كذا نقله ابن الرقعه ويستثنى من ذلك ما اذا استعار
من المستاجر العين المستأجرة وتلفت بلا تعد فانه لا يضمنها لان يده بيد المستاجر
ولو تلفت في يد المستاجر بلا تعد فلا يضمن فكذا نايه نعم لو كانت الاجارة
فاسدة ضمنا مطلقا والقرار علي المستعير من المستاجر وموتة الرد علي المستعير
ان رد علي المستاجر فان رد علي المالك كانت علي المالك كما لو رد عليه المستاجر
واعلم ان المستعير من الوصي له بالمنفعة ومن الموقوف عليه حكمها حكم المستعير
من المستاجر والله اعلم ثم هذا كله اذا تلفت لا بالاستعمال فان تلفت بالاستعمال
الماذون فيه بان انحق الثوب باللبس فلا ضمان علي الصحيح ولو تلفت الدابة لم يلزم
بسبب الركوب والحمل المعتاد فيها وكانها حق الثوب وتعا تعينها بالاستعمال اذا تلفت
كانسحاق الثوب فلا ضمان فيها علي الاصح والفقهاء بين الانسحاق والانسحاق
ان الانسحاق هو تلف الثوب بالكسبه بان يلبسه حتى يبلي والانسحاق هو
النقصان وعقد الدابة وعرجها كالانسحاق والله اعلم **قطع شخص**
غصنا او وصله بشجرة غيره فتمت الغصن للمالك لا للمالك الشجرة كالو
غرسه في رضى غيره والله اعلم **والحطب** من الكتاب يرحمنا الله تعالى من
تكره وارثه ينقصه واجرة مثله **الحطب** من الكتاب يرحمنا الله تعالى من
اسباب غضبه والاصل في تحريمه ايات كثيرة منها قوله تعالى ولا
تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الي قوله ومن يفعل ذلك عدونا وظلما فسوف
نصلبه نارا ومنسها ويل للمطففين والذلالة فيها في غاية المباهلة

بالاجارة
بغير
السبب
الذي
لا

قاله الماوردي لانه نفع فعله وان اقتصر على البيع فالراجح انه ان طار في الحال ضمن
لان الطائر ينضم من قرب منه فطير انه في الحال منسوب اليه كتهيبه وان وقف
الطائر ثم طار فلا ضمان لان الحيوان اختيار فينسب الطير ان اليه لا تزي ^ش
ان الحيوان يقصد ما يقفقه ويتوقى الممالك فالفاخ متسبب والطير مباشر ^{المبا}
مقدم على المتسبب والله اعلم **قال** وان تلف ضمنه مثله ان كان له مثل او بقيمة
ان لم يكن له مثل اكثر مما كانت من يوم الغصب الى يوم التلف **قال** تلف المقتضو
سواء كان بفعله او بافة سماويه بان وقع عليه شيء واحترق او غرق او اخذه
احد وتحقق تلفه فان كان مثليا ضمنه مثله لقوله تعالى فمن اعتدي عليكم
فاعتدوا عليه مثل ما اعتدي عليكم ولانه اقرب الى حقه لان المثلي كالنصر لانه
محسوس والقيمة كالاقتصاد ولا ايصال الى الاجتهاد الا عند فقد النقص ولو
غصب مثليا في وقت الرخص فله طلبه في وقت الفلأثم ضابط المثلي ما حصر
كيل او وزن وجاز المسالم فيه ويستثنى من هذا ما اذا تلف عليه مائة في غارة
ثم لقيه على شط نهر او تلف عليه الثلج في الصيف ثم لقيه في الشتاء فالواجب قيمة
المثلي في تلك المفازة وقيمة الثلج في وقت الغصب والله اعلم ولو كان المقتضو
من ذوات القيم كان الحيوان وغيره من غير المثلي لزمه اقصى قيم الغصب
من وقت الغصب الى وقت التلف لانه في حال زيادة القيمة غاصب مطالب
بالرد فلما لم يرد في تلك الحالة ضمن الزيادة لتعديبه وعجب قيمته من نقد
البلد الذي حصل فيه التلف قاله الرافعي وكلام الرافعي محمول على ما اذا لم ينقل
المقتضو فان نقله قال ابن الرافعي فيمنحه ان يعتبر نقد البلد الذي تعتبر
فيه القيمة فيه وهو اكثر البلدان قيمة قال ابن الرافعي في المعر عن والده ما
يقاربه والعبارة بالنقد الغالب فان غلب نقد او تساوى يعين القاضي

واحد كما قال الرافعي في كتاب البيع **شرح** لو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف
والمقتضو مثلي وهو موجود فالصحيح انه ان كان لاموته لنقله كالتلف
فله مطالبة بالمثل والا فلا يطالبه ويعبره قيمة بلد التلف لانه تعذر على
المالك الرجوع الى التلوا والله اعلم **قال** **والشفعة** واجبة بالخلطة
دون الجوار فيما ينقسم لافيه لا ينقسم وفي كل ما لا ينقل من الارض كالعقار
الشفعة من شفعتب الشيء وثبتيته وقيل من التقوية والاعانة لا ينقسم
بما اخذه وهي في الشرع حق تملك قهرى تثبت للمشتري الا قدم على الحادث بسبب
الشركة بما يملك به لدفع الضرر واختلاف في المعنى الذي شرعت لاجله فالذي
اختلفوا الشافعي ضرورة القسمة واستحدثت المرافق وغيرها والقول الثاني
ضرورة المشاركة والاصل في ثبوتها ما رواه البخاري قضى رسول الله
صلي الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الخدود وصرفت
الطرف فلا شفعة في رواية في ارض او ربح او حايطة والربح المنزل والحايطة
البيستان ونقل ابن المنذر على اثبات الشفعة وهو ممنوع فقد خالف في ذلك
جابر بن زيد من كبار التابعين وغيره اذا عرفت هذا فنقول **الشفعة**
واجبة اي ثابتة يعني تثبت للشريك المخالط خلطة الشيوع دون الشريك
الحار للمحدث السابق **قال** فيما ينقسم لانه فيما لا ينقسم فيه اشارة الى ان
العلة في ثبوت الشفعة ضرورة القسمة فلهذا تثبت فيما تقبل القسمة
وجبر الشريك فيه على القسمة بشرط ان يتنفع بالمقسوم على الوجه الذي ينتفع
به قبل القسمة وهذا هو الصحيح ولهذا لا تثبت الشفعة في الشيء الذي لو قسم
ليطلت منفعة المقصود منه قبل القسمة كالحمام الصغير فانه لا يمكن جعله
حامين وان امكن كالحمام كبير تثبت فيه الشفعة لان الشريك يجبر على قسمته

وكذا لا شفعة في الطريق الضيق ونحو ذلك **قوله** وفي كل ما لا ينقل احترازه
 عن المنقولات اي لا تثبت الشفعة في المنقول لقوله صلى الله عليه وسلم لا شفعة
 الا في ربح او حايطة وتثبت في كل ما لا ينقل كالارض والربوع واذا ثبتت في
 الارض ثبتت الاشجار والابنية فيها لان الحديث فيه لفظة ^{للفظ} الربوع وهو يتناول
 الابنية ولفظ الحايطة يتناول الاشجار واعلم انه كما يتبع الاشجار والارض في
 كذلك يتبع الابواب والرفوف المسببة للبناء وكلما يتبع في البيع عند الاطلاق
 كذلك هنا واعلم ان الابنية والاشجار اذا بيعت وحدها فلا شفعة فيها
 على الصحيح لانها منقولة وان اريدت للدوام اذا عرفت هذا فلا شفعة
 في الابنية في الارض الموقوفة كالا شجار لان الارض لا تستتبع والمحال ان
 وكذا الاراضي المحتكرة فاعرفه والله اعلم **قوله** بالثمن الذي وقع عليه البيع
 وهي علي الفور فان اخرها مع القدرة عليها بطلت **قوله** بالثمن متعلق بمحذوف
 تقدير الكلام اخذ الشفيع المبيع بالثمن والمعنى اخذ مثل الثمن ان كان الثمن
 ماليا او قيمته ان كان متقوما ويمكن حمل اللفظ على ظاهره حيث صار الثمن الي
 الشفيع والاعتبار بوقت البيع لانه وقت استحقاق الشفعة كذا علمه
 الرافعي ونقله البنديني عن نصر الشافعي ولو كان الثمن موجلا فلا ظهير
 ان الشفيع مخير بين ان يعمل ويأخذ في الحال او يصبر الى محل الثمن ويأخذ
 لانا اذا جازنا الاخذ بالموجل اضربنا بالمشتري لان الذم يختلف وان الزمان
 الاخذ بالاجل اضربنا بالشفيع لان الاجل مقابلة قسط من الثمن فكان ما
 قلنا دفع الضرر من ثم الشفعة علي الفور علي الاظهر لقوله صلى الله عليه وسلم
 الشفعة كحل العقال معناه انما تفوت عند عدم المبادر كما يفوت البعير
 الشرو اذا حل عقاله ولم يبتدر اليه وذوي الشفعة لمن وليها ولاية حو

لفظا

ثبت لدفع الضرر فكان علي الفور كالرد بالعيب واعلم ان المراد بكونها علي
 الفور طلبها لا ملكها انبه عليه ابن الرفعة في المطلب فاعرفه وقيل لا تثبت له
 اياه وقيل غير ذلك فاذا علم الشفيع بالمبيع فليبادر علي العادة وقد مر
 ذلك في رد المبيع بالعيب فلو كان مريضا او غائبا عن بلد المشتري او خافا
 من عدو فليؤكلا ان قدر قبل ان فيشتهد علي المطلب فان ترك المقتدر
 عليه بطل حقه علي الدراج لانه مشعر بالترك وهذا في المرض الثقيل فان كان
 مرضا خفيفا لا يمتعه من المطالبة كالصداع اليسير كان كالصحيح فانه
 ابن الرفعة ولو كان محبوسا ظمأ فهو كالمرض الثقيل ولو خرج للمطلب حاضرا
 كان او غائبا فهل يجب الاشهاد انه علي المطلب الصحيح في الرفع والروضة
 انه اذا لم يشهد لا يبطل حقه وصح الفوري في صحيح التنبيه انه الغالب
 يبطل اذا لم يشهد والمعتد الاول كالموعد وكلا فانه يكفي ولو قال الشفيع
 لم اعلم ان الشفعة علي الفور وهو ممن يحكي عليه صدق ولو اختلف في السفر
 لاجل الشفعة صدق الشفيع قاله الماوردي ولورفع الامر الي القاضي ^{الشفيع} يمكن
 وان المشتري غائبا رفع الامر الي القاضي واخذ ولو اخر المطلب وقال له
 اصدق المخبر لم يعذر وان خبره ثقة شوا كان عدلا او عبدا او امرا قلا ان
 خبر الثقة مقبول ومن لا يوثق به كالكافر والفاسق والصبي والمغفل ونحوهم
 قال ابن الرفعة في المطلب وهذا في الظاهر اما في الباطن فالاعتبار بما يقع في
 نفسه صدق المخبر كافر كان او فاسقا او غيرهما وقد مر به الماوردي
 وعلمه بما يتطرق بالمعاملات يستوي فيه خبر المسلم وغيره اذا وقع في النفس
 صدقه والله اعلم **قوله** وان كان الشفيع جماعة **قوله** تزوج امرأة علي فاشترى
 اخذه الشفيع بمثل الشئ فكان بين اثنين نكح واحد منهما امرأه وصدقها نصيبه

مطالبته المشتري
 مع حضوره المطلب
 ولا يثبت له
 ولا يثبت له

من ذلك المكان وهو ما يثبت فيه الشفعة فلشريكه ان يأخذ ذلك المهور
بالشفعة وكذا لو كان ذلك المكان ملكا لغيره ومالك شخص آخر فقالت للزوج خالعي
علي نصيب من ذلك المكان او طلقني عليه ففعل بانيته واستحق الزوج ذلك
الشفقة والشفقة اخذ من الزوج مكان له اخذ من المرأة في صورة الاصداق واخذ
بهم المثل لا بقيمة الشفعة على الزوج ووجهه ان البضع متقوم بقيمة المثل لانه
والله اعلم
في الشفعة
عيا قدر الاملاك اذا كان ما يتحجب ملكا لجماعة وهم متفادون في قدر الاملاك وباع احدهم
حصته فهل يأخذ على عدد دروسهم وعلى قدر املاكهم فيه خلاف الاصح ياخذ كل واحد منهم
على قدر حصته ووجهه ان الاخذ من يستحق بالملك فقط على قدره كالأجرة والتمتع
فان كل واحد من الاملاك يأخذ على قدر ملكه من الاجرة والتمتع وقيل ياخذون
على عدد الدروس نظرا الى اصل الملك لا التركيز الواحد اذا انفرد اخذ الكل والله اعلم
ثبت لشخص الشفعة يعني وقال السفطت حتى من نصفه واخذت النصف
سقط حصة كله من الشفعة لان الشفعة خصة واحدة لا يمكن تتبعها
فاشبه ما اذا سقط بعض الفصا فانه يسقط كله والله اعلم
المشتري في الشفعة بالبيع والاجارة والوقف فهو صحيح لانه تصرف صار في ملكه
كنصرف الولد فيما ذهب له ابوه وقال ابن سريج هو باطل فحيا الصحيح للشفقة
الوقف والاجارة لانه حق سابق وهو في البيع بخير من ان يأخذ بالبيع الثاني
وينقصه وياخذ بالاول لان كل منهما صحيح وقد يكون الثمن في احدهما اقل او
من جنس هو عليه ليسر واعلم ان المراد بالشفقة احتياجه الى انشا نقض قبل الاخذ
بل المراد ان له نقضه بالاخذ منه على ذلك ان الرفعة في المطلب فاعرفه والله اعلم
فصل في القراض ريع شرائط ان يكون علي حاضر من الدراهم

والدنانير

والدنانير وان ياذن رب المال للعامل في التصرف مطلقا وفي ما لا ينقطع وجوده
غائبا **القراض** والمضاربة معاين القراض مشتق من القرض وهو القسط لان المال
قطع قطعة من ماله ليتجر فيها وقطعة من ربحه وحده في الشرح عقد على نقد
ليستصرف فيه العامل بالتجارة فيكون الربح بينهما على حسب الشرطين من مساواة
او مفاضلة الاصل فيه له عليه الصلاة والسلام ضارب لخدمته عالما الى الشام
وغير ذلك واجتمعت الصحابة عليه ومنهم من قاسه على المساقاة بجامع الحاجة
اذ قد يكون للشخص نخل ومال ولا يحسن العمل واخر عكسه وما رواه ابن ماجة
انه عليه الصلاة والسلام قال ثلاثة فيمن البركة البيع الى اجل والمقاربة واختلاط
البر بالشعير لا للبيع قال البخاري انه موضوع اذا عرفت هذا فللعقد القراض
شروط احدها يشترط لصحة كون المال دراهم او دنانير فلا يجوز علي حلي
ولا علي تبر ولا علي عروض ولا يجوز علي الدراهم والدنانير المغشوشة فيه
خلاف الصحاح انه لا يصح لان عقد القراض مشتق من اشتراك في الغرض لا في
والربح غير موثوق وهو عقد يعقد لمبني القراض على قدر المال وهو مع ليقسم
للجل متعذر بخلاف ما رواه مسلم فان عقد وضع الزوم وقيل يجوز اذا راج
رؤاج الحاضر قال الامام محله اذا كانت قيمته قريبة من مبلغ الخالص
العمل على هذا اذا المعنى المقصود من القراض يحصل له لاسيما وقد نعت الخالص
في اغلب البلاد فلما شرطنا ذلك لادي الي بطلان هذا الباب في غالب النواحي وهو
حرج فالتجربة الصالحة لعمل الناس لا تكفي ويورد ان الشرية يجوز علي المغشوشة علي
ما صححه النووي من زيادته مع انه عقد فيه غرر من الوجوه المذكورة في القراض
من جهة ان كل عمل كل من الشريكين غير مضبوط والربح غير موثوق به وهو
عقد عقد ليقسم وعلة الحاجة موجوده والله اعلم بشرط الثاني ان يكون

العلم مضيقا عليه ثم التضييق تارة ^{بكون} بفتح القوف مطلقا بان يقول لا يشترط
 شيئا حتى تنشا ورقي وكذا لا يتبع شيئا الا عند ورقي لان ذلك مودى في فوات
 مقصود العقد فيقتضي بيع شيئا يبيع فلو راجع لفات وكذا في البيع فيودى في فوات
 مقصود العقد وهو البيع وتارة يكون التضييق بان يشترط عليه شراء متاع
 معين كهذه الخطة او هذه الثياب او بشرط عليه شراء نوع يندرج وجوده
 كالخيل او العناق او البلق ونحو ذلك لو فيما لا يوجد صيغا وشك كالفلوكة الرطبة
 ونحو ذلك او بشرط عليه معاملته شخص معين كان لا يشترط الا من فلان ولا يبيع
 الا من فلان فهذه الشروط كلها مفسدة للعقد القراض لان المتناع للمعين
 قد لا يبيعه ما لكه وعلى تقدير بيعه قد لا يبيع واما الشخص المعين قد لا
 يعامله وقد لا يجد عنده ما يظن فيه ربحا وقد لا يبيع الا بئس حال وكل هذه
 الامور يغتور مقصود عقد القراض فلا بد من عدم اشتراطها حتى لو شرط
 رب المال ان يكون راس المال حجه وبوفى الثمن اذا اشترى العامل قسدا
 القراض لوجود التضييق المتنافي لعقد القراض نعم لو شرط عليه ان لا يبيع
 ولا يشترى الا في سوق صح بخلاف الدكان المعين لان السوق المعين كالنوع
 العام الموجود بخلاف المحانوت فانه كالشخص المعين كذا قاله الماوردي ولا يشترط
 بيان مدة القراض بخلاف المسابقات لان البيع ليس له وقت معلوم بخلاف الثمرة
 وايضا انها قاربان على فسخ القراض متى شالاه عقد رجا بيز فلو ذكر مدة ومنعه
 التصرف بعدها ففسد العقد لانه محل بالمقصود وان منعه النشرا
 بعد فاقلا يضر على الاصح لان المالك متمكن من منعه من النشرا في كل وقت
 في زمان يتغير له في العقد والله اعلم ^{فان} فاض شخص على يشترى الخط
 فيطحن ويخبز او غزلا فيشبعه ويبيعه ففسد القراض لان القراض رخصة

شرح

شرح الحاجه وهذه الاعمال مضبوطة يمكن الاستجار عليها فلم تكن الرخص
 شاملة لها فلو فعل العامل ذلك بلا شرط لم يفسد القراض على الراعي وبقيت باقي
 الامور بما ذكرنا والله اعلم ^{وان} وان يشترط له جزاء معلوما من الزرع وان
 لا يقدره منه من شروط عقد القراض اشترى رب المال والعامل في الزرع
 لياخذ قدر اعماله وذلك بعله فلو قال قارضتك على ان الزرع كله لي وكله لك ففسد
 العقد لانه على خلاف مقتضى العقد وكما يشترط ان يكون الزرع بينهما يشترط
 ان يكون معلوما بالجزئية ككون الزرع بيننا نصفين او ثلثا ونحو ذلك فلو
 قال علي ان لك نصيبا او حصة فهو فاسد للجهل بالعرض فلو قال علي ان الزرع
 بيننا صح ويكون نصفين ولو شرط للعامل قدرا معلوما كحامية مثلا او ربح
 نوع كزجاج هذه البضاعة ففسد لان الزرع قد ينحصر في المايه او في ذلك النوع
 فيودي الى اختصاص العمل بالزرع وقد لا يربح ذلك النوع ويربح غيره فيودي
 الى عمله يضيع وهو خلاف مقتضى العقد ولو شرط ان يلبس الثوب الذي يشترطه
 ففسد لانه دخل في العرض ما ليس من الزرع وقياسه ان لو شرط ان ينفق من
 راس المال انه لا يبيع وهذا النوع كثير الوقوع والله اعلم ^{وان} وان لا يقدره
 منه يجوز ان يراد به العقد وقد تقدم حكمه ويجوز ان يريد ان يقدر الزرع منه
 بان يقول كما يفعل كثير من الناس ان يزرع هذه السنة بيننا ويزرع السنة
 الآتية اختص به دونك او عكسه والاول اقرب والله اعلم ^{فان} فاض شخص على يشترى
 بنفق على نفسه من راس المال حضر للعرض ولا سفر على الراعي لان النفقة قد تكون
 قدر الزرع فيفوز بالزرع دون رب المال فان اذن له فسا فروجه مال لنفسه فلا ينفق
 وقلنا انه ان ينفق في السفر كما رواه المزني لانه بالسفر قد سلم نفسه فاشبهه
 الزوجه فتوزع النفقة على قدر المالين والله اعلم ^{ولا} ولا ضمان على العامل
 الابا العذوان

لا له جعل على
 فلا ينفق
 ان ينفق
 ان ينفق

العامل أمين لانه قبض المال يا ذن مالكه فاشبهه سائر الامتياز فلا ضمان عليه
 الا بالتعدي لتقصيره كى لامنا فلو ادعى عليه رب المال الخيانة فالقول قول العامل
 لان العامل عدمها وكذا يصدق في قدر راس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا يصدق
 في قوله لم ارجح اولم ارجح الاكاذ او اشتريت للقراض او اشتريت لي لانه اعرف بنية
 وكذا لو ادعى عليه انه نهاه عن كذا فالقول قول العامل لان الاصل عدم النهي وقيل
 قوله في دعوى التلف كالوكيل والمودع الا ان يذكر سببا ظاهرا فلا يقبل الابينة
 لان اقامة البينة على السبب الظاهر غير متعذر ولو ادعى رذرا من المال ففصل
 يقبل وجهان الاصح نعم لانه أمين فاشبه المودع ولو اختلف في جنس راس المال
 صدق العامل والله اعلم **في احتلاف رب المال والعامل في القدر المشروط بخلاف**
والعامل اجرة المشروط بفوز المالك بالربح كله ويجوز التخالف بنسخ العقد صرح به
 النووي في زيادة الرخصة عن البيان بلا مخالفة وكلام المنهاج يقتضيه وصرح به
 الروياني ايضا والله اعلم **في ان حصل خسران وربح جبر الخسران بالربح** **القاعدة**
 المقدسة في القراض ان الربح وقاية راس المال ثم الخسران تارة يكون برخص السو
 في الضلعة وتارة يكون بنقص جنس المال التجارة بان يتلف بعضه وقد يكون يتلف
 بعض راس المال فاذا دفع اليه ما يتبين مثلا وقال انجز بها فتلفت احدها فتارة
 يتلف قبل التصرف وتارة بعد فان تلفت قبل التصرف فوجهان احدها انها خسران
 ورأس المال ما يتبين لان المائتين بقبض العلام صارنا مال قراض فتجبر المائة التالفة
 بالربح واصحهما يتلف من راس المال ويكون راس المال مائة لان العقد لم يتأكد
 بالعمل فلو اشترى بالمائتين شيئين فتلف احدهما ففصل يتسلف من راس المال
 لانه لم يتصرف بالبيع لانه يظهر الربح فهو المقصود الاعظم والمذهب انه يجبر
 من الربح لانه تصرف في مال القراض بالشراف فلا يأخذ شيئا حتى يرد ما تصرف فيه

في القراض
 في القراض
 في القراض

على مالكه ولو اتلف اجنبى جميعه او بعضه اخذ منه بدله واستقر القراض والله اعلم
في عقد القراض جاز من الطرفين لان اوله وكالة ويجعل ظهور الربح شركة
 وكلاهما عقد جاز فلكل من المالك والعامل الفسخ فاذا فسخ احدهما ارتفع القراض
 وان لم يحضر صاحبه ولو مات احدهما او جن او غلب عليه انفسه ايضا فاذا
 انفسه لم يكن للمعامل ان يشتري ثم ينظر ان كان المالك في دينه لزم العامل استيفاءه
 سواء ظهر الربح ام لا لان الدين ملك ناقص وقد اخذ من رب المال ملكا تاما فليد
 مثل ما اخذ وان لم يكن دينه نظر ان كان نقدا من جنس راس المال ولا ربح اخذه رب
 المال وان كان هناك ربح اقتسمه بحسب الشرط وان كان نقدا من غير جنس راس المال
 او عرضا نظر ان كان هناك ربح لزم العامل ببيع ان طلبه المالك فله العامل ببيع وان
 اولى المالك لاجل الربح وليس للعامل تاخير البيع الى موسم رواج المتاع لان حق المالك
 محجل فلو قال العامل تركت حتى لك فلا تكلفني البيع لم تلزمه الاجابة على الاصح لان
 التضيض كلفه فلا يسقط عن العامل ولو قال رب المال لا تبع ونقتسم العرض
 او قال عليك قدر نصيبك ناضا في تمكك العامل من البيع وجهان فالذي قطع
 به الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب انه لا يمكن لانه اذا جاز للمعير ان
 يملك عرضا من المستعير بغيره ليدفع الضرر فالمالك هنا اولى لانه شركه ههنا
 اذا كان في المال ربح فان لم يكن ربح فهل للمالك تكليف العامل البيع وجهان
 الرابع نعم ليرد كما اخذ وكذا لا يلزم للمالك مشقة البيع وهل للعامل البيع
 ان رضي المالك بما ساءلها وجهان الصحيح ان له ان اذا توقع ربحا بان ظفر رغب
 بسوق يتوقع فيه الربح واعلم انه حيث لزم البيع العامل قال الامام فالذي
 قطع به المحققون ان الذي يلزمه ببيعته وتضيضه قدر راس المال واما الزايد
 فحكمه حكم عرض مشترك بين اثنين فلا يكلف واحد منها ببيعته وما ذكره الامام

في القراض
 في القراض
 في القراض

سكت عنه الرافعي في الشرح والنووي في الروضة وجزما بذلك في المحرر والمنهاج
نعم كلام التنبيه يقتضي بيع الجميع والله اعلم **فصل**
والمساقاة جائز على النخل والكرم ولهما شرط احدها ان يقدرها بمدة
معلومه وان ينفرد العامل بعلمه وان لا يشترط مشاركة المالك في العمل ويشترط
للعامل جزاء معلوماً من الثمرة **المساقاة** هي ان يعامل انسانا على شجر
لينتفع منها بالسقا والتمريضه علي ما رزق الله تعالى من ثمر ان يكون بينهما
ولما كان السقي نفع الاعمال اشتق منه اسم العقد وانتفق علي جوارها **المساقاة**
الصحابه والتابعون وقيل الاتفاق تجده لجواز ما رواه مسلم عن ابي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى اهل خيبر بشرط ما يخرج منها من تمر
او زرع وفي رواية دفع الي هو وخيبر نخيل خيبر وارضها علي ان يعاوهها
من اموالهم وان لرسول الله صلى الله عليه وسلم شرطها ما يخرج منها من
تمر او زرع وغير ذلك من الاخبار ولا شك في جوازها علي النخل لانه مورد الضر
وهل العنب منصوص عليه او منقاس قيل ان الشافعي قاسه علي النخل بجامع
وجوبه او امكان الخضر وقيل ان الشافعي اخذه من الضر وهو ان النبي
صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر علي الشطر مما يخرج من النخل والكرم وهل
يجوز علي غير النخل والعنب من الاشجار المثمرة كالنخيل والمشمش وغيرها من الاشجار
قولان حكاهما الرافعي بلا ترجيح **المساقاة** المنع لانها اشجار لا زكاة فيها فلم تجز المساقاة
عليها كالتمر والصنوبر وهذا ما صحح النووي في الروضة **والقود** انه يجوز لانه
عليه الصلاة والسلام عامل اهل خيبر بالشطر مما يخرج من النخل والشجر وهذا
قال الامامان مالا كروا واختاره النووي في تصحيح التنبيه واجاب القائلون
بالجديد بان الشجر المراد به النخل لانها الموجودة في خيبر وبقوا بين النخل والعنب

والعنب وغيرها من الاشجار بان النخل والكرم لا ينمو الا بالعمل فيها لان النخل
يحتاج الي اللقاح والكرم الي الكساح ومقبة الاشجار ينمو من غير تعهد نعم
التعهد يزدادها في كبر الثمر والطيبه واعلم ان محل الخلاف فيما اذا افردت المساقاة
اما اذا ساقاه عليها ثوبا النخل او عنب ففيه وجهان حكاهما الرافعي في الخسر
المزارعه بلا ترجيح وقال النووي صحها لانه يجوز قياسا علي المزارعة اذا عرفت
هذا فلم يساقاه بشرط **احدها** التوقيت لانها عقد لازم فان شبهه بالجارية
ونحوها بخلاف القراض والفسوق ان خروج الثمار غايه معلومه يسهل ضبطها فلا
يخلو القراض فان الرجح ليس له وقت مضبوط فقد لا يحصل الرجح في المدة المقدرة
ولو وقت بالادراك لم يصح علي المراجحة بل الله **الثاني** ان ينفرد العامل بالعمل
لانه وضع الباب فلو شرط ان يعلم معه مالك الاشجار ففسد العقد لانه محال وضع
المساقاة والمقلدان ان كلما يجب علي العامل اذا شرط علي المالك ففسد العقد علي الاصح
وقيل يفسد الشرط فقط **نعم** تستثنى مسله ذكرها ابن الرفعه عن نصر الشافعي
في البويطي وهو انه اذا شرط علي المالك السقي حكاها البندنجي عن النضر والنصر
مفروض فيما اذا كان بشرط ففسد العقد البصره او جهتا احدها ان يستقيها علي العامل
والثاني علي المالك حتى لو شرطه علي العامل بطل العقد والثالث يجوز اشتراطه علي
المالك وعلي العامل فان اطلق لم يلزم واحد منهما **الثالث** ان يكون للعامل
جزء معلوماً من الثمر ويكون الجزاء معلوماً بالجزية كالنصف والثالث للضر ولو شرط
له ثمرات محبسه لم يصح لانه خلاف الضر لانه قد لا تثمر هذه الثمرات فيضيع
علمه ولا يثمر غيرها فيضيع المالك وهذا غير وعقد المساقاة غير لانه عقد علي
محدد وجوز لا المالحه وخران علي شي مضافا لوقال علي ان ما فتح الله بيتا صح
وحمل علي النصف ولو قال انا ارضيك ونحو ذلك لم يصح لم العقد ولو ساقاه ثلث سنين

في المساقاة
يكون يشترط
فيها

مثلاً جاز ان يجعل له في لولي النصف في الثانية الثلث وفي الثالثة السدس وبالله
 لا منتقاً الفرع وهذا هو الصحيح والله اعلم **ف** لو شرط في العقد ان يكون سوا قاط
 التخل من الشفعة والليف ونحوهما للعامل بطل العقد لانها لم يشرع في بيعه فلو
 شوا لهما فوجهاً ويشترط روية الاشجار لصحة المساقاة على المذهب والله اعلم
قال ثم العول فيها على ضربين عمل يعود نفعه الي الثمر فهو على العامل وعمل يعود نفعه
 الي الاصل فهو على رب المال **عل** العامل كلما احتاج اليه الثمار لزيادة او اصلاح
 من عمل يشترط ان يتكرر كل سنة وانما اعتبرنا التكرار لانما لا يتكرر كل سنة يبقى اثره بعد
 الفسخ من المساقاة وتكليف العامل مثلاً ان كان يحاج به فيجب على العامل السقي وتروابع
 من اصلاح طرق الماء والمواضع التي يغف فيها الماء ويشمل الابار والانهار وادارات
 الدواب وفتح راس الساقية وسدها بحسب الحاجة وكلما اطرقت به العادة قال
 المتولي وعليه وضع الحشيش فوق العناقيد ان احتاجت اليه صوتاً لها وهل يجب
 عليه حفظ الثمار وجهاً ان يصح على العامل كحفظ مال القراض وقيل على المالك قال
 الرافعي وهو اقيس بعد نصيب الاول ويلزم العامل قطف الثمر على الصحيح لانه من
 من الاصطلاح وكذا يلزم تخفيف الثمر على الصحيح ان طردت به عاده او شرط واذ
 وجب التخفيف عليه وجب تروابعه وهي تهية موضع الحفاق ونقلها اليه وتقليب
 الثمر في الشمس والله اعلم واما ما لا يتكرر كل سنة ويقصد به حفظ الاصول
 فمن وظيفته المالك كحفظ الانهار والابار والجدران وبنا الحيطان ونصب الابواب والدولاب
 ونحو ذلك وفي سد ثلم بغيره تنفق في الخدران ووضع شوك على الجيطان وجهان
 الصحيح اتباع العرف وكما يجب هذه الامور على المالك كذلك يجب عليه الآلات التي تنفق
 بها العمل كالقاس والمول والمنجد والمسحاة وكذا الثور الذي يدير الدواب والصحيح
 انه على المالك وخراج الارض على المالك بلا خلاف وكذا يجب على المالك كل عين يتلف

في العمل قال في الروضة قطعاً والدولاب يجوز فتح داله وضربها والله اعلم
قال وكذا يمكن الانتفاع به مع بقائه صحة اجارته
 اذا قدرت منفعة باحد امرين مدة او عمل **قال** عند صحة الاجارة لان
 الاجارة موضوع للمنافع وهي حدوده والعقد على المودم غير لکن الحاجة
 الماسة داعية الي ذلك بل الضرورة المحقة داعية الي الاجارة فانه ليس لكل احد
 مسكر ولا مركوب ولا خادم ولا آلة يحتاج اليها فحوزت لذلك كما يجوز السلم وغيره
 من عقود الغرر وقد اجتمعت الصحابة والتابعون على جوازها وقبل الاجماع
 جازها القرآن والسنة المطهرة **قال** الله تعالى فان ارضعت لكم فأتوهن اجورهن
 روي البخاري انه عليه الصلاة والسلام **قال** ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة
 رجل اعطى يمين غدر ورجل باع حرّاً فاكل ثمنه ورجل استاجر اجيراً فاستنوبه
 منه ولم يعطه اجره **روي** انه عليه الصلاة والسلام **قال** اعطوا الاجير اجره قبل ان
 يحق عرفه وحده عقد الاجارة عقد منفعة مقصوده معلومه قابله
 للبدل والاباحة بعوض معلوم وفيه قيسود فاحترزنا بالثمنين الاجارة المقصوده
 على ما يتضمن ائتلاو تعين **في** ذلك استيجار البستان للثمار والشاة للبهائم وما
 في معناها وكذا صوفها ولولدها فهذه الاجارة باطلة نعم قد يقع العين
 تبعاً لها اذا استاجر امرأة لرضاع فانه جاز والياس فيه البطلان الآن انصرف ورد
 فيه فلا يعدل عنه ثم هل المعقود عليه القيام بامر من وضع الصبي في حجرها ونقله
 الثدي وعصه بقدر الحاجة امر يتناول هذه الاشياء مع اللبن وجهان الصحيح ان
 المعقود عليه الفعل واللبن يستحق تبعاً **قال** الله تعالى فان ارضعت لكم فأتوهن
 اجورهن علق الاجرة بفعل الارضاع لا باللبن وهذا كما استاجر دابة وفيها ببيع
 يجوز الشرب منها تبعاً ولو استاجر الارضاع ونفي الحضانة فهل يجوز وجهان احدهما

بالمنفعة

لا كما لو استأجر شاة لارضاع سبلة لانه عقد على استيفاء عين واصحها كما يجوز
 الاستيجار للمجرد الحضانة وكذا الاجور استيجار الفحل لينزوا على الاناث
 للنهي عن ذلك فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عب الفحل
 وفي مسلم عن بيع ضرب الفحل وروي الشافعي عن ثمن عب الفحل والله اعلم
 مقصوده احتراز عن منفعة تافهه كاستيجار قفاحه ونحوها للشم
 نعم ان كثير التفاح قال الرافعي فالوجه للصحة كاستيجار الرياحين للشم
 ومن المنافع التافهه استيجار الدراهم والدنانير فان اطلق العقد فباطل
 وان صرح باستيجارها للتمزيين فالاصح البطلان ايضا وكذا الاجور استيجار
 الطعام للتمزيين كالحوانيت على المذهب والله اعلم معلومه احتراز عن
 المنفعة المجهولة فانها لا تنفع للغير فلا بد من العلم بالمنفعة قدرا ووصفا
 قابله للتبدل والاباحة فيه احتراز عن الاستيجار لالات اللهوكا الطنبور
 والمزمار والرياب ونحوها فان استيجارها حرام محرم بذل الاجرة في مقابلتها
 وتحريم اخذ الاجرة لانه من قبيل اكل الاموال بالباطل وكذا الاجور استيجار الغاني
 واستيجار شخص لحمل خمر ونحوه وكذا الاجور استيجار شخص لحمل الكسور والرشى
 وجميع المحرمات عافانا الله تعالى منها يكون معلوم احتراز به عن
 الاجرة المجهولة فانه لا يصح جعلها اجرة فانها ثمن المنفعة وشرط الثمن ان يكون
 معلوما ولان الجهل به غير شرط اذا عرفت هذا فكل عين وجد في منفعتها
 شروط الصحة صح استيجارها وذلك كما استيجار الدار للسكنى والدار لمبة
 للركوب والرجل للحج والبيع والشرا والارض للزراعة وما اشبه ذلك يشترط
 في العين المستأجرة القدر على تسليمها فلا يجوز استيجار عبد آبق ودايه
 شارده ومقصوب لا يقدر على اتزاعه وكذا الاجور استيجار عمي للمحافظة

لانه يعجز عن تسليم منفعته كما لا يجوز استيجار دابة زمنية للركوب والحمل وارض
 لا مالها ولا يكتفيها المطر ونداوة الارض وما اشبه ذلك لان الاجرة في مقابلته
 للنفعة وهي معدومة فلا تصح اجارة كما لا يصح بيع العين للعبد وماله التي لا
 منفعة فيها الشئ اذا قدرت منفعته اي المستأجر بفتح الجيم
 بملة او عمل اشارة الى قاعده وهي ان المنفعة للعقد وعليها ان كانت لا
 تنقذر الا بالزمان فالشرط في صحة الاجارة فيها ان تقدر بمدة وذلك كالاجارة
 للسكنى والارض ونحو ذلك لتعيينه طويلا لان تعيين ذلك قد يعسر كالارضاء وقد
 يتعذروا ان كانت لا تنقذر الا بالعمل قدره وان ورد العقد فيه على الذمة
 كالركوب والحج ونحو ذلك وان كان يتقدر بالملك والعمل كالحياطة والبنائة قد
 باحدها كقول استاجرتك لتخيط لي هذا الثوب في هذا اليوم لانه ان فرغ في تخيطه
 بعض اليوم فان طال به بالعمل في بقية اليوم فقد اخل بشرط العمل والاضطرار ونحو ذلك
 المدة والله اعلم واطلا على مقتضى تعجيل الاجرة الا ان يشترط التاجيل
 الاجرة بنفس العقد كما يمكن للمستأجر بالعقد للمنفعة ولان الاجارة على الراعي بان قال
 عقد لوشتر في عوضه التعجيل والتاجيل تبع كان مطلقا حاله حاله في البيع
 نعم ان شرط فيه التاجيل التبع لان المومنين عند شرطهم فاذا اخل الاجل
 وجبت الاجرة كالتمتع في البيع وهذا في اجارة العين كقوله استاجرته منك
 هذه الدابة ونحو ذلك اما في اجارة الذمة فان عقد بلفظ السلم فيشرط
 قبض لاسل المال في المجلس وكذا ان عقد بلفظ الاجارة على الراجح نظر المعنى
 فيشرط ان تكون الاجرة حاله في اجارة الذمة والاجور لتجديدها لا يلزم
 بيع الكائي بالكائي وهو بيع الدين بالدين وقد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والله اعلم ولا تبطل الاجارة بموت احد المتعاقدين وتبطل بملك
 العين

زرع قطعته معينة ^{ولا يخرج أخرى} والموقوف في الذهب بطلان هذه المعاملة والله اعلم
 هذا كلام الروضة وقال في شرح مسلم ان الجواز هو الظاهر المختار لحديث خبير ولا
 يقبل دعوى كون المزارعة في خير وانما جازت تبعا للمساواة بل جازت مستقلة لان
 المعنى المجوز للمساواة موجود في المزارعة وقبائلا على القراض فانها جائز بالاجماع
 وهو كالمزارعة في كل شيء والمسلمون في جميع الامصار والاعتقاد مستقر على
 العمل بالمزارعة وقد قال نحو المزارعة ابو يوسف ومحمد بن ابي ليلى وسائر الكوفيين
 والله اعلم فاذا فرغنا من البطلان فالطريق كما قاله الشيخ ان يستاجر باجر
 معلومته فقد كان او غيره وما قاله الشيخ محله كما ذكر في الارض خاصة اما لو
 دفع اليه ارضا وفيها اشجار فساهاه على التخل فزارعه على الارض فانه يجوز وتكون
 المزارعة تبعا للمساواة بشرط ان يكون البذر من صاحب الارض على الاصح ولا فرق
 بين كثرة الاشجار وقلتها وعكسه على الرابع لانه عليه الصلاة والسلام اعطى اهل
 خيبر بشرط ما يخرج منها ثم اوزرع رواه مسلم وانما اشترط كون البذر من المالك ليكون
 العقد ان اعني المساواة والمزارعة واردين على المنفعة فتحقق التبعية ولهذا لو كان
 سقي التخل بدون سقي الارض لم تجز المزارعة والله اعلم فان قلت ما الخيلة في تصحير
 عقد العمل بمقصود المزارعة اذا لم يكن ثم تخل فالجواب ذكر الاصحاب لذلك طريقا
 فنقتصر منها على ما نص عليه الشافعي وصورة ذلك ان يكرى صاحبه الارض نصفها
 بنصف عمل العامل ونصف الآلة ويكون البذر مشتركا بينهما فيشتري كل واحد في الزرع
 على حسب الاشتراك في البذر والله اعلم **فالمسألة** واحياء الموات جائز
 بشرطين ان يكون المحيي مسلما وان يكون الارض لم يجز عليها ملك مسلم
 هي الارض التي لم تعرق والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة
 فهي له وليس لعرق ظالم حق رواه ابو داود والعرق الظالم ان يحيي الرجل ارضا قد

احياء

والنسائي والترمذي
 وقال ابن حبان وروى
 العرق مضافا وموت

احياها غيره فيغرس فيها او يزرع ليستخرج الارض **باب** العرق اربعة
 الغراس والبساتين والنهر والبير واعلم ان الاحياء مستحب لقوله صلى الله عليه وسلم من
 احيا ارضا ميتة فله فيه اجر وما اكلم العوا في فهي له صدقة رواه النسائي وصححه
 ابن حبان والعوا في الطير والوحش والسباع ثم كلما جاز ان يملك الاموال جاز
 له الاحياء وملكه المحيي لانه ملك بفعله فاشبه الاصل بدار والاحتطاب ونحوهما
 ولا فرق في حصول الملك له بين ان ياذن له الامام ام لا اكتفا باذن سيد السالكين
 واللاحقين محمد صلى الله عليه وسلم وبشرط كما ذكره الشيخ انه لم يحيي على الارض
 ملك مسلم فان جري ذلك حرم النجس لها بالاحتياط وغيره الا ياذن شرعي ففي
 الخبر عن سيد البشر من اخذ شبرا من الارض ظاهرا فانه بطوقه يوم القيمة
 من سبع ارضين رواه البخاري ومسلم ثم حرم المعور لا يملك بالاحياء لان ملك
 المعور يستحق مراقبته وهذا يملك تلك الواضع وجران احدها لانه لم يحييها
 والصحيح نعم كما يملك عرضة الدار والحريم ما يحتاج اليه لتمام الانتفاع كطريق
 وسيل للماء ونحوها كموضع القاء الرماد والزباله ولا يشترط ان يكون الذي
 يقصد احياؤه مواتا كذلك يستوطن ان يكون المحيي مسلما فلا يجوز احيا الكافر
 الذي في دار الاسلام لقوله صلى الله عليه وسلم عادي لا رزق وموتان الارض
 لله ولم يرسوله ثم هي لكم متى رواه الشافعي ورواه البيهقي موقوفا على ابن عباس
 ومرفوعا من رواية طاووس فيكون من سلا واجبة على الله عليه وسلم المسلمين
 بذلك ويرويه انه في رواية هي لكم من ايها المسلمين ولانه نوع فكل ما فيه كفر حرام
 فنافاه كفر الذي بالارض من المسلم بخلاف الامم المحتطاب والاحتشاش
 حيث يجوز للذي في ذلك لانه يستخلف فلن يضره المسلمون بخلاف الموات
 فلو احيا الذي في جاسم ووجد ان شرعته فاحياه باذن الامام ملكه وان كان

بغير اذنه فوجهان صح النور بانها كذلك ايضا وان ترك العمام الذي يثبته
 صرعاها الامام في الصالح وليس احد يحكم الله اعلم **قال** وصفة الاحكام ما كان
 في العادة معاملة للمجبي **الاجابة** عبارة عن تعمي الشي على غيره في العبادات
 الشارع صلى الله عليه وسلم اطلقه ولا حذله في اللغة فخرج فيه الى العرف كالاجراء
 في السرقة والقبض في البيوع وبيان بصور منها اذا اراد المسكن فيبشره القوي
 اما باجار او آجرا وطين او حشيش او قصب عصب العادة ويشترط ايضا تسقيف
 البعض ونصب الباب على الصحيح فيها ولا يشترط السكنى حال وقال المجاب في الابواب
 اليها شرط **قلت** نصب الابواب مفقود في كثير من قري البوادي وقد
 اطردت عاداتهم بغيره فبشره فقط فالتجبة في مثل ذلك اتباع عاداتهم ولعل من شرط
 نصب الابواب كلامه محمول على من اطردت ناحيته بذكر الله اعلم **ومنه** اذا
 اراد بستانا او كرتا فلا بد من تحويطه في العادة فانه ان كان كانت عادة تلك
 الناحية بنالجد ان اشترط وان كان ونوا التحويط بقصب او شوك ورماتركوه
 اعتبرته عاداتهم ويعتبر غرس الاشجار على المذهب لانه ملحق بالانبياء وكذا بقية
 الصور يتغير فيها الوفاء والله اعلم **قال** ويجب بذل الماء بثلاث شرائط ان يفضل
 عن حاجته وان يحتاج اليه غيره وان يكون مما يستخلف في غير او عين **اعلم** ان
 الماء على قسمين احدهما ما يبيع في موضع لا يختص به احد ولا وضع لادمي فيناطله واجرا
 كالغراء وجميع وعيون للبيان وسيل الامطار فالناس فيها سواء **ثاني** ان يقل الماء
 وضاق المشرع قدم السابق وان كان ضيقا لقضا الشارع بذلك فان جاء ماء
 اقرع فان جاء واحد يربد السقاء وهذا يحتاج الى الشرب فالذي يشرب او في قاله
 المتولي ومن اخذ منه شيئا في نا او حوض ملكه ولم يكن لغيره من احتمه فيه كالواحد
 هذا هو الصحيح الذي قطع به الجمهور والله اعلم **القسمة الثانية** للمياه المتعص

في المذهبين

والا بار والالتفات فاذا حفر الشخص بئر في ملكه فهل يكون ماءها ملكا او يمان
 اصحابها نعم لانه غاملكه فاشبه ثمة شجرته وكعدن ذهب او فضة خرج في ملكه
 وقد نزل الشافعي على هذا في غير موضع فعلى هذا ليس لاحد ان ياحذه ولو خرج عن
 ملكه فاشبهه لبن شاته وقيل ان الماء لا يملك لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون شرك
 في ثلث الماء والظلم والنار اخرج ابو داود والمذهب الاول والحديث ضعيف وعلى
 الوجهين لا يجب على صاحب البئر بذل ما فضل عن حاجته لزراعة غيره على الصحيح
 ويجب بذل الماء لاشبهه على الصحيح لما تروى الشافعي عن مالك عن ابي نازع عن الاعرج
 عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من منع فضل الماء لم يمنع بفضله
 الكلا منعه الله فضل رحمة يوم القيمة وفي الصحيحين لا تمنعوا فضل الماء لثمنوا
 به الخلد والفرق بين الماشية والزروع ونحو حرمة الروح بدليل وجوب سقيها
 بخلاف الزروع ثم لو وجوب البذل شروط احدها ان يفضل عن حاجته فان
 لم يفضل لم يجب وبهذا بنفسه الشافعي ان يحتاج اليه صاحب الماشية
 بان لا يجد ما مابا المشاكث ان يكون هناك كلا يربى ولا يمكن رعيه الا بسقي
 الماء **السر** ان يكون الماء في ستنقه وهو مما يستخلف فاما اذا وجد في
 انافلا يجب بذله على الصحيح واذا وجب البذل لغير الماشية من حضور البئر بشرط
 ان لا يتضرر صاحب الماء في زرع ولا ماشية فان تضرر بوردتها منعت وتسقي
 الرعاة لها قاله الماوردي واذا وجب البذل فضل يجوز ان يخذ عليه عوضا كالطعام
 مضطر وجهان **الصحيح** لا الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع
 فضل الماء فلو لم يبدل الفضل جاز بيعه بكيل او وزن ولا يجوز بيع الماشية او
 الزرع لانه مجهول وهو غرض الله اعلم **من** حفر بئر في موات فالأصح انه
 ليس لغيره ان يحفر بئر يحصل بسببها نقصان ما البئر الاولى ويكون ذلك الموضع من حرم

عن الله

الطعام

البير الاول في هذا الخلاف ما لو صرف في ملكه منقذ ما بغير جرح فاشلا منع
 لانه تصرف في عين ملكه وفي الموات ابتداء بملكه فيمنع من اذا اطر بالغير وجرى
 الاشجار كالبير قال القاضي ابو الطيب والله اعلم **والوقف**
 جابر بثلاث شرائط ايكون مما ينتفع به مع بقائه مع بقائه مع بقائه
 لغية رديه وحده في الشرع حسب ان يمكن الانتفاع به مع بقائه مع بقائه
 التصرف في عينه تصرفا فاعه في البرقة تبا الى الله تعالى ولو قيل حسب ما يمكن
 الانتفاع به الى اخره كان احسن ليشمل الكلب المعلم على وجه والراح انه لا يمنع
 وقفه وقيل لا يصح قطعاً لانه لا يملكه **وقوله** منسوب اليه قال الله تعالى
 وافعلوا الخير وقال صلى الله عليه وسلم اذا مات الانسان انقطع عمله الا من
 اشيا من فقه جاريه وعلم ينتفع به وادعاء يدعوله رواه مسلم وغيره
 الصلوة الجارية **والوقف** قال جابر ما بقي احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم له مقلده الا وقف وقول الشيخ ان ينتفع به مع بقائه
 كالاثمان والطعام وكذا المشوم لان لاثمان انما ينتفع باخراجها والطعام بالكل
 والمشوم لا يدوم واعلم انه يجوز وقف الاشجار لثمارها والماشية لصوفها
 ولبنها والفحل ليقف على شياة البلد لان الموقوف ذواتها واصل الامور هي
 منافعها وليس شرط للموقوف ان ينتفع به في الحال فيجب وقف الارض لغيره
 لتصلح ويمكن زرعها وكذا يصح وقف العبد والجيش الصغيرين وكذا يصح وقف
 الارض لما جود كما يصح وقف العين المغصوبة والله اعلم **وان يكون على**
 اصل موجود ووقع لا ينقذ **شكك** الوقف صدقة بمرادها الروام
 وحقيقة الوقف نقل ملك المنافع الى الموقوف عليه وتلك المعدومة اطل
 وكذا تملك من لا ملك له مثال الاول ما اذا وقف على من سبوا له على الفقرا

في هذا الخلاف
 ما لو صرف في ملكه
 منقذ ما بغير جرح
 فاشلا منع لانه
 تصرف في عين ملكه

ووقف على غيره على الفقرا ولا ولد له وفي جني ذلك ما اذا وقف على من سبوا له على الفقرا
 ومثال الثاني الوقف على الجاني وكذا على عبد اذا قصد نفسه دون سيده ورفعا
 على الصحيح ان العبد لا يملك بالتبليك فكذا واشيا منه باطل على المذهب
 لان الوقف تملكه من لا يملكه كالبائع وسائر التمليكات والي ما والله اعلم
 ذكرنا اشار الشيخ بقوله اصل موجود **والوقف** على الميت لا يصح وقيل يصح ويحرم
 على الفقرا والله اعلم **وهذا النوع** يعبر عنه الفقهاء بقوله منقطع الاول
 وشرع لا ينقطع احتريزه الشيخ عن منقطع الاول وهو الذي يعبرون عنه
 بقوله منقطع الاخر وهو باطل كالنوع الاول وهو منقطع الاول لم هو صحيح
 يختلف الترجيح فيه باختلاف صفة الوقف فان قال وقف على اولادي ثم سكنت
 او على الفقرا فلان وسكت ولم يذكر مصرفا له حرم في هذه الصيغة خلافه
 والراح الصفة وبه قال الاكثرون منهم القاضي ابو حامد والقاضي الطبري والقاضي
 الرويا ونحو عليه الشافعي في المختار وبه قال ما لا رجة له لان مقصود الوقف الفقرا
 والثواب فلا يبين مصرفه في الحال بل دامته على سبيل الخير فعلى هذا اذا انقض
 الموقوف عليه لا يبطل الوقف على الراح فعلى هذا الي من يصرفها الصحيح ونحو عليه
 الشافعي في المختار الى قرب الناس الى الواقف يوم انقراض الموقوف عليهم فعلى هذا
 قيل المعبر الارث ام لا الصحيح اعتبار اقرب الرحم فعلى هذا يقدم ابن البنت
 وان لم يرث ابن العم وهل يشترط لكل من يختص به الفقرا الراح اختصاص الفقرا لان
 مصرفه مصرف الصدقة وهل ذكر على سبيل الوجوب ام لا استوياب فيه خلاف
 لم يرح الشيخان في ذلك شيئا فلو انقراض الفقرا لم ينص صرح الامام بجعل الوقف
 حبسا على المسلمين تصرفا في مصالحهم ورحمة لطبي وفي الشامل لابن الصباغ تصرف
 للفقرا والمساكين والله اعلم **وهل يشترط** القبول في الوقف ينظر ان كان الوقف
 على عامة كافقرا والربط والمساكين لا يشترط التمتع وان كان على معين واحد

في هذا الخلاف
 ما لو صرف في ملكه
 منقذ ما بغير جرح
 فاشلا منع لانه
 تصرف في عين ملكه

تقدم الناظر من النظر ان اتفقت عاداتهم ولو عرفنا الوقف ولم نعرف ارباب الوقف
قالوا ان لا يملكه من غير جعل كوقف لم يذكر مرفعه فيكون كوقف مطلقا
نقله النووي عن الغزالي وهو سهو وانما قال الغزالي انه كقطع الاخر فيكون الوقف
صحيحا والحق بالوقف المطلق يقتضي عدم الصحة لان الاصح في الوقف المطلق انه
لا يصح والله اعلم **ف** هل يصح ان يقف الشخص على نفسه وان ذكر بعد موفا
قالوا نعم من الاصحاب بالصحة منهم الزبيري وابن شريح واستحسنه الروياني
واحتجوا لذلك بان عثمان بن ابي بكر قال لابي بكر لا يملك الوقف الا بالملك
ونصر عليه الشافعي انه لا يجوز لان معنى الوقف تملك المنفعة قطعاً والشخص
لا يملك نفسه باتفاق العقلاء وهذا لا يصح ان يبيع من نفسه والجواب
ان عثمان لم يقل ذلك شرطاً ولكن اخبر ان للمواقف ان لا يفتق بالاوقاف
العامه كالصلاة في المنفعة التي جعلها مسجداً والفرق بين الاوقاف العامه
والخاصه ان العامه عادت الى ما كانت عليه من الاباحه بخلاف الخاصه والله
اعلم **ف** وكما جاز بيعه جازت هبته **ف** ان التملك
بغير عوض هو ان تخضع فيه طلب الثواب فهو صدقه وان حمل الى التملك اكراماً ونحو ذلك
فهو هبة ولا فهو هبة وهل من شرط الهدية ان يكون بين المهدى والمهدى
والمهدى اليه رسول وجهان الرابع لا يظهر فايقة الخلاف فيما لو خلف لا يهدى
اليه هبة شياً يدا بيد في الحنت وجهان والهدية مندوبه بالكتاب والسنة
واجماع الامه قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى والهدية بر وأما السنة
فكثيرة منها **ف** حديث بريد في قوله عليه الصلاة والسلام هو لها صدقه
ولنا هديه رواه مسلم وفي حديث ابي هريره انه عليه الصلاة والسلام كان اذا
اتي بطعام سأل عنه فان قيل هديه اكل منها وان قيل صدقه لم ياكل منها

ان تحب
فبها

واعلم

واعلم ان كل هدية وصدق هبه ولا ينعكس اذا عرفت هذا فالشيء الموهوب
هو احد اركان الهبة وهو مختار بالبيع فان الهبة تملك باجز كالبيع فما جاز
بيعه جازت هبته وما لا يجوز بيعه كالمجهول لقوله وهبتك احدي عبدي لا
يصح وكذا لا يصح هبة الآبق والضال كالا يصح بيعها ويجوز هبة المخصوص لغير
الخاص ان قدر على الانتزاع والافلا ويجوز هبة المشاع للشريك وغيره وكذا
يجوز ارض من رعيها وكذا يصح بيعه ولا يجوز هبة الموهوب والكلب وجلد البيت
قبل ديبه وكذا الدهن النجس والصدق به وقال النووي ينبغي ان يقطع بجهة الصدقة
به واعلم ان هبة الدين للمدين ابراً ولا يحتاج قبول على المذهب ولغيره
باطله على المذهب ولو ذهب للفقير ديناً عليه بنية الزكاة لم يقع عنها ولو قال
تصدقتم مالي عليك بري قاله ابن شريح والشيخ ابو حامد والله اعلم **ف** اذا
اختار شخص ولده وعمل ولجه فقلت اليه هدياً ولم يسم اصحابها الاب ولا الام
فقال هي للاب ولللاب وجهان صح النووي انها للاب واجاب القاضي حينئذ
لللاب ويقبل للاب **ف** ينبغي امر ثلاث وهو انه ان كان المهدي مابيع المصبي
دون ابيه كشي من ملبوس الصغار فهو للمصبي وان كان لا يصح للصغير فهو للاب
وان احتملها فهو موضع التردد لعدم القرينة المزمعة والله اعلم **ف** كتب
شخص الى آخر كتاباً فهل يملك المكتوب اليه القسط قال المتولي ان استدعاه منه
الجواب على ظهري لم يملكه وعليه رده والا فهو له هدية يملك المكتوب اليه في
النووي هذا وقال غير المتولي انه يبقى على ملك الكاتب وللمكتوب اليه الاستماع
به اباحه والله اعلم **ف** ولا تلزم الهبة الابا قبض والاذن بالقبض وان
قبض من غير اذن لم يملك واذا قبضها الموهوب لم يكن للواهب ان يرجع فيها الا
ان يكون والذات **ف** يلزم الهبة ولا يملك الابا قبض لان الصدق في رضى الموهوب

فبها

احد وعشرين وسقاً فلما مضى قال وددت انك حزينه او قبضت به فانما هو اليوم
قال الوارث فلوم يتوقف الملك على القبض لما قال انه ملك الوارث وقال عمر لا تتم القلم ^{منه}
حتى يجوزها المخلول وروى مثل ذلك عن عثمان وابن عمر وابن عباس وانس وعائشة ^{رضي الله}
ولا يعرف لهم مخالف ولانه عقد ارفاق يفتقر الى القبول فافتقر الى القبض كالتزويج
وساير الهبات حتى لو ارسل هديته ثم استرجعها قبل ان تصل ومات لم يحكمها الله اليه
اليه ولا يشترط في القبض الفور نعم لا يصح القبض الا باذن الواهب لانه سبب
ينقل الملك فلا يجوز من غير رضى المالك وبالقياس على الرهن فمضى اذن له في القبض
فقبض كفي صرح به القاضي حسين وغيره وقال الماوردي لا بد من اقباض من
الواهب او وكيله ولا يكفي الاذن وفي قول قدس ان الملك في الموهوب يحصل
بنفس العقد وان لم يقع قبضه في قول ثالث انه موقوف فاذا قبض بان
انه ملك من وقت العقد وقد جزم الرافعي في باب الاستبراء احاصله القول الثالث
ويظهر فائدة الخلاف في فوايد الموهوب من الثمرة واللبن وغيرها وكذا في موت
من تعقد وغيرها وكيفيته القبض معتبره بالعرف كقبض السبع والرهون ولومات
الذهب قبل القبض لم يبطل لانه عقد موالى ^{العتد} الى اللزوم فلم ينفسخ بالموت كالسبع
لشرط فيه الخيار وهذا هو الصحيح المنصوص في الوارث بالخيار وان شاق قبض وان
شاق لم يقبض لانه قائم مقام مورثه والله اعلم ثم اذا حصل القبض للمعتبر لم يثبت له
وليس الواهب الرجوع فيها كساير العقود اللازمة الا ان يكون الواهب اباً او امّاً
او جداً او ابناً علياً وكذا الزوج بشرط ان يكون الموهوب خالياً عن حق الغير كما اذا
رهن واقبضه غير ذلك والا ^{في} في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا عمل الرجل
ان يعطي عطية او يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي لولده رواه ابو داود وغيره
وقال الترمذي انه حسن صحيح ورد النص في الاب فان دخل الجد في اسم الاب فلا
كلام

والا فهو في حياته وكذا البهائم لانهم كالاب في العتق وجوب النفقة وسقوط
القصاص في قتله وقيل لا رجوع الاب فقط لانه مورد النص وقيل للاب والام فقط
واعلم ان الهدي كالهبة ولو تصدق علي ابنته فهل له الرجوع وجهان صحح الرافعي في
هذا الباب ان له الرجوع في الشرح الكبير وصح في الشرح الصغير انه لا يرجع وبهذه
الرجوع جزم في الشرح الكبير في باب العارية وكان الفرق ان المقصود من الصدقة ثواب
الاخر وقد حصل فلا ثواب رجوع له مع الثواب بخلاف الهبة ولو كان له على ولد
دين فابراه فله ان يرجع قال الرافعي قلنا ان الابرا يملك رجوعه وان قلنا اسقاط
فلا يرجع قال النووي ينبغي ان لا يرجع على التقديرين والله اعلم ^{وهب لابنه}
شيئاً فوهبه الابن لابنته فهل الجرد الرجوع فيه وجهان فلموات الابن الموهوب
لسه بعداً وهبه من ابنته او بابه فهل الجرد ايضا الرجوع فيه خلاف ولا يصح في الكل
المنع ولو وهب الابن لاختيم العين الموهوبة فهل للاب الرجوع قال العمري ينبغي
ان لا يجوز للاب الرجوع قطعاً لان الواهب وهو الاخ لا يملك الرجوع فلا بد ان ي
والله اعلم ^{اذا اعطى} شيئا او ارقبه كان المهر والمزني ولورثته من بعده
قال شخص لا خير عندك هذه الدار مثلاً حياً نكاحاً ما جيت او ما عشت ولعقبك
من بعدك صح لقوله عليه الصلاة والسلام ايمان رجل اعمر عمرى له لعقبه فقال اعطيكها
وعقبك ما بقي منكم احد فهي لمن اعطاها وعقبه لا ترجع الي صاحبها من اجل انه
اعطى عطية وقعت فيه الموارث ولان هذا يعني الهبة ان لم يذكر العقيد بل قال اعطيكها
حياتك صح ايضا في حياته ولعقبه من بعد علي الجدي لقوله عليه الصلاة والسلام العمري
جائزه زواه الشيخان ولو قال اعطيكها حياتك فاذا مات عادت الي فهو كما قال عمر بن
والصحيح الصحيح وتكون الورثة المهر ويلفوا الشرط والله اعلم ولو قال ارقبك هذه
الدار وهي لك رقبتي فهي كالعمرى لقوله صلى الله عليه وسلم العمري جائزه والرقبي جائزه

لا يملكها رواه ابو داود وغيره وقال الترمذي حديث حسن نعم لو قال جعلتها
 لك عمري او حياتي لم يصح في الاصح والله اعلم **وهب** شخص آخر دارا فقبل
 نصفها او عشرين فقبل احدها ففي صحة الهبة وجهان حكاهما الراجح بل لا ترجح
 وكذا حكاهما النووي بل لا ترجح وفي نظيره في البيع لا يصح قطعا قال الاستاذ
 المرحوم انه لا يصح لانه لو هب لاثنتين شيئا فقبل احدهما نصفه كان كالبيع
 كالبيع حتى لا يصح على الاصح ذكره الراجح في الركن الرابع ومساكننا او يلحق
 الصحة لان الهبة لاثنتين متفقان ومساكننا صفة واحدة والله اعلم
فصل واذا وجد لقطعة في سموات او طريق فله اخذها
 وتركها واخذها او لم يذكا كان على ثلثة من القيام بها **اللقط** بفتح القاف
 على المشهور وهو النقي الملقوط قال الازهرى واجمع عليه اهل اللغة وكذا قال
 الاصمعي والفرأوين الاعرابي وقال الخليل هو بفتح القاف لان فعلا لا فاعلا
 على مثل تحك وفعله بالاسكان للفعول فيكون الملقوطا قال الازهرى وهو النقي
 والالتقاط في الشرع هو اخذ مال محترم من مضيعه ليحفظ او يملك
 بعد التعريف وفيه نظر لانه يخرج منه الكلب المعلم ولا شك في جواز الالتقاط
 للحفظ فينبغي ان يقال اخذ شي ليختص به لان الشيء بعم كل جنس وقولنا ليختص
 لان الكلب لا يملك فاسده هل الغلب في اللقطة حكم الامانة او حكم الاكتفاء
 قولان والله اعلم والاصل فيها احاديث منها حديث زيد بن خالد
 الجهني ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن لقطة الذهب او الورق فقال
 اعرف وكأها وعقاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرفها فاستغفرها وليكن رده
 عندك فاذا اجاب بها يومئذ من الدهر فاذا هب اليه وسأله عن ضالة الابل فقل
 مالك ولها دغها فان معها جذا او كاسقا او نردا لما وتاكل الشجر حتى يفتقها

الراجح

ربها

ربها وسأله عن النشاة فقال اخذها فانما هي لك او لا خيك او للذي يرب رواه
 الشيخان وله طرق والفاظ واجمع المسلمون على الجواز في الجملة وهل
 تستحب او تجب او كيف الحال ينظر ان كان الواجد فاسقا كره له الالتقاط ومن
 الاصحاب من منعه الالتقاط وهو قوي واذا التفتت نزعته من يده كما يفتقها **فصل**
 وان كان الواجد حرا رشيدا وهو يامر على نفسه عدم الخيانة فيها نظر ان
 وجدها في موضع يامن عليها الامانة اهلها وليسوا بموضع مملوك ولا دار شرك
 فالاولى في حقها ان ياخذها لقوله صلى الله عليه وسلم والله في عون العبد ما دام
 العبد في عون اخيه وان كانت في موضع لا يامن عليها فله يلزمه اخذها فيه خلاف
 قيل يجب لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض فيلزم بعضهم حفظ
 مال بعض كما ان في التميم يلزمه حفظ ماله وقيل لا يلزمه الالتقاط بل يستحب
 وهو الصحيح لان الالتقاط اما امانة او كسب فلا يجب شي منها فان قلنا بالوجوب فلم
 ياخذها حتى تلفت لم يضرها لان المال لم يحصل في يده كما لو راي مال شخص غرق او عرق
 وامكنه خلاصه فلم يفعل وكذا لو لم يطعم المضر حتى مات لم يلزمه ضمانه وان كان عاصيا
 وقول الشيخ في سموات او طريق احتريز بذكر اعمالها في ملك شخص فانه لا يجوز له اخذها
 صح به الماوردي لان الظاهر انها لمصاحب الملك **وقوله** وكان على ثلثة بوجه من ان يكون
 لا يشق بنفسه ان الاوليان لا ياخذ وهو كذلك بل في جوارها اذا اخذ لها وجهان حكاهما الشيخ
 ابو محمد والله اعلم ليس للعبد الالتقاط على الراجح لان الالتقاط امانة وولاية في الابتداء
 وتملك في الانتهاء والعبد ليس له اهلا كذلك فلا يجزئ بتصرفه فان تلفت ضمنها في رقبته
 ان لم يعلم السيد سوا كان بتصرفه وغيره لانه مال لزمه بغيره في مستحق فاشبهه ارش
 جنائته فان علم بها السيد فاخذها منه فهي لقطعة في يد السيد ويستفط الضمان عن العبد
 وان لم ياخذها منه واقرها في يد العبد واستغفرها ليعرفها فان كان العبد خائبا فالسيد
 معتد

وان كان العبد امينا غلاما وهل يستقط الضمان / الاصح في النهاية انه لا يستقط وقياس كلام
لجمهور السقوط وان اهل السبب فقيه خلاف الراجح تعلق الضمان بالبعد وسائر اموال السيد
حتى لو افسد السيد قديم صاحب اللقطة على سائر الغنم والله اعلم **قال** ذلك اخذنا فعليه
ان يعرف سنته اشياء وعادتها وعفاؤها وكاؤها وجنسها وعددها وزنها وحفظها
يحرز مثلها **مس** جازله الانتقاط والتقط فعليه ان يعرف ما ذكره الشيخ **قال** المتولي هو
علي الفور ما عرفت العفاص والوكافة الحديث السابق واما العدد فلما روي البخاري عن ابي
ان **قال** وجدت ضرة فيها مائة دينار فانبت بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولا فعرها
حولا ثم انبتته فقال عرفها حولا فعرها حولا ثم انبتته فقال عرفها حولا فعرها حولا ثم
انبتته الرابعة فقال عرف عددها ووكاؤها ووعاؤها فان جاء صاحبها والا فاستمتع بها
وباقى الصفات بالقياس لانها صفات تتميز بها فاشتبهت بالنصوص عليه الوعا
الان العفاص السداده ويطلق مجازا للجمع وعليه ان العفاص الوعا لجمع الشيخ
بينها الوكا هو الخط الذي تشد به وباقي الصفات معروفة ونجب عليه ان يحفظها
يحرز مثلها فانها امانة فاشتبهت سائر الامانات ولا يجب الانها وعليها علي المذهب لانه
عليه الصلاة والسلام لم يتعرض له وقيل يجب وفيه حديث وهو محمول على النذب عند
القبائلين بالمذهب والله اعلم **قال** ثم اذا اراد تملكها عرفها سنة على ابواب المساجد
وفي الموضع الذي وجدها فيه فان لم يجد صاحبها كان له ان يملكها بشرط الظان
اللقطة ان قصد حفظها حفظا على ما كان او لم يلزمه التعريف لانه انما يجب
لاجل التملك ولا تملك عند اراوت الحفظ والحديث انما يلزمه التعريف لانه جعلها له
له بعدله وهذا ما ذكره الاكثر من كما قاله الدافعي والنووي وغيرهما وقيل يلزمه
التعريف ونحو الامم وغيره **قال** النووي وهو الاقوي والمختار قاله في الروضة
ومتقتضاه انه الصحيح لان المختار في الروضة منزلة الراجح كما تقدم وان اراد ان يملكها

عرفها

عرفها سنة الحديث زيد بن خالد المتقدم والمعنى فيه ان السنة لا تتأخر عن القول
فا لفظ بمصاحبها قريب التوقع ثم اذا وجب التعريف فهل يجب على الفور ام يكفي تعريف
سنة متى اراد وجهان احدهما لا يجب على الفور فيكون التعريف على ابواب المساجد
عند خروج الناس منها وفي الاسواق لا ضمان الاجتماع وكذا في الموضع الذي وجدها
فيه لان صاحبها يتعرفه لان هذه المواضع اقرب الي وجوب ماله كما فيها وقوله علي
ابواب المساجد **مس** منه انه لا يعرف في المساجد وهو كذلك **قال** الدافعي لا يعرف
في المساجد كما لا تطلب الضالة فيه الا ان الشاشي قال ان اصحاب الوجهين جواز التعريف
في المسجد للخرام بخلاف سائر المساجد وذكر مثله النووي وابن الرفعة ومقتضاه التحريم
في بقية المساجد الا ان النووي في شرح المهذب نقل الكراهة فاعرفه وكيفيته
التعريفان يقول من ضاع منه شيء ولا يجب عليه ذكر الاوصاف ويستحب ذكر بعضها
وقيل يجب لبعض الاوصاف **قال** الامام ولا يستوعب الاوصاف لئلا يعتد بها الكاذب
فاذا استوعبها فهل يضمن وجهان صح النووي الضمان ولهذا قال في النهاية ويزكر بعض
اوصافها وقول الشيخ عرفها سنة يقتضي اطلاقه انه لا يجب الترتيب
في السنة حتى او عرفها شهرين او اقرا او اكثر في كل سنة كفي وهو كذلك على الاصح عند
النووي وقيل يجب الترتيب لان المقصود ان يبلغ المالك والتفريق لا يحصل عند الامم
وهذا هو الاحسن في المحرر ومجى الامام ومجى النووي صحة العرفون
واعلم انه لا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف اوله في كل يوم مرتين
ثم في كل يوم مرة ثم في كل اسبوع مرة ثم في كل شهر مرة بحيث انه لا ينسى انه تكرر لماضي
ولا يقطع الوالة الواجبة وجب استيعاب السنة وفي صيرورته ضامنا خلافا
اذا وجد ما لا يتوكل كزبيبه ونحوها فلا يعرف ولو اوجده الاستبداد به وان غولده هو
قليلا فالاصح الا انه يعرف منه بل يعرف من يظن ان فاقاه يعرف عنه غالبا وضابطا القليل

بال

الحديث

والله اعلم

ما يغلب على الظن ان فاقه لا يكثر اسفه عليه ولا يطلو الطلب غالباً والله اعلم
 فاذا عرفت التعريف المقبول وكان قد قصد التملك ولم يجد المالك واختار التملك ملك
 لانه تملك مال ببدل فيوقف على الاختيار كالبيع وسواء في ذلك العتيق والقبر وقيل
 يملك بالتعريف وان لم يرض لانه جاء في رواية فاذا جاء صاحبها فادفعها اليه وان لم
 يات فهي له والصحيح الاول فليعلم ان يقول تملكها واخذ ذلك البيع واذا تملكها صارت
 قرضاً عليه فان هلك لم يضمنها لانها محفوظة لصاحبها ولم يذبط فيها كالمودع ثم اذا
 ملكها او جاء صاحبها ان كانت مثليتها فيها بالمثل والافاقية وقت التملك حرم
 به الرافعي وغيره وفي وجه وقت طلبها فان اختلفا في قدرها صدق المنتقط لانه عام
 ولو لم ينتلف ولكن تعيقت استرددها مع الارش وقيل يقع بها بلا ارش وقيل غير ذلك
 والله اعلم **فصل في الانتقط** بقصد الخيانة فيها صار ضماناً فلو عرف بعد
 ذلك وادرك التملك بعده لم يكن له ذلك على المذهب ولو قصد لآمانه او لثم قصد
 الخيانة لا تصرف فالاصح انه لا يصير ضماناً بمجرد قصد الخيانة كالمودع والله اعلم
 جاء صاحبها بعد التملك اخذها مع زيادتها المتصلة دون المنقط والله اعلم
 وحمل المنتقط اربعة اضراب احدها ما بقي على الدوام كالذهب والفضة وهذا
 حكمه والثاني ما لا يبيع كالطعام والرطب فهو مخير بين اكله وغرمه او بيعه
 وحفظ ثمنه والثالث ما لا يبيع الا بعلاج كالرطب فيفعل فيه المصلحة من
 بيعه وحفظ ثمنه وتخفيفه وحفظه **فصل في تارة** تكون حيواناً وتارة
 تكون غيره فان كانت حيواناً فسيأتي وان كانت غير حيوان فتارة تكون مما
 توكل وتارة لا توكل فان كانت لا توكل ولها بقا في نفسها كالنفود ونحوها
 فهذا الذي تقدم من اشتراط التعريف وغيره متعلق بهذه اللقطة واذا كانت مما
 توكل فتارة تكون مما تفسد في الحال كالطعام والشوي والرطب والبطيخ الذي يفسد في الحال

في التملك

على المالك

فالواجب فيها الخيار بين ان ياكلها ويغرم قيمتها وبين ان يبيع ويأخذ الثمن
 وهذا هو الصحيح فان اكل عرض قيمتها مدة التعريف وعرف اللقطة بضمه ثم يتصرف
 فيها لان القيمة قائمة بمقام اللقطة ولو لم يقدر على البيع فلا خلاف في جواز الاكل وهل
 يجب اقرار القيمة فيه خلاف الاظهر في الرافعي لا يجب لان ما في الذمة لا يخشى هلاكه فان
 اقرضه اماناً به يده والله اعلم وان كانت اللقطة مما لا يفسد ويقبل الاصلاح كما يجب
 الذي يتقرر العتب الذي يتزيب ولين الذي يصنع منه الحبر ونحوها روي في ذلك
 الحفظ والمصلحة للمالك فان كان الحظ في البيع باعه وان كان الحظ في تخفيفه جففه
 ثم ان تبوع الواحد بتخفيفه فذاكره والاباع بعضه وانفق عليه لانه المصلحة في حق
 المالك وهذا بخلاف الحيوان حيث يباع جميعه لان التفقة في الحيوان ينكر في وقتي
 لان تاكل اللقطة نفسها والله اعلم **فصل في ما يحتاج الى النفقة** كالحیوان
 وهو ضربان حيوان لا يمتنع بنفسه فان وجد في الصحرا فهو مخير بين اكله وغرمه
 او تركه والنظير في الاتفاق ويبيعه وحفظ ثمنه وحيوان يمتنع بنفسه فان وجد في الصحرا
 تركه وان وجد في الحضر فهو مخير بين الانشأ الثلاثة فيه غير الاذي من الحيوان فربان
 الضرب الاول ما لا قوة له عنده من صفار السباع كالغنم والجمال والفصلا من
 الابل وفي بعضها الكبير من كبار الابل والبقر او جده من يجوز التقاطه جازله اخذها ان
 شأ الحفظ وان التملك لانها لو لم يلتقط اخذت بيننا وبين السباع وربما اخذها
 غاين ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضالة الغنم هي كرو ولا خيكا ولا ذبي
 فان التملك كان الاتقاط من خبيثه فهو الخيار بين التملك الثلاث التي ذكرها
 الشيخ والاولى ان يمسكها ويغرم ثمنها ببيعها والحفظ وحملته الاكل متاخره في
 الفضيله والقبيل ان يقول تقدم فيها تمكن تخفيفه لا يجب من جهة المصلحة للمالك
 لا كان هناك وان كان الاتقاط في العمران مخير بين خصلتين فقط على الصحيح المساك

والبيع ولا ياكل الا مكان البيع وكلامه التشبيح بحول على الالتقاط من المضيق وان
 اطلق كلامه والله اعلم **الفتاوى** ما له قوة بمنعهم من سفار السباع اما بقوته
 كالايل او بجدوه كالحيل وكذا يقال وجبر قاله الراعي او بطيران كالحمام ونحو ذلك ينظر
 ان وجد في مضيقه كالبريه لم يجز للمواجد التملك ويجوز للحفظ القول عليه الصلاة
 والسلام في ضالة الايل ما ذكرها معها سقاها والحديث وفسر على الايل مائة
 معناها فان التملك التملك ضمنها ولو تلفت لتعديبه نعم ببر بالدفع الى القاضي
قلت يشترط عدالة القاضي والا فلا يسقط عنه الضمان ولصاحبها مطالبة كل
 منها اما الملتقط فلتعديبه بالاخذ واما القاضي فلتعديبه على الشريعة المظهر والله
 اعلم وجدها في العران او قربا منها جاز اخذها للحفظ وهل يجوز اخذها للتملك فيه
 خلاف قيل لا يجوز لا طلاق الخبر والرجح الجواز والفرق بين البريه والعيران ينظر في
 ايادي الناس فلا تترك فرما ضاعت على مالكها باخذ خاين بخلاف البريه فانها وق
 الناس بالايدي وهذا المعنى مفقود في العيران ومحل الخلاف اذا كان الزمان زمان
 امن اما اذا كان زمن نهب وفساد فيجوز قطعا في الصحرا وغيره اقله المتولي وغيره
 والحق المأوذي بذلك ما اذا عرفت ما نكها واخذها ليردها عليه قالوا تكون امانة في يده
 والله اعلم **في** التملك خلافا لغيره فانها وبتملكها وانما وليس لاحدها نقل حقه الي صاحبه
 كما لا يجوز للملتقط نقل حقه الي غيره والله اعلم **قال** في التملك يجوز الالتقاط السنابل
 وقت الحصاد ان اذن فيه ما لا كان قدرا لا يشق على مالك الالتقاط او كان لا يلتقط
 بنفسه فان كان قدرا لا يشق عليه او كان يلتقط بنفسه حرم ووقع في جارة الرضه
 في هذا الفرع نوع خلاف والله اعلم **قال** وان اوجد لقيط باقارحة
 الطريق فاخذه وتربسته وكفاته واجبه على الكفايه ولا يقر الا في يد امين **الملك**
 كل من يضيع لا كادله ولا فرق بين البريه وغيره وفي الميراث احتمال للاساق والمقتول الاول

تجزي

في الميراث
 في الميراث
 في الميراث

الا انقذه ويقال له دعيه وسبوه فقولنا كل صبي خرج بالصبي البالغ لانه مستفد عن
 الحضانه والتعهد فلا معنى لاخذة وقولنا ضايع الميراث به المنبذ وما غيره
 فان لم يكن له اب ولا جد ولا وصي فحفظه من وظيفته القاضي لان له في كتاب الله
 الحكيم وسنن رسوله الكريم ما يقوم به وبغيره من الضعفاء قائل انه تعالى في قضاء
 السوكم في ذمتهم من نفيس قد هلك باخذ اموالهم ودفعه للظلمه ومع ذلك يدعون
 محبة الله ورسوله قولنا لا كاذل له الميراث الكافل الاب والجد ومن يقوم
 مقامهم اذا عرفت هذا فاخذ اللقيط فرض كفايه لقوله تعالى ونحوه في
 علي البر والتقوي وغير ذلك ولانه ادبي له حرمه فوجب حفظه بالبريه واصلاح
 حاله كالمضطر وهذا اولى لان البالغ ربما احتل نفسه فاذا التقط من هواهل لخصا
 سقط الاثم والاعثم وعفي كل من علم به من اهل تلك الناحية وقول الله تعالى
 يا ضاعه نفس محترم وقول الشيخ ولا يقر الا في يد امين انشأه الى شروط
 الملتقط احدها التكليف بانفعاعه نفس محترمه **بيح** التلقاط الصبي
 والمجنون **الثاني** لا يملكه فلا يلتقط العبد لان الالتقاط ولا يملكه فان التلقاط انز
 منه الا ان ياذن السيد او يقره في يده الثالث الاسلام فلا يلتقط الكافر
 الصبي المسلم لان الالتقاط ولا يملكه **نعم** يلتقط الطفل الكافر والمسلم التلقاط
 الطفل المحكوم بكفره لانه من اهل الاولايه عليه السراج العدا له فليس للناسق
 الالتقاط ولو التلقاط انتزع عنه لانه لا يورث ان يسترقه **الحاكم** امر الرشيد
 فالبذر المحجور عليه لا يقر فيه ولا يشترط في الالتقاط الذكوره ولا خلاف ولا
 الضني على الصحيح لانه لا يلزمه نفقته نعم يجب عليه رعايته بما حفظه والله
 اعلم **قال** فان وجد معه مال انفق عليه الى اكم منه وان لم يوجد معه مال
 فنفقته في بيت المال **اعلم** ان اللقيط قد يكون له مال يستحقه يكون لقيطا

العقاري والوداع وغيرها فلا يتجمل التنصيص والحالة هذه العادة والمطرحه
اذ العادة محكمة وقد جاءها القرآن والسنة والله اعلم **السبب السابع**
المخالف في الحفظ فاذا امره بالحفظ على وجه مخصوص فقد عني وتلفت بسبب العرف
ضمنها للمخالف وان تلفت بسبب اخر فلا ضمان وفي هذا صور فاما او دعه
دراهم وقال الربط في كرك فاسكها في يده وتلفت هل ضمن فيه خلاف منتقش
الراجح منه انها ان تلفت بنوم او سبان ضمن وان اخذها غاصب فمهر فلا ضمان
لان البذر حر ولو لم يربطها في كرك وجعلها في جيبه لم يضمن لانه حرز الا اذا كان
واسعا غير مزبور وبالعكس ضمن قطعاً بان قال اجعلها في جيبك فربطها في كرك
كما امره لم يلزمه الا ساك باليد ثم ينظر ان جعل الخيط الرابط خارج الكرك فاخذها طرأ
ضمن لان فيه اظهار الوديعه وتنبيهاً للطرار وسهولة في قطعه وحله وان ضامن
بالخلال العقد لم يضمن اذا كان قد احتاط بالربط وان جعل الخيط الرابط من داخل
الكرك انعكس الحكم ان اخذها لم يضمن وان ضاعت بالاخلال ضمن لا العقد اذا خلعت
تنتا ثرت الدراهم الي خارج فلا يشترط خلاف العكس فانها تننتا ثرت في الكرك فيشعر بان قال
الرافعي وتبعه النووي كذا قاله الاصحاب وهو مشكل لان المأمورية مطلق الربط
فاذا اتى به وجب ان لا ينظر الي جهات التلف بخلاف ما اذا عدل عن المأمورية **قلت**
وما اشكله الرافعي قوي وينبغي الفتوى به وبويده ان ابن الرفعه قال وقياس ما قاله
الاصحاب انه لو قال المودع للمودع احفظها في هذا البيت فوضعتها في زاوية منه
فانهدمت عليه انه يضمن لانه لو كان في غيره السلم وحلوم انه بعيد والله اعلم
لو ادعه دراهم في طريق فاسكها باليد فقد بالغ في الحفظ وكذا وجعلها في جيبه وهو
ضيق او واسع فزبره ولو اسكها باليد ولم يربطها لم يضمن ان اخذها غاصب يضمن
ان تلفت بحفظه او نومه ولو ربطها في كرك ولم يمسكها بيده فقياس ما تقدم ان ينظر الي

كيفية

كيفية الربط وجهته ولو وضعها في الكرك ولم يربطها فسقطت نظران كانت خفيفة لا
يشعر بها لم يضمن ذكره في المذهب ولو وضعها في كور عامته ولم يشد **م** المودع
شيئاً في سوق ونحوه ثم قال احفظها في بيتك فينبغي ان يعنى الى البيت ويحفظها فيه فان لم
يلا عذر وتلفت ضمن لتقصيره ويقاس بما ذكرناه بقية الصور والله اعلم **م** او دعه
خاتماً ولم يقل شيئاً فان جعله في غير الخنصر لم يضمن ان كان رجلاً بخلاف المرأة لان غير الخنصر
في حفظها كالخنصر في حق الرجل وان جعله في الخنصر فقييل ضمن لانه استعمال وقيل ان قصد
الحفظ لم يضمن وان قصد الاستعمال ضمن وقيل ان جعل قصه الظاهر ضمن والا فلا
قال النووي المختار انه يضمن مطلقاً الا اذا قصد الحفظ والله اعلم **السبب الثامن**
التضييع لانه ما مور بالتحرر عن اسباب التلف فلو اخر الاحراز مع القدرة او جعلها في
غير حرز مثلاً ضمن واوجعلها في حرز من حرزها ثم نقلها الي حرز مثلاً فلا ضمان ولو اعلم
بالوديعه من بضادون المالك وياخذوا من ضمن ولو ضيعها ناسياً ضمن على الراجح
لتقصيره ولو اخذ الوديعه ظالم لم يضمن كما لو سرقته ولو طلب ظالم المودع بغيره الدان بالوديعه
لزمه دفعه بالاظهار والاخفاء بكل قدرته فان ترك الدفع مع القدرة ضمن لتقصيره وان
انكر خلفه الظالم جازله ان تحلف لمصلحة حفظ الوديعه وتلزمه الكفارة على المذهب
وان اكره على الحلف بالطلاق تخير بين الحلف وبين الاعتراف فان اعترف وسلم ضمن على
المذهب لا قدي زوجه والله اعلم **السبب التاسع** تحوود الوديعه فاذا طلبها
مالكها فحدها فهو خابن ضامن لتعديده بالمحود **م** قال المودع لا وديعة لاحد
عندي اما ابتداء او اما جواباً بها سواء الغير المالك فلا ضمان سواء جرى ذلك بحضرة المالك
او غيبته لان اخفاؤها ابلغ في حقها والله اعلم **م** وقول المودع مقبولة فردها فدي الوديعه
على المودع **م** قال المستودع للودع رددت عليك الوديعه فاقوله قوله ثم بنى وجنته
لقوله تعالى فليؤد الذي ائتمن امانته امره بالرد بلا شاهد فدل على ان قوله مقبول

تضييع

م

الحبيب مشتقة من التعصب وهو المنع سريت بذلك تقوي بعضهم بعض
 ومنه العصا به فانها تشد الراس وقيل غير ذلك والاساس في تعريف العصبة
 الظاهر منسب الى انه كل من ليس له سهم مقدور من المجمع على توريثهم ويترك كل المال
 لو انفرد او ما فضل عن اصحاب الغرض سهم او في العصبية الابن لقوله تعالى
 ولا يورثه كل واحد منهما السهم من مات ترك ان كان له ولد فاذا سقط به تعصيب الاب
 بقوله تعالى ولا يورثه فغيره اوي لانه ما مدل بالابن او بالاب ثم ابن الابن بعد الابن
 وان سقط كالابن في سائر الاحكام ثم الاب لانه يعقبه وله الولايه عليه بنفسه ومن
 عداه يدي به فقدم لقربه ثم الجد ابوالاب وان علا ما لم يكن اخوه لانه كالاب
 اما اذا كان معه اخوه فلم يذكره الشيخ ثم تقدم ابن الاب وهو الاخ من الابوين
 ثم الاخ من الاب بقدوم علي بن الاخ من الابوين ثم يقدم بنو الاخوة من الابوين ثم من
 الاب علي الاعمام وان تباعدوا عن القرب من نوع مقدم علي نوع متأخر عنه
 وان كان اقرب منه فلهذا يقدم ابن الاخ وان تباعدوا عن العم ثم بعد بني الاخوة
 يقدم العم الابوين ثم للاب ثم بنو العم كذلك في حيث يعقبه فان لم يوجد من عصبية
 النسب والذين يعقبون فالعصبية لمن اعتنقه رجلاً كان او امراً لان رجلاً اتي برجل
 فقال يا رسول الله اني اشتريته واعتنقته فما امر بميراثه فقال عليه الصلاة والسلام ان
 ترك عصبه فلعصبه احق والا فالولي وفي حديث اخر الوالد لمن اعتنق فان لم يكن وارث
 انتقل ماله الي بيت المال بشرط ان يكون مصارفة مستقيمة على ما جاء به الشرع الشرع
 فان لم يسقم ككون السلطان جائراً او لم يجمع فيه شروط الامامة كزماننا هذا فقال
 الشيخ ابو حامد لا يصرف في ذوي الارحام ولا في ذوي الفروض لانه مال المسلمين
 فلا يسقط بفوات الامام العادل والشك في يرد ويرد في ذوي الارحام لان المال
 مصروف اليهم والبيت المال بالاجماع فاذا انفرد احد جانبيه الاخر قال الرازي في هذا

في هذا الحديث
 في هذا الحديث
 في هذا الحديث
 في هذا الحديث
 في هذا الحديث

الى الرد

وهذا الى الرد والصرف الى ذوي الارحام يعني به اكابر المتأخرين قال النووي وهو
 الاصح والصحيح عند محققي اصحابنا ومن صححه وافق به ابن سراقه وصاحب الحاوي
 والقاضي حسين والنووي واخرون قال ابن سراقه وقول عامة مشايخنا وعليه الفتوي
 اليوم في الامصار ونقله الماوردي عن مذهب الشافعي قال غلط الشيخ ابو حامد
 في مخالفته وانما مذهب الشافعي في منحهم اذا استقام امر بيت المال والله اعلم
 قال الماوردي اجمع عليه المحققون ومقتضى كلام الجميع انه لا يجوز الدفع الى الامام الجائر
 فلو دفع اليه في هذه الناحية فعلى الصالحين برد المال على اهل الفروض على الاصح
 الزوجين علي قدر فروضهم ان كان هناك اهل فروض فان لم يكن هناك غير الزوجين فزوي ذوي
 الارحام في الاصح وهل يختص به الفقراء او يعرف الى الاخوة فالأخوة ام لا الصحيح انه يعرف
 للجميع وهم وهل هو علي سبيل المصلحة ام علي سبيل الارث وجهان قال الرازي اظهرهما باصل
 المذهب انه علي سبيل المصلحة وقال النووي الصحيح الذي عليه جمهور الاصحاب انه يعرف
 للجميعهم علي سبيل الارث والله اعلم ذوو الارحام كل قريب ليس يذي فرض ولا عصبه
 وتفصيلهم كل جد وجدة ساقطين واولاد البنات وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنو
 الاخوة للام والعم للام وبنات الاعمام والعمات والحالات والاخوان فاذا قلنا بالردة اوي علي
 ذوي الفروض وهو الاصح ومقتضى الفتوى انه لم يكن ممن يرد عليه من ذوي الفروض الا
 صنفان كان شخفاً واحداً دفع اليه الفرض والباقي بالردة كالبيت لها النصف بالفرض والباقي
 بالردة وان كانوا جماعة فالباقي بينهم علي قدر فروضهم واذا اجتمع صنفان واكثر فالفرض عليهم
 بنسبة سهامهم وامسا توريث ذوي الارحام فمن مذهب البيه اختلاف في كيفية فخذ
 بعضهم مذهب اهل التنزيل ومنهم اخذ مذهب اهل التقريب وسمى الاولون اهل
 التنزيل لثبوتهم كل فرع منزلة اصله وسمى الاخرين اهل التقريب لانهم يعرفون الاقرب فالأقرب
 كالعصبية قال النووي الاصح لا يورث مذهب اهل التنزيل والله اعلم وانفق المذهبان

في هذا الحديث
 في هذا الحديث
 في هذا الحديث
 في هذا الحديث

عليان من انفراد من ذوي الارحام يجوز جميع المال ذكر كان او انثى وانما يظهر الاختلاف
 عند اجتماعهم **والفروض المقدرة** في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثمن
 والثلاثان والثلث والسدس فالنصف فرض خمسة البنات وبنات الابن والاخت من
 الاب والام والاخت من الاب والزوج اذا لم يحجب **الاصحاب** هذه الفروض
 اصناف منهم من له النصف وهو خمسة احدهم البنت اذا انفردت قال
 الله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف وكذا بنت الابن لها النصف عند عدم بنت
 الصلب بالاجماع وامسا الاخت فان كانت من الابوين فلها النصف اذا انفردت
 لقوله تعالى ولم يمتد النصف ما ترك وكذا الاخت من الاب عند عدم الاخت
 للابوين لظاهر الآية وتنتمى الخمسة الزوج له النصف اذا لم يكن له بنت ولولا
 ولدا من لقوله تعالى ولم يمتد النصف ما ترك الزوجة ان لم يكن لها ولد فثبت النصف
 في ولد الصلب وامسا ولدا لابن فان وقع اسم الولد عليه فقد تناوله النصف
 ويدل لتناوله لقوله تعالى يا ايها ادم وقوله صلى الله عليه وسلم انا ابن عبد المطلب
 وان لم يتناوله فولد الابن بمنزلة الابن والاجماع منعقد على ذلك في الارث والتعصيب
 والله اعلم **والربع** فرض اثنين الزوج مع الولد او ولد الابن والزوجة او الزوجة
 مع عدم الحجب **والثلث** فرض ابنتي الزوج مع الولد او ولد الابن والزوجة او الزوجة
 مع عدم الحجب ان لم يكن لهم ولد واعلم ان الانصاف ان المرأة زوج بلا فاكما كرجل وبالحالفة
 قليلا واستعمالها في الفرائض احسن ليحصل الفرق وعدم الالتباس بسم الزوج
 والزوجات والاربع في ذلك سواء لاننا لو جعلنا لكل واحدة الربع لاستغرق المال ولزاد
 نصيبين على نصيب الزوج قال الراعي وهذا توجيه اقناعي وكفي بالاجماع حجة والله اعلم
 والثمن فرض الزوجات مع الولد وولد الابن **والثلثان** فرض اربع
 فان كان لهم ولد فلهم الثمن والاجماع منعقد على ذلك والله اعلم

الابن

للبنين ولبنات الابن **الثلثان** فرض ابنتي الزوج مع الولد او ولد الابن والزوجة او الزوجة
 فلهم الثلثا ما تركه والاية ظاهرة الدلالة في هذا زاد علي الثمن والاسند لا يصح بان الاية
 وردت على سبب خاص وهو ان امرأة من الانصار رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعهما
 ابنتان فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل ابوهما معك يوم اُخذ
 واخذعهما ما لا يشكي ان ولما لهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي الله في ذلك
 فنزلت هذه الاية فدعا سيد الاولين والاخيرين صلى الله عليه وسلم المرأة وصاحبها فقال
 اعط ابنتي الثلثين والمرأة الثمن وخذ الباقي واجتبه بعضهم بان كلتي فوق زيارته كقوله
 تعالى فاضربوا فوق الاعناق وقيل المعنى لا تثنين فافوق واجتبه له ابنتان الاخوات
 اضعف من البنات وقد جعل الله تعالى للاختين الثلثين فالبنات اولى والله اعلم
والاختين من الاب والام والاختين من الاب **الاجماع** من الاب والام والاختين
 من الاب فصاعد من الابوين ومن الاب الثلثان لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلها
 الثلثان مما ترك وقال جابر رضي الله عنه اشتكيت وعندني سبع اخوات فدخل علي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما اصنع يا رسول الله ليس يرثني الاكفالة فخرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال انزل الله تعالى في اخواتك فبين وجعل لهن الثلثين قال جابر
 في نزول اية الكلاله فدرك علي ان المراد بالاية الاثنتان فافوقها والله اعلم **والثلث**
 فرض اثنين فرض الام اذا لم يحجب **الثلث** اذا لم يكن للبنت ولد ولا ولد لابن ولا اثنتان
 من الاخوة والاخوات سواء كانوا من الابوين او من الاب او من الام حجة ذلك قوله تعالى
 فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللام الثلث فان كان له اخوة فللام السدس وقد
 مر ان ولدا لابن كالا بن وانما اكتفينا باخوين مع ان الاية وردت بصيغة الجمع في قوله تعالى
 تعالى فان له اخوة كان للجمع قد يعقوبه عن اثنين وقال ابن عباس لو كان كيد تردا الي
 السدس لاخوين وليس بالاخوة فقال عثمان لا يستطيع رد شي كان قبلي ومضي في البلدان

لكن

الاجماع

من

وتوالت الناصرة فاشارة الى اجماعهم عليه قبل ان يظهر عاين لخلاف واعلم ان
اولاد الاخوة لا يقسمون مقام الاخوة في رد الام من الثلث الى السدس لانهم لا يسمون
اخوة فلم يندرجوا في الآية الكريمة واعلم ان للام ثلث ما يبق بعد فرض الزوج او
الزوجة في صورتين احدهما زوج وابوان فالزوج النصف وللأم ثلث الباقية
وهو السدس والباقي للاب وهو الثلث والثانية زوج وابوان فالزوج الربع
والأم ثلث الباقي وهو الربع والباقي للاب لانه يشارك الابوين صاحب فرض
فكان للام ثلث ما فضل عن الفرض كما لو شاركتها بنت وهذا هو المذهب وذكر
ابن شريح ان لها الثلث كاملا في صورتين لظاهر الآية وقيل غير ذلك والله اعلم
والاثنتين فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولد الام ذكورهم وانثاهم فيه سوا
لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وهذه الآية نزلت في ولد الام
بدليل قراءة سعد وابن مسعود وله اخ واخت من امه والقراءة الشاذة كالخبرين
الذين صلى الله عليه وسلم فجب العمل بها والله اعلم وفي الاستدلال بذلك نظر لان
الشاذة لا تكون قرآنا لعدم التواتر ولا خبر الا انه لم يقصد بها التبرع وقد مر هذا
النوع في شرح مسلم فاعرفه والله اعلم والسدس فرض سبعة للام مع الولد
اولاد الابن او اثنتين فصاعدا من الاخوة والاخوات ذلك قوله تعالى فلا
يؤبه لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد وقسوله فان كان له اخوة
فلامه السدس وقد تقدم ان ولد الابن كالولد وتقدم الجواب عن افظ الجمع في الاخوة
والله اعلم والمجلة عند عدم الام ان كانت ام الام وان علمت
وام الاب وان علمت فلها السدس لما روي قبيصة ابن ذؤيب قال جاءت الجدة الى
ابي بكر تساله عن ميراثها فقال ما لك في كتاب الله شي وما علمت لك في سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم شي فارجمي حتى اسال الناس فسال الناس فقال المعيرج ابن شعبة

شركاء

شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس ثم جاءت الجدة الاخرى
لي عمر تساله فقال ما لك في كتاب الله شي وما كان القضاء الذي نقي به الا لعيرك وما انا
بما يدعي القرابة شيأ ولكن هو ذلك السدس فان لم ينفذ فهو بينكما او ابكما خلت به
فهو لها وعن زيد بن اسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الجدة السدس اذا لم يكن لها
وام فاذا اجتمع جدتان متحاضرتان فالسدس بينهما بالتأخر فان كانتا جدات
اقرب من الاخرى فان كانت القرى من جهة الام كام الام اسقطت البعدي من
الجهتين كام ام الام وام اب الاب لان امها تدلي بها والاخرى انما اسقطتها وهي ام
الاب لانها بعد القرى تنقطع البعدي وان كانت القرى من جهة الاب كام الاب
مع ام ام الام فكل يسقطها فيه قولان الصحيح انها لا تسقطها بل يشتركان في
السدس بخلاف العكس لان الاب لا يحجب الجدة من قبل الام فلان تحجب بالجدة التي تدلي
به او بخلاف عكسه فان الام تحجب الجدة من قبل الاب فحجبها امها والله اعلم
ام ام وام اب ومعلم اب فام الاب ساقط وللام السدس كاملا في الصوامع
والله اعلم وهو لبنت الابن مع بنت الصلب ذلك ان في موسى شيئا عن
بنت وبنت ابن واخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف وان ابن مسعود
فسيما بهي في ابن مسعود واخبر يقول ابن موسى فقال لقد ضللت اذا وما انا من
المهتدين لا تخمين فيها بما فتح به رسول الله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت
الابن السدس وما بقي للأخت فالتينا ابا موسى فاخبرناه بقول ابن مسعود فقال لا تنسأ
ما دام هذا الخبر قحك ولو كانت بنات الابن اكثر من واحدة فالسدس بينهما
بالتسوية ولو استكمل بنات الصلب الثلثين فلا شي لبنات الابن والله اعلم
وللاخت من الاب مع الاخت من الاب والام لان الاخوات يتساوين في النجم
وتفضل الشقيقة بالقرابة فيكون الاخت من الاب مع الاخت من الابوين كبنت الابن

في كتاب الله
في كتاب الله
في كتاب الله

لو

واربعة بنو ثمن دون اخواتهم وهم الاعام وبنو الاعام وبنو الاخوة وعصبات
 المعتق **المعتق** ارث الاعام من الابوين او من الابن وكذا بنو الاعام وكذا بنو الاخوة فلا ارث
 عصبة وام اخواتهم فلا ارث من ذوي الارحام وام اعصبات المعتق فارثهم قوله
 عليه الصلاة والسلام للولائم كلهمه النسب لا يباع ولا يوهب رواه ابن خزيمة وابن حبان
 والحاكم وقال صحيح واعلم انه يهني وفي رواية ولا يورث ولا ماله في نصيبه ونسبه
 العصبات دون غيرهم فلو انتقل الي غيرهم كان مورثا فلهذا لا يرث النساء فاذا ثبت لشخص
 الولايات انتقل ذلك الي عصباته وضابط من يرث بولاية المعتق هو كل ذكر يكون عصبة
 للمعتق فاذا مات المعتق بعد موت المعتق واللعنق ابن وبنت اواب وام واخ واخت
 ورث الذكر فقط دون الاناث والله اعلم في ميراث الجد مع الاخوة فاذا اجتمع مع
 الجد من قبل الاب اخوة واخوات من الابوين او من الاب لان الاخوة من الام يسقطون به
 فحاشا يكون معهم ذوا فرض وتارة لا يكون فان لم يكن معه صاحب فرض فله الاحتظ من
 المقاسمة وثلاث جميع للمال ثم ان كان قاسم كان كاخ وان اخذ الثلث فالباقى بين الاخوة
 والاخوات من الابوين او من الاب للذكر مثل حظ الانثيين وقد تستوي به المقاسمة
 وثلاث جميع للمال وقد يكون الثلث خيرا له والضابط في ذلك انه ان كان معه اقل من
 مثليه المقاسمة خيرا له وان كان معه مثلاه استوت المقاسمة ونظير المال وان كان اكثر من
 مثليه فالثلث خيرا له فهم على ثلاثة احوال **الحالة الاولى** ان كان معه اخ او اخت او اختان
 او ثلاث اخوات او اخ واخت فهي ثلث صور **الحالة الثانية** بان يكون اخوان او اخ
 واختان او اربع اخوات فهي ثلث صور **الحالة الثالثة** ان يكون معه ازيد من مثليه
 كثلثة اخوة ونحوه فهذا ياخذ الثلث لانه الاحتظ لانه بالمقاسمة ينقص عنه هذا
 اذا لم يكن معه صاحب فرض كما ذكرنا فان كان معه صاحب فرض وهم ستة بنون
 مع الجد والاخوة البنت الابن والام والجد والزوجة فلينظر ان كان

بعد الفرض شي فرض له السدس كما اذا كان في المسئلة بنت وام وزوج فيفرض له
 السدس ويتراد في القول وان بقي السدس كبنين وام فيفرض له السدس وان بقي دون
 السدس كبنين وزوج فيفرض له السدس وتعال المسئلة وعليها هذه التقديرات
 الثلثة يسقط الاخوة والاخوات وان كان الباقي اكثر من السدس فللميراث والثلثة
 اما مقاسمة الاخوة والاخوات او ثلث ما يبقى او سدس جميع المال وقد علمت
 ان الجد يحد الاخوة فان كان معه اخوة واخوات لا يورث ولا بعد الاخوة للابوين
 عليه الاخوة للاب في النسبة فاذا اخذ الجد حصته فان كان الباقي في الاخوة للابوين
 ذكرنا قالوا **ان** محض كورا وتسقط الاخوة للاب وان لم يكن في الاخوة من الابوين
 عصبة بل محض اناثا فان كن اثنتين فصاعدا اخذ اثنتين فلا يبقى شي فيسقط
 الاخوة للاب وان كانت اختا واحدة اخذت النصف فان بقي شي فالاخوة للاب
 ذكرنا كما نوه او اناثا للذكر مثل حظ الانثيين واعلم ان الاخت مع الجد كاخ فلا يرث
 لها شي معه الا في الاكدرية وهي نصح وام وجد واخت من الابوين او من الاب فللزوجة
 النصف وللأم الثلث وللجد السدس ويفرض للاخت النصف اصلها من ستة وتقول
 لي تسعة ثم يضم نصيب الاخت الي نصيب الجد ويجعل بينهما اعلاها الثلثان ولها
 الثلث لانها لا يمكن ان تفوز بالنصف لئلا تنفضل عليه فيضرب بحرج الثلث **مسئلة**
 بعولها وهو تسعة وتبلغ الي سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية
 وللأخت اربعة وسميت الاكدرية كما مورثت **مسئلة** انها كدرت علي زيد مذهب لانه
 يعجل مسایل الجد ولا يفرض للاخت معه ولو كان بدلا لاخت اخا سقطت اخوات
 لم تعال المسئلة وكان للزوج النصف وللأم السدس واما الجد والاخوات للذكر مثل
 حظ الانثيين لانه ينقصه المقاسمة عن السدس والله اعلم **مسئلة** في ميراث
 الوصية بالمعلوم والمجهول والموجود والمعدوم **مسئلة** ما خذوه من وصية شي

اصيه اذا اوصلته فالموصي وصل ما كان له في حياته بما بعد موته وهي تقويض
 تصرف خاص بعد الموت وكانت في ابتد الاسلام واجبه بجميع المال للاقربين لقوله
 تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للموالدين والاقربين
 ثم فسخت بآية المواريث وبقي استحبابها في الثلث فادونه في حق غير الوارث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حق امره مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الا
 ووصيته مكتوبة عند رأسه رواه الشيخان وغيرهما **لفظ** مسلم يبيت ليلتين الا
 واجمع المسلمون على استحبابها **الصدقة** في حال الحياة افضل للاحاديث المشهورة
 اذا عرفت هذا فاعلم ان الوصية لها اركان احدها الوصي به ويشترط فيه كونه
 غير معصية فالواصي بغيره كنيسه للتوكيد وكتب التوراة والحق الماوردي بذلك
 كتب النجوم والفلسفة والحق القاضي حيد بك كتابه القول فانها صريحة ووجه عدم
 الصحة ان الوصية شرعت اجتلابا للسنن واستدراكا لما فات وذلك ينافي المقصود
 ولوا وصي بالسر به الكنايس ان قصد تعظيمها لم يجوز ان قصد الضو على من باوي
 الكبرياء كذا قال الامام وقد ذكر في نظيره من الوقف انه لا يجوز ان يرفع ولا
 يسود بحجة هنا واعلم ان المنوع منه في الوصية يمنع على المحي ^{بها} تصرف المال اليه وكما يحرم
 الانتفاع فلا تصح الوصية به لان منافاه معدومه شرعا ولا يشترط في الوصي به ان يكون
 طاهرا نعم الشرط كونه بجوز الانتفاع به كالزبل والكلب العقور والحمر لان حرمان
 الانتفاع بها ولا تقرب اليد ولا يشترط كون الوصي به عينا بل تجوز الوصية بالمنافع فتصح
 الوصية بمنفعة هذا العبد ونحوه وهذه الدار ونحوها ويجوز موقته وموكله والاطلاق
 يقتضي التنايد ويجوز ان يوصي لزيد بمنفعة دار ولا يبرقتهما وكما يجوز الوصية بالمنافع كذلك
 يجوز بالعمول كما ذكر الشيخ كالوصية بشاة من شياهه وباحدي دابتيه وكذا بالابناء
 الغايبه وما لا يقدر على تسليمه كالطيرة الهوي والعبد الابن وكما يجوز الوصية بالمجهول

يجوز ان يوصي بالزيت والخمس لان
 هذه الامور اختصاصات ينشأ اليها الورثة
 ويجوز ان يوصي له بخلاف ذلك

بجوز ايضا بالمعدوم كالوصية بما تحمله هذه الناقة ونحوها الوصية بهذه الاشجار
 ونحو ذلك ووجه ذلك ان المعدوم يجوز ان يملك بالمساقاة والاجارة مع انها عقدا
 انما وضع فيها الوصية اولى لان باب الوصية اوسع من غيره وقيل لا يصح مطلقا وقيل
 تصح بالثمن دون الولد وفرق بينهما بان الثمن يحدد بلا صنع بخلاف الولد واذا صحت
 الوصية بالحل الذي سيحدث فيصح بالحل المورثا وشروط استيفائه تحقق وجوده
 حالة الوصية **وصي** او وصي على جارية فالتجنية بحناية جان فالارش للموصي له خلاص
 البهيمه فانه لا شيء للموصي له والفرق ان الارش للجنين بدله وما وجب في جنين البهيمه بدل
 ما نفق من قيمة الامه والله اعلم **قال** اوصيت لكم هذه الدابة وهي ملكي ونحوه او نقل
 اوصيت لكم هذا العبد ان ملته جعل تصح الوصية فيه وجهان قطع الغرالي بعدم
 الصحة لان هذا العبد ملكها الوصية بها فلو صحها الوصية لادى اليها ان الشيء
 الواحد يكون محالا لتصرف اثنين وهو مستنع والثاوي انه يصح لانه اذا صحت الوصية
 بالمعدوم فهذا اولى قال النووي في الروضة هذا الوجه واجري على قواعد الباب
 وهو الذي جرى عليه الشيخ في التنبيه واقر النووي عليه في التصحيح والله اعلم
قال ومن الثلث فان زاد وقف على اجارة الورثة ولا يجوز الوصية للموارث الا ان
 يجيزها باقي الورثة **وصي** الوصية بنقل المال بعد الدين لان البراءة معروفة
 اوصي النبي صلى الله عليه وسلم بثلث ماله فقيل صلى الله عليه وسلم ورثه علي ورثته
 وسوا كان الموصي عالما بقدر ماله او جاهلا فان زاد على الثلث كما اذا اوصي بنصف
 ماله فما زاد تصح الوصية وجهان قيل لا تصح لانه عليه الصلاة والسلام نهى بعدا عن
 الزايد والنهي يقتضي الفساد والصحة وتوقف على اجارة الورثة فان اجازوا
 صحت في الزايد والا بطلت فيه ووجه الصحة انها وصية صادقة ملكه وانما تعلق
 بها حق الغير فاشبهه ببيع الشقة المشفوعة ثم الرد والاجازة لا يكونان الا بعد الموت

اذ لاحق للوارث قبله فاضبه عنو الشفيع قبل البيع ولو لم يكن له وارث بطلت الوصية
فيما زاد على الثلث لان الانصاري اعتق ستة اعمد فجزاهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلثة
اجزا فاعتق اثنين وارثا قالوا لا اصحاب لم يكن له وارث اذ لو كان له وارث
لوقفه على اجازتهم وهل تستحب الوصية بالثلث نظرا ان كان ورثته اغنيا اما
بما لهم وما حصل من ثلثي التركة استحب ان يستوفي الثلث وان كانوا فقرا استحب
ان لا يستوفي الثلث لفضية سعد قال ابن الصباغ في هذه الحالة انه ان يوصي بالربع
فما دونه وقال القاضى ابو الطيب ان كان ورثته لا يفيضا ما له عن غناه فلا فضل له
لا يوصي واطلق الراعي التفرع عن الثلث لم يرد سعد وتقول على لان اوصي بالثلث احب اليه
من اوصي بالربع ومن اربع احب اليه من الثلث وتفصيل الاول هو الذي حرم به سيف
التنبيه واقره عليه النووي في التصحيح وحرم به في شري مسلم وحكاها عن اصحاب الله
اعلم وهل تصح الوصية للوارث فيه خلاف قليل لان تصح اليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا
وصية لوارث وهو حديث حسن صحيح قاله الترمذي والاصح الصحة توقف على اجازة
الورثة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تجوز الوصية لوارث الا ان يشاء الورثة رواه الدارقطني
قال عبد الحق المشهور انه منقطع ووصله بعضهم فعلى الصحيح اجازة الورثة تنفذ على الصحيح
لا يحتاج الى ايجاب وقبول ويكفي الاجازة والله اعلم **في** المصلحة للوارث كالوصية له وكذلك ان
الدين عنه لاجنبي وطلق العراقيون ان الوصية لعبد الوارث كالوصية له والله اعلم **في**
الاعتبار في كون الوارثا عند الموت فلو اوصى لاجنبي ثم تزوجها او اولاخ وله ابن فمات
الا بن فهي وصية لوارث فلو اوصى لاجنبي ثم ولد له ثم ولد له ولد نفذت الوصية والله اعلم
قال لا تصح الوصية من كل مال الا في عاقل متكلم او في سبيل البر **في** اركان صحة
الوصية المعرفي والموصي له فالموصي ان كان جازيا تصرف في ماله جازته وصيته للاخبار
وان لم يكن جازيا تصرف كالمجنون والمبرس والمعتوه فلا تصح وصيته لان صحة الوصية

تتعلق

تتعلق بالقول وتوابعه من هذه صفته ملقا والسور سام والعتة نوعان من اخلال العقل
المجنون والصبي غير المميز كالمجنون واسا المميز فلا تصح ايضا وصيته وتدين
كهنته واعتاقه للاعبارة له كالمجنون وفي السفينة خلاف المذهب صحة وصيته
لانه صحيح العيار بخلافه والله اعلم **في** لكل شكل اشارة الى الوصي له فالموصي له
ان جهته عامة فالشرط ان يكون جهته معصية سواء اوصى به مسلم او ذمي فلو اوصى مسلم
ببنا بقعة لبعض المعاصي كالمواصي شجر بشر او بقوة لتقام فيها سماع فقرا الرجل الذين
يتضلعون من اموال الظلمة ويتقربون الى الله تعالى حل وعلا بالوقف على الله اللهم مع
الاحداث والنساء وتواجدون بسبب ذلك فهذه الوصية باطله كالمواصي ذمي ببنا
كنيسة حتى لو حكم بصحة ذلك نقض وان كانت الوصية لمعين فينبغي ان ينسحب له
الملك فلو اوصى بملك جاربه نظرا ان قال اوصيت لفلان او لفلانة الموقوف الان فلا بد
لنفوذ هذه الوصية من شرطين احدهما ان يعلم وجوده حال الوصية بانه ينفصل لا نقل
من سنة اشهر فان انفصل السنة اشهر واكثر نظرا ان كانت المرأة فراشا الزوج او سيد
لم يستحق شيئا لاحتمال علوقه بعد الوصية وان لم يكن فراشا بان فارقها زوجها او
سيدها قبل الوصية نظرا ان كان الانفصال اكثر من اربع سنين من وقت الوصية لم
يستحق شيئا وان انفصل لدون ذلك فعليه خلاف الرابع انه يستحق لان الظاهر وجوده
الشرط الثاني ان ينفصل حيا فان انفصل ميتا فلا شيء له والله اعلم ولو
اوصى في سبيل الله تعالى او لسبيل الله صرفا الى الغرة من اهل الصدقات لانه للمنفق
شرعا واقل من يصرف اليه ثلثه ويجوز للمسلم والذي الوصية لهارة المجد الاقضي وغيره
من المساجد وكذا العمارة قبور الانبياء والصالحين والعلماء لما في ذلك من احياء الزيادة
والتبرك والله اعلم **في** ويجوز الوصية لى من اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ
والعقل والحرية والامانة **قال** الراعي الوصية مستحبة في رد المظالم وقضا الديون

الصبي المميز

وتنفيد الوصايا وامور الاطفال قال النووي هي في رد المظالم وقضا الديون التي
 عنها في الحال واجبه والله اعلم اذا علمت هذا فيشترط في الوصي **الاول**
 الاسلام فلا يجوز ان يوصي المسلم الى الذي لان الوصاية امانة وولاية فيشترط فيه
 الاسلام **الثاني** البلوغ فلا يجوز ان يكون الصبي وصيًا لانه ليس من اهمل الولاية
 ولانه موثق عليه فكيف يعلم امر غيره والمجنون كالصبي ولانه لا يهتدي الى التصرف
 ولانه عاجز عن التصرف لنفسه فكيف يكون متصرف لغيره **واما** اشتراط الحرية
 فلان العبد ناقص عن مرتبة الولاية مع اشتغاله بخدمة السيد ولانه لا يعلم ان
 يتصرف في مال ابنه فلا يصح ان يكون وصيًا كالمجنون والمرد والمكاتب والمعتق
 وام الولد كذلك وفي المرد والمستول للخلاف **واما** الامانة فلا بد منها فيشترط
 في الوصي العدالة فلا يجوز الوصاية الي فاسق لما فيه من معنى الولاية ومقتودها
 الاعظم الامانة والفاسق غير مأمون **واما** الشيعي بشرط امانها عدم
 يحرم فلا يجوز الوصية الي عاجز عن التصرف لغيره او غيره ومنها ان يكون له هداية
 في التصرف فلا يوصي الي السفينة وهذا هو الصحيح فيها ومنها ان لا يكون الوصي
 علقه للطفل لغير المقتضى اليه امر وهذا الشرط ذكره الروياني واخرى واعلم ان
 كلما يعقب من الشروط ففي اعتبارها اوجه اصحها حالة الموت وقيل عند الوصاية والموت
 جميعا ويجوز الوصية الى المرأة واذا حصلت الشروط في ام الاطفال فهي اولى من غيرها
 ويجوز الي عبي في الاصح واعلم ان الوصي اذا علم من نفسه الامانة والقدره فاختار
 له القبول وان علم خلاف ذلك فاختار له الرد قاله الروياني في البحر **واعلم**
 اذا الوصي لم يجره انصرف الي ريعين دائرا من كل جانب من الجوانب الاربع على الصحيح
 وقيل تصرف الملائقي دام قال النووي يعرف الي عدد الدور دون عدد سكانها
 والله اعلم **واما** اذا الوصي لا عقل الناس في بلده صرف الي زهدهم في الدنيا نص عليه

في
 الوصي

الثاني ولوا وصي لا جهل الناس حكمي الروياني انه يصرف الي عبدة الاوثان
 فان قال من المسلمين قال من بسب الصحابة وقال المتولي يصرف الي ادماسيه
 المنتظمة للقائم والي المجتمة قال النووي وقيل يصرف الي مرتكبي الكبائر من المسلمين
 لانه لا شبهة لهم والله اعلم **قلت** وعلي هذا القول اولاهم بالصرف الفقهاء الذين
 يوازرون الامر بالمجور لانهم يقدرونهم على الاحكام الجاهلية اذ يلزم من السمك
 اندراس الشريعة المطهرة مع ان الفرع مشكل والله اعلم **كتاب النكاح وما يتصل به من الاحكام والقضايا**
 النكاح في اللغة الضم والجمع يقال نكحت الاشجار اذا التفت بعضها على بعض وفي
 الشرع عبارة عن العقد المشهور المشتمل على الاركان والشرط ويطلق
 على العقد وعلى الوطى لغة قاله الزجاج وقال الا زهري اصل النكاح في كلام العرب
 الوطى وقيل للزوج نكاح لانه سبب الوطى قال الفاسي فرقت الوب بينهما بقر
 لطيف فاذا قالوا النكاح امراته او زوجته لم يريدوا الا الوطى وقال الجوهرى النكاح
 الوطى وقد يكون العقد واختلف الفقهاء في انه حقيقة في ما زاد على اوجه حكاة القاضي
 حين احدها انه حقيقة في العقد مجاز في الوطى وهذا هو الصحيح ونحوه الثاني
 ابو الطيب والطب في الاستدلال به قطع المتولي وغيره وبه جاء القرآن والسنة
 قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وغيره وقال عليه الصلاة والسلام انكحوا
 الولود وغيره من الاحاديث والثالث انه حقيقة فيهما بالاشتراك **وقوله**
 وما يتصل به من الاحكام والقضايا جمع حكم والحكم خطاب الله تعالى المطلق بانواع
 المكلفين سواء كان طلب فعل كالواجب والمندوب او طلب كذا كالحرام والمكروه او
 كان فيه تحيير كالاباحة **وقوله** والقضايا القضايا جمع قضيه والقضية
 قول يقال القائل انه صادق فيه وكاذب والله اعلم **والنكاح مستحب لمن**
 احتاج اليه

يد

الامامة في مشروعية النكاح الكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى وانكحوا
الاياي منكم والصالحين من عبادكم وامايكم ان يكونوا فقرا يغفرهم الله من فضله
ونحوها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنكحوا تنكحوا فاني اباهي بكم الامة ونحوه
شبه الناس ضربان تايق الي النكاح وغير تايق فالتايق هو الذي عبر الشيخ عنه بانه
محتاج اليه تارة تجد اهية النكاح وتارة لا تجدها فان وجد اهية النكاح استحب
له ان يتزوج وستوا كان متعبد او غير متعبد لقوله عليه الصلاة والسلام يا احشر
الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واغفل للفرج ومن لم
يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء اي خصيا و الباء اصلها في اللغة الجماع ما حو
من الباء وهي المنزل شبه قبل العقد النكاح بالادان من نكح امرأة بواها من لا يختلف
في معناها فقبل المراد بالباء الجماع وتقدير الكلام من استطاع منكم الجماع لقد رسته
على مؤن النكاح فليستزوج ومن لم يستطع الجماع لم يجز عن مؤنه فليستزوج بشرط
كما يقطع الزوج المدة فيمن الخصية وقيل المراد بالباء مؤن النكاح وفي الحديث الامر
بالنكاح لمن استطاعه وتاقت نفسه اليه وهو امر نكح عند الشافعية وكافة المالكا
قاله النووي وعند اهل يلزمه الزواج او التبرع اذ الخاف العنت وهو الزنا وهو وجه
لنا حجة من قال بعدم الوجوب قوله تعالى فانكحوا اما طاب لكم من النساء ان طاعنكم بالهوى
باختيارنا واستطاعتنا والواجب ليس كذلك واما التايق فكيف عاج عن مؤنه مثل التايق
وغيره فالاولي في حقه عدم الزواج ويكثر مؤنه بالصوم للخبر فان لم تنكس فلا
ينكسها بالكافور ونحوه بل يتزوج فليحل الله يغيبه من فضله الضرب الثاني
غير التايق الي النكاح وله حالتان الاولى ان لا يجد اهية النكاح فهذا يكره له النكاح
لما فيه من التزلم ما لا يقدر على القيام به من غير حاجة وفي قوله عليه الصلاة والسلام
يا احشر الشباب اشارة الي مثل ذلك الحكم الثانية ان يجد مؤنه النكاح لكنه

غير محتاج اليه اما ليجتمع بحيث أو تعين او كان به من دأبه ونحو ذلك فهذا ايضا
يكره له وان لم يكن به علة وهو واحد الالهية فهذا لا يكره له النكاح نعم النكاح
للعادة له افضل فان لم يكن مشغلا بالعبادة فالافضل في حقه فيه خلاف الرجح
ان النكاح افضل ليل يضي به الي ابطاله والفرغ الي الفواحش والله اعلم **قال ويجوز**
للحران الجمع بين أربع حرائر والعبد بين اثنين على الرجل الحران الجمع بين أكثر
من أربع نسوة لان كيلا ان أسلم على عشرة نسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
امسكوا ربنا وقارق سائرهم رواه ابو داود والترمذي وابن حبان وغيرهم فلو كان
يجوز الجمع بين أكثر من أربع لما امر بذلك واسلم نوافل ابن معاوية على خنثى قال النبي
صلى الله عليه وسلم امسكوا ربنا وقارق الاخرى واما العبد فلقوله عليه الصلاة والسلام
لا يتزوج العبد فوق اثنين رواه عبد الله بن وهب وغيره عن اجماع الصحابة والامة
فخصه بالاحرار بدليل قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم والله اعلم **المرح البعض اذا**
اشترى أمقا بما ملكه ببعضه الحر قال في التمهيد ظاهر المذهب المنصوص من حر وطها
والله اعلم ولا يملك الحرامة الا بشرطين عدم صداق الحرية وخوف العنت
يحل للحر ان ينكح امة الغير الا بشرط الاول والثاني فاذا ذكره الشيخ والثالث
ان لا يقدر على نكاح حرة مسلمة او كتابية على الصحيح فان قدر على حرة مسلمة او
كتابية لم يحل له الا مة فان فقدت بالكلية او جردت ولكن كان بها مانع لكونها
رقتا او قرنا او مجزومة او رضية او معدة عن غيره فلم ينكح الا مة على الاصح
ذلك قوله ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المومنات فمن ما ملكت
ايمانكم من فتياتكم المومنات الى قوله ذلك لمن خشي العنت منكم فذكر الله الطول
وذكر المحصنات وهي الحرة وذكر العنت ام الطول فهو الصداق وهذا
قال ابن من وجب صداق حر لا يملك امة وشبهه عن ابن عباس عن وجب صداق حر

في موضعه لم يحل له نكاح الامه فلو قدر على صدق خمره لكن به علمه لا ترضى به خمره
 اصلاً بسبب ما فله نكاح الامه كما تنصرف اليه الزكاة ففسد الشئ عديم صدق
 الحرة اي في موضعه ولورضيت للحرم بلامه بواجب على غلبه على ظنه قدرته عليه عند
 المحل او بيع منه شيئا بالاجل بما بقي بعد ما وجد من يستلج به باجرة جارة او كان
 له سكن او خادم يفي ثمنه بالصدق وهو محتاج اليه حلت له الامه لكثرة اللذة في ذلك
 ولو لم يجد الاخرة لا ترضى الا بالكثر من مهر شلها وهو قادر عليه فقال البهوي لا يملك الامه
 نقله عن الرازي **قال** وقاله القفال والطبري والله اعلم ونقل المتولي جوازها وقال الامام
 والغزالي ان كانت الزيادة بعد بذلها اسرافاً حلت له الامه والا فلا **قال** النووي وقطع
 اخرون بموافقة المتولي وهو الاصح والله اعلم **س** لو كان الشخص ولد لغيره
 اعفان فيه وبذل مخرج لا يحل له نكاح امته وكذا لو وجد دون مهر المثل فقط ووجد
 ترضى به لم يحل له الامه في الاصح والله اعلم **واما** العنت في الاصل هو المشقة والهلاك
 والمراد به هنا الزنا لانه سبب مشقة للجد او الرحم الذي فيه هلاكه وليس المراد
 مخوف الزنا ان يغلب عليه الوقوع فيه بل المراد ان يتوقعه لاعمال وجهه المندور
 وليس غير الخاف من علم انه يحتجب الزنا ولكن غلبة الظن بالقوى والاجتناب ينافي
 الخوف من غلبته شهوته ورق تقواه فهو خاف ومن ضعفته وهو يستبدع الزنا
 لدين او غيره او حياً فهو غير خاف العنت وان غلبت شهوته وقوى تقواه فيه
 فزاد لامام الحرمين والاصح انه لا يجوز له نكاح الامه وبه قطع الغزالي لانه لا يخاف
 الوقوع في الزنا وخاف العنت لو قدر على شراء امه لم يحل له نكاح الامه والله اعلم
 الشرط الرابع في جواز نكاح الامه ان لا يكون تحت حرة بمكنة الاستمتاع
 بها فان كان من زوجاً حرة كذلك فليس له نكاح الامه سواء كانت زوجته مسلمة
 او كتابية حرة او امه لانه غير خاف العنت اما لو كانت لا يمكنه الاستمتاع بها

في الاصح ولو وجد دون مهر المثل فقط ووجد ترضى به لم يحل له الامه في الاصح والله اعلم

لصفرها او همها او غيبتهما او جنونهما او جذاها او برص او رقيق او قرن او
 فضاها فففيه خلاف والصحح للجل عدم فايده هذه الزوجه اذا لم يمنع خوف العنت
 الشرط الخامس ان تكون الامه المنكوحه مسلمة بقوله تعالى فمن ما ملككم ايهاكم
 من فتيانكم المومنات واعلم ان سبب منع نكاح الامه ارقاق الولد لان الولد
 يتبع الام في الرق والحريم والشرع مشتقوا الي دفع الرق فلو كانت الامه المسلمة
 لكافر فهل يجوز ام لا وجهان احدهما لا يجوز ويشترط كون الامه لمسلمة لا يملك الكافر
 الولد لمسلم والاصح الجواز لحصول الاسلام في الامه المنكوحه والله اعلم **س** لو كان
 المسلم ان يطا امته الكتابية دون المجوسية والثنية اعتبر بالانكاح والله اعلم
س من اجعت فيه الشروط ليس لها امية صغيرة لا تنوطا على الاصح لانه لا يامن
 العنت ومن بعضها حركاً لثقيفة فلا يملكها غيرها الا بوجود الشرط ولو قدر على
 نكاح البعضه فما يباح له الدقيقه المحصنة فيه تنرد لامام الحرمين لان ارقاق بعض
 الولد هو من ارقاق كله واذا جاز له من الامه المنكوحه فالولد رقيقاً لهما سواء كان
 الزوج حراً عريباً او غير وفي القديم ان العرب لا يجري عليهم الرق فيكون ولد العرب على
 هذا حراً وهل على الزوج قيمته كالمغفول ام لا شيء عليه لا فالسيد حين زوجه عريباً رضي
 فيه قولان والحاصل ان شرط نكاح الامه اربعة ان لا يجد صدق خمره وان يخاف
 الزنا وان لا يكون تحت حرة صالحة للاستمتاع وان يكون الامه مسلمة والله اعلم **س**
 نكاح الامه بالشرط ثم ايسر نكاح حرة لا ينفخ في نكاح الامه على الصحيح لانه يفتقر في الدار
 ما لا يفتقر ما لا يفتقر في الابتداء والله اعلم **س** نقل الرازي عن فتاوى القاضي حسين ان
 الشخص لو بع امته بواجب صدق فاولادها ارقاق لان شبهة النكاح كالنكاح الصحيح والله اعلم
قال ونظر الرجل الى المرأة على سبعة اشياء **س** نظرة الى اجنبية لغير حاجة فغير جائز
 الرجل هو البالغ من الذكور وكذا المرأة هي البالغة من الاناث ان لم يرد بالاب والام الجنس
 انظر

انظر الى اجنبية لغير حاجة فغير جائز

قل لا تزدعوا اليه الحاجة وقد لا عو اليه الحاجة **الاول** ان لا تنس اليه حاجة وجبت
فيحرم نظر الرجل الي عورة المرأة الاجنبية مطلقا وكذا يحرم النظر الي وجهها وكثيرا ان خاف
فتنه فان لم يخف فنهيه خلاف الاصح **الفهر** قاله الاصطفي وابو علي الطبري واختاره الشافعي
وابو محمد وبه قطع الشيخ ابواسحق الشيرازي والرويان ووجهه الامام بانفاق المسلمين
على سماع النساء من الخروج سافرات وبيان النظر مظنة الفتنة وهو محرر للمشقة قاله الاق
بمحاسن الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كما يحرم الخلوة بالاجنبية وتحتج
له بعموم قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم **والثاني** انظر
وكان اصحها ان نظره كنظر الباطن لظهوره على عورات النساء فلي هذا المعنى انه كالباطن انه
يجب على المرأة ان تحجب منه كما انها يلزمها الاجتناب من المجنون قطعاً ويلزم الولي ان
يمنعه النظر كما يلزمه ان يمنعه من الزنا وسائر المحرمات **والثالث** حكم المصوح وهو الطوارق
قال الاكثر من نظره الي المرأة الاجنبية كنظر الرجل الي محارمه وعليه كما قول الله تعالى
اوالتابعين غير اولي الاربة من الرجال والثاني انه كالفعل مع الاجنبية ولانه محال على
نكاحها قال النووي المختار في تفسير غير اولي الاربة انه المعقل في عقله الذي لا يكثر
النساء ولا يشتهين كذا قاله ابن عباس وغيره والله اعلم **ان** من جيب ذكره فقط او
سكت خبيثاته فقط والعين والشيء المحرم حكم الفعل على ما قاله الاكثر من واما
مملوك المرأة وعندها فهل هو كالمحرم فيه خلاف قاله الرافعي الاصح نعم قال النووي ونصر عليه الشافعي
وهو ظاهر الكتاب والسنة وفيه نظر من جهة المعنى والله اعلم **قلت** حكم النووي في نكاح
المهذب انه كالرجل الاجنبى فيحرم عليه النظر وتجب عليه الاجتناب منه وكذا يحرم ابن الرفع
في المطلب وهو قوي حسن فتكر الفتوى عليه والقبيلون بالجواز بشرط ان يكون العبد
ثقة ذكره البغوي وكذا المرأة قاله النووي وهو ظاهر متعين وتسمية بعضهم له بانه محرر
فيه تساهل وهذا لو لمساها او لمسته انتقض وضوءه مطلقا والحرم لا ينتقض وضوءه ولا

منتقض فمطلق المحرم مع ذلك منوع والله اعلم وهذا الذي ذكرنا من نظر الرجل الي المرأة
هو فيما اذا كانت حرة اما اذا كانت المراءة امه فاذا ينظر منها فیه وجه قاله الرافعي اصحها فيها
ذكره البغوي والرويان انه يحرم النظر الي ما بين سرتها وكنتها وفيما سواه بكره **والثاني**
يحرم ما لا يبدل واحال المهنة اي المذمة دون غيره **والثالث** انهما كالمحرمة وهذا غريب
لا يكاد يوجد غير الغرض الي انتهى قاله النووي وقد صرح العمري وغيره بان الامه كالحرة وهو مفتني
اطلاق الاكثر من وهو ارجح دليلاً والله اعلم **قلت** ينبغي ان يفصل فقال ان كانت الامه
شوها فالتحريم ما قاله الرافعي وان كانت جميلة كفحص حواري التزك فالتصواب الجرم بالنظر فان
بعض الحواريات حسن تام وبعض الحواريات بالبعكس ومعنى المحرم للنظر الى الاله مظنة الافتتان
والله اعلم **والرابع** حكم الصغير حكم الرافعي في النظر اليها وجهين وقال الاصح يجوز ولا فرق
بين عورتها وغيرها الا انه لا ينظر الي ثفرج الصغير ونقل صاحب الفتاوى الاتفاق على هذا
وليس بل قطع القاضي حسين **وقال** النووي يحرم تجاوز النظر الي فرج الصغير الذي لا تشتهى الصغير
وقطع به في الصغير المروزي وذكر النووي فيه وجهين والصحيح الجواز لتساع الناس بذلك قديماً
وحديثاً ان اباحه ذلك تسقي لليد من القيم ومصير بحيث يمكن ستر عورته عن الناس
والله اعلم **والثاني** ما حكم نظر المرأة الي الرجل الاجنبى فيه وجه اصحها عند الرافعي انها تنظر اليه
بدنه الا ما بين سرتها وركبته **والثالث** لا تروى منه الا ما يروى منها قال النووي وهذا هو الاصح
عند جملة وبه قطع صاحب المذهب لقوله تعالى وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن
ولقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا وان اتقوا ليس ينظر اليه الحديث وهو حديث حسن والله اعلم
والثاني نظره الي زوجته وامته فيجوز ان ينظر الي ما على الفرج منها **والرابع**
ينظر الي جميع بدن زوجته لانه يجوز له الاستمتاع بها نعم في النظر الي فرجها وجهه انه يحرم
لقوله عليه الصلاة والسلام النظر الي الفرج يورث الطمس اي العمى قاله في العلل يورث العمى
ومنهم من قال يورث العمى في الذي ينظر والحديث قل ان الصلاة فيه انما من عدي والبيهقي

رويهم باستناد جيد والصحيح انه لا يحرم النظر الى الفرج لانه يجوز الاستمتاع به بل هو
 محل الاستمتاع الاعظم فالنظر اعظم اولى والخبر ان صح فمحمول على الكراهة والنظر الى
 باطن الفرج اشد كراهة ولهذا يكره للانسان ان ينظر الى فرجه بغير حاجبه ونظر السيد
 الى امته التي يجوز له الاستمتاع بها كمنظره الى زوجته سواء كانت قته او مدبره او مملوكة
 او عرس ما عدا قريب الزوال كالخبر والرهو وان كانت مزرعة او مكانة او مشتركة بينه
 وبين غيره او مجوسية او وثنية او مرتدة حرم النظر الى ما بين سرتها وركبتها ولا يحرم ما
 زاد على الصحيح واعلم ان نظر الزوج الى زوجته كمنظره اليها وقيل يجوز نظره الى فرجه قطوعة
 ونظر الامه الى سيدك فانظر اليها والله اعلم **والثالث** نظره الى ذوات محارمه او امته
 المزوجة فيجوز ما عدا بين السرة والركبة **الرابع** ينظر من عرجه الى ما بين سرتها وركبتها قطعا
 لانه عورم وهله النظر الى ما سوي ذكر من بدنها المذهب نعم لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن
 الا لبعولتهن او ابائهن الايه ولان المحرمية معني توجب حرمة المنكحة فيكونا كالرجلين الذي
 انه لا يستغنى وضوءه بالسها في الاظهر وسوا في ذلك المحرم ينسب او مصاهر او رضاع على الصحيح
 وقيل لا ينظر من محاربه الامايبدا وعند المنة وهي الخدمة وهل الشدي مما يبدا وعند المنة
 فيه وجهان وكما يجوز للمحرم النظر يجوز للخلوة محرمة والمسافر مما وحكم الامة قد مر والله
 اعلم **الخامس** الاول نظر الرجل الى الرجل حايض في جميع البدن الا ما بين السرة والركبة وهذا عندنا من
 الفتنة فان خشى لا فتنة ان به حرم وكذا المحرم النظر الى المحارم بالشهوة بلا خلاف وكذا حرم
 النظر الى الامرد بشهوة بلا خلاف وهو اولى بالتحريم من النظر الى النساء ولو لم يكن شهوة ولم
 تخف من النظر فتنة قال الراعي لا يحرم فان لم يكن شهوة وخاف الفتنة حرم على الصحيح وقول
 الاذنين قال النووي في غير موضع من شرح المذهب الصحيح تحريم النظر الى الامرد مطلقا ونص
 عليه الشافعي ومعني مطلقا اي سواء كان بشهوة او غير شهوة نعم شرط في الرافض ان يكون
 حسنا والله اعلم **السادس** من نسبي يختلف باختلاف الطباع ولا يشتر ان الامرد مظنة

الزواج

الفتنة

الفتنة كما ان المرأة كذلك اذا كانت للمحرم غير منضبطه فالتقاعدة الغاؤها واناطة
 للمحرم انضبط الا ترى ان الفتنة في السفر هي الحكم في جوار الفتنة فاما لم تكن منضبطة الغيابة
 وانظر الحكم بالمظنة وهو السفر فكذلك ما هنا فاجبه المنع مطلقا وكذا اطلت غير واحد من
 اصحابه بل نفس الشافعي اطلقه والله اعلم **السابع** ان نظر المرأة الى المرأة كمنظر الرجل الى الرجل
 وهذا في نظر المسلم الى المسلم اما نظر الذميمة الى المسلم فيخفى لا وقال الراعي لا يحرم النظر الى الامه كمنظره اليها
 وقال البغوي الصحيح المنع فعلي هذا لا يدخل مع المسلمات الى الحمامات وما الذي يري من المسلم
 قيل تزي ما يري الرجل وقيل ما يبدا وعند المنة **قال الراعي** وهذا أشبه قال النووي الصحيح
 ما صحه البغوي وسائر الكافرات كالذميمة ذكره العراقي والله اعلم **والسابع** واحج البغوي
 لما قاله بقوله تعالى او نسائهم اي من نسائهم منات بل قال الامام العلامة الشيخ عز الدين ابن
 عبد السلام ان المرأة الفاسقة في ذلك كما حكم الذميمة في علي ولاية الامور مع الذميات
 والفاسقات من دخول الحمامات مع المحصنات المومنات فان تعذر ذلك فقلته بمبالاة مؤلفه
 الامور بانما ذلك فلتعذر المومنات عن الكافر والفاسقة والله اعلم **الخامس**
 ان كمال الاجور انما اليه متصلا كالذكر وساعد المحرم وشعرها وقلامه نظره لجلها
 وشعر عانة الرجل وما اشبهه ذلك فيحرم النظر اليه بعد الانفصال على الصحيح فينبغي لمن خلق
 عانت وكذا المرأة المحرم اذا مشطت راسها ان توارى ذلك واعلم انه حيث حرم النظر حرم المس
 بطر فلا يلاي لانه ابلغ للذميمة على الرجل فذكر فحسد الرجل لا حايض فان كان من فوق حايض خاف
 فتنة حرم ايضا وقد حرم المس وان لم يحرم النظر فحرم مس المحارم حتى يحرم على الشخص مس بطن
 امته ونظرها وكذا يحرم عليه ان يكتس ساق او رجلها وكذا يحرم تقبيل وجهها قاله القفال وكذا
 لا يجوز للرجل ان يامر امته واخته ان تكتس رجله وهذا قال القاضي حسيي العجايز **السادس**
 تكحلن الرجلان يوم عاشورا من تكبات المحارم والله اعلم **السابع** يحرم على الرجل ان
 يضامع الرجل وكذا يحرم على المرأة ان تضامع المرأة في فراشه واسرته وان كان كل واحد منهما يملك

جانب الفرج

كذا اطلق الراعي وتبعه النووي على ذكره الروضة وقيد النووي التحريم في شرح مسلم
بما اذا كانا عازبين وهذا القيد صرح به القاضي حسين والهروي وغيرهما وقد ورد في
بعض الروايات ذلك واذا بلغ الصبي والصبية عشرين وجب التقريق بينهما وبين امه
وامه واخته واخيه في المصحح للنصوص الواردة في ذلك والله اعلم **والرابع النظر لاجل النكاح**
فيجوز اليه الوجه والكفين ان النظر قد لا تدعو اليه حاجة وقد تمس حاجة اليه
وقد مضى الضرب الاول **الثاني** ما تمس اليه الحاجة **المسألة** ما قصد النكاح
فان اراد الرجل ان يتزوج امرأة ورغب في نكاحها فلا شك في جواز النظر اليها وهل يستحب
ليلا يندم لان النكاح يرد للدوام او يباح الصحيح انه يستحب لقوله عليه الصلاة والسلام
للخيرة انظر فانه آخر ان يدوم بينكما رواه النسائي وابن ماجه وحسنه الترمذي وصححه ابن
حبان والحاكم وقال انه على شرط الشيخين وغيره من الاخبار ويجوز تكرار النظر لغيره
نظرا ذنبا او بغيرة ذنبا فان لم يتيسر ههنا امرأة ^{بما طهرها} فتصفر له لانه عليه السلام
بثام سليم الي امرأة وقال نظري عقوقها وشيها طمعا والمعدة ايضا اذا رغبت في
نكاح رجل تنظر اليه فان عجبها منه ما يجبه منها قاله عمر رضي الله عنه ثم المنظر اليه الوجه
والكفان ظهر او بطنا ولا ينظر الي غيره ذلك وجه ينظر اليه من الرجل في الرجل وهذا النظر
مباح وان خاف الفتنة لغرض التزوج ووقت النظر بعد الحرام على نكاحها وقبل الخطبة ليلا
بتركها بعد الخطبة فيؤذيها هذا هو الصحيح وقيل ينظر حين ياذن في عقد النكاح وقيل عند
ركون كل واحد الي صاحبه واذا نظر فلم تعجب فليسكت ولا يقول لا اريد كالا يثا والله اعلم
والخامس النظر للدواة فيجوز اليه المواضع التي يحتاج اليها مواضع حاجة النظر
الي المرأة الاجنبية لاحتياجها الي الفصد والحجامة ومعالجة العانة لان ام سلمة استاذنت
النبي صلى الله عليه وسلم في الحجامة فامر النبي صلى الله عليه وسلم ابا طيبة ان يحجها رواه مسلم وكان
ذكره عندهم محرم او زوج خشيته لخلوة شتمه شواذ لكان لا تكون امرأة نكاحا وكذا

في معالجة المرأة الرجل ان يكون هناك رجل قاله الزهري والرواية قال النووي وهو
وبقطع القاضي حسين والنووي وان يكون دسما مع وجود مسلم واعلم اصل الحاجة ان
كان في النظر الي الوجه واليدين وفي النظر الي بقية الاعضاء يعتبرنا كذا الحاجة وفي النظر في
الصورتين يعتبر من يدنا كذا الحاجة قال الغزالي وذلك بان يكون الحاجة بحيث لا يجد
التكشف بسببها هتكاً للمرأة وبغضيرة العادة والله اعلم **والسادس النظر للشهادة**
والعامة فيجوز للوجه خاصة مواضع الحاجة جواز النظر الي ثدي الموضع لاجل
الشهادة على الرضاع وكذا النظر الي فرجها لاجل الشهادة على الولادة وكذا النظر الي
فرج الزانية لاجل الشهادة عليه لان الحاجة قد تدعو الي ذلك وقيل يجوز كذلك لان
الزنا مندرج الي ستره وان الولادة والرضاع بشهادة النساء مقبولة فيها والصحيح الاول لانه
بالزنا هتك حرمه الشرع فجاز ان يهتك حرمة ولما الرضاع والولادة في الجواب عنها واقفة وكما
يجوز النظر لهذه الامور كذا يجوز النظر لاجل العامة لان الحاجة قد تدعو الي ذلك وتفيد
بالوجه فقط لان الحاجة به تندفع والباقي ممنوع منه فبقي على اصله والله اعلم **والسابع**
النظر الي الامة عند ابتياعها فيجوز اليه المواضع التي يحتاج اليها **مواضع الحاجة**
النظر لاجل الشراء وقد ذكرناه في البيع فراجع والله اعلم **والرابع عقد النكاح**
الابوي ذكر وشاهدين ويقتصر الولي والشاهدان الي ست شرائط **احد** مكان
النكاح فلا يصح الابوي لقوله تعالى فلا تقصروهن ان يكنن نزلت في محفل ابن يسار
حين حلف الازواج اخته مطلقا وهو في البخاري فلو كان للمرأة ان تعقد لما نهى عن عضلها
ولقوله صلى الله عليه وسلم لانكاح الابوي وشاهدين عدل وما كان من نكاح غيره ذلك فهو **ثاني**
رواه ابن حبان في صحيحه وقال لا يصح في ذكر الشاهدين غيره **ثالث** ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج نفسها وكما تقول التي تزوج نفسها زانية رواه الدارقطني باسناد
على شرط الصحيح **رابع** عايشه رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما امرأة نكحت غير اذن زوجها

فكاحها باطل ثلاث مرار رواه ابوداود وابن ماجه والترمذي وقال انه حسن وابن حبان
والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وقال ابن معين انه صحيح ما في الباب **وقوله** ذكر احترازه
عن الخنثي والمرأة فلا تصح عبارة المرأة في النكاح استحبابا وقبولا فلا تزوج نفسها باذن الولي ولا
بغير اذنه ولا غيرهما لا بولاية ولا بوكالة ولا يقبل النكاح الا بولاية ولا بوكالة للاخبار **شرط الولي**
والشاهد من ما ذكره الله اعلم **روي** يونس بن محمد الاعلان الشافعي قال اذا كان في المرأة
الرفقة امرأة لا وقيها فقلت امرها رجل حتى زوجها جاز لان هذا من قبيل التحكيم والحكم بقول
مقام الحاكم قال النووي ذكر الماوردي فيما اذا كانت امرأة في موضع ليس فيها وقي ولا حاكم
ثلاثة اوجه **لا تزوج** والثاني تزوج نفسها بالضرورة **الثالث** تولى امرها رجل بزوجها
حكي الشافعي ان صاحب المذهب كان يقول في هذا حكم فقيها مجتهدا وهو الذي ذكره في التحكيم
صحيح بناء على الاظهر في جواز النكاح ولكن شرط الحاكم ان يكون صالحا للفتنة وهذا يستلزم
هذا الحال فالذي يختاره صحة النكاح اذا وقي امرها عدلا وان لم يكن مجتهدا وهو ظاهر
الذي نقله يونس وهو ثقة والله اعلم **ويفتقر الولي** والشاهد من ان ستة شرائط الاسلام
والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة الا انه لا يفتقر نكاح الذمية الى الاسلام الولي ولا
نكاح الامة الى عدالة السيد **يجوز ان يكون** ولي المسلم كافر لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات
بعضهم اولياء لبعض فالكافر ليس بمنكر لاختلاف الدين فلا يكون وليا وكذا ايضا لا يجوز ان
يكون المسلم وليا لكافر لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء
بعضهم اولياء بعض فقطع الله سبحانه وتعالى الولاية بين المؤمنين والكافرين وهذا هو المذهب
ويؤخذ من الامة الكريمة ولا يله الكافر الكافر كما ذكره الشيخ في قوله الا انه لا
يفتقر نكاح الذمية الى اسلام الولي وهو كذلك على الصحيح ولا بد وان يكون عدلا في دينه
فلو كان ميراث المحرمات قال الشافعي فترجى وجهها باها كنز في المسلم الفاسق ابنته
وقال الحلبي وان كان الكافر لا يولي التزوج وان المسلم اذا اراد ان يتزوج بزمية زوجته الفانية

والصحيح

والصحيح ان الكافر يولي الامة ثم شرطه ان لا يكون الولي قاضيا فان كان وليا ذميه
قاضيا فلا يجوز للمسلم ان يقبل نكاحها من قاضيهما على المذهب واعلم انه يستفتي من قولنا
ان المسلم لا يولي الكافر السلطان فانه يزوج نساء أهل الذمة اذ لم يكن لهم ولي ذميه بنو
السلطان امرهم بالولاية العامة **وقوله** والبلوغ والعقل احتراز عن الصبي والمجنون
فلا يجوز ان يكون الصبي والمجنون وليين لغيرهما منهم هذا المجنون المطبق اما المتفلسف ففيه
خلاف والصحيح ايضا انه كالمطبق فعلى هذا تنتقل الولاية الى الابعد لا الى القاضي ويزوج يوم
جنونه دون يوم افاقته اعلم ان احتلال العقل لم يرد او غيب او عارض تمنع الولاية ايضا
وينقل الى الابعد واذ الحرجا سقط على المذهب لاختلال نظره في حق نفسه فغيره اولي وهذا اولي
عليه فاشبهه بالصبي ومعنى ذكر كثرة الاستقام والالام الشاغلة عن معرفته مواضع النظر والمطالع
فتنتقل الولاية الى الابعد عن غيره الشافعي وتبعه عليه الاصحاب واما الاغفان كان لا يدوم غالبا
فهو كالنوم فينظر افاقته وان كان يدوم يومين وثلاثة فغيب كالمجنون والصحيح المنع فعلى
هذا قال البيهقي وغيره ينتظر افاقته كالتام جزمه بي في الحر والله اعلم **الحرية** احتراز
به عن الرق فلا يجوز ان يكون العبد وليا لانه لا يولي على نفسه فكيف يزوج غيره نعم لو وكله غيره
في قبول نكاح فان كان باذن سيده صح قطعا وان كان بغيره فاذن السيد جاز ايضا على الاصح وهل
يجوز ان يكون وكيله في جانب القبول والصحيح عن الجمهور المنع والفرق ان جانب الإيجاب ولاية
وهو غير اهل للولاية **الذكورة** احتراز به عن غيرها فلا تكون والخنثي وليس للاخبار السابقة
وقوله والعدالة احتراز به عن غيرها لا ولاية للفاسق لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا
بولي مرشداي رشيد ولان الفاسق يفتدح في الشاهد فكذا في الولي كالرق ويستفتي من هذا
ان السيد فانه يزوج افقته وان كان فاسقا لانه يزوج بالملك على الاصح لا بالولاية واعلم ان
الرافعي قال ان اكثر المتأخرين افتى بان الفاسق يولي قال الاسماعيليون واختاره
الرويان قال النووي واستثنى الغرالي في ولاية الفاسق فقال ان كان اولسبناه الولاية لا تنتقل

الحاكم يرتكب ما يفسد به وفي الافلا قال النووي وهذا الذي قاله حسن وينبغي ان يكون العمل
 به والله اعلم اذا فرغنا على ان الفسق بسلب الولاية فلو تاب قال البغوي يزوج في الحال
 الرافعي القياس الظاهر هو المذكور في الشهادات انه لا بد من استبوابه لحواله ولايته حيث
 يعتبر للشهادة والله اعلم **ف** للاعيان يتزوج بلا خلافة وله ان يزوج على الاصح واما
 الاخرى فان كانت له كتابه او اشار مضمومة فيه الخلافة في الاعمال والافلا ولايته له والله اعلم
 واعلم ان هذه الشروط كما يعتبر في الولي كذلك يعتبر في الشاهد من فلا يصح عقد النكاح الا
 بحضور شاهدين مسلمين وان كانت الزوجة ضحية مكلفين حرمين ذكرين عدلين يعني في
 الظاهر يشترط مع ذلك ان يكون ممن يقبل شهادتهما لكل واحد من الزوجين وعليه ان
 يكونا سميعين بصيرين عارفين بلسان المتعاقدين متيقظين فلا ينقض كحصة المعتكف
 الذي لا يضبط **ف** ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي مرضي وشاهدي عدل
 والعني في ذلك الاحتياط للايضاع وصيانة النكاح عن الجور ولفظ الانساب فلو عقد حفصة
 كشهود قضاة الرشي وشهود قسم الظلمة منهم فالنكاح باطل كما لو عقد حفصة كافرين
 او عبداً فينبغي ان يقتب لمثل ذلك ونحو امر به النكاح شهوداً عدداً كما جاء في التنزيل
 واخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم يشترط في صحة عقد النكاح حضور اربع
 وزوج وشاهدي عدل ويجوز ان يوكل الولي والزوج فلو وكل الولي وحضر الولي وحده وعقد
 الوكيل لم يصح النكاح لان الوكيل نايب الولي والله اعلم **ف** اذا ولي لولاية الاب لان من عده
 يبدي به ثم الجداي اب الاب وان علا لان له ولاية وعصوبه فقدم على العاصب ثم الاخ
 من الابوين او من الاب ثم ابنه وان سفل لادلائهم بالاب ثم العم للابوين اولاد ثم ابنة
 وان سفل ثم سائر العصبات والترتيب في النكاح كالترتيب في الارث الا في الجرد فانه يقدم
 على الاخ هنا خلافاً للارث والامساك ابن فانه لا يزوج بالبنوة وان قدم في الارث ووجه عدم
 ولايته في النكاح انه لا يشاركه بيمينه وبين الام في النسب فلا يعتني بدفع العار عنه فلو شارك

مكلفين

الام في النسب كما من حواين عنها فله الولاية بذلك لا بالبنوة وكذا ان كان معتق او قاضياً
 او تولدت قرابه من وطئ النسب بان كان ابنتها اخاها وابن اخيها او ابن عمها ولا تنسج
 البنوة التزوج بجهة اخرى والله اعلم **ف** ان عدت العصبات فلم يولي المعتق **الرجل**
 ثم عصبة المولي وهكذا على ترتيب الارث لقوله عليه الصلاة والسلام المولاة ككلمة النسب
 فان كان المعتق امرأة فالاصح انه يزوجه من يزوج العتقة لكن يرضي المعتقة ولا يشترط رضاي
 المعتقة بكسر التاء على الاصح واما بعد موت المعتقة فيزوج من له المولاة فيقدم ابن المعتق وفي
 وجيه يبقى ولاية الاب والله اعلم **ف** لو خلف المعتق ابنتين قال ابن الجرد يزوجهما كل
 منهما على الاغتراد كالنكاح والله اعلم **ف** تزوج عتيق حرة الاصل واثت بابت زوجهما
 بعد العتبات للحاكم وقيل مولي الاب والله اعلم **ف** ثم الحاكم اي حاكم الموضع الذي
 هي فيه لقوله عليه الصلاة والسلام السلطان ولي من لا ولي له فلو اذنت لحاكم اخر لم يصح قاله الغزالي
 والله اعلم **ف** هذا الترتيب الذي ذكرنا في الاوليات معتبر في صحة النكاح فلا يزوج واحد
 وهناك من هو اقرب منه لانه حق مستحق بالتعصيب فاشبه الارث فلو تزوج احد منهم على
 خلا وترتيب المذكور لم يصح النكاح والله اعلم **ف** ولا يجوز ان يصح غطبة معتقة
 ويجوز ان يعرض منكاحها قبل انقضاء العدة **ف** بكسر التاء هي التماس النكاح ثم المرأة
 ان كانت معتقة حرم التصريح بخبرها واما التعريض فان كانت رجعية حرم التعريض لها
 زوجها وان كانت في عدة الوفاة وما في معناها كالباين والفسوخ نكاحها فلا حرم التعريض
 لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيها عرضكم به من خطبة النساء ولا فاطمة بنت قيس طلقها زوجها
 فثبت طلاقها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اذا طلقك فاذني بيني ورفق بيني **ف** التعريض
 والتعريض بان اذا صرح بتحقيق الرغبة فيها فربما كذبت في انقضاء العدة لعلمه بالشهوة
 وغيرها وفي التعريض لا يتحقق ذلك وهذا الفرق يصح فيما اذا كانت عدتها بالاقراء
 الا شهر مع ان الصحيح انه لا فرق بين العدة بالاقراء والاشهر ثم النكاح النسخ كما كان

عائشة

نصافي في ارادة التزويج نحو ان كان النكاح اذا حلت نكحتك والتعريض ما يحتمل الرغبة
وعدمها كقوله ربي راغب فيك واذا حدثت فاذا نيتي ومن يوجد مثلك وخودك شتم
كاه فيما اذا خطبها غير صاحب العلق اما صاحبها الذي يحل له نكاحها فيها فانه التزويج
تخطبها والله اعلم **قال** والنساء على ضربين شيب بكر فالبكر يجوز للاب والجد اجبارها
على النكاح والشيب لا يجوز الا بعد بلوغها واذا نكحت **قال** لكن شيب الاوليات من النسب
وغيره ولا شك ان اقوى اسباب الولاية الابوة شتم الجد وده لكان شفقتهما فانهذا كان
للآب والجد تنزيح البكر من كفوي غير اذ هما صغيره كانت او كبيره عمهم المثل لقوله صلى الله
عليه وسلم الشيب احق بنفسها من وليها والبكر تستأمر واذنها ضامتها رواه مسلم
روايه واذنها سكوتها والاخبار منوط بالبكاره بالصغر عندنا ثم هذا اذا لم يكن بين
الآب والجد وبينها عداوة ظاهرة فلو كان ففي جواز اجبارها ووجهان قال الشيخ وابن
المرزبان ليس لاجبارها وعلى ذلك جري الراجع والنووي قال لخصاصي يحتمل الجواز **قال** حنبل
الماوردي والرواية في ببقائه على ولايته واورق اعلى نفسها بان الآب اذا كان عدوا وضعا
تحت غير كفوي واجبا بان خوف العار يرشد الى دفع هذا التزويج والله اعلم ويستحب
ان يستأذن البالغة للخير والواقع الآب والجد بالنكاح حيث اجبار قبل على الاصل لانه يقدم
على الانشاء ومن قدر على الانشاء قدر على الاقرار وفي وجه لا يقبل حتى تساعده البالغة ولو استأذنها
في دونها المثل فسكتت لم يكفوا وان تزوجها بغير كفوي فسكتت كفي في حال الوحيين وان زوج
غير الآب والجد فلا بد من اذن البكر بعد البلوغ ويكفي السكوت على الاصل لعدم الخبر ثم حيث
يكفي السكوت فسواضحت ام بكت الا ان تبكي بصياح وضرب خدة فلا يكون رضي والله اعلم
قال الشيب اي العاقله فلا يجوز تزويجها الا بآذانها بعد البلوغ واذنها النطق لقوله صلى الله
عليه وسلم الشيب تستنطق ولا استنطاق الا بعد البلوغ بالاجماع فان كانت مجنونة صغيره
جاز للآب والجد تزويجها لا بغيرها لان المجنون اذا انضم الي الصغير تاكدت الولاية وليس لها

ان تستأذن فيها ولها ولاية الاجبار في العدة فاقتضت المصلحة تزويجها وبكفي ظهور المصلحة
وان لم يكن بها حاجة الى النكاح لان النكاح يفيد المهر والتنفقة هذا هو الصحيح وقيل لا يزوج
الشيب الصغير المجنونة ولو كانت كبيرة ولو تلفت مجنونة جاز للآب والجد تزويجها وكذا
يجوز للمحاكم عند عدم الآب والجد وان كان لها قريب من ايج وغيره وهذا هو الصحيح لان
ولاية عامه وله ولاية على الها وبها شفاؤها ولو انفارقت الصغيره وقيل يزوجهما الزوج
كالاخ وهذا يلزمه مرجحة اقاربها او يستفح جهان شتم الحاكم انما يزوجهما بغيرها
بان يظهر بخيال شتمها او يقول الاطباء ان شفاؤها متوقعة بغيره حينئذ وقال ابن الصبان
لا يزوجهما الحاكم الا اذا قال الاطباء ان شفاؤها فيه ولو انتفى ذلك تزوج لاجل النفقة او لمصلحة
اخرى لم يجز في الاصل لا تزوجهما يقع اجبارا وغير الآب والجد لا يجوز وقيل يجوز كما ظهر
الآب للمصلحة اما اذا تلفت عاقله ثم جئت فهل للآب والجد تزويجها اذا قلنا لا نفوذ ولاية
المال اليها ووجهان اصحهما نعم وفي التتمة يزوجهما الآب بخلاف الصحيح انه يعود ولايه من له
الولاية بالمجنون ولا يلي القضا هذا الآب والجد يزوج لاصاله **قال** الشيخ والشيب
لا تزوج الا بعد بلوغها واذنها يستثنى الصغير والمجنونة الشيب على ما تقدم والله اعلم
واعلم ان البكاره تزول بوطي حلال او شبهة او زنا وفي القديم ان الزانية حكمها حكم
البكر وهو موهوب ولو حصلت الثبوت بالسفطة او باصبح او حدثت العلة والحيض وطول
التنعيس هو بقاءها زمانا بعد ان تلفت حد التزويج ولم تزوج فالصحيح بانها كالانكار ولو
وليت مكرهة او ناعمة او مجنونة فالاصح انها كالشيب ولا بد من نطقها وقيل بالبكر قال
الصيغوري ولو خلقت المرأة بلا بكاره فهي بكر والله اعلم **قال** ادعت امرأة البكاره والنيق
فقطع الصيغوري والماوردي بان القول قولها ولا يكشف حالها لانها اعلم قال الماوردي
ولا تسأل عن الوطي ولا يشرط ان يكون لها زوج قال الشاشي وفي هذا نظر لانها ربما اذهبت
بكارتها باصبعها فله ان يسألها فان اتهمها حلفها **قال** طبع النفس انزع الى ادعائها

ما حجة الى العار فينبغي مراجعة القوايل في ذلك وان كان الاصل البكارة لان الزمان قد كثر
 فلا بد من مراجعة القوايل ولا يكفي السكوت احتياطاً للابضاع والانساب والله اعلم
شرح في اصل الروضه اقرت الزوج واقولها المقبول اقراره لاخرها المقبول اقراره او قرا
 فيه وجهان بلا ترجيح والله اعلم **قلت** وفي الكنايه لابن الرفعه اذا اقرت المرأة بالنكاح
 وصدها الزوج قيل في الجديين تعلي هذا لا يكفي الاطلاق على الاصح فلا بد ان تقول زفني
 وليي بعدلين ورضاي حيث يعتبر وكذا الوادعي الزوج وهل يشترط عدم تكذيب الولي والزوج
 لها فيه وجهان اصحهما لا شتم قالوا اذا قلنا اقرارها وان كذبها الولي فلو اقرت لشخص واقتر الحجر
 لاخرها بقيل اقرارها اقرارها وجهان حكى الامام عن اصحاب تردد في قبول اقرار البكر ومهرها
 بجر رجع عدم القبول انتهى ملخصاً والله اعلم **قال** والمحرمات بالنظر اربع عشرة سبع من
 جهة النسب وهي الام وان علت والبنت وان سفلت والاخت والعمة والخالة وبنت
 الاخت وبنت الاخ **اعلم** ان اسباب الحرمة الموقدة للنكاح ثلاثة قرابه ورضاع
 ومصاهر السبب الاول القرابه وتحرّم منها سبع كما ذكره من الشيخ بقوله تعالى حرمت
 عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت فهؤلاء
 محرمات بالنظر ولا يحرم بنات الاعمام والعمات والاخوال والخالات قرين او بعدن عكس
 السابقات قال الاستاذ ابو منصور تحرم نساء القرابه الام من خاتم في اسم ولد العمومة او
 ولد الخولة والله اعلم **قال** والمازى الرضاع وهما الموضعه والاخت من الرضاع هذا هو
 النسب الثاني من المحرم وهو الرضاع بقوله تعالى وامهاتكم اللائي ارضعنكم واخواتكم ارضعنكم
 واعلم ان محرم من النسب حرم من الرضاع كما ذكره الشيخ من بعد لقوله صلى الله عليه وسلم
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب رواه الشيخان وفي رواية يحرم من الولادة ويستثنى من
 ذلك صور **اعلم** ام اخيك واختك من الرضاع فانها قد لا تحرم كما اذا ارضعت اجنبية لخال
 او اختك فانها لا تحرم عليك وفي النسب تحرم لانها اما امك او زوجة ابيك ومنها امك فانك

اب امك ولذلك وهي في النسب حرام لانها ام ابنتك وزوجة ابك وفي الرضاع قد لا تكون
 بنتاً ولا زوجة ابن بان ارضعت اجنبية ولذا ولدك ومنها جدة ولدك حرام
 في النسب لانها اما امك او ام زوجتك وفي الرضاع قد لا تكون كذلك بان ارضعت اجنبية
 ولذا امها جدة وليست بامك ولا بام زوجتك ومنها اخت ولدك حرام لانها اما ابنتك
 او ريبتك واذا ارضعت ولدك فبنتها اخته وليست بنتك ولا ريبتك واعلم ان اخت
 الاخ في النسب والرضاع لا تحرم صورته في النسب ان تكون لك اخت لأم واخ لا ب
 فيجوز له نكاحها لانها ليست باخته من ابيه ولا اخته من امه بل هي من رجل اخر وامك
 فهي اجنبية صورته من الرضاع ان امرأة ارضعتك وارضعت صغيره اجنبية
 منك يجوز لاخيك نكاحها وهي اجتك من الرضاع وقد ذكر المرافعي هذه المسائل الاربع
 كونهن لا يحرم من الرضاع ويحرم من النسب وزاد ابن الرفعه ام العم وام العمه وام الخال
 وام الخالة من الرضاع لا يحرم فلا عليك ام عمك ولا ام خالك ولا ام خالتك من
 الرضاع والله اعلم **قال** دارج بالمصاهرة وهن ام الزوجم والريبيه اذا خلا بالام
 وزوجة الابن وزوجة الاب **قال** هو النسب الثالث المصاهرة فيحرم بها ما يحرم بالتبني
 اربع حداهن ام امرأتك وكذا جداتهما عمجد العقد سوا في ذلك من النسب والرضاع لقول
 تعالى وامهات نسائكم وفي وجه لا تحرم الاب بالدخول كالريبيه وهو ضعيف **قال**
 بنت الزوجه اي سوا بنت النسب والرضاع وكذا بنات اولادها بشرط ان يدخل
 بالام فان بانت منه قبل الدخول لم يحل له وان دخل بها حرم من علي التبايد لقوله
 تعالى وربابكم اللائي في حجوركم من نسائكم اللائي دخلتم منهن فان لم تكونوا دخلتم منهن
 فلا حرج عليكم **الشيخ** اذا خلا بالام المسراة بالخاوية الدخول بها لانه اصلاح عربي والريبيه
 بنت الزوجه من غيره وان لم تكن في حجره وذكر المحجور ورد على الغالب فان قلت لم حرمت
 ام الزوجه عمجد العقد بخلاف البنت فانها لا تحرم الاب بالدخول على ما قاله الجواب ان الزوج

يبتلي في العادة بمعاملة أم الزوج عقب العقد لأنها ترقب امر بنتها فحرمته بحمد العقد
ليتمكن من الخلوة بها لذكر خلاف البنت واعلم انه لا يحرم علي الرجل بنت زوج الام ولا بنت
ولا بنت زوج البنت ولا بنت ولا بنت الابن ولا بنت الابن ولا بنت
ولا زوجة الربيب ولا زوجة المراهق والله اعلم **في** زوجة الاب حرام وكذا زوجه
الاجداد وسوا في ذلك من جهة الاب والام وسوا في ذلك من النسب والرضاع لقوله
تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فاسم الابوه صادق علي الكل باعتبار الحقيقة
مطلقاً والله اعلم **في** زوجة الابن وكذا ابن الابن وان سفلوا سوا في ذلك النسب
والرضاع لقوله تعالى وحلائل بناتكم الذين من اصلابكم والمراد انه لا يحرم زوجة الولد
الذي يبتنأ وهذا التحريم بالعقد والله اعلم **في** ان هذا التحريم محله في العقد الصحيح
اما نكاح الفاسد فلا يتعلق به حرمة المصاهرة لانه لا يفي بحل النكاح نعم وفي الشبهة
يحرم فاذا تزوج امرأة ووطئها ابوه او ابنته بشبهة كما اذا طعنها زوجته او وطئ اي الزوج
ام زوجته او بنتها بشبهة انفسه نكاحاً بالانتماء يعني بوقوع الجمعة فاذا طعن الرجل النكاح
كالرضاع والله اعلم **في** الشبهة ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قد تقدم وما
يستثنى منه **في** واحد من جهة الجمع وهي اخت الزوج ولا يجمع بين الزوج وعنتها
وخالتها ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **في** علي الرجل ان يحرم في نكاحه بين المرأة وانما
سوا في ذلك الاختان من الابوين او من الاب او من الام وسوا في ذلك الاخت من النسب او من
الرضاع لقوله تعالى ولا تحصى بين الاختين عطف سبحانه وتعالى تحريم الجمع علي تحريم المحرمات
المذكورات في اواخر الآية **في** الحديث ملعون من جمع مائة في تحريم اختين وكذا يحرم الجمع بين
المرأة وعنتها وبين المرأة وخالتها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وعنتها ولا بين المرأة
وخالتها رواه الشيخان والمعنى في منع الجمع فيما تقدم انه يودي الي قطع الرحم وكما يحرم الجمع بين
المرأة وعنتها كذا يحرم بين المرأة وبنت اخيها وبنت اولاد اخيها وكذا بين المرأة وبنت اخيها

وبنت اولاد اخيها سوا في ذلك النسب والرضاع وضابط تحريم الجمع بينهما ما كمل امراتين لو
قدرت احدهما ذكر الماحل لها نكاح الاخرى لاجل القرية واختارنا بالقرابة من المرأة ولم نذكر
ومن المرأة وابنته زوجها فانه يجوز الجمع بينهما وان كانت احدهما لو كانت ذكر لم تحل
للاخرى والله اعلم **في** كل امراتين تحرم الجمع بينهما في النكاح يحرم الجمع بينهما في الوطئ بمك
اليمن لكن يجوز الجمع بينهما في اصل النكاح **في** ملكة فادعت انها اخت من الرضاع
فان كان ذلك قبل ان يملكها لم تحل له وان ادعت بعد ان ادعته بعد ان مكنته من الوطئ
لم تحرم عليه وان ادعته بعد ذلك وقبل الوطئ وجهاً فيا لو ادعت انها موطأة ابنته
ولو ادعت اخوه نسب لم تحرم عليه لان النسب لا يثبت بالنسأ فلا يثبت لان التحريم بالنسب
بخلاف الرضاع قاله القاضي حسين والله اعلم **في** ونكر المرأة خمسة عيوباً بالجنون والجذام
والبرص والرتق والقرن **في** الرجل ايضاً خمسة عيوباً بالجنون والجذام والبرص
والجرب والفتنة **في** شك ان النكاح يبرأ للدوام ومقصوده الاعظم الاستمتاع ومنه
العيوب منها ما يمنع المقصود الاعظم وهو الوطئ كالجرب والفتنة لانها تمنع الوقوع
والرتق وهو انسداد محل الباع باللحم كذا القرن لانه عظم في الزوج يمنع الباع او ما يشوش
النفس يمنع حال الاستمتاع **في** الجنون والجذام وهو علة صفة تحرم منها العوض ثم يسود ثم
ينقطع ويتناثر نسا الله العظيم العافية **في** البرص فيثبت الخيار بسبب ذلك لانه لو لم يثبت
خيار الفسخ بهذا لادى الي دوام الضرر ولا ضرر في الاسلام والافضل في ذلك ما روي انه عليه
السلام والسلم تزوج بامرأة من غفار فلما دخلت عليه راي بكنتها ايضاً فقال لها اليس
ثيابك والحقي باهلك قال لا هاهنا لستم علي رواه البيهقي في السنن الكبير من رواه ابو عمر
الكنتي الجرب فثبت بالنقص وقيل الباقي عليه لان في الكنت المنع من حال الاستمتاع والبرص روي
ان عمر قال ايما رجل تزوج امرأة بها جنون او جذام او برص فمستها فلها صدقها وذلك لزوجها علي
وليها ولان النكاح عقد معاوضة قابل للرد فجاز دفعه بسبب العيوب المؤثرة في المقصود

كالبيع ولا فرق في الجنون بين المطبق والمنقطع وسواء كان يقبل العلاج أم لا ولا يلتحق
به إلا غي الأمان يزول المرض وسبق زوال العقل والجلمة فهذه العيوب سبعة ثلاثة مشتركة
فيها الزوجان وهي الجنون والجذام والبرص واثنان يختصان بالزوج وهما الجذام والجنون
واثنان يختصان بالمرأة وهما الرق والقرن ويمكن حصول خمسة في من الزوجين كما ذكره الشيخ
قال الرافعي والعبارة للزوجين ما سواها من العيوب لا خيار به على الصحيح الذي قطع به الجمهور
فلا يثبت الخيار بالصنان والخمر وإن لم يقبل العلاج ولا بدوام الاستحاضة والفرج السيال
وما في معنى ذلك وقيل يثبت في ذلك القول التفسير ثم إن الرافعي ذكر في الديات أن المرأة إذا
كانت لا تحتمل الوطئ إلا بالافضاء لم يجوز للزوج وطئها قال الغزالي إن كان سببا ضيق المتنفذ
حيث تخالف العادة فله الخيار والشهور من كلام الأصحاب أنه لا يثبت الخيار عند هذا
ثم قال ويشهد أن يقال إن كانت المرأة لا تحتمل الوطئ تخلف مثله فلا فسخ وإن كان سببه
ضيق المتنفذ حيث يحمل به الافضاء من كلوطي فهذا كالرق والقرن وبذلك ما قاله الأصحاب
على الحالة الأولى وما قاله الغزالي على الحالة الثانية قال الرافعي ولا خيار يكون الزوج والمرأة غفلة
وبكونها مفضاة والافضاء هو رفع الحجر بين مخرج البول ومداخل الذكر **قال الرافعي** ويسجد
تسمية المهر في النكاح فإن لم يسم صح العقد وجب مهر المثل ثلثة اشياء إن يعرض الحاكم
أو يفرضه الزوجان أو يدخل بها فيجب مهر المثل **العقد** بفتح الصاد وكسر هاء وهو اسم
للمال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح أو الوطئ وله اسمها صداق ونخله وفريضة واجزوهة
في القرآن العظيم ومهر وعليقة وعقر هذه في السنة الشريفة والصداق ما خوذ من الصدق
وهو الشئ الذي الصلح لأنه اشتد الاسواق ثبوتاً فإنه لا يسقط بالتراضي والاصل فيه
الكتاب والسنة قال تعالى وانما النكاح قاتن نخله والنخل الميم ونسي نخله
لأن المرأة تستمتع بالزوج كقولها هي أكثر فكثرنا نأخذ الصداق من غير مقابلته شيء
ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم أنتم ولواثمنا من جديد ثم أنه لم يجد فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم

زوجك

زوجك كما جامعك من القرآن إذا عرفت هذا فالمستحب أن لا يعقد النكاح إلا بعد ائتمام
برسول الله صلى الله عليه وسلم فلان لم يعقد الأصحاب أصلاً إلا بمسعى لانه إذا دفع الخصم ومقتضى
كلام الشيخ أن المهر ليس ركناً في النكاح وهو كذلك قال الأصحاب ليس المهر في النكاح ركن بخلاف
البيع فإن ذكر الثمن ركن فيه والذوق أن مقصود الاغنى من النكاح الاستمتاع وتوابعه وهو
قائم بالزوجين فلهذا كان ليس ركناً في النكاح بخلاف البيع فإن العوض مقصود فيه ويبدل
على ما ذكرناه في النكاح اعتبار جواز اختلافه عن ذكر الصلاق قوله تعالى لا جناح عليك انك
النساء ما لم تمسوهن أو تفرونهن فريضة وهو دليل المسئلة التفويض التي ذكرها الشيخ
فإن لم يسم صح العقد ومعنى التفويض خلا النكاح عن ذكر الصداق صورته أن يعرض من مستحق
المهر وذلك بأن تقول البالغة الرشيدة شيئاً كانت أو بكر أو زوجي بلا مهر أو علي إن لامه لي فيزوج
الولي وينفي المهر ويسكت من التفويض الصحاح أيضاً أن يقول سيد الأمة زوجتي بلا مهر
أو يسكت لانه مستحق للمهر فإذا دفع العقد صححاً لم يجب به مهر على الجديد لا ظهر كما هو مقتضى كلام
الشيخ ووجه عدم ثبوته بالعقد أنه حقها فإذا رضيت بعدم ثبوته لم يثبت لأن الصداق
لو وجب بالعقد لتصف بالطلاق وعلى الاظهر هل تقول ملكك بالعقدان تذكره المثل وان
تملك مهر فيه تقولان وبالجلمة فلا مطالبة الزوج بفرض مهر قبل المسمى هو الوطئ لأن خلق العقد
عن المهر خلقه النبي صلى الله عليه وسلم وتذكر على ثيب مما تسلم نفسها به وله طرق كما ذكر الشيخ
أحد هان يفرضه القاضي ذلك عند امتناع الزوج من الفرض أو عند تنازعهما في قدر الفرض فيفرض
الحاكم مهر المثل من نقد البلد حالاً ولا يزيد على مهر المثل ولا ينقص كما في قيم المتلفات ثم الزيادة على النقص
البسيرون الواقع منها في محل الاجتهاد لا اعتبار به ويستتد علم الحاكم بقدر مهر المثل ولا فرض
لم يتوقف لزومه على رضاها لانه حكم منه وحكم القاضي لا يقتصر لزومه على رضا المصين
إنما إن يفرضه الزوجان فإن قدرا قدر مهر المثل وهما يسلمان فلا كلام وإن جهلا قدر مهر المثل
أو أحدهما وقد فرضاً نقولان اظهرها عند جمهورنا فقدره ونحوه في الأم وسواء

كان قد رزق من المثل ودونه او قوته وسوا كان من حنسه او من غير وسوا كان من
نقد او عرض وسوا كان حالاً او موقلاً لان الفرض منزلة الصداق ولو تزوجا على صداق عن
العقد فكذا يصح ولهذا لو طلقها قبل الدخول تشطرا ما فضاها لانه كما يسمى العقد **الطريق**
الثالث ان يدخل بها قبل فرض الحاكم وقبل تزويجها على شي فوجب لها به مهر المثل لان
الوطي بلامه خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولان البضع بينه حق الله تعالى ولهذا لا يباح بالآ
فيضان عن صرة الاباحة ثم اعتبر مهر مثلها وقت الوطي اوقت العقد ام اكثرهم من يوم
العقد الى الوطي فيه اوجه اصحها في المهر والمهر اجماع ان الاعتبار بيوم العقد وهذا الوجه
لم يحكم في الروضة باطليه بل صح ان الواجب اكثرهم من يوم العقد الى الوطي ونقله الرافعي عن
ثم نقل الرافعي في باب العتق ان اكثرين على اعتبار يوم العقد ذكره عند شرايه نصيب الشريك
والله اعلم ولو مات احد الزوجين قبل الفرض والوطي قبل المهر المثل لا يجزئ في خلاف
مبنى علي حديث برفع بنت داود وثق فانها كانت بلامه فمات زوجها قبل ان يفرض لها
فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مهر نسائها والميراث فاختلف اصحاب في ذلك علي
طرق فقبل ان ثبت الحديث وجب المهر والا فقولان وقيل وان لم يثبت فلامه والا فقولان
وقيل ان ثبت وجب المهر والا فلا يجب قيل قولان مطاوعا وهو الاصح وبه قطع العراقيون
واختلفوا في الارح في القولين فقال الرافعي رجع صاحب الترتيب والمتولي اوجب ورجع العراقيون
والبخاري والرواية انه لا يجب ومقتضاه ترجح الثاني وهو انه لا يجب ورجع صاحب الترتيب
وقال النووي في المنهاج الاظهر وجوبه ونقطة الروضة قلنت الراجح ترجيح الوجوب والحدوث صح
رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وقال الترمذي حديث حسن صحيح والاعتبار
بما قبل في سندها وفيما على الدخول فان الموت مقرر كالدخول ولا وجه للقول الاخر
صححت الحديث والله اعلم فان اوجبنا مهر المثل فما الاعتبار بيوم العقد ام بيوم الموت
ام بالقرها فيه اوجه ليس في الرافعي ولا في الروضة ترجح والله اعلم ولو طلقها قبل الدخول

في الفرض وجبت لها الثلعة ولا تشطير تقرها على الاطلاق لانه لا يجب بالعقد شي فيخطا الامر الى
المتعة المهر وم قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته
فمنصف ما فرضتم لهن فخص سبحانه وتعالى التشطير بالمفروض واعلم ان مهر المثل هو الذي
يرغب به في امثال المرأة لكن الركن الاعظم النسب فبراعي قرب من تنسب الي من تنسب اليه
هذه المرأة كالاخت ودمراعي في نسأ العصباء قرب الداجون متين واقربهن الاخت لا يورث ثم
للأب ثم بنات الاخت لا يورث ثم الأب ثم العمان كذلك ثم بنات العمان فان تعذر نسأ العصباء
اعتبر بذوات الارحام كليلات والحالات وتقدم القرى فالقرى من الجهات وكذا تقدم القرى
فالقرى من الجهة الواحدة وقد يعذر ذلك ما تقدم من ولائهم لم يكن اوليهم بمقدار ما يورثون
وجيئة فالاعتبار عتقها من الاجنبيات وتعتبر العروبة بعروية مثلها والامه بامه مثلها وينظر الى ثمن
سيدها وعدمه ويعتبر من المتعة عتقه مثلها ويعتبر مع ما ذكرنا نسأ البلد فان كان نسأ عتقها
ببلدين هي في احدها اعتبر بعصباء بلدها فان كن كلهن ببلدة اخرى فالاعتبار بهن لا
بالجنبيات بلدها **قلت** كذا جزم به الرافعي والنووي وهو غير صافي عن الاشكال وبالمثال
يظهر الاشكال امرأة في قرية من قري مدينتهم مثل تلك المرأة في قرية مع ظهور الرغبة فان
ومهر اختها في المدينة ما يتان كيف تم ما يتان مع ظهور الرغبة بالقرين فان فرض تساوي البلدين
في المهر لو حصل تفاوت قريب سهل الام والافلا لا شك قوي فييلقب الاخذ به والله اعلم واعلم انه
يعتبر المشاركة في الصفات المرغبة كالعفة والجمال والسن والعل والكسار والبكاره والعلم والفضا
وشرف الانوس وسائر الصفات التي تختلف الخواص وفي اختصت بعضه مرغبه زيل في مهرها
وان كان فيها نقص ليس في النسوة المعتبرات نقص من المهر بقدر ما يلين به ولو ساحت واحده لم
يلزم الساحة الله اعلم **قلت** وليس لاقل الصداق ولا لكثرة حد وجوز ان يتزوجها على منقعة
معلومه للصداق حد في القلة ولا في الكثرة بل كل ما جاز ان يكون ثمان عين او منقعة
جاز حد صداق وقال ابو ثور ينقد رخصته دراهم وابو حنيفة بعشرة دراهم وهذا التقدير

ان ثبت فيه فهو سنة ولا فهو حكم السنة ما يدل لما قلنا في الصحيحين انه عليه
 الصلاة والسلام قال للرجل الذي اراد التزويج التمس ولو خاتما من حديد وهو حديث
 مطول وفي اخر زوجتك ما عك من القرآن وفيه دليل على المبالغة في العلة وفي جواز جعل
 الشفعة صداقا وفي حديث عامر بن ربيعة ان امرأة من بني قريظة تزوجت علي بن ابي طالب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضيت من نفسها وما لك من عليين قالت نعم فاجازه رواه ابن
 ماجه والترمذي وقال انه حسن **وعن النسخ حسن صحيح** وقال ابن عساکر في كتابه الطراز
 انه صحيح **في الاستدلال** علي اي حقيقته به وقوله يجوز ان النكاح كانا بعد لان عشرة
 دراهم واحسن من هذا في الرد قوله صلى الله عليه وسلم اذ قال العلاء بن ربيعة قال ما ترضي به الاهلون
 وبالقياض فقال لا يتقدرون لانه برأيه منكم فلا يتقدرون كما لا يحرم ثم هذا في المرأة الرشيد وفي
 سيد الامم اما الولي اذا تزوج المحجور عليه ما فليس له التزويج عن غيره مثلها نعم يستحب ان لا يتزوج
 عن عشرة دراهم المحجور من خلاف اي حقيقته ويستحب ان لا يزاد علي صداق اروج النبي صلى
 وهو خمسمائة درهم فان قلت فله ام حبيبه زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان صداقها
 اربعماية دينار فالجواب ان هذا القدر من فعل النجاشي من ماله اكراما للسيد الاولين والاخرين
 صلى الله عليه وسلم لانه عليه الصلاة والسلام اذاه وعقد به وفعل ذلك النجاشي جريا علي اخلاق
 الملوك استحسانا لحسن الصيغة والله اعلم **وبسقطها بالطلاق قبل الدخول** نصف المهر
 ان المرأة تنكح الصداق بالعقد الصحيح او بالفرز لانه عقد بملكه العوض وهو الامتناع
 بالبضع وتواجه فتملكه العوض كالبيع وهذا اذا كانت التسمية صحيحة والامتناع كغيره المثل
 ثم استقراره بحصول بطريقين احدهما الوطى وان كان حراما كالوطى في المحض او الاحرام لقوله
 تعالى وكيف تاخذونه وقد افضي بعضكم الي بعض فسر لاقتضا بالجماع وحصل ذلك بوجهين
 واحد **التأنيستقر بموت احد الزوجين** ولو قبل الدخول لان الموت النهائي العقد
 فكان كاستيفاء الموقوف وعليه كالاجارة ويستثنى من الموت ما اذا قتل السيد امته الزوجه

قانه يسقط مهرها علي المذهب فلو لم يحصل وطى ولا موت حصلت فرقة قبل الدخول بنظر
 ان كانت الفرقة منها بان فسخت النكاح بعيبه او ارضعت زوجته له اخري صحيح ونحو
 ذلك وفسخ النكاح بسببه بان فسخ النكاح بعيبها فيسقط جميع المهر وان كانت الفرقة
 لامنها ولا بسبب منها تنظر المهر وذاكرها اذا طلقها بنفسه او فوض الطلاق اليها ففعلت
 او علي طلاقها بدخولها الدار وخوها فدخلها وخالها وبكل فرقة تحصل لا بسبب من المرأة
 واجبة للتشطير بقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرغتم لهن فريضة فنصف
 ما فرغتم ووجه ذلك من جهة المعنى شيئين وكان القياس سقوط جميع المهر لان ارتفاع العوض
 قبل تسليم الموقوف عليه يقتضي سقوط جميع العوض كما في البيع والاجارة احد الشيئين اذ الزوج
 كالمسما الي الزوج نفسه بنفس العقد لان التصرفات التي علي الزوج تنفذ من وقت النكاح ولا يتوقف
 علي القبض فمن حيث انه تنفذ تصرفاته استقر بعض العوض ومن حيث انه لم يتصل به الموقوف
 سقط بعض الشيء **ولا يتوقف علي القبض** انما حملنا سقوط جميع المهر لاحتجنا الي حاجتي
 للمتع فكان انفاشي مما هو واجب ولي من اثبات ما لم يجب فنصف ما فرغتم اي فلكم نصف ما فرغتم
 فهو كقوله ولكم نصف ما تركا زواجكم الوجه الثاني ان الفراق يثبت له خيار الرجوع في النصف
 فان شاء تمسك وان شاء تركه كالشفعة **الثالث** لا يرجع الا بقضاء القاضي فعلي الصحيح لو
 حدث في الصداق زيادة بعد الطلاق كان له نصفها سواء كانت الزيادة متصلة او منفصلة وان
 حدث في الصداق نقص كان وجده من الزوجه تحديا بان طالعها بركة النصف فامتنعت فله التعريف
 مع ارش النقص وان تلف كل الصداق والحالة هذه فعليها الضمان وان لم يوجد من ائخذ فوجهان
 احدهما وهو ظاهر النص وفيه قال العراقيون والروائي انما تقرم ارش النقص وان تلفته غرمت
 البذل لانه مقبوض عن معاوضه فاشبهه المبيع في يد المشتري بعد الاقالة وفي الام نص شعبان
 لانها وبه قال الماوراء لانه في يدها بلا بعد فاشبهه الوديعة ولم يصح في الروضة ايضا شيئا كما
 اكبر لكن رجع الرافعي في الشرح الاول فعلي الاول وهو المصحح لوقال الزوج حدث النقص بعد الطلاق

عن

شرح

فعلينا ان نعلم ان وقتا بل قبله فلا ضمان فمن المصالح وجهان احدهما ان الاصل في
 ذمتها ولو رجع كل الصداق اليه بنفسه فتدفع في يدها فهو مضمون عليها كالمبيع بنفسه
 باقائه او رد بجيب والله اعلم **في** يسقط نصف المهر يعني في الدين فاذا اصدقتها دينا
 في ذمتها سقط نصفه عجزه الطلاق على الصحيح وعند الاختيار على الوجه الثاني فلو كان
 قد اعطاها الصداق الذي في ذمتها والمودعي باق فهل لها ان تدفع قدر النصف من مهر
 آخر لان العقد لم يخلو بعينه ام ينبغي حقه فيه لانه تعين بالرفع فاشبه الصداق المعين
 ابتداء وجهان احدهما الثاني في الله اعلم اذا وهبت الزوج مائة مائة المعين نظر
 ان كان بعد ان قبضته وطلقها قبل الدخول فهل يرجع عليها وجهان الاظهر عند الجمهور يرجع
 بنصف بداهة المثل او القيمة وان وهبت اياه قبل ان تقبضه فطريقان قيل لا يرجع قطعا
 والمذهب طرد القولين سواء قبضته ام لا ولو كان الصداق دينيا فابراة منه لم يرجع على المذهب
 المذهب كما لو شهد شاهدان بدين وحكم به حاكم ثم ابرأ المحكوم له المحكوم عليه ثم رجع الشاهدان
 حزين الشاهدة فانه لا يغربان للمحكوم عليه شيئا ولو اصدقتها دينيا فقبضته ثم وهبت منه
 منه ففيه القولان في هبة العين وقيل يرجع بالشرط قطعا والله اعلم **في** خالع زوجته قبل
 الدخول على شيء غير الصداق فله السمي الذي خالع عليه ولها نصف الصداق وان خالها على
 صداقها فقد خالع على ماله وعليها المالا لانه عاد اليه نصف الصداق بالخالع فيحصل العينة
 وينتال التسمية في نصيبه وفي نصيبها اقولا تفريق الصنفه فان محنا التسمية فيه وهو الصحيح
 اي في نصيبها فلو تزوج الخيار ان كان جاهلا بالتشطير والتفريق فان رجع عليها بمهر المثل
 على الاظهر وفي قول يبدل المسمى المثل ان كان مثليا او القيمة وان اجاز رجع عليها بنصف مهر
 المثل على الاقل وعلى القول الاخر مثل نصف الصداق او قيمة الله اعلم **في**
 المنفعة وهي اسمها الذي يردعه الرجل الى امراته لمفارقة اياها والفرقة صرافات
 فرقة تحصل بالوقت فلا توجب منعه بالاجماع قاله النووي وفرقة تحصل بالطلاق كالطلاق فان كان

مهر

قبل الدخول نظرا لم يشترط المهر قبل المنفعة وان تشتر فلا تنفع له المهر المشهور وان كان بعد الدخول
 قلها المهر على الاظهر وكل فرقة من الزوجة لا بسبب منها او من اجبها فكالطلاق مثل ان لا عين
 او وليا يوه او ابنته زوجته بعينها ونحو ذلك والخالع على الصحيح ولو علق الطلاق بفعل
 لم ينفذت او الامتناع ثم طلقها بعد المد بطلانها فكالطلاق على الصحيح وكل فرقة منها او بسبب منها
 لا تنفع فيها كمنها باعساره ارجيبه او ضربه بعينها ولو اشترى زوجته فلا تنفع على الاظهر
 واعلم ان المنفعة يستوفى المسلم والذمي والحر والعبد الحر والامه وهي كسب العبد والسيد الامه
 كالمهر ويستحب في المنفعة ان ينقص عن ثلثين درهمها وما الواجب فان نزلت يا بشي فذكر وان
 تنازع اقدرها القاضي باجتها على الصحيح ويعتبر حالها على الصحيح وهو ظاهر نظر **في**
 في المختصر ونحوه ان يزداد المنفعة على نصف مهر على الصحيح لا طلاق الاية ولا قول يشترط ان لا
 تزداد على النصف من صداقها وفي اخر ان لا ينقص من النصف **في** والوليمة على العرس مستحبة
 والاجلالية عليها واجبه الامن عذير **في** طعام العرس مشتقة من الوهم وهو المهر لان الزوجين
 يجتمعان وقال الشافعي والاصحاب والوليمة تنفع على كل دعوة يتخذ السور حاد من تكاح
 وختان وغيرها ولا يشتر استعالمها عند الملاقاة في التكاح وتنفيد في غيره فيقال الدعوة
 لختان اعدار والدعوة الولادة الحقيقية والسلامة من الطلق خرس ولقد روى المسافر
 نفقة ولا حداث البناء كبره ولما يتخذ للصبيبه وضيمه ولما يتخذ بلا سبب ما ذكره
 قال النووي ولم يبين الاصح ابين يصنع وليمة القادم من السفر وفيه خلاف لاهل اللغة
 فنقل الازهر عن الفراء انه القادم وقال صاحب المحكم هو طعام يصنع لخاله وهو الاظهر
 ذكر الحلي السله وقال يستحب للمسافر ان يطعم الناس ونقل اثار عن الصحابة وغيرهم في ذلك
 وهو عكس ما صححه النووي والله اعلم وهل وليمة العرس واجبه لا قولان احدهما انها واجبه لقوله
 صلى الله عليه وسلم العبد الرحمن ابن عوف وقد تزوج اولمه ولوليمة حديث صحيح رواه الشيخان
 ولانه عليه الصلاة والسلام ما تركها حفرا ولا سفرا ولا اظفر هو ما جزم به الصحيح انها مستحبة

ليس في الملاحق سوى الزكاة ولا تطعم ولا تحفر المحتاجين فانه شئت الاضحية و
 على سائر الولايم والحديث الاول محمول على انكر الاستجابة وقيل انها فرض كفاية اذا فعلها
 واحدا او اثنان في ناحية وشاع وظهر سقط عن الباقيين سائر الولايم غير وليمة
 العرس والمذمومة الذي قطع به الجمهور انها مستحبة ولا يتاكد تاركها ذم ولا يهمة العرس في قول
 ان سائر الولايم واجبة وهو قول محجج واقل الولايم للقادر وشاء لانه عليه السلام والسلام
 اولم علي زينب بنت جحش شاة وما يشي او لم كي لانه عليه الصلاة والسلام اولم علي صفيه
 بسويق ثم الاجابة الى الولايم فان كانت وليمة عرس فان اجبت الولايم وجبت
 وان لم توجبها وجبت الاجابة على الراحم ورحم العراقيون والرويان وغيرهم للاحاديث
 من دعائي وائمة فليانها في روايه ومن لم يوجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله رواه مسلم
 غير وليمة العرس فلما ذهب ان الاجابة اليها مستحبة ثم اذا اوجبت الاجابة فهي فرض
 عين على الراحم وقيل فركاهاه ثم الاجابة حيث اوجبتاها واستحبناهما انما تجب او تستحب
 بشروط وهو معنى قول الشيخ الاس عذير ان يعين بدعوتيه جميع غيرته او جبرانه
 او اهل حرفته اغنياءهم وفقراءهم دون ما اذا حضر الاغنيا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شتر الطعام طعام الولايم منعها من ياتها ويدي اليها من ياباها رواه مسلم
 بالدعوة نفسه او بعث اليه شخصا اما اذا فتح باب داره وقال ليحضر من اراد او قال ليحضر
 واحضر معكم من شئت فلا يجال الاجابة ولا تستحب ان يكون احضاره لحق منه كونه
 من الظلمة او من اعوانهم وكونه قاضي الظلمة واعوانه ونحو ذلك وان لا يطعم في جهاه او لبعائه
 على اطل بل تكون للتقرب والتودد ان لا يكون هناك من يتأذي به لحضوره لانه لا يدين
 به مجالسته فان كان فهو مودود في القلوب وكان يبدو السفله وهو ذو شرف في السفلة اسفل الناس
 كالسوقه والجلالونه وهم رسل الظلمة قضاة الرشي والقنطرة وفقراء الزوايا الذين ياتون ولايم
 من دبت ودرج من المكس وغيرهم فانهم رذل الارذل مثل ذلك واشباهه وهو شي لا تحجب

ومن

ومن ذلك طالب علم يقصد بطلبه معرفة العالم لاجل حفظ الشريعة ويدعو اجمعه طلبه
 قد ظهر عليهم طلب العلم لاجل الدنيا والترف على الاقران ونحو ذلك فلهذا لا يجب عليه الخضوع
 اذا دعي غيره من صوفية الزمان الذين ياتون دعوة كل يتر وفاجر ويتعبدون بالان
 الله والطرب والاشهه وهذه امور ظاهرة لا تحجب الاعمال الحقة ولا يعرف للفر
 يكون هناك منكر كشر الخمر والملاهي من زمر وغيره فان كان نظران كان مما اذا حضر رفع المنكر
 فليحضر لاجبة للدعوة وازالة المنكر والاخرى عليه المحذور لانه كالمريض بالمدحرجي حضرهاهم
 فان لم يقتهوا فليخرج فان قد حرم عليه الفعود على الصحيح وان تعذر عليه الخروج بان كان
 في ايل وهو مخاف من الخرج ففقد وهو كارهه ولا يستمع فان استمع فهو عاجز في الحديث
 من استمع آفئنه صب في اذنيه الا نكر وهو ذوبان الرصاص المنكر فشر الخمر وضور
 الحيوانات على الخلد ان والسقوف وتياب الخمر الملبوسة كما يصنعها خائنة الرجال من
 ابنا الدنيا الملعونون على لسان النبوة من تشبه لهم بالنساء ومن اعتقد حله بعد تعريفه
 بالتحريم فهو كافر لانه اعتقد جأيا جازا الشريعة بتحريره فيستتاب فان تاب والاضرت عنقه
 ويحب علي من حضر انكاره على الالبس ولا يستقط عنه الانكار بحضور فقهاء السوء فانه مفسد
 للشريعة ولا ينفق الرجس فانهم هم ملتباع كل ناعق لا يمتدون بنور العلم ويحيطون مع كل
 ربح ان يدعوه في اليوم الاول فلو اولم ثلثة ايام فلا يجب في الثاني بلا خلا
 ولا يتأكد استجباها كاليوم الاول وتكره الاجابة في اليوم الثالث ان يدعوه مسلم
 فان دعاه ذي فليجب الاجابة على ما قطع به الجمهور لان مخالطة الذي يكرهه لاجل استه
 وتصرفاته الفاسد وغير ذلك ولان في ذلك مواد ذم قال الرازي هنا وهو يكرهه لكنه جزم به
 باب الجنية بان مواد ذم حرام وهو الصواب ويدل له الايات الواردة في القرآن
 في غير موضع قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء تنقلبون اليهم
 بالموودة وقال تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله

واكثره وفيه نحو من الخمر ولا يسبح وشكر ذلك
 كما كان في نحو من الخمر ولا يسبح وشكر ذلك
 قال الشافعي في هذا الوجه غلط وهو خطأ لا يغير خلاصا
 في الحديث لو لم يعلم بالمدحرجي الا حضره
 في الحديث لو لم يعلم بالمدحرجي الا حضره
 في الحديث لو لم يعلم بالمدحرجي الا حضره
 في الحديث لو لم يعلم بالمدحرجي الا حضره

ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشقتم فقد نفى الله تعالى التوجدان عن آسن قد دل
عليه من وادد ليس بمومن وقد عدت بعض العلماء ذلك الي مواددة الفسقة من المسلمين في ايام من
بجالت الفساق علي سبيل الموافقة وقد صرح الرافعي والنووي بذلك في كتاب الشهادات
ولهذا كان سفيان الثوري يطوف بالبيت فقد مره الرمشيد بريد الطواف فقطع سفيان طوافه
وذهب وتلى هذه الآية لا تجدوا قوما الي اخرها وكذلك صنع ابن ابي رقاد وعسك محمود
اللقط لو اعتذر المدعو الي صاحب الدعوة فرفض بتخلفه زال الوجود ولو دعا جماعة
اجاب الاسبق فان جاءوا معا اجاب الاقرب رجحا ثم الاقرب دارة كالمسقة والصوم وليس
في ترك الاجابة فان حذر وكان في فرض مضيق حرم الفطر قطعا وكذا ان كان غير مضيق علي الرزق
وان كان في صوم يغفل فان لم يشق علي صاحب الدعوة صومه استحب اتمام صومه وان شق
عليه استحب الفطر ثم المنظر هل يجب عليه ان ياكل ولو فقه في خلاف المصحح في الروضة هنا تبع للرافعي
انه مستحب لان المقصود الحضور وقد وجبه كذا في النوي في سلم في باب الوليمة واخار
في تصحيح التنبيه وجواب الاكل وصرح به في شرح سلم في باب نذير الصيام فقالا الصيام انه
يلزمه الاكل عندنا والله اعلم المرأة اذا ادعت النساء فهو كذا ذكرنا في الرجال فان كان
المدعو رجلا او رجلا قال في الروضة وجبت الاجابة اذا لم تكن خلوة محرمة قال الاستاذ في تقريره
بالوجوب نظرا من حيث انه شرط الدعوة ان تكون عامه كالعشير والاقربان واهل الصنعة
فكيف يجب الوجوب عند دعوة الرجل الواحد وعبارة الرافعي صحيحة فانه عبر باستحبابه في الروضة
بالوجوب فحصل الخلل انتهى صورة المسألة عند الدعوة العامة والتنصيص علي هذا
الرجل بعينه فلا خلاف والله اعلم والتسوية في القسم بين الزوجات واجبه
ولا يدخل علي غير القسم لها بغير حاجة علي كل واحد من الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف
وجب علي كل واحد بذل ما يحب عليه بلا مطلق ولا ظهر كراهية بل وديه وهو طلق الزوج والمعايشة
مدافعة الحق وهو طلاق الله تعالى وهو مثل الذي عليهن بالمعروف والمأثرات فان ابا

وجوب الادب بالنسبة الي ما يحب عليه وقال تعالى وعاشروهن بالمعروف واجماع المعروف الكون
عما يكره واعفا صاحب الحق من مؤنة الطلب وتأديته ملاكراهية قال الشافعي فاذا كان
تحت شخص زوجتان فاكثر فلا يجب عليه ان يقسم لهن لان المبيت حقه فله تركه كسكني
الدار المستاجر والمكة في ذلك ان في داعية الطبع ما يغني عن الاحباب نعم يستحب
القسم ولا يعطاهن لانه اضار وفي وجه ليس له الاعراض عنهن فان اراد ان يبيت عند واحدة
وجب عليه القسم لا يبدأ باحدة الا بقرعة او باذن الباقيات لانه العدل فاذا قسم وجب عليه
التسوية ولها اعتباران اعتبارا بالمكان واعتبارا بالزمان اما المكان فيجوز عليه ان يجمع
بين زوجتين او زوجات في مسكن واحد ولو ليلة واحدة الا برضا هن لانه يؤقر الي اكثر
الخاصة والخروج عن الطاعة لما بينهما من الوحشة وليس ذلك من المعاشرة بالمعروف ولان
كل واحد تستحق السكينة فلا يلزمهما الاشتراك كما لا يلزمهما الاشتراك في كسوة واحد يتقنا وباتهما
وهذا عند اتحاد المرق والافجوز اذا لا يبقا في الحال واعلم ان الجمع بين الزوجين والسرية او السر
في بيت واحد حرام كالزواجات صرح به الروياني والله اعلم الزمان فاعلم ان عماد القسم
الدليل والنهار تاج له لان الله تعالى جعله سكنا والنهار للتردد في المصالح وهذا حكم غالب الناس
اما من يعمل ليلا كالحارس فعماد قسمته النهار والليل تبع وعماد قسم المسافر وقت نزوله ليلا
كان او نهارا كمن كان او قليلا اذ اعرفت هذا فمن عماد قسمته الليل بحرم عليه ان يدخل في نوبة
واحدة علي اخري ليلا سواء كان الحاجة او لغير حاجة كعبادة وغيرها وهذا هو الصحيح ونقل
المزني في المختصر عن الشافعي انه يجوز ان يعود ليلا في نوبة غير ها وهو مقتضي كلام الشيخ
وقال عامة الاصحاب ان المزني سمي في النقل عن الشافعي وانما قال الشافعي في يوم غير ها
نعم لو دخل نهارا الحاجة كاخذ حاجة او تعريف خبر وتسليم نفقة ووضع متاع ونحو ذلك
فلا قضا علي الصحيح وقيل النهار كالليل ويجوز الدخول في نوبة غير الضرورة بلا خلاف واختلف
في الدخول ليلا في نوبة الضيق فقال ابن الصباغ هي مثل ان تموت او تكون مريضا ولا بها

اي في النزع وقال الشيخ ابو حامد وغيره الضرورة كالمرض الشديد وقال الغزالي في كل من
المخوف وكذا المرض الذي يحتمل كونه مخوفاً وفي جميعه لا يدخل حتى يتحقق انه مخوف اذا دخل
عليه الضرورة قلنا مكث ساعة طويلاً بقضي الحاجة النبوية مثل ذلك القدر ونوبة الدخول
عليها وان لم يمكث الا لحظه يسيره فلا يقضي ولو نزل به بالارخول فدخل بلا ضرر ولو كان خارج
نظر ان الحلال الزمان قضي وان لم يطل فلا يقضي **الحديث** رواية ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من كانت له امرتان قال الي احدهما وفي رواية فلم يعدل بينهما جأ يوم
القيمة وثقله ما بل **رواية** ساقطه رواه ابو داود والترمذي وغيرهما وصححه ابن حبان
وقال الحاكم انه على شرط الشيخين لكن بالفاظ مختلفة واذا سوي بينهن في الظاهر لم يؤخذ
بزيادة ميل قلبه الي بعضهن ولا يجب التسوية في الجماع لكن يستحب التسوية فيه وفي سائر
الاستمتاع ووجه عدم التسوية في الجماع انه امر يتعلق بالشهوة وهي امر لا ياتي في كل
وقت اذا قدره الله على ذلك وهذا قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيقول
اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلي فيهما الا املك بعني القلب واه غايروا واحد ومحمد بن حبان وقال
الحاكم انه على شرط مسلم وقال الترمذي كونه سلاً صحيحاً وعلم ان القسم يستحقه المراجعة والزنا والقرابة
والحايض والنفساء والموت منها والمظاهر منها والمراهقة والمجنونة التي لا تخاف منها لان
المراد الا نسر واستثنى المتولي المعتد عن وطئ بشبهة لانه يحرم الخلوة بها وهذا كله عند طاعة
عقل الزوج اما لو نشرت عن زوجها بان خرجت من منزله او اراد الدخول عليها فاغفلت الباب
ومنعته او ادعت انه طلق او منعته التمكن من نفسها فلا قسم لها كما لا حقة لها فاذا ادعت
في الطلقة لم تستحق القضاء وامتناع المجنونة كما تمنع العاقله لكن لا تنام والله اعلم **واذا**
اراد السفر اخرج بينهما ونحوه بالتي خرج لها الفرقة **الحديث** في ذلك حديث عائشة
انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد السفر اقر بين نسائه فانيتهن خرجت
خرج بها رواه الشيخان فاذا سافر بالفرقة لم يقض مدة الذهاب والاقامة في البلدان ثم

بعضهن

موت

ينوي الاقامه بها مدة تزيد على مدة المسافرة ولا امتد مقامه وسواء كان السفر
طويلاً او قصيراً لانه عليه الصلاة والسلام سافر بعائشة ولم ينقل انه قضى بعد عوده
بل ظهر انه كان يدور على النوبة بل روي عن عائشة انه ما كان يقضي ولا في المسافة
تحت مشافاً باز مقام الزوج معها فلو قضى ولو فرح من المقامات واعلم ان مدة السفر انما
لا تقضي بشرط احدها ان يخرج فان لم يخرج قضى للمخالفات ويقضي جميع مدة ما بين
انشاء السفر الي رجوعه اليهن على الصحيح **والشروط** ان لا يقصد سفره التملك فان
قصد سفر نقله فلا يجوز ان يستحب فيه بعضهن دون بعض بقصره ولا يغير ما لو فعل
قضي للمخالفات على الصحيح وقيل ان اقرع فلا يقضي مدة السفر ولا يجوز ان يخلف نسائه بل
ينقلهن بنفسه او بوكيله او يطلقهن لما في تخلفهن من الاضرار بهن فلا يلزم في كذا الطلقة
الغزالي وفيما علق عن الامام ان ذلك لا يجب ليس بواجب **والشروط** الثالث ان لا يخرج
على الاقامة كما تقدم فلا يقضي مدة السفر اما اذا صار مقماً فينظر فان انتهى الي مقصد
الذي نوي اقامته اربعة ايام فاكثروا نواها عند دخوله قضى مدة اقامته وفي مدة الرجوع
وجهاً الصحيح انه لا يقضي مدة الذهاب وان لم ينوي الاقامة واقام قال الامام الغزالي ان
ان اقام يوماً لم يقضه والا قرب ما ذكره بغوي ان زاد مقامه في بلد على مقام المسافرة
وجب قضاء الزايد ولو اقام لشغل ينظر في القضاء خلاف كالحالات في الترخص قال
المتولي ان قلنا لا يترخص لم يقض والا فيقضي ما زاد على مدة المسافرة والمذهب في
الترخص انه ان كان يتوقع تخرجه بعد ساعة ساعة ترخص ثمانية عشر يوماً وان علم
انه لا يتخرج في اربعة ايام لم يترخص اصلاً ولو استحب واحد بقصره ثم غر على الاقامة في
بلد وكتب الي الباقيات ليستنحضهن ففي وجوب القضاء من وقت كتابته وجهان حكاهما
البغوي ولهم يرجح الزاوي والنووي منها شيئاً ولو كان تحت نسوة وله اياهل له ان يسافر
بأية سلاقره وجهان قال الرافعي القياس يجوز ان قال النووي هو الصحيح والله اعلم فمن لو ذهب

واحدة حقها من القسم للزوج لم يلزمه القول ولا ان يثبت عندنا في نوبتها ان رضي بالهبة
نظران وهبت لمعينه جاز وبقيت عند الموهوبة منها ايلتين ولا يثبت في هذه الهبة
رضي الموهوب لها على الصحيح ولو وهبت حقها الزوج فهل له تخصيصه واحدة بنوبه الواسية
وجها ان احدها نعم وبه قطع العراقيون والروائي وغيره واليه ميل الاكثرين ولو وهبت
حقها لجميع الصرات او اسقطت حقها مطلقا وجبت التسوية فيه بين الباقيات بلاكلا
وللواهب الرجوع متى شاءت ويعد حقها في المستقبل لان المستقبل هبته لم تقبض حتى لو
رجعت في انشا البذل يخرج من عند الموهوبة لها وماضي لا يؤثر الرجوع فيه وكذا ما فات قبل
علم الزوج وبها الرجوع لا يؤثر فيه الرجوع فلا يقضه على المذهب وشبهه الغزالي ما اذا اباحه
شعر بستانه ثم رجع واكمل المباح له بعضه اقبل العلم بالرجوع وفي هذه الصورة طريقان فمن
الشيخ لا يبيح في وجوب الغرم قولان كمسئلة الوكيل وعن الصيد لا يقطع بالفرم وما لا يه
الامام لان الغرامات تستوي فيها العلم والجهل كما قاله الرازي والنووي وقولهم ان الامام
ما اليك الغرم ممنوع في النهاية بحرم عدم الغرم والله اعلم **لا يجوز للمرأة**
ان تاتخذ من حقها من القسم عوضا لامن الزوج ولا من الغرم فان اخذت لزمها رده لا الحقوق
لا تقبل العوض بحق الشفعة وغيره ولهذا لا يجوز اخذ العوض بالنزول عن الوضاييف
وان جرت عادت المتساهلين من الفقهاء بذلك والله اعلم **فان تزوج جديدها**
بسبع ان كانت بكر او ان كانت ثيبا بثلاث **اذا** جدد الشخص نكاح امراة وعنده زوجان
مثلا قد قسم لها قطع الدور للثيب فان كانت بكر اقام عند هاسبا او ثيبا فثلثا
ولا يقضي قول النير من السنية اذ تزوج البكر على الثيب اقام عند هاسبا ثم قسم واذ تزوج
الثيب اقام عند هاسبا قال ابو قلابه ولو شئت لقلت ان شأنا رفعه الي النبي صلى الله عليه وسلم
رواه البخاري ومسلم والمعني ذلك والاشبه بين الزوجين وهذا الشخص يصح واجبه على الزوج
على المذهب حتى قال المتولي لو خرج بعض تلك اليها ليعذر او خرج قضي على الفم والاشبه

بين

بين السبع الثلث لان الشبهة لا تزول بالمفرد فلو فرق في الاقتساب بالمعروف وان
ظاهر كلام الجمهور المنع وان كانت البكر ثيبا استحب له ان يقيم عند هاسبا بثلثا بسلام
قضا وبين ان يقيم عند هاسبا او يقضي الباقيات كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
بام سلمة فان اخذت السبع ففي الباقيات السبع وان اقام بغير اختيارها لم يقض
الا الاربع الزائدة هذا هو المذهب الذي قطع به الاصحاب ولو اتسمت اربعا وخمسا
لم يقض الا اربعة على الثلاث ولو طلبت البكر عشر لم يجب اجابته فان اجابها لم يقض الا ما
اراد على السبع والله اعلم **وفي الزوج حق للديدة من الزفاف ثم طلقها ثم راجعها**
فليس لها حق الزفاف لان الرجعية باقية على نكاح الاوارة قد رد في حقه وان ابانها ثم جدد نكاحا
فقولان الاظهر انه جدد حقها من الزفاف لانه نكاح جديد والله اعلم **فاذا ابان نشوز**
المرأة وعظها فان ابيت الاغاثا نشوزها فان اقامت عليه ضربها وسقط بالنشوز قسطها
ونقضها **اذا** ظهر من المرأة امارات النشوز اما بالقول مثل اعتاد تحسين الكلام او كانت اذا
دُعيت اجابت بليكر ونحوها فتعذر ذلك **اذا** بالفعل بان كانت في حنف طاعة الوجه فلات
عقوبة او ابدت اعراضا على خلاف ما ابلغ من حسن المتفق او عطلها بالكلام بان
يقول ما هذا التغيير الذي خذنت وكنت الفت بشك غير ذلك فاتي الله تعالى فان حقي
واجب عليك وبقيت لها ان النشوز يسقط النفقة والكسوة والقسم بحسن ذلك
قوله تعالى **والا ينجأون** نشوزهن فعقلوهن ولا يجرها ولا يفر بها الاغتال ان لا يكون
ذلك نشوزا ولعلها تبدي عذرا او تتوب وتحسن ان يبرأها ويستعمل قلمها فان ابيت لا
النشوز وظهر ذلك منها بان دعاها الي الفرائض فابت وصارت بحيث **تدعو الي** ادعائها الي
تعب لا امتناع دلال او خرجت من منزلها ونحو ذلك جريها في المضجع ولا يجرها في الكلام وهل
هجرها في الكلام حرام او مكروه فيه وجهان قال الامام وعندي الله لا يحرم الامتناع من
الكلام ابدا نعم اذا كلم فعليه ان يجيب بجواب السلام وان تدايه قال الرازي ومن

قال تعالى التحريم ان يقول لا تنزع من ترك الكلام بلا قصد ما اذا قصد المحرم فحرام كان
الطيب وعينه اذا تركه الانسان بلا قصد لا يمان ولو قصد بتركه الاحداث ثم وحي
عن الشافعي انه لو هجرها بالكلام لم يزد على ثلاثة ايام فان زاد ثم قال ابن الرنعة
ومحل الخلاف فوق ثلثة ايام الثلاث فلا حرم قطعاً ^{الصواب} فقال النووي المحرم بتحريم الهجران فيما
زاد على ثلاثة ايام وعدم التحريم في الثلاث للحديث الصحيح لا يحل للمسلم ان يهجر اخاه فوق
ثلاثة قال الصحابي وغيرهم هذا في الهجران لغير عذر شرعي فان كان عذراً بان كان
المهجور مذموم للمال البدعة ارفسق ونحوها او كان فيه صلاح عاين الهاجر والمهجور
فلا تحريم وعلي هذا محل ما ثبت في الحديث صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه
ونبيه عليه الصلاة والسلام الصحابة عن كلامهم وكذا ما جاء من هجران السلف
منهم بعضاً كذا ذكر هنا وقابل كتاب الامان هجران المسلم حرام فوق ثلاثة
ايام وهذا اذا كانت الهجر لمفوض النفوس وتبعات اهل الدنيا فاما اذا كان
المهجور مستحقاً ومتجاهراً بالنظم والنسق فلا تحريم مهاجرة ابداً وكذا اذا كان
في المهاجر مصلحة دينية والله اعلم **قلت** واشد الناس فسقاً من المسلمين فقها
السوء وفقراء الرجال الذين يترددون في الغلة طمعاً في مرتبة مع علمهم عام عليه
من شرب الخمر وانواع الفجور من اخذ المكرم وقهر الناس على ما تدعوهم اليه انفسهم الامارة
بالسوء وسفك الدماء وقع من دعاهم الى شرارت به الكتب وارسلت به الرسل فلا يختر
بصنيع هؤلاء الا الاذلال من الفقهاء والفقراء ونحوه ما جاء به سيد السابقين
واللاحقين صلى الله عليه وسلم وقد حرك بعض فقهاء العصر محشاً فيمن يتعاطى سبباً حصل
به اعتقاد جل ما حرم الله تعالى لاجل عدم انكاره ذلك لان به تقام الشريعة قال ابن القيم
معصفاً في قاذورة كفر وان ادعى الايمان لان ذلك يدل على استهزاء به بالدين فلو كان
متعاطياً سبباً اندرس الشريعة أولى بالكفر ان لا يجعل هذا أولى لان ذلك يقتضي

علي العوام بخلاف القائل المصحف شرفه الله لان السبب المؤذي الي طمس الدين
وامانة الحق ادل دليل على خبث الطوية وان قال ان سريره حسنة كما قاله علي رضي
الله عنه وهذا جاري لا شك فيه والله اعلم اما اذا تكر منها الهجران واصرت عليه
فله الهجران والضرب بخلاف وهذا هي الطريقة الصحيحة المقيدة في المراتب الثلاث وفي
قول المجوز الهجران والضرب في المرتبة الاولى وهي عند خوض النشوز فظاهر الآية يدل لذلك
وهل يجوز الضرب في المرتبة الثانية وهي ما اذا ظهر منها ولم يتكر فيه خلاف ربح الرافعي في
الحرم المنع وحب النووي في النجاس الجواز واختاره في الروضة وقال انه الموافق لظاهر القرآن
وحديث جازله الضرب فهو ضرب تاذيب وتغزير وينبغي ان لا يكون مديناً ولا مجزاً ولا
علي وجه الملا كذا قال في الوادي الي نفاق وجوب الغرم لانه تبين انه انفاق لا اصلاح ثم الزوج
وان جازله الضرب فالاولي له العفو بخلاف الاول فانه لا يترك ضرب التاذيب للصبي لانه محل
للصبي وفي الحديث النهي عن ضرب النساء وأشار الشافعي فيه الى تاويلين احدهما انه مستور
بالاولى والثاني حمل النهي على الكراهة وترك الاول في الرافعي وقد حمل النهي على الحال ولم يوجد
فيه السبب المجوز للضرب قال النووي هذا التاويل لا يخرجه ولا يخرجه فان النسخ لا يفسخ اليه
الا اذا تعذر الجمع وعليه التاويل والله اعلم **قلت** ليس من النشوز المشتم وبذلة اللسان
لمكنها تاتى بما ذابيه وتستحق التاذيب وهل يوجبها الزوج او يرفع امرها الي القاضي فكلها
حكاهم الرافعي هنا بلا ترجيح وحزم في باب التعزير بان الزوج يودعها وصحة النووي هناك
زيادته فقال قلت الاصح انه يودعها بنفسه لان في رفعها الي القاضي مشقة وعار او تنكيد
للاستمتاع فيما بعد وتوحيداً للقلوب والله اعلم ولو سكنت من الجماع ومنعت من بقية
الاستمتاعات فهل هو نشوز يسقط النفقة ام لا فيه وجهان ذكرهما الرافعي بلا ترجيح
وصح النووي من زيادته انها تسقط والله اعلم **قلت** والخلع جازي على
علي عمن معلوم مشتق من الخلع وهو التزويج ومنه خلعت الثوب فاذا فارقتها

فقد خلعها منه وهو في الشرع عبارة عن الفرقة على عوض يأخذ الزوج فيه من ماله أو
خالعها على ما ثبت لها عليه من الفاسد أو الدين ونحو ذلك فإنه يصح ولا اخذ فلا حسن ان يقال
فرقة على عوض صحيح الى الزوج واصل الخلع صحيح على جواز وجا به القرآن والسنة قال الله تعالى
ولا جناح عليهما فيما افتدت به **ابن عباس** ان امرأة ثابت بن قيس اتت النبي صلى الله عليه وسلم
تقاتل يا رسول الله ثابت بن قيس ما عيب عليه في خلق ولا دين ولكني اكره الكفر في الاسلام
فقال النبي صلى الله عليه وسلم انك قد رزيت عليه خديعة قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اقبل الخديعة وطلقها فطلقها تطليقه رواه البخاري ولا فرق في جواز الخلع بين ان يخالع على الصدق
او على بطلان وعلى مال اخر سواء كان اقل من الصداق او اكثر ولا فرق بين العيين والدين
والسنة وضابطه ان كل ما جاز ان يكون عوضا في الخلع فهو قوله تعالى ولا جناح عليهما فيما
افتدت به ولانه عقد على بضع فان شبهه النكاح ويشترط في عوض الخلع ان يكون معلوما متوليا
مع سائر شروط الاعراض كالقدرة على التسليم واستقرار الملك وغير ذلك لان الخلع عقد معاوضة
فان شبهه البيع والصداق وهذا الصحيح في الخلع الصحيح ما الخلع الفاسد فلا يشترط العلم
به فلو خالعا على مجهول كغوب غير معين او على حمل هذه الدابة او خالعا بشرط فاسد كشرط
ان ينفق عليها وهي حامل او لا سكني لها او خالعا بالقبول الى اجل مجهول ونحو ذلك كانت منه
في هذه الصور مخرج المثل اما حصول الفرقة فلا في الخلع اما صحيح او طلاق فان كان فسخا فالنكاح
لا يفسد بفساد العوض وكذا فسخه اذ الفسخ يخلو العقود وان كان طلاقا فالطلاق يحصل
بلاعوض ماله حصوله بلا عوض فيحصل فساد العوض كالنكاح بل اولى لقوة الطلاق وسرايته
واما الرجوع الى المهر المثل فلان قضيته كما في فساد الطلاق ويقاس بما ذكرنا ما يشبهه لان
ما لم يكن ركنا في شيء لا يضر له بطلان كالمصداق ومن صور ذلك الخلع على ما في كنفها ولم
يعلمه فانها تبين بمهر المثل فالحال يمكن في كنفها في الوسيط ان يقع الطلاق رجعا والذي نقله عنه
انه يقع بائنا بمهر المثل قال الرافعي وشبهه ان يكون الاولي فما اذا كان حيا بالاب والام

فيما اذا ظن ان في كنفها شيئا فقال النودي المعروف الذي اطلقه الجمهور وتوقعه بائنا بمهر المثل والله اعلم
واعلم ان الخلع على ما ليس بمهر او بكنة قد يقصد بيقع به الطلاق بائنا بمهر المثل كما لو خالعا بمهر
او خيرا ومقصود بخلع ماله او خالعا على ما فيه فانه يقع الطلاق رجعا وفروا بان الدم لا يقصد
بحال فكانه لم يطلع في شيء والخلع على البينة كالحكم كالدلم لانها قد يقصد بالضرورة والحواس
وقال القاضي حين يقع في ذكر الخمر والمقصود رجعا لان المذكور ليس بالفلان بطلان في
شيء والصحيح انه يقع بائنا بمهر المثل فطلع به الاصحاب والخلع على ما لا يقدر على تسليمه وماله
بهم مذكور عليه كالخلع على الخمر ولو خالعا على عين فتلفت قبل القبض خرجت مستحقة للمغير
او مجبته فردها او فانت منها صفة مشروطة فردها رجعا بمهر المثل في الاصح وقيل ببقية العين
بخلع ماله او خالعا على شيء موصوف في الذمة بصفات معينة فاعطته ذلك الشيء فبان مجبنا
فله رده وبطلانها بتسليم كما في السلم ولو قال ان اعطيتني ثوبا صفتة كذا فانت طالق
فاعطته ثوبا بثلث الدية طلقت فان خرج مجبنا فرد رجعا بمهر المثل على الاظهر وبقيته ذلك الثوب
سلما على قول ضعيف والله اعلم واعلم انه يشترط ان لا يتخلل بين اليجاب والقبول كلام اجني
فان تخلل كلام كثير بطل الارتباط بينهما ولا يضر البسير على الصحيح **قالت**
الرواية ان طلقني فانت بريء من صداقي او فقد ابرأك فطلق وقع الطلاق رجعا
ولم يبرأ من الصداق لان تعليق الابرأ لا يصح وطلاق الزوج طعنا في البراءة فيكون ذلك
عوضا من غير لفظ صحيح في الترام لا بوجع عوضا قال الرافعي وكأنه لا بعد ان يقال طلق
فطلق في حصول البراءة وهي رغبة في الطلاق بالبراءة فيكون ذلك عوضا فاسدا فاشبه
ما اذا ذكر خيرا ونحوه والله اعلم وهذا الذي يحسنه الرافعي نقله الخوارزمي ونقل في المسألة واليه
بل حرم به القاضي حسين ونقله عنه الرافعي في اخر باب الخامس للخلع فقال ولو قالت ان
طلقك ابرأك من صداقي او فانت بريء فطلق لا يحصل الابرأ لان تعليق الابرأ لا يصح
لكن عليها مهر المثل لانه لم يطلق مجتأ بالابرأ وظن صحته والله اعلم قال الاسدي وما

وما نقله من وجوب مهر المثل واقعة الشهادة بخلافه فلا يجب شي وبقي رجعيًا والله اعلم
قلت يعرض قول الرافعي ما قبلها ما احتج به من ذكر المهر والخبر والحد والمقصود
والهية وعقلوا البيوتة بالطبع فيما يقصد وفي مساندة البراءة من الصداق مقصودة
لا محالة ومنها ما تقدم ايضا فيما اذا خالها على ما في كثرها ولا شيء فيها انها تبين مهر
المثل لانه انما يطلق طعنا في شيء كذا ذكره في الشامل والتمتة ووجه النووي واعتقدوا ترجيح
الحصول وفي فتاوى القفال انه اذا خالها على صداقها وقد برأته منه فان جهلت الحال فعليها
مهر المثل مثله لكان قدر قولان وان كانت عالة فان جرى لفظ الطلاق فهل تبين او يقع رجعا
وجهاً وان جرى لفظ الخلع فان قلنا في الطلاق يجب المال فمما اوي والا فوجهان بنا على
ان لفظ الخلع يقتضيه امر لا انتهى كلام القفال والصحيح ان مطلق الخلع يقتضي المال وقد
جاء بان هذه الصور فيها تعليل من جهة الزوج بخلاف مسألة البراءة فانه لا تعليل
فيها من جهة بل من المراجعة والله اعلم **وقد تملك المرأة نفسها ولا رجوع له عليها اذا طلق**
الرجل زوجته على عوضا وخالها فلا رجوع له سواء كان العوض صحيحا او فاسدا وسواء
قلنا الخلع فسح او طلاق لانها بذلت المال لتلك البضع فلا يملك الزوج ولاية الرجوع اليه
كما ان الزوج اذا بذل المال صداقا للملك البضع لا يكون للمرأة ولاية الرجوع اليه البضع والله اعلم
قال الزوج منه خالعتك بدينا وعلي ان لي عليك الرجعة فهل يقع الطلاق رجوعا ولا مال
او يلغو شرط الرجعة وتحصل البيوتة بمهر المثل في ذلك نصوه للشافعي قال ابن سلمة وابن
الوكيل في المسئلة قولان جمهور الاصحاب على القطع بوجوبه رجعيًا بلا مال ولو خالها بماية
على انه متى غارت الماية وكان له الرجعة نصر الشافعي على انه يفسد الشرط وتحصل البيوتة
بمهر المثل وقيل بطرد الخلاف في المسئلة الاولى وقيل بالجزم المنصوم لانه رضي بسقوط الرجعة
هنا ومتى اسقطت لا تعود والله اعلم **وكل امرأة بطلاق زوجته او خالها صح**
علي الاصح وقيل لالانها لا تستقل به ويجوز ان يوكل في الخلع عبدًا والسفيه المحرر عليه ولا

بأنه لا يملك الرجعة من غير مهر المثل ولا بد من مهر المثل في الرجعة

عجو

يجوز ان يوكل المحجور عليه في القبض فان فعل وقبض ففي التهمة ان المختلف ببر او يكون الزوج
مضيقا للماله ولو وكلت الزوجة في الاختلاع محجورًا عليه بسفيه قال الشافعي لا يقع وان
له الولي فلو فعل وقع الطلاق رجعيًا كاختلاع السفية وهذا على ما ذكره المتولي فيما اذا
طلق اما اذا اضاف اليها المال اليها فحصل البيوتة ويلزمها المال اذا ضرر على السفية
والله اعلم **قال ويجوز الخلع في الطهر الحيض والبلوغ المختلعة طلاق** **الطلاق** في زمن
الحيض حرام على سبيل ما ويستثنى من ذلك ما اذا طلقها على عوف وكذا اذا خالها واجتبه
لذا كان الطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقت به وبأن النبي صلى الله عليه وسلم طلق
الاذن لثابت ابن قيس في الخلع من غير حث واستغفر عن حال الزوجة وليس الحيض
بامر ياذر الوجود في حق النساء قال الشافعي نكح الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام
الاحتمال بمنزلة العموم في المقال والنبي صلى الله عليه وسلم يستغفر هل هي حايض
ام لا ثم المعنى يجوز الخلع اختلف فيه على وجهين احدهما ان المنع في الحيض انما كان محققا على
جانها بالنظر وان يتطوّل العدة فاذا اختلفت بنفسها فقد رضيت بالتطويل الثاني ان بذل
يشترط قيام الضرر او الحاجة الشديدة الى الخلاص وفي كل هذا لا عمن الامر بالانقياس
ومراقبة الاوقات ونظرة ثمة الخلاف في مسائلتين احدهما اذا سالت الطلاق ورضيت به بلا
عوض في الحيض فهل يكون الطلاق حراما ان علنا بالرضي فلا يحرم لرضاها بشطوط العدة **الثاني**
وهو الاصح يحرم لان الضرر لم يحقق لعدم بذل المال المسئلة الثانية لو خال الزوج اجنبيا
في الحيض فهل يحرم وجهان وجه الاول ان وجود بذل المال يدل على الضرر والاصح التحريم
لانه لم يوجد منها رضا ولا بذل **الثاني** ولا يلحق المختلعة طلاق لانها تبين بالخلع والبيان
لا يلحقها طلاق لانها اجنبية عنهم بدليل عدم جواز النظر والخلع ونحوهما والله اعلم
فخرج قد علمت ان الخلع يصح مع الزوجة للنصر كما يصح معها كذا يصح مع الاجنبي اذا قلنا ان
الخلع للزوج وهو الاصح وجهه ان الزوج حرم على الزوجة ان تنسقط حوضها فكذا لا يغير

الثاني

في الدين وفي وجه لا يصح فلو قال ان الخلع فسخ لم يصح من الاجنب لان الفسخ بلا علم لا ينفذ
بمع الزوج فلا يصح طلبه والله اعلم **الطلاق** وكنايته **الطلاق** في اللغة
هو حل القيد والاطلاق وهو ما يقال في اقامة طلاق اي مرسله ترعى حيث شئت وموفي
الشرع اسم لحل قيد النكاح وهو لفظ جاهلي ورد في الشرع بتقريبه ويقال طلقت المرأة بفتح
اللام على الاصح ويجوز ضمها **الاصح** فيه الكتاب والسنة واجماع اهل الملا مع اهل
السنة وسنورد ذلك بحمد شمس المطلاق اركان منها اللفظ فلا يقع الطلاق
بغير النية ولو حرر كسانه بكلمة الطلاق ولم يرفع صوته قد لا يصح نفسه نقل المني فيه
قولان احدهما تطلق لانه اقوي من الكتاب مع النية والثاني لانه في حكم النية لانه
تخلاف الكتاب فانه في وقوع الطلاق به حصول الافهام ولم يحصل هناك الله اعلم شمس اللفظ
اما تصريح واما كناية به بلا نية والله اعلم **الطلاق** فالتصريح ثلثة الفاظ الطلاق والفراق
والسراح ولا يقتضي اليه **الطلاق** كون الطلاق صرحا فلا تكرر في القرآن واشتهر في
معناه وهو حل قيد النكاح في الباطن والاسلام واصح عليه معظم الخلق ولم يثبت في
احد قال الله تعالى الطلاق مرتان والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروا فان
طلقوهن وقد فرضتم لهن ذريعتين يا ايها النبي اذا طلقتم النساء الي غير ذلك
الفراق والسراح فلورودها في الشرع وتكررها في القرآن بمعنى الطلاق فلا الله تعالى **الطلاق**
سرا خبيلا وقالت الى فتعالين استعلن واسر كن سرا خبيلا وقال تعالى او فارقوهن
بمعروف وقال تعالى وان يتفقا يعني الله كلاما من معونه **الطلاق** انه عليه الصلاة والسلام
سئل عن الطلقة الثالثة فقال لا تسرع بها حسان روى الدارقطني وصوب ارساله لكن
ابن القفطان صح في اقدمهم ان الفراق والسراح كنايةان لانهما يستعملان في الطلاق
وتعبر فاشبه اللفظ البين والجديد الصحيح الاول لما ذكرناه واعلم ان لفظ الطلاق
مصدر المشتق منه في حكمه الصريح **الطلاق** قال انت طالق ومثله او يا طالق او يا طلق

فالتصريح ما لا ينفذ في وقوع الطلاق على غيره واما الكناية فهو ما يتوقف على النية

بشدة

بشدة يد اللام وقع الطلاق وان لم ينو لانه صرح في حل قيد النكاح مشتهر بخلافه المشتق
من الاطلاق كقوله انت مطلقه باسكان الطاء او يا مطلقه فليس بصرح على الصحيح لعدم
اشتهار وان كان الاطلاق والطلاق متقاربين كالاكرام والتكريم في قوله انت طالق
او الطلاق او طلقه وجهان اصحها انه كناية ولو قال انت مفارقة او فارقتك او سرحتك
او انت مسرحة طلقت وان لم ينو الطلاق **الطلاق** قال اردت بقولي انت طالق اطلاقا من
الوثاق وليس هناك قيد وبالنسبة للمفارقة المنزل وبالسراح الى منزل اهلها او قال
اردت خطابا غيرها فسبق لسانها اليها لم يقبل منه في ظاهر الحكم فلو صرح بذلك قال
انت طالق ومن وثاق او قال سرحك الى موضع كذا او فارقتك في المنزل خرج عن كون
صرحا وصار كناية والله اعلم **الطلاق** اذا اشتهر في الطلاق لفظ سوى الفاظ الثلاثة
للصريح كقولنا سرتك علي حرام في النكاح بالصرح او صرحا عند الرافعي بل تحقق بالصرح
حتى يقع الطلاق وان لم ينو لغلبة الاستعمال وحصول التظاهر ونسبه الي التمهيد وقطوي
القبال والقاضي حسين والتأخيرين **الطلاق** لا ينفذ بالصرح قال الرافعي ورجحه المتولي ورويه
بان المصريح وحده من ورود القرآن وتكررها على لسان حملة الشريعة والافلاق اذا نظرنا الى
مجرد اللفظ والاستعمال بين الفراق والبيوتة قال النووي الارح الذي قطع به العراقيون
والمتقدمون انه كناية مطلقا والله اعلم **الطلاق** البلاد الذي لم يشتهر بها هذا اللفظ لطلا
فهو كناية في حق اهلها بلا خلاف ولو قال انت حرام ولم يقل علي قال النووي هو كناية بلا خلاف
والله اعلم **الطلاق** كل لفظ احتمل الطلاق غيره ويقتضي اليه **الطلاق** هو الضرب
التأني وهو الكناية ويقع الطلاق بهامع النية بالاجماع **الطلاق** ان عمر قال الرجل ان قال لامرأة
جهلك علي غارتك واشد كبريت هذه النية هل اردت به الطلاق فقال الرجل اردت به
الفراق فقال هو ما اردت **الطلاق** عابشه ان ابنة الجون لما دخلت على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورواها منها قالت اعوذ بالله منك قال لقد عذبت بعظيم **الطلاق** روى البخاري

فان لم ينولم يقع طلاق الا شرعا لانه لو كان يقع بلائيه لم يكن للتلفيق فايده وما بحث
القي صلي الله عليه وسلم الى كعب بن مالك ان يفتل امراته قال لها كعب التي باهلك فلما كانت
تؤتم لم يفرق النبي صلي الله عليه وسلم بينهما ولان الفاظ الكناية محتمل الطلاق وغيره فلا يقع
مالم ينوه كما ان الاسكال عن الطعام لما احتل الصبا وغيره لم ينصرف اليها الا بالنيه ثم
الفاظ الكناية كثيره جدا فنقتصر على ذكر بعضها فلهذا قوله انت خليه الى خاليه من
وبرتيه اي بركته من الزوج وبنته اي قطعت الوصل الى بيتها ونسبته من تبث الرجل الذي ترك
النكاح وانفرد وباتن من البين وهو الفراق ونحوه وبآينه والافصح بان كذا حتى وطاف
وانت حرة وانت واحد واعتدي واستبريد رجل والحق باهلك وجعلك على غاريك
وما شبه ذلك كقوله اخرجي واذهبي وسافري وتقني واستبري وبينني وابعدني
وتجربي وما شبه ذلك كقوله انت حرام اوانت علي محرمة او حرمتك ثم ان نوي الطلاق
بقوله انت علي حرام ونحوها فقد رجعا وان نوي عددا وقع ما نوي وان نوي الظاهر فهو
ظهار وان نوي الطلاق والظهار معا فاجمدا صحرى يستبري من جعله طلاقا او ظهارا
وهذا قال ابن الحارث واكثر الاصحاب ولا ينفذ الاثنان معا بلا خلاف وقيل يكون طلاقا
وقيل يكون ظهارا قال الاسناني وتقرير منع الجمع ممنوع يعني كون طلاقا وظهارا فان
يجوز استعمال اللفظ في المعنيين معا على مذهب الشافعي سواء كان اللفظ حقيقته
في احدهما مجازا في الاخر وقد مرح الرازي بان الجمع بين الحقيقة والمجاز غير منتهج ذكره في
كتاب الايمان وان اطلق قوله انت علي حرام ولم ينوي الطلاق ولا الظهار فقولان هذا
كله تفرج على ما صححه النووي ان قوله انت علي حرام كناية اما على قول الرازي فانه يكون طلاقا
وان اراد بقوله انت علي حرام تحريم عينيها او ذاتها وظهارا لزمه كفاية عينيها للمأوكا
ان لم يكن له نية في الاظهار ولو قال انت كالميتة والدم ولم ينو الطلاق او
الظهار نفذ وان نوي التحريم لزمه الكفار وان اطلق فالتعبد ان كل اسم يكون على الخلاق

وعلى هذا جري الامام والذي ذكره السخوي وغيره ان لا شيء عليه ولو قال اردت بانها
حرام علي فان جعلناه صرحا وجئت الكفار والافلا لانه ليس الكناية كناية وتبعه
على هذا جماعة قال الرازي لا يكاد يتحقق هذا التصوير ولو قال اردت انها كالميتة في
الاستقذار صدق ولا شيء عليه والله اعلم واعلم ان نية الكناية لا بد ان يقترن باللفظ
فلو تقدمت او تاخرت لم تؤثر ولو نوي في اوله عند قولها انت او عكسه كان نوي عند قوله
باين ففيها وجهان الاصح في الشرح الصغير الوقوع في الصورة الاولى مخالفتي المحرم
انه لا بد من اقترانها بجميع اللفظ واختلاف كلام الروضة والنهاج ايضا فرج فيه اقران
النية بكل اللفظ وقال في الروضة ولو اقترنت النية باول اللفظ وان اخره او عكس طلقت
في الاصح وقال الاسوي الفتوي انه يقع في الاولى فيما اذا نوي في اول اللفظ دون الثانية قال الماوردي
بعد تصحيحه انه اشبه بمذهب الشافعي والله اعلم قال هذا الطعام او الشراب
او الشاة حرام علي فهو لغو ولا يتعلق بكفارة والله اعلم وانما ضربت سيفي
طلاقت سنة وبدعه وهن ذوات الحيض فالتسنة ان يوقع الطلاق في طهر غير صحاح
فيه والبدعه ان يوقع الطلاق في الحيض او في طهر جامعها فيه وضرب ليس في طلاق سنة
ولا بدعه وهن اربع الصغيرة والآيسة والحامل والمختلعة والتي لم يدخلها ينزل
العلماء قدما وحديثا يصفون الطلاق بالسنة والبدعة وفي معناها اصطلاحان احدهما
ان السني ما لا يحرم ايقاعه والبدعه ما يحرم وعلى هذا فلا قسم سواءا الثاني وهو المتداول
وعليه جري الشيخ ان السني طلاق المدخول بها وبيت حامل ولا صغيرة والآيسة البدعي
طلاق مدخول بها في حيض او نفاس وطهر جامعها فيه ولم يبين حملها وبقي قسم آخر وهو لاشنة
ولا بدعه كطلاق غير المدخول بها والحامل والصغيرة والآيسة كما ذكره الشيخ وهو المصرب
الثالث اذا عرفت هذا فطلاق السنة ان يوقعه في طهر لم يحرمها فيه وهي
مدخولة بها لان ابن عمر طلق زوجته وهي حائض فقال عمر رسول الله صلي الله عليه وسلم

ردى

لما علق عشية زبد فانت ولم يعلم مشية فانها لم تطلق ^{والسلام} الحديث انه عليه الصلاة
 قال من اعتق اطلق واستثنى فله ثنية وبالقياس على غيره ومن الشروط كما لو قال انت
 طالق ان شاء ابوك او امك او شيعتي ونحو ذلك ولا فرق في الاستثناء بين ان يقول انت طالق
 ان شاء الله وان شاء الله فانت او متى شاء الله او اذا شاء الله وكذا لو قال ان شاء الله انت
 طالق وفي هذه الصيغة وجيه انه يقع ولو قال انت طالق ان شاء الله بفتح الهمزة حكى في اصل
 الروضة هنا ثلثة اوجه فقال لو قال انت طالق ان شاء الله بفتح الهمزة وقع في الحال
 وفي وجه لا يقع وفي ثالث يفرق بين عارفين النحو وغيره واختاره الرواية ومقتضاه وقوع
 الطلاق على الصحيح لكنه محج من زيادته خلاف ذلك ذكره قبيل الفصل العقود للتعليل بمثل
 فقال هنا في اصل الروضة ان للشرطية بكسر الهمزة فان فقتت صارت للتعليل فاذا قل انت طالق
 ان لم اطلقك بفتح الهمزة طلق في الحال الا ان يكون الرجل من لا يعرف اللغة ولا يعرف
 ان وآن وقال قصدت التعليل فيصدق قال الراعي هذا شبه وقال النووي من زيادته
 ان من لا يعرف اللغة لا يقع عليه طلاقا ومحل التعليل قال وهو الاصح وبه قطع الاكثر
 والله اعلم انت مني محصا ولو قال انت طالق ان لم يشاء الله واذا لم يشاء الله تعالى لم تطلق على
 الصحيح الذي قطع به الجمهور ولو قال انت طالق الا ان يشاء الله فمحلها ان اصحها في اصل
 الروضة انه لا يقع الطلاق وجعل المحل منه مشية الله تعالى محاله والتعليل على المستحيل
 لا يقع به طلاق كما لو قال انت طالق ان صعدت الى السماء وهذا ما حجه الامام والغزالي
 وغيرهما وجري عليه القفال ونقله عن نص الشافعي قال الراعي وهو اقوي ولهذا صححه النووي
 في اصل الروضة يعني عدم الوقوع والاعمال ^{قال انت طالق ان شاء الله ولم يقصد}
 تبركا ولا تطبيقا بل اطلاقا فهل يقع الطلاق ام هذه الحالة وهي حالة الاطلاق لم يذكرها
 الراعي ولا النووي قال الاستنوي وحكمه انه يقع والله اعلم فان اذ افرغنا على المذهب
 ان قوله ان شاء الله تعالى لا يقع منه طلاق بشرط كذلك ايضا الاستثناء يمنع انعقاد التعليل

كقوله

كقوله انت طالق ان دخلت الدار ونحوه ان شاء الله تعالى ويمنع في العلق كقوله
 انت حر ان شاء الله تعالى ويمنع انعقاد النذر ويمنع صحة البيع وسائر التفرقات
 والله اعلم ^{ويصح تعليقه بالصفة والشرط} يصح تجيز الطلاق كذلك في تعليقه
 واستأنس الاصحاب لذلك بقوله عليه الصلاة والسلام المؤمنون عند
 شروطهم وقاسوه على العتق فان العتق ورد في التدبير وهو تعليل
 عتق الموت والطلاق والعتق يتقاربان في كثير من الاحكام والمعنى في ذلك
 ان المرأة قد تخالف الزوج في بعض مقاصده ويمكن طلاقها لكون الطلاق
 بغض المباحات ابي تعالى ولكنهم يرجوا موافقتها فيعلق طلاقها بفعل ما يكرهه
 او ترك ما يريه فان تركت ما يكرهه وفعلت ما يريه فذاك والا ففي محتاسم
 الطلاق كذا قاله الراعي وفيه منازعة من جهة المعنى الذي ذكره يقتضي وجود
 التعليل عند وجوده لا عند عدمه ولا قايلا بالفرق وايضا فالقياس على العتق
 ممنوع فانه ضده لان العتق محبوب المرت سبانه وتعالى فناسب ان
 يكون يوسع فيه التعليل والطلاق متبعوض الرب فلا يناسبه ذلك
 ولهذا روي انه عليه الصلاة والسلام قال لما خلى الله تعالى علي
 وجه الارض ابغض اليه من الطللا اذا عرفت هذا فاعلم ان للتعليل
 بالصفة والشرط باب متسع جدا فنقتصر على بعض الامثلة تعلم ان الطلاق
 اذا علق على شرط لم يجز الرجوع في التعليل وسواء علق بشرط معلوم او مجهول
 اذ محتمل لا يقع الطلاق الا بوجود الشرط ولا يحرم الوطى قبل وجود الشرط
 ووقوع الطلاق ولو شك في وجود الشرط او الصفة المعلق عليها لم يقع
 الطلاق اذ الاصل عدم ذلك ولو علق الطلاق بصفة ثم قال عجلت تلك الصفة
 المعلقة لا يتجوز على الصحيح فمن الامثلة ما اذا قال ان زوجتي عند التخاصم

او غيره انت طالق ان شئت فيشترط مشيبتها في مجلس التواجب يعني
التخاطب فاذا اخرجت لم تطلق وان قالت شئت علي الفور طلقت ووجه اشتراط
الفور شيئين احدهما ان هذا التعليق استدعاء رغبة جواب منها خبر منزلة
القبول في العقود ^{الثاني} انه يتضمن تحبير او تملكها البضع فكان كما لو قال طلقني
نفسك ولو قال لها طلقني نفسك فهو تفويض الطلاق اليها وهو تملك للطلاق علي
الجديد فيشترط لوقوع الطلاق تطليقها علي الفور وكذا لو قال طلق نفسك علي ما به
وخوها فيشترط الفور وتبين منه ويلزمها المسمى فلو اخرجت وطلقت لم يقع وهذا
اذا كانت الزوج مكلفه راضيه اما لو كانت مجنونة او صغير غير مميز لم تطلق فان
كانت مميّنة فوجهان صحيحان ^{كذا يعني} انهما لا تطلق ايضا ولو كانت غير راضيه في الباطن
طلقت في الظاهر وهل تطلق باطنا وجهان احدهما لا يقع قاله غير واحد كما لو علق
بخيضها فقالت حضت وهي كاذبه فانه لا يقع باطنا والاصح في الحر والنكاح والتمت
وبه قال الفقهاء وغيره انه يقع لان التعليق في الحقيقة بلفظ المشيئة وقد وجدت لا
بما في الباطن ولو شئت تعليقها ولم تطلق لسانها قال الامام الذين يجب القناع به
انها لا تطلق ظاهرا ولا باطنا لان الكلام للباري علي النفس ليس جوابا وابداء الراضي في
الوقوع تردد او حكمي في الروضة في ذلك وجهين ولو قالت شئت فكذلك فان
قلنا ان المعلق عليه اللفظ فالقول قوله وان قلنا ما في نفس الامر فالقول قوله
حكاة مجازي ولو علق الطلاق بمشيئتها لا مخاطبة لها فقال زوجتي طالق ان شئت
لم يشترط المشيئة علي الفور علي الاصح سواء كانت مخاطبة حاضرة ام
غائبة ولو قال لا جنبي ان شئت فزوجتي طالق فالاصح انه لا يشترط مشيئته
علي الفور اذ لا تملك ولو قال ان شئت وشا فلان فانت طالق اشترط شيئا
علي الفور وفي مشيئة فلان الوجهان الصحيح لا يشترط الفور ولو علق بمشيئتها

فاراد ان يرجع قبل مشيئتها لم يكن كسابر التعليقات ثم هذا كله اذا علق
انت طالق ان شئت اما اذا قال انت طالق متى شئت تطلق متى شئت وان
فارقت المجلس لانه تعليق علي صفة لا تقتضي فورا ولو قال انت طالق ان شئت
وانا فمتي شئت وقع الطلاق ولو قال انت طالق كيف شئت قال الغوي قال ابو زيد
والفقهاء تطلق شئت ام لم تشا وقال الشيخ ابو علي لا تطلق حتي يوجد مشيئته
في المجلس مشيئة ان تطلق او ان لا تطلق قال الغوي وكذا الحكم اذا قال علي ان وجه
شئت كذا نقله الرافي هنا ثم اعاد ذلك في باب العتق قبيل الاول واقتضي نقله هناك
رجحان اشتراط المشيئة والله اعلم ومنها ^{ها} اذا قال انت طالق ان شئت ^{بها} بوجوبك
ان لا تطلق فلا يقع طلاق كما لو قال الا ان يدخل بوك الدار فانها لا تطلق اذا دخل
ولو قال انت طالق لولا ابوك لم تطلق علي الصحيح ومنها ^{ها} انت طالق يوم يقدم
زيد فمقدم نهارا طلقت وتبين الوقوع من اول النهار علي الصحيح وقيل يقع الطلاق
عقب القدوم فلم يأت ثم قدم زيد ذلك اليوم فعلي الصحيح ان ماتت مطلقه فلا
يرثها الزوج وان كان الطلاق بايضا وكذا الومان الزوج بعد الفجر فمقدم زيد يومه
لم تترث منه ولو خالعه في اول النهار ثم قدم زيد فعلي الصحيح الخلع باطل ان كان الطلاق
المعلق بقدوم زيد بايضا وان كان رجعيًا فعلي الخلاف في الرجعية والافضل صحة خلع
الرجعية لانها زوجة ولو قدم زيد ليلا لم تطلق علي الذهب الذي قطع به الجمهور
والله اعلم ومنها ^{ها} اذا قال ان دخلت الدار او كلمت زيدا فانت طالق او انت
طالق ان دخلت الدار او كلمت زيدا طلقت بايها وجد وتخل اليهين فلا يقع
بالصفة الاخرى شي وان قال ان دخلت الدار وان كلمت زيدا لا يقع فاطلاق
فدخلت وكلمته وقع طلقتان وباخذي الصفتين طلقه وان قال ان دخلت
وكلمت فلان فانت طالق فلا بد من وجود الدخول والتكليم ويقع طلقه ^{واحد}

وسواء تقدم الكلام على الدخول او تاخر على الصحيح ومنه ~~هاذا~~ اذا اكلت
 للزبيب فانت طالق فاكلته طلقت فان تركت واحده فلا تحدث ويقاس
 بهذا اشباهه ولو قال ان اكلت هذا الرغيف فانت طالق فاكلته لا فتا
 قال القاضي حسين لا تحدث كما لو قال ان اكلت هذه الرمانة فانت طالق
 فاكلتها الاحبة فانه لا تحدث وقال الامام ان بقي قطعه تحسن ويجعلها
 موضع لم يحدث وربما يضبط بان تسمى قطعة خبر وان دق مدركه لم يبق
 له اثر في بر فلا تحدث قال الراجعي والوجه تنزيلا لطلاق القاضي حسين على هذا
 التفصيل والله اعلم ومنه ~~ها~~ لو وقع حجر في الدار فقال ان لم يخرج يني
 الساعة من رماه فانت طالق ففي فتاوي القاضي انها ان قالت رماه مخلوق
 لم تطلق وان قالت رماه آدمي طلقت لجواز ان يكون رماه الهوي لانه وجه
 شبهك لحدث وشككنا في المانع وشبهه بما اذا قال انت طالق الا ان يشاء
 زيد اليوم فمضي اليوم ولم تعرف مشيئة فانه يقع الطلاق على خلاف فيه
 سبق ~~في~~ كلام الروضة هنا وذكر في آخر باب الرابع انه قال انت طالق وان
 لم يشأ زيد او انه لم يدخل الدار او ان يفعل كذا ومات ولم يعلم وجود الصفة
 فلا كزون قالوا بالوقوع عند الشك لان الاصل عدم وجود المعلق عليه واختار
 الامام عدم الوقوع قال الراجعي وهو وجه قوي قال النووي الاصح عدم الوقوع
 للشك في الصفة الموجبة للطلاق ~~قلت~~ وايضا ما قاله النووي انه وان
 كان الاصل عدم مشيئة زيد او عدم دخوله الدار الا انه عارضه اصل النكاح
 واحتمال وجود مشيئة زيد ودخوله الدار يمكن فضعف اصل عدم الدخول
 والمشيئة بهذا الاحتمال ولا كذلك النكاح وقياس الصحيح هناك عدم الوقوع
 في مسألة الحجر لا ثلاثا ان شاء الله تعالى والله اعلم ومنه ~~ها~~ لو قيل يا

صداقها في الحاشية
 مع ان قوله طالق على ما ذكره في المتن
 والله اعلم وشيئا فانت طالق
 في قوله طالق فانت طالق
 في قوله طالق فانت طالق
 في قوله طالق فانت طالق

زوج القحبة فقال ان كانت امراتي بهذه الصفة فهي طالق نظرا ان قصد
 التخاصم من عايرها وقع الطلاق والا فهو تعليق فينظر ان كانت بالصفة
 المذكورة طلقت والا فلا وكذا لو قال له يا خسيس فقال ان كنت كما تقولين
 فانت طالق نظرا ان اراد المكافاة طلقت سواء كان خسيسا ام لا وان
 قصد التعليق لم تطلق الا بوجود الحسنة وان اطلق ولم يقصد المكافاة
 ولا حقيقة اللفظ فهو التعليق فان عم العرف بالمكافاة كان على خلاف
 في انه يراد في الوضع او العرف والاصح وبه قطع المتولي هو مراعاة اللفظ
 فان العرف لا يكاد ينضبط في مثل هذا اجاب القاضي حسين بمقتضي
 الوجه الآخر فان شك في وجود الصفة فالاصل ان لا يطلق والله اعلم
 ومنه ~~ها~~ لو قالت له يا احمق فقال ان كنت احمق فانت طالق فالامر
 راجع مع معرفة الاحق قال الراجعي قال ابو العباس الروياني الاحق
 من نقصت مرتبة اموره واحواله عن مراتب امثاله نقصا ثابتا بيقين
 بلا سبب ولا مرض وقال النووي قال صاحب المذهب والتهذيب الاحق
 من يفعل الشيء في غير موضعه فيباني بالحسن في موضع القبيح وعكسه وقال
 ثعلب الاحق من لا يفتنع بفعله والله اعلم ومنه ~~ها~~ قال رجل لزوجته سرفت
 او زنيبت فقالت لم افعل ذلك فقال ان كنت سرفت او زنيبت فانت طالق
 حكم بوقوع الطلاق في الحال باقراره السابق كذا قاله الراجعي والنووي جازين
 به وفيه نظر ومنه ~~ها~~ لو قال ان ضربتك فانت طالق فتطلق اذا حصل
 الضرب بالسوط او الكرا والمكر ولا يشترط الا يكون حايلا وبشرط الايلاء على
 الاصح والعرض وقطع الشعر لا يسمى ضربا فلا يقع به الطلاق وتوقف المنزلة على
 العرض ولو قصد ضرب غيرها فاصابها طلقت ولم يقبل قوله لان الضرب يقين

في العلم بقبحه وفي الخطاب
 في العلم بقبحه وفي الخطاب
 في العلم بقبحه وفي الخطاب
 في العلم بقبحه وفي الخطاب

وتحتمل ان يصدق قاله البغوي في فتاويه ومنه الوقال ان رايت فلانا
فانت طالق قرانه حيا او ميتا او نائما طلقت ويكفي روية شئ من بدنه وان قل
وقيل يعتبر الوجه وان راته مستورا او في المنام لم تطلق وان راته في ماء صاف
او من وراء حجاب شاف طلقت علي الصحيح ومنه الوقال ان كلت زيدا فانت
طالق فكلمته ولو كان سكرانا او مجنونا طلقت قال ابن صباغ بشرط ان يكون
السكران بحيث ان يسمع ويكلم وان كلمته وهو مخملي عليه او نائم لم تطلق وان كلمته
وهو مجنون قال ابن الصباغ لا تطلق وعن القاضي حسين انها تطلق قال الرافعي
والظاهر تحريمه على حث الناسي وان كلمته وهي سكرانه طلقت علي الاصح ولو خفت
بحيث لا يسمع لم تطلق وان وقع في سمعه شئ فهو للقصد انتفاء الالة لا يقال كلمته
ولو نادته من مسافة بعيدة لا يسمع منها الصوت لم تطلق ولو حملت الزرع كلامها
ودفع في سمعه فلم يذهب انما لا تطلق وان كانت المسافة بحيث يسمع فيها الصوت
فلم يسمع لذهول او شغل طلقت فان لم يسمع لها رخص زرع او لصم فيه وجهان لم
يصح الرافعي ولا النووي شيئا وحج الرافعي في الشرح الكبير في صلاة الجهر عند اسباغ
الرجلين الا انه فرض في المساء في الصبح فقط ونقله في التتمة عن نصر الشافعي
واما النووي فاختلوا في تصحيحه فصح في صحيح تصحيح التتمة انه لا يقع وزرع
في صلاة الجهر بالوقوف والله اعلم ومنه الوقال ان سرقته مني شيئا فانت طالق
فدفع اليها كيتا فاخذت منه شيئا لا تطلق لانه خيان لا سرقة قلت كذا جزم
به الرافعي والنووي وفيه نظر من جهة ان العاصي لا يفرق بين السرقة والخيانة
فاذا سرق السرقة بالخيانة واخذناه بذلك وقعنا عليه الطلاق علي الاصح
واعتقاده والله اعلم ومنه الوقال المديون لصاحب الدين ان اخذت
مالا الذي علي فامرني طلق فاخذه مختارا طلقت امرأة المديون سواء

سواء كان المديون مختارا في الاعطاء او مكرها وسواء اعطي بنفسه او استلبه
صاحب الدين قال البغوي وكذا لو اخذه الحاكم ودفعه الي صاحب الدين وفي
كتب العراقيين لا يقع الطلاق اذا اخذه الحاكم ودفعه اليه لانه اذا اخذه الحاكم
بريت ذمة المديون وصار المأخوذ حق لصاحب الدين فلا يبقى له حق عليه
فلا يقرب باخذه من الحاكم أخذ احقه من المديون ولو قضى حقه اجنبي قال
الداري لا تطلق لانه بدل حقه لاحقه بنفسه ولو قال ان اخذت حقك مني
لم تطلق باعطاء وكيله ولا باعطاء السلطان من ماله فان كره له السلطان حتى
اعطي بنفسه فعلى القولين في الحكم ولو قال ان اعطيتك حقك فامرني طالق
فاعطاه باختياره طلقت سواء كان الاخذ مختارا في الاخذ لا ولا تطلق
باعطاء الوكيل والسلطان لانه لم يعطه وانما اعطى غيره قلت هذا صحيح حيث
اراد ان لا يعطيه بنفسه فاطلق اما اذا اراد باعطاء عدم الوفاء بحق
عليه فبطلت باعطاء الوكيل والحاكم لانه غلط على نفسه لا صرف اللفظ عن حقيقة
المال العلي الجباري صحيح مستعمل في جعله والله اعلم ومنه سئل القاضي
حسين عن امرأة صعدت السطح بالفتاح فقال ان لم تنلق المفتاح فانت
طالق فلم تلقه ونزلت فقال لا يقع الطلاق ويجوز قوله ان لم تلقه على التابيد
كما قال اصحابنا فيمن دخل عليه سديقه فقال تغذي معي فامتنع فقال ان لم تنفذ
مع فامرني طالق فلم يفعل الا يقع الطلاق فلو تغذي به وذلك وجه وان مال
الزمان انحلت اليه فان نوي ان يتغذي معه في الحال فامتنع وقع الطلاق
وراي البغوي حمل المطلق على الحال لاجل العادة وسئل القاضي ايضا عن رجل
قال لامرأته ان لم تبقي هذه الدجاجات فانت طالق فقتلت واحدة منهن
طلقت لتعذر بيع الجميع فاذا دعت واحدة وباعتهن مع المذبح لم تطلق

الحكم

وسئل عن ثلث قرأت سورة البقرة في صلاة الصبح فانت طالق فقرأ
 ثم قعدت صلاتها في الركعة الثانية لم تطلق علي شيء لان الصلاة عبادة واحدة
 ويعد اولها بفساد آخرها والله اعلم ومنها اذا قال ان كلمتك فانت
 طالق ثم اعاده طلقت وكذا لو قال اعرف ذلك طلقت لانه كلمتها ولو قال ان
 بدتك بالكلام فانت طالق او بالسلام فانت طالق فبدته لم تطلق وتخل
 اليهن والله اعلم ومنها لو قال الزوجته ان غسيت ثوبي فانت طالق فغسلته
 اجنبية ثم غسسته زوجته في الماء تنظيفا ففي فتاوي القاضي حسين انها لا تطلق
 لان الوفي في مثل هذا يغلب المراد في الوفي الفصل بالصابون والاشنان ونحوهما
 وازالة الوسخ وقال غير القاضي ان اراد الفصل من الوسخ لم تطلق وان اراد التنظيف
 فلا حنت وان اطلق فلا حنت هذا كلام الروضة **دول** فلا حنت سهو لموافقة
 لما قبله وصوابه حنت وكذا هو في الراجعي والله اعلم ومنها لو حلف شخص
 انه يخرج من البلد حتى يقضي ديني فلان بالهول فحله ببعض دينه وقضي الباقي
 من موضع آخر ثم خرج طلقت ولو قال ردت ابي لا اخرج حتى اخبره اليه من دينه
 واقضي حقه قبل قوله في الحكم قاله البخوي في فتاويه ومنها لو حلف شخص ان هذا
 الذي اخبره من فلان وشهد عدلان انه ليس كذلك طلقت علي الصحيح لانها وان
 كانت شهادة علي النفي الا انه في محيط به العلم كذا نقله الراجعي عن ابي العباس الروياني
 واقره وتبعه النووي قال الاستنوي الحنت غير صحيح علي قاعدته فانه اذا حلف
 معتقدا انه ذلك انشئ وليس يراه بكونه جاهلا به فالاصح ان الجاهل لا حنت وقد
 صرح الراجعي بهذه القاعدة في اول كتاب الايمان اذا حلف بالطلاق انه لم يفعل
 كذا فشهد عليه عدلان عند ان فعله يتيقن صدقهما او غلب علي ظنه صدقهما
 لزمه الاخذ بالطلاق كذا نقله الراجعي عن ابي العباس الروياني وتبعه النووي

قال

قال الاستنوي هذا انما يجي اذا فرغنا علي حنت الناسي فاعرفه وهو قريب
 مما مر والله اعلم ومنها لو قال الزوجته ان خرجت من الدار بغير اذني
 فانت طالق فخرجها هو فهل يكون اذنا وجهان القياس المنع كذا نقله
 الراجعي عن ابي العباس الروياني وتبعه النووي ومقتضاه وقوع الطلاق
 والله اعلم ومنها لو قال ان لم تخرجي الليل من داري فانت طالق
 فخرجها مع اجنبية في الليل وجد نكاحها ولم تخرج لم تطلق وانه لو حلف لا يخرج
 من البلد الا معها فخرجها وتقدم بخطوات فوجهان احدها لا حنت للعرف
 والثاني حنت ولا يحصل البر الا بخروجها معا بلانقذ وانه لو حلف لا يفرها
 الا بالواجب فشتنته فضرها بالخشب طلقت لان الشتم لا يوجب الضرب
 بالخشب وانما يستحق به التعزير وقيل خلافة كذا نقل ذلك الراجعي عن ابي العباس
 الروياني وقره وقال النووي الاصح انه لا تطلق في مسلة الضرب ولا في مسلة
 التقدم بخطوات بغيره والله اعلم ولو سرق من زوجها دينارا فان تلف
 الدينار وها حيان فوقع الطلاق علي الخلاف في الحنت بفعل الكفر قال النووي
 ان تلف بعد التمكن من الرد طلقت علي المذهب والله اعلم ومنها لو
 لو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وشار الي موضع من الدار فدخلت
 غير ذلك الموضع من الدار ففي وقوع الطلاق وجهان قال النووي اصحها لو
 لكنه ان اراد ذلك الموضع دين بينه وبين الله تعالى والله اعلم ومنها
 قالت له زوجته هذا ملكك فقال ان كان ملكي فانت طالق ثم وكل من بيعه
 فهل يكون اقرارا بانه ملكه وجهان وكذلك لو تقدم التوكيل علي التعليق قال
 النووي المختار في الحالين انه لا طلاق اذ محتمل ان يكون وكلا في التوكيل
 بيعه او كان لغيره وله عليه دين وتعدرا استيفاه في بيعه لئتملك ثمنه

او غصبا او باعه بولايه كالوالد والوصي والناظر والله اعلم ومنه لو قال
ان لم اطارك لليلة فانت طالق فوجدتها حايضا فعن المزني انه حكى عن الشافعي
وما كرواي حنيفه انه لا طلاق واعترض فقال يقع الطلاق لان العصبه لا تتعلق
لها باليمين ولهذا لو حلف ان يعصى الله فلم يعصيه حنث وقيل ما قاله المزني
هو المذهب واختاره الثقفاني قيل علي قولين كفوات البر بالاكراه كذا ذكره الرافعي
هذه المسئلة بالاكراه هنا عن الروياني وتبعه النووي ثم اعاد الرافعي في باب
السادس في النوع السابع عند الحلف علي استيفاء الحقوق وجزم به بما قاله
المزني حكاه وتعليله والله اعلم ومنه لو قال ان تنسومي غدا فانت طالق فحاضت
وقع الطلاق علي الخلاف في الكراه والله اعلم ومنه لو حلف لا يعيد للمكان
الفلاي فاقام به يوم العيد ولم يخرج الي العيد قال ابو شنجي حنث وتحمّل مانع
نقله الرافعي عنه واقره وتبعه النووي ومنه لو تخاسم رجل وامرأته علي الرأيه
وقال ان نجي الي الفراش الساعة فانت طالق ثم طالت الخصومه بينهما حتي
مضت الساعة ثم جاءت الي الفراش قال ابو شنجي القياس انها طلقت كذا نقله
عنه الرافعي وقره وتبعه النووي ومنه لو قال الزوج ان خرجت من الدار
فانت طالق وللدارستان باب مفتح اليها فخرجت الي البستان قال ابو شنجي
الذي يقتضيه المذهب انه ان كان بحيث يعد من جملة الدار ومراقفها
لا تطلق ولا فتطلق كذا نقله الشيخان واقره قال ابو شنجي لو حلف انه لا يفر
فلانا وقد عرفه بوجهه وطالت صحبتها له الا انه لا يعرف اسمه حنث عا قياس
المذهب وبه قال الاسترأدي قال ابو شنجي ولو قال ان نمت علي ثوب لك فانت
طالق فوضع راسه علي منقعه لها لا تطلق كما لو وضع عليها يديه او جلبيه والله اعلم
مسئله حلف لا ياكل من طعام فلان فتنها هذا قال ابو شنجي حنث واقره الرافعي

حاشا

هنا قال النووي هذا شكل لان المناهضة في معنى المعاوضة وان التمكن في معنى
المعاوضة والا فيخرج علي مسئلة الضيف والله اعلم والمناهضة هذه للمسافرين
تفقهم واشترأكم في الاكل من المختلط منهم اعاد الرافعي المسئلة في آخر كتاب الايمان
وفسره بتفسير هو اعلم ما فسره النووي وذكر ما ذكره النووي من التخرج علي
مسئلة الضيف والله اعلم ومنه لو قال ابو شنجي اوقال ان دخلت دار فلان
سادام فيها فانت طالق فتقول فلان منها ثم عاد اليها فدخلت لا تطلق واقره
الشيخان علي ذلك قال ابو شنجي ولو قال ان اغضبك فانت طالق فغضبها
طلقت وان كان ضرب تاديب **قلت** كذا اطلقه الشيخان وينبغي ان يقال ان
امرئته بضربه اذ لم تاهم وادعت انها لم تغضب لم يقع لودم وجود الضيفه
اذ لا يلزم من الضرب الغضب والله اعلم ومنه لو قال ان اكلت من ثيابي
تطبخه فهي طالق فوضعت القدر علي الكانون واوقد غير ما لم تطلق **قلت** لودم
سبح التنوير غيرها ووضعت القدر فيه كذا قاله العبادي واقره الشيخان
وهو صحيح فيمن عا دتها ثيابا شر الطبخ بنفسها اما اجرت به عادة اصحاب
الثروه من ان المرأة لها خادم هي تتولي وضع القدر علي الكانون والوقيد والزوج
تربتها في امر الطبخ فينبج الحنث اذ يصدق عليها انها طبخت في عرفة واستعمل
ولهذا لم تنزل الزوجه تقول عند مخاطبتها لم اقبض في حقه ولم ازل الطبخ له واغسل
عليه فهو عندهم عرف شايع مطرح والله اعلم ومنه لو قال ان كافي بيديك
فامرتي طالق وفيه سراطه طلقت قاله العبادي واقره الشيخان **قلت**
وفيه نظر لا مطلق العرف لا يقتضيه وهذا عند عدم القرينه الداله علي النار المعنا
اما عند وجود القرينه الداله علي ذلك كمن جأب آنية لاخذ نار الطبخ ونحوه
فالوجه القطع بعدم الوقوع والله اعلم ومنه لو قالت له زوجته لا طاقة

لي

لي بالجوع حرك فقال ان جعت يوما في بيتي فانت طالق ولم ينوالها
 فيعتبر فيعتبر حقيقة الصفة ولا تطلق بالجوع في يوم الصوم قاله العبد المذنب
 الشيخان ومنها قال لم يزوجهم ان لم تكوني احسن من القمراوان لم
 يكن وجهك احسن من القمراوان طالق قال القاضي ابو علي والفقهاء
 وغيرهم لا تطلق واستدلوا بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم
 قال النووي هذا الحكم والاستناد مستوف عليه وقد نص عليه الشافعي قال الرزبي
 لو قال ان لم اكن احسن من القمراوان طالق لا تطلق وان كان رنجا اسود
 والله اعلم ومنها اذا طلق علق طلاقا يحضرها فقالت حضت وانكر
 الزوج صدقت وكذا الحكم في كل ما لا يعرف الا منة بقوله ان اضرمت لي شواتم
 اضرمت فانه يقع الطلاق ولو علق طلاقها بزناها فقالت زنيته فوجها من احد
 تصدق لانه يحكي بغير معرفته فاشبهه الحيض واحمها عند الامام واخر من لا يصدق
 كالتعليق بالدخول وغيره لان معرفته ممكن والاصل بقا النكاح وطرد الخلاف في
 الافعال الخفية التي لا يكاد يوقف عليها ولو علق بالولادة فادعيتها وانكر وقال
 هذا الولد مستعاري لم تصدق هي علي الاصح وتطالب بالبيعة كسائر الصفا
 ولو علق طلاقا غيرها يحضرها لم يقبل قولها فيه الا بتصديق الزوج ولو قال
 ان حضت فانت وضررتك طالقان فقالت حضت وكذبها طلق ولم تطلق
 ضررتها علي الصحيح ويشترط في التعليق بالحيض ان تحيض ثم تطهر وحديث
 الطلاق ان قال ان حضت حيفنه فلو قال ان حضت واطلق فالمراد انه
 يقع بروية الدم فان انقطع قبل يوم وليلة ولم يجد الى خمسة عشر يوما
 تبين انه لم يقع والله اعلم ومنها في فتاوي الفقهاء لو قال ان كنت
 حاملا فانت طالق فقالت انما حمل فان صدقها الزوج حكم بوفوق الطلاق

في الحال وان كذبها لم تطلق حتى تلد فان لمسا النساء فقال ربع منه من فصاعدا
 انها حامل لم تطلق لان الطلاق لا يقع بقول النسوة ولو علق الطلاق بالولادة
 فشرها ربع نسوة بها لم يقع الطلاق وان ثبت النسب والميراث لانها من
 نوابغ الولادة وضروا تراها بخلاف الطلاق والله اعلم ومنها لو قال ان لم
 اطلقك فانت طالق لم يقع الطلاق حتى يحصل الياس من التطليق وفي معنى
 ذلك التعليق بنفي دخول الدار والضرب وسائر الافعال بخلاف ما اذا قال
 اذا لم اطلقك فانت طالق فانها تطلق اذا مضى زمان يمكن ان يطلق فيه فلم تطلق
 وهذا هو المذهب في ذلك واذا اوهو المنصور والفسوق بين يدي واذا ان
 حرف ان يدل على مجرد الاشياء فلا شعار له بالزمان بخلاف اذا افانها طرفة
 زمان وقيل فيها قولان ولو قال متى لم اطلقك او مهابا او اي حين او كلما
 افعل او تفعل كذا فانت طالق ففي زمن يسع فيه الفعل ولم يفعل طلقت
 على المذهب كلفظة اذا وعلم ان لفظة ان المكسورة اذا فتحت صارت للتعليل
 فلو قال ان لم اطلقك فانت طالق بفتح ان طلقت في الحال قال الراجح الاشبه
 انه يقع في الحال ان يكون ممن لا يعرف اللغة وقال قصدت التعليق فيقبل منه
 ويصدق قال النووي يكون ذكر التعليق مطلقا اذا كان عاميا لا يفرق بين
 ان وان وهو اصح التعليق وبه قطع المحققون وما قاله النووي نقله الراجح
 عن الشيخ ابي حامد والامام الغزالي والنووي اعلم ان قول العامي انت طالق
 ان دخلت الدار بفتح ان كذلك وكذا قول انت ان دخلت الدار وان كانت
 للتعليل لانه لا يفرق بين ان واذا والله اعلم علق طلاقا زوجة بصفة
 لدخول الدار مثلام اباها قبل الدخول بخلاف او بالثلاث في الدخول بها او بواحدة
 في غير الدخول بها ثم وجدت الصفة في حال البينونة ثم جدد نكاحها ثم

ع وجدت النسخة ثانيا في النكاح الثاني لم تطلق علي المذهب الذي قطع به
الاصحاب ويجري الخلاف في عود الايلا والظهار ولو لم توجد النسخة في
حال البينونة ثم وجدت في النكاح الثاني لم تطلق علي الراجح لان التعليق يتعلق
بالنكاح الذي وجد التعليق فيه والنكاح المجدد غيره فلو كان الطلاق
رجعيا ثم راجعها ثم وجدت النسخة طلقت بلا خلاف لانه ليس نكاحا مجددا
ولم يحد شحالة تمنع وقوع الطلاق وهذه المسئلة هي التي تعتبرها بعود
البين والله اعلم **ولا يقع الطلاق قبل النكاح** وقوع الطلاق
الولاية علي المهر كالزوجة فلا يصح الاق غير الزوج وسواء كان بالتخيير كقوله
لا جنبية انت طالق او بالتعليق كقوله لا جنبية ان تزوجت طالق
او ان تزوجت فلا نه في طالق وجدة ذلك **صلي الله عليه وسلم** لا طلاق
الا فيما يملك رواه غير واحد وقال الحاكم صحيح الاسناد وقال الترمذي انه
حسن واحسن شي روي في الباب وسالت البخاري اي شي اصح في الطلاق قبل
النكاح فقال حديث عمر بن شبيب عن ابي بكر بن جده وروي لا طلاق الا
بعد النكاح وبالقياص علي ما لو قال لا جنبية ان دخلت الدار فانت طالق ثم
تزوجها ثم دخلت الدار فانها لا تطلق بالاتفاق ولنا قول في المعلق انه يقع
والمذهب انه يقع والله اعلم **اربعة لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون**
والنايم والمكره اما الثلاثة الاول فلقوله صلي الله عليه وسلم رفع القلم عن
ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل
اخرجه ابو داود والترمذي وقال حسن واما المكره فلقوله صلي الله عليه وسلم
لا طلاق ولا عتاق في غلاق رواه ابو داود وابن ماجه والحاكم وقال انه علي
شرط نسلم ولفظ ابن ماجه والحاكم اغلاق بالابق وهو الحيض والاعلاق

الاكره

الاكره قاله ابو عبيد القتيبي وفي حديث ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام
قال وضع عن امي الخطا والسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه وصححه ابن
خشان والحاكم وقال لا علي شرط الشيخين واعلم ان البرسم والقم عليه كالنابسم
واما السكران فيقع طلاقه علي المذهب لانه مكلف وحجته قوله تعالى لا تقربوا
الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولان عليا راي انجاب حد الغتري
عليه لهديانته ووافقه الصماني علي ذلك فدل علي ان كلامه حكما كالصاحي في قضاء
الصلوات زمن سكره وكذا في وقوع الطلاق وهو يقع طلاقه باطنا وجهان ومن
شرب دواء وزال عقله من غير حاجة تحكه حكم السكران لا شتراتها التعدي
بالتشرب **واعلم** ان المكره علي تعليق الطلاق لا يصح منه التعليق كما لا يصح
الاكره تخيير المطلق ولا بد من معرفة شروط الاكره فانها قد تلتبس علي كثير من
الفقهاء فضلا عن المتفهمة وكثيرا ما يقع في الفتاوي ما يقول العلماء في شخص
علي طلاق زوجته الاكره الشرعي فهل يقع طلاقه ام لا **فصل في المفتي اذا اكره**
الاكره الشرعي لا يقع وهذا الجواب وان كان يقال صحيح الا انه خطا باعتبار
عدم استفسار السائل وقد كان بعض مشايخنا يفتي بذلك مثل ذلك فانفق
انه استفسر السائل في واقعه فابان عن معني الاكره الشرعي عنده فوجده
باعتبار عرف ذلك السائل وكانت الصورة ان شخصاً حلف بالطلاق لا يشرب
الخمر فصر علي امر كبير وهو يشرب الخمر فحلف لا يبر بالطلاق عليه فبشر من معه
فشرب واعتقد ان ذلك اكره فافهم فبعد ان كثر له انه لا يقع اخذ منه الفتوى
وافته بالوقوع وكان بعد ذلك اذا كتب علي فتوى بذكر شروط الاكره ولا يفتي
علي قوله اذا اكره الاكره الشرعي لا يقع **احا** عرفت هذا فيشرط في الاكره
ان يكون المكره بمسألة غالبا قادرا علي تحقيق ما يوعده به المكره يقع المكره

وقدرته اما بولايه او تغلب او فرط هجوم ويشترط كون المكن المهر
مغلوبا عاجزا عن الدفع بهرب او مقاومة او استعانة بغيره ويشترط
ايضا ان يغلب علي نفسه انه ان امتنع مما اكرهه عليه ان يقع به المكره والمهر
انه لا يشترط تميز ما وعد به بل يكفي التوعد **بهم** لا يحصل الاكراه بالتخويف
بعقوبة آجلة كقواه لاقتل كره غدا او بشرط ايضا ان لا يظهر ما يدل علي اختيار
المكره بفتح الراف فان ظهر خلافه وقع الطلاق كما اذا اكرهه ان يطلق زوجته **فلما**
فطلق واحدة **فلما** فانه يقع **الطلاق** وكذا اذا اكرهه علي ان يطلق **بمصرح**
الطلاق فطلق بالاكراه او بصريح آخر وبالعكس واكرهه علي تمييز الطلاق
فعلقه او بالعكس فلا عبرة بالاكره في هذه الصور ويقع الطلاق بظهور
اختياره اذا عرفت **محل** فلا بد من معرفة ما يحصل به الاكره من امر
المكره للاصحاب فيه خلاف قال في اصل الروضة وفيما يكون التخويف به
اكرها سبعة اوجه ونحن نقتصر علي ما بقي به والاصح انه يحصل بالتخويف
بالقتل والقطع والضرب الشديد والحبس كذا المصلحة في الروضة وقيل في
في المذهب وغيره بالحبس الطويل وكذا يحصل بالتخويف باخذ المال والافاء
وزاد الشيخ ابو علي التوعد بنوع استخفاف الرجل وجهه قال النووي **الاصح**
الاكره يحصل بان يكرهه علي فعل يوتر العاقل الاقدام عليه **محل** اما في المدة
به فقد يكون الشئ اكرها في مطلوب دون مطلوب وفي شخص دون شخص **والله**
اعلم ولا يحصل الاكره بان يقول شئ من طلق امرأتك والاقولت نفسي او
كوت او تزلت الصلاة ولا يقول مستحق القصاص طلق امرأتك **والاصح**
اقتصت منك والله اعلم واعلم ان الناس في الجاهل لا يقع طلاقه علي الرأ
قال النووي لمحدث رفع عن امي المختار انه عام فيعمل بعونه الاجبا

محل

دل الدليل تخصيصه كرامة التفات والله اعلم **مصرح** اخذ الحائض
النظام شخصيا بسبب غيره وطالبه به فقال عرف موضعه او طالبة ماله
فقال لا مثله عندي فلم تخله حتي خلعت بالطلاق فخلع به كاذبا وقع طلاقه
ذكره الفخار وغيره لانه لم يكرهه علي الطلاق بخلاف ما اذا سكت اللص
وقالوا لا تخليد حتي تخلع ان لا تذكر ما جري فخلع لا يقع الطلاق اذا ذكره
لانهم اكرهوه علي الخلف بالطلاق هنا والله اعلم **مصرح** تلفظ بالطلاق
ثم قال كذا مكرها وانكرت المرأة لا يقبل قوله الا ان يكون محبوسا او كان
انها اكرهه اخري ولا يحل لاحد ان يشهد عليه في مثل ذلك واشباهه **مطلق**
الطلاق ومن شهد بذلك فهو شاهد رؤيا ثم قلبي ولسانه وشهادته
مكوبة في صحيفته الحبيثة ويشكك عنهما والله يصي بما يشهد والله اعلم
مصرح طلق احدي زوجتيه بعينها ثم نسبها حرم عليه الاستمتاع بكل
منها حتي يتذكر فلو با درت واحدة وقالت انا المطلقة فلا يقع منه بقوله
نسيت او لا ادري بل يطالب بيمين جازمه ان لم يطلقها فان نكل خلعت
وقضي باليمين المدودة ولو طلق مديان قال احد اطلاق ولم يقصد
واحدة بعينها طلقت واحدة علي الابهام وبعينها هو والله اعلم **مصرح** قال الزوج
المدخول بها انت طالق ولم يقصد واحد انت طالق انت طالق فطلق سكت
بين الطالقتين سكتة فوق سكتة النفس ونحوه وقع الثلاث فلو قال اردت التاكيد
لم يقبل ظاهر او يدين وان لم يسكت وقصد التاكيد قبل ولم يقع الاطلاق وان
قصد الاستيناف وقع الثلاث وكذا ان اطلق علي الاظهر جريا علي ظاهره
لان الناس يسفيهم ولي من التاكيد والله اعلم **مصرح** قال شئ من زوجته انت طالق
ثلاثا وقع الثلاث ولو قال انت طالق ونوي ثنتين او ثلاثا وقع ما نوي ويدل

لذلك حديث دكانه في تخليف النبي صلى الله عليه وسلم الله ما اردت الا واحدا
فلو كانت الثلاث واحدة لما كان للتخليف فايده وحديث مسلم في غير المدخل
بها لاثبات تبين بالاولى والله اعلم **والفصل** واذا اطلق امراته واحدا
او اثنتين فله مراجعتها ما لم تنقض عدتها فان انقضت عدتها كان له
نكاحها بعد جديد وتكون معه علي ما بقي من عدد الطلاق **الرجعة**
بفتح الراء على الاصح وكسرها الغه وهي في الشرع عبارة عن رد دل النكاح بعد
طلاق غير باين علي وجه مخصوص **فصل** فيها الكتاب والسنة واجماع
الامة قال الله تعالى ويجوز لهن احق بردهن الايه وقال امام الحرمين الرضا
الرجعة باجماع المفسرين وقال عليه الصلاة والسلام في قصة ابن عمر مائة
وعن عمران النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها رواه ابو داود والنسائي
وابن ماجه وقال المصنف علي شرط الشيخين فاذا اطلق المرأة واحدا
او طلقين او العبد طلقه بعد الدخول بلا عوض فله مراجعتها قبل ان تنقضي العدة
ما لم يعدم من الادله وتصح الرجعة بالعجبة علي الاصح سواء احسن العوبة
ام لا ولا يشترط فيها الاشهاد علي الاصح ولا تقبل التعليق فان قال راجعك
ان شئت فقالت شئت لم تصح علي الاصح ولا يشترط في الزوج في ذلك نعم
يشترط الرجعة بالقول الصريح للقادر لان الرجعة استباحة بضع مقصود فلم
تصح بغير القول كالنكاح وقيل تصح بالوطي والقبلة والمباشرة بشهوة **صيفة**
الرجعة ان يقول راجعك او ارجعك او رجعتك وهذه الثلاثة صريحة ويستحب
ان يضيف الي النكاح او الزوجية او نفسه ولا يشترط ذلك نعم لا بد من اضافة
هذه الالفاظ الي مظهر ومظهر كقوله راجعت فلانة او ارجعتك اما مجرد راجعت
فلا يكفي ولو قال رددتها فالاصح انه صريح فعلي هذا يشترط ان يقول الي نكاحي

ان تقول

علي الاصح ولو قال اسكنك فهل هو كناية ام صريح فيه خلاف صحح الرازي في
الحرة انه صريح ونقله علي في الروضة وسكت عليه قال الاستوي الصواب انه
كناية فقد قال في المحرر الشافعي نص علي في عامة كتبه انه كناية ولو قال قال
تزوجتك او نكحتك فهل هو كناية ام صريح فيه وجه الاصح في اصل الروضة انه كناية
واي لم يان صريح الرجوع مخصوص علي الاصح لان صريح الطلاق مخصوص بالرجعة
التي تحصل باباحته اولى ثم شرط صحة الرجعة بقاؤه في العدة وكونها قابلة للحل
فلو اذنت او هو فراجعها في العدة لم تصح الرجعة لان الحل غير حلال في هذه الحالة
لا يصح نكاحها فلو انقضت عدتها فانت الرجعة لحصول البينونة ثم ان
جدد نكاحها قبل ان تنكح زوجها او بعد وقبل الاصابه او بعد
الاصابه عادت اليه بما بقي من عدد الطلاق ولا يهدم الزوج الثاني ما
وقع من الطلاق واجبة الاصحاب بما روي عن عمر انه سئل عن من طلق
امراته طلقين وانقضت عدتها فتزوجت غيره وفارقها ثم تزوجها الا
فقال هي عنده بما بقي من الطلاق وروي ذلك ايضا عن علي وزيد وجا
وعبد الله ابن عمر وابن ابي عمير وبه قال ابن عبيدة السلمي وسعيد ابن
المسيب والحسن البصري ولان الطلقة والطلقتين لا يؤثران في التحريم
المحجوز الي زوج آخر فالنكاح الثاني والدخول فيه لا يهدم ما كوطي السيد المنة
المطلقة والله اعلم **فصل** فان طلقها ثلاثا فلا تحل له الا بعد وجود خمسة اشيا
انقضاء عدتها وتزوجها بغيره ودخولها وانقضت عدتها عنه وبينت انها منه
اذ اطلق المرأة ثلاثا والعبد طلقين سواء كان قبل الدخول او بعده وسواء
كان في نكاح واحد او اكثر وسواء كان الطلاق الثلاث بلفظ واحد او اكثر حرمت
عليه حتي تنكح زوجها غيره ويطلقها في الفرج ويطلقها وتنقض عدتها لقوله تعالى

شرائط

فاذا اطلقها اي الثلاث فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره واعلم ان النكاح قد جاء معني
العقد في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح باؤكم ومعني الوطي في قوله الزاني لا ينكح الزانية
وترجعت هنا ارادة الوطي بورد السنة قالت عايشة جاءت امرأة
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاعه فطلقني فثبتت للاني
فتزوجت بعده بعبد الرحمن ابن الزبير ففتح الزوجان معه مثل عديدة الشوك
فقال عبد الرحمن كذبت يا رسول الله لا الله اني لا عركها عرك الاديم فبسم رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقال تريدان ان تزوجا في رفاعه لا حتى تزدوا في عسيلته
ويذوق عسيلته واراد به الوطي وشبه عسله تشبيها بالعسل ولا تألوم محمد الا ما
شرط كان التزوج لاجل الاحلال لا للاستمتاع والنكاح انما يوجد للاستمتاع لا للا
حلال والله اعلم **العدة** تكون للحل والاقراء والاشهر فاذا ادعت المعتدة
بالاشهر انقضت عدتها فانكر الزوج صدق بيمينه لانه لا اختلاف في وقت طلاقه
واما عدة الحامل فتتقضي بوضع الحمل التام المدة حيا كان او ميتا او ناقص
الاعضاء ظهر فيه صورة الادي فان لم يظهر فقولان فاذا ادعت وضع
اوسط او مضط او اكتفينا بها صدقت بيمينها وقيل لا بد من بينه وان
المعتدة بالاقراء فان طلقت في الظهر خست بقية الظهر قرا وان طلقت في الحيض
اشترط مضي ثلاثة اطهار كامله ثم ان لم يكن لها عادة في الحيض مستقيمه بان
لم تكن حاضت ثم طهر حيضها او كان لها عادة مضطربة صدقت بيمينها واذا اد
انقضت الاقراء المدة الامكان فان نكحت عن اليمين حلف الزوج وكان له الرجعة
وان كانت لها عادة مستقيمه صدقت في انقضائها علي وفق العادة وهل تصدق
فيها دونها مع الامكان وجهان اصحهما عند الاكثرين تصدق بيمينها لان
العادة تتغير والله اعلم **شرح** طلق زوجته ثلاثا ثم غاب عنها ثم حضر ولم يحضر

والاست

وادعت انها فزوجة بنت بزوج آخر احلها وكان قد مضى زمن يمكن فيه
صدقها ولم يقع في قلبه صدقها كره ان يتزوجها للاحتياط ولا عزم لاحتمال
صدقها التوعد رابيته علي الوطي وانقضاء العدة قال الامام وكيف لا ولا حنيفة
تنكح اعتقاد علي قولها انها خلية من الموانع وهل يجب علي الزوج البحث علي
الحال قال الروياني يجب في زماننا وقال بواسحاق يستحب والله اعلم
الفصل واذا حلف ان لا يبطر زوجته مطلقا او مدة تزيد علي
اربعة اشهر فهو مكول **فصل** الايلاء وهو في اللغة الحلف وفي الشرع
الحلف علي الامتناع من وطئ الزوجة مطلقا او اكثر من اربعة اشهر وكان طلاقا
في الجاهلية فغير الشرع حكمه **فيه** قوله تعالى للذين يؤمنون من نساءهم
تترتبن اربعة اشهر فان فاذا افان الله غفور رحيم وقال انسب الارسول صلى
الله عليه وسلم من نسايه شهر او كانت انفك رجله الشريفه فاقام في مشربة
له تسع وعشرين يوما ثم نزل فقالوا يا رسول الله آليت شهرا فقال الشهر تسعة
وعشرون رواه البخاري وهل يختص الحلف بالله تعالى ام لا قولان الجدي لاظهار
لا يختص كما هو ظاهر اطلاق كلام الشيخ لا طلاق الاية فعلي هذا لو قال ان وطيتك
فعلي صوم او صلاة او حج او فعدت حر او ان وطيتك فانت طالق او فعدت
طالق ونحو ذلك كان مؤثما ثم شرط انعقاده بهذه الالتزامات انه يلزمه بشي
بعد اربعة اشهر فلو كانت اليمين تخل قبل مجاوزة اربعة اشهر لم ينعقد فلو قال
ان وطيتك فعلي ان اصلي هذا الشهر واصومه او اصوم الشهر الفلاني وهو مقضي
قبل مجاوزة اربعة اشهر لم ينعقد الايلاء ولو قال ان وطيتك فعلي ان اطلقك فليس
مؤثما لانه لا يلزمه بالوطني شي والله اعلم **و** يوجد لها ان سالته اربعة اشهر ثم
تخير بين التكفير والطلاق فان امتنع طلق عليه القاضي **اد** صح الايلاء ضربت المنة

من جني العيون

وهي اربعة اشهر ينص القرآن العظيم سواء كانا حزينين او فرحين واحدها
حرًا والاخر رقيقا لظاهر الآية ولانها مدة شرعت لامر حلي وهي قلة الصبر عن
الزوج فلم تختلف بالرق والزينة كدة الغنة وكس الحبيض وليس المراد بضرب
المدى انها تنقضي الي من يشر بها كالفئة بل المراد انه يمر بالربعة اشهر من غير حاكم
لانها ثابتة بالنص والاجماع نعم ان كانت المؤي عنها رجعية فالمدى تنقض من
الرجعة وهذا الاجل هو حق للزوج كالاجل في حق المديون فاذا انقضت المدد
لزوج حاضر وطلبت له بالغيبة ولا مانع والغيبة الجارية وسمي به من قاة اذا رجع
لانه امتنع ثم رجع فاجامع وادناه ان يغيب الحشفة في الفرج فقدوا فاحتملها
لان سائر الاحكام تتعلق بالحشفة ولا فرق في ذلك بين الغيب والبرك من شرط البرك
اذا هاب القدر نص عليه المشافعي لان الالتفات لا يكون غالبا الآية ثم لا فرق بين ان
يطاها في حالة تباح له الوطى ام لا مع قيام الزوجية ولا فرق بين ان يكون اختيارا
او كرها على الصحيح وتحصل الغيبة ويرفع الايلاء ولو وطئها وهي ميتة فانه نص
حصول الغيبة لان وطئها كوطئ الحافله والله اعلم **قوله** قال الله لا اجماع فكم اعاد ذلك
مرتين فصاعدا او قال اردت التاكيد قبل وكانت بميتا واحده سواء اطل الفصل
ام وسواء التحلل المسمى بتعدد علي الصحيح فان قال ردت الاستيناف تعدد اليه بين
وان اطلق فقولان قال المتولي ان التحلل المسمى بالظاهر على التاكيد وان تعدد فعلي
الاستيناف ليعود التاكيد مع اختلاف المجلس فان لم يحكم بالتعدد لم يجب بالوطئ
الاكفاره وان حكمنا بالتعدد فخلص من اليه بين بوطية واحدة وفي تعدد الكفاره قولان
الظاهر عند الجمهور انه لا يجب الاكفاره واحدة وقبل تعدد بتعدد الايمان والله اعلم
قوله الطهارة ان يقول الرجل لزوجته انت علي كظهر ربي فاذا قال ذلك ولم
يتبعه بالطلاق صار عابدا ولزمه الكفاره **قوله** مشتق من الطهر لانه موضع الركوب

والمراد

والمرأة مركوب الزوج وقيل انه مأخوذ من الطوق قال الله تعالى فما استظاعوا ان
يظهروا اي يعلوه فكانه قال علوي عليك كعلوي علي ابي وكان طلاق في الجاهلية
ثم نقل الشارع صلى الله عليه وسلم حكمه الي تحريمها بعد العود ووجوب الكفارة وفي
محل وهي الزوجية والظهار حرام بالاجماع لقوله تعالى وانهم يقولون منكم من
القول ونزول الخلاف قوله انت علي حرام فانه مكروه وان كان اخبارا بما لم يكن
لان في الظهار الكفارة العظمى وهي انما تجب في المحرم كالقتل والفظ في رمضان
وفي لفظ التحريم كفارة يمين واليمين والحنت ليسا تحميمن ثم صورة الاصلية كما ذكره
الشيخ ان يقول انت علي كظهر ربي وهي صريحه في الظهار وفي معناها سائر الصلوات
كقوله انت معي او عندي او مني او الي كظهر ربي وكذا لو ترك الصلوة فقل انت
كظهر ربي ولم يقل علي **قوله** الداركي انه اذا ترك الصلوة كان هلكا لاحتلاله ان
يريد انت محرم علي غيري والصحيح الاول والله اعلم **قوله** علم ان الرجعية زوجة
ويحلنها الطلاق قطعا ويصح خلعا علي الاظهر وكذا يصح لا يملك منها والظهار فاذا
ظاهر من الزوجية لم يضر بترك الطلاق عابدا لانها صابرة الي البيئتين فلم تحصل
الامسكال علي الزوجية فلوراجعها فلا خلاف انه يعود والظهار واحكامه فلم يبرأها
وتركها حتي انقضت عدتها وبانت منه ثم نكحها ففي عود الظهار الخلاف في عود
الحنت والمذهب انه لا يعود ولو لم تكن رجعية بل زوجها وعاد ووجبت الكفاره
ثم طلقها رجعي او بايئا لم تسقط الكفاره فاذا جدد النكاح استمر التحريم الي ان
يكفر سواء حكمنا بقود الحنت ام لا لان التحريم حصل في النكاح الاول وقد وجد
قال الله تعالى فتحرير رقيقه من قبل ان يتماشا والله اعلم **قوله** والكفاره عتق رقيقه
مومنه سليمة من العيوب المضرة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان
لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لكل مسكين مثلا ولا عمل وطها حتي يكفر

كفارة الظهار كفارة ترتب بنقض القران قال الله تعالى والذين يظفرون من
 نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يمتسا ذلکم ثم يظفرون
 به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل
 ان يمتسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ومثل ذلك لكرام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سلمة ابن يحيى لما ظهر من امراته **وخصال الكفارة** ثلثة
 الاولى العتق ولا بد في الكفارة من النية للحديث المشهور ولان الكفارة
 حق مالي وجب تطهيرا ففتح فيه النية كالزكاة ويكفي نية الكفارة ولا يشترط
 ذكر الوجوب لان الكفارة لا تكون الا واجبه ولا تكفيه نية العتق الواجب من غير
 ذالك فانه لان العتق قد يجب بالنذر ولا يجب تعيين سببها لكونها على ظاهر
 او قتل او كفارة بعين كمالا يجب تعيين المال المزكي ولو لم يمه كفارة ظهار وجماع
 مثلا فاعتق رقبة بنية الكفارة حسبت عن احدهما وكذا الوصام او اطعمهم
 فان قلت ما الفرق بين الكفارة والصلاة حيث يعتبر فيها المعنيين فالفرق ان
 العبادة البدنية اضيى وهذا انتع التوكيل فيها وايضا فان مراقب الصلاة
 متفاوتة في المشقة فان وقت الصبح اشق وعدد الظهار اكثر ولا تفاوت بين
 كفارة الظهار والجماع ثم اذا عين بعد ذلك ما اتى به عن كفارة تعيين وامتنع صرفها
 الى غيرها كما لو عين ابتداء ولو عين في الابتداء كفارة الظهار مثلا وكانت عليه
 كفارة بعين لم تجز عدا كان او خطأ كما لو نوي زكاة مال بعينه فكان ثانيا
 لا ينصرف الى غيره بخلاف ما لو نوي رفع حديث غلط او عليه غيره فانه يرتفع
 على الاصح لان رفع المنوي يتضمن رفع الكل والعتق عن كفارة معينه لا ينتظم
 الاجزاء عن الاخرى وهل يشترط ان تكون النية مقارنه للاعتاق او الاطعام
 قاري اصل الروضة الصحيح انه يشترط وقيل يجوز تفقد بعضها كما ذكرناه في الزكاة

وقال في شرح المذهب اصح الوجهين جواز تقديم نية الزكاة على الرفع قال
 اصحابنا والكفارة والزكاة في ذلك سواء وهذا هو الصواب وظاهر النص
 انتهى **واعلم** ان شرط الجواز في الزكاة ان تكون النية مقارنه للعزل فاعرفه
 وقياسه هنا كذلك اذا عرفت هذا فيشتط في الرقبة المجزية عن الكفارة
 اربعة شروط الاسلام والفظ الايمان اولى لانه نص عليه القران العظيم
 والسلامة عن العيوب المضرة بالعمل وكما الريق عن العوض ولا تجز اعتاق
 الكافر في شيء من الكفارة وبه قال مالك واحمد وقال ابو حنيفة يجوز اعتاق
 الكافر الا في كفارة القتل لان الله تعالى قال فيها فتحرير رقبة مؤمنة وحننا
 قيا من غير كفارة القتل عليها وحمل الشافعي المطلق على المقيد وشبهه بقوله
 تعالى فاستشهدوا بشهدتين من رجالكم فانه محمول على المقيد في قوله
 واستشهدوا ذوي عدل منكم **وقول الشيخ** سليمة اي من العيوب الذي ينظر
 بالعمل اضرارا بئنا لان المقصود تكميل حاله للتفرغ للعبادة ووضايف الاحرار وانما
 وان يحصل ذلك اذا استقل وقام بكفايته ولا يصير كلاء على نفسه وعلى غيره فلا
 يجزي الزمن ولا من يجن اكثر الاوقات فاذا كانت افاقته اكثر اجزا وكذا
 اذا استوي على الذهب ولا يجزي من يرضى لا يبرجي زوال مرضه فان رجي اجزا
 ولو اعتق من وجب عليه القتل قال القفال ان اعتقه قبل ان يقدم للقتل اجزا
 وان قدم فهو كمن يرضى لا يبرجي ولا يجزي مقطوع احد الرجلين ولا مقطوع
 امله من ايهام اليد ويجوز مقطوع امله من غيرها ولا يجوز مقطوع املتين
 من السبابة او الوسطي ويجوز مقطوع النصر من يده والنصر من اخري ولا يجزي
 جميع مقطوعهما من يده ويجز مقطوع جميع اصابع الرجلين على الصحيح ويجزي
 قصير الخلق الذي يقدر على العمل والكسب ويجزي الشيخ ان قدر على العمل

ويجري الاعرج الا ان يكون شديدا يمنع متابعة المشي ويجري الاعور ذواته
 والمراد عور لا يضعف عنه بالعمل قاله الشافعي ويجري الاسم ويجري الاخر من
 ان فهم الاشعار والافلا ويجري الخنجر والمجبوب والامة الرقنا والقرنا ومفقود
 الاسنان واد الزنا وضعيف البطش والغير والله ناقد لا بصير واسا حال الرق فلا
 بد منه فلا يجري له الولد ولا المكاتب كتابه صحيح وان لم يرد شيئا من النجس ولو ملك
 من يعتق عليه بشر او غيره ونوي عتقه عن الكفار لم يجري عليه الصبي لان العتق
 مستحق لجهة القرابة ولو اشتري عبدا بشرط العتق فالمذهب انه لا يجري به عن
 الكفار ولو اعتقه من تختم قتله في الحارة الجراه قال القاضي حسين ويجري المذبح
 والمعلق عتقه بصفه والعبد الغايب المنقطع الخ لا يجري عليه المذهب والابق والمفقود
 بغير بيان اذا علم حياته على الصبي كمال الرق وهذا هو الصحيح في المخصوص وعند
 الرافعي وقال النووي ان كان لا يقدر على الخلاص فلا يجري كالزمن لعدم قدرته
 على التصرف كذا قضية تصحيح التنبيه وحكي القطع بعن اكثر الراغبين وحكي عن جمهور
 الدسائيين الاجر ان تمام الملك والمنفعة هو الذي يجري عليه الرافع وامّا الخلق عن العون
 فلا بد منه فلو اعتق عبد اعلى ان يرد عليه دينارا مثلا لم تجزه عن الكفار على الصحيح
 ولو شرط عونا على غير العبد بان قال لاني اعنت عبدي هذا عن كفارة باللفظ
 عليك ففعل او قال له انسان اعنته عن كفارة فكذلك علي كذا فعل لم يجري عن الكفار
 والله اعلم **الحصاة الثانية** الصيام فمن لم يجد الرقبة فعليه صيام شهرين متتابعين
 للآية المذكورة ثم عدم الرقبة قد يكون بان لا يجدها او لا يجد ثمنها او يجدها بغير
 غال او يجدها وهو محتاج اليها للخدمة او الي ثمنها للفقرة اما العادم بالكسب فلا يلزم
 واما المحتاج فلا يلزم الحاجة تستغرق ما هو قادر على العادم كمن وجد الماء وهو محتاج
 اليه فانه ينتقل الي البدل كذا ذكرها هنا ولان الاجماع منعقد على ان السكين لا يمنع

الانتقال الي الصوم للحاجة والمراد بحاجة الخدمة ان يكون به مرض او كبر او زمانه
 او ضيقه لا يقدر معها على خدمة نفسه او كان لا يخدم نفسه في العادة مع الصحة
 فلو كان يخدم نفسه كما وساط الناس لزمه الاعتناق على الرابع والمراد بالنفقة
 قوته وقوت عياله وكسوتهم وما لا بد منه من الاثاث وكذا يشترع عبدا محتاجا اليه
 للخدمة وهل يتقدر الكسوة والنفقة بعمد قال الشافعي لم يقدره الاصحاب فيجوز
 ان يعتبر كفايته العرف ويجوز ان يعتبر سنة ويؤيد قول البخاري انه يترك له ثوب
 الشتاء وثوب الصيف قال النووي والصواب الثاني يعتبر سنة قال ابن المرفوع
 قد تعرض له الاصحاب في كفاية اليمين فقالوا على ما حكاها المعامل وغيره انه من
 ليس له كفاية على الدوام ولو كان له ضيعه او راس مال الثمن فقيمة وكان يحصل منه
 كفاية بلامزيد ولو باعها لتحويل رقبه لصار في حد المساكين لم يكلف بيعها على
 المذهب الذي قطع به بالجمهور ولو كان له ماشية تحلب ففي الضيعه ان كان لا
 تزيد عليها على كفايته لم يكلف بيعها وان زادت لزم بيع الزايد ذكره الماوردي
فصل له ما لا حاضره ولم يجد الرقبة اوله ما لا غايب لا يجوز له العدول الي الصوم في
 كفارة القتل والمجامع واليمين بل يصبر حتى يجد الرقبة او يصل الي الماء لان الكفارة
 على التراخي ويتقدر بان يموت يؤدي من تركته بخلاف العاجز عن ثمن الماء فانهم
 لانه لا يمكن قضا الصلاة لومات وفي كفارة الظهار وجهان لتضرعه بعنوان الاستئمان
 واشارة الغزالي والمتولي الي ترجيح وجوب الصبر **عبارة** الروضه وما ذكره الغزالي
 والمتولي من وجوب الصبر حتى يتنبيه ويؤخذ من كلامه الرافع
 والروضه هي ان الكفارات الواجبه بسبب محرم تكون على الفور وقد ذكر ذلك في
 مواضع وقد ذكر في مواضع آخر ان الكفارات كلها على الفور وقد مرح النووي في شرح
 مسلم في حديث المجامع في رمضان بانها على التراخي وفيه من الاختلاف الكثير ما ظهر

والله اعلم ولو تفسر عليه الاعتناق كثر بالصوم وهل الاعتبار باليسار والاعسار
بوقت الآداء أم بوقت الوجوب أم باغلق الحائض فيه أقوال اظهرها ان الاعتبار
بوقت الآداء لانها عبارة لها بدل من غير منسبها فاعتبر فيها حالة الآداء كالوصو
والنبيم والقيام والقعود في الصلاة فعلى هذا ان كان موسراً وقت الآداء ففرضه
الاعتناق وان كان معسراً ففرضه الصوم وان كان موسراً من قبل ولو شرع في الصوم
ثم ايسر انتم ولم يجب عليه الانتقال الى العتق على الأصح وقال المنزلي يلزمه فعلى الأصح
في جوار الخروج من الصوم وجهان كالوجهين في رؤية الماء في صلاة تسقط فرضها بالقياس
والله اعلم **فصل** اذا صار واجبة الصوم وجب ان ينوي من الليل لكل يوم ولا يجب
تعيين جهة الكفارة ولا نية التتابع على الأصح ويجب تتابع الصوم كما هو
نص القرآن العظيم فلو وطئ المظاهرة في الليل قبل تمام الصوم عني الا انه لا يقطع
التتابع ولو افطر يوماً ولو اليوم الاخير لزمه الاستيتاف ولو غلب الجوع فافطر
بطل **فصل** انقطع التتابع ونسيان النية في بعض الليالي يقطع التتابع كتركها عمداً
ولو شكر بعد فراغه من صوم يوم هل نوي فيه أم لا لم يلزمه الاستيتاف على
الصحيح ولا اثر الشك بعد فراغه من اليوم ذكره الروياني والمرضى يقطع التتابع
على الاظهر لانه لا ينافي الصوم بخلاف المجنون والاعمى كالمجنون وقيل كالمريض
وفي السفر خلاف قيل كالمريض وقيل بقطع قطعاً لانه لا باختياره كاحكامه
الرافعي والنووي وبالحمله فالمذهب انه ينقطع التتابع بالفطر في السفر ولو كره
على الأقل فاكل وقلنا يبطل صومه انقطع التتابع لانه سبب نادر وهذا هو
المذهب ولو استثنى فوصل الماء الى دماغه وقلنا يفطر في انقطاعه
لخلافه ولو أوجر مكرها لم يفطر ولا ينقطع تتابعه على ما قطع به الأصحاب في
كل الطرق وفي وجه يبطل وينقطع التتابع والله اعلم **فصل** الثالثة الاطعام

فمن

فمن لم يستطع الصوم لغرم او مرض او مشقة شديده او خاف
زيادة مرض قل ان يكفّر بالاطعام للامية الكريمة وهل يشترط في المرض ان
يخرج زواله أم لا قال الاكثرون يشترط وقال الامام والفريابي ان كان يوم
شهرت جميعه غالب الظن المستفاد من الاطباء او من الفرق فله العذر والى
الاطعام وصح النووي ما قاله اعني الفريابي والامام قال النووي وقد وافق
الامام علي ذلك آخرون والله اعلم فيعلم مستين مسكيناً للامية الكريمة لكل
مسكين مداً من قوت البلد ان كان مما يجب فيه الزكاة والمدرط وثلث
بالفخار دي ومدر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز صرف الكفارة الى كافر
ولا الى هاشمي ومطلي ولا الى من تلزمه نفقة كزوج وقريب ولا الى عبد ولو
صرف الى عبد وسيد اصفه الاستحقاق جاز ان كان باذن السيد لانه
صرف الى السيد ويجوز الصرف الى ولي الصغير والمجنون والله اعلم **فصل** لو
عجز عن العتق والصوم ولم يقدر الا على اطعام عشرة او على مد واحد لزمه
اخرجه بلا خلاف لانه لا بدل للاطعام **فصل** عجز عن جميع خصال الكفارة استقرت
الكفارة في ذمته على الاظهر **فصل** الشجة ولا تحل وطئها حتى يكفّر بالامية الكريمة
والله اعلم **فصل** قال الامام ائتيت علي كظهر امي ائتيت علي كظهر امي ائتيت علي كظهر
امتي نظران اراد التأكيدي الثانية امي فهو ظاهر واحد فان امسكها بعد المرات
فيعو عايد وعليه كفارة واحدة وان اراد بالثانية ظهراً آخر تعددت الكفارة
على الجديد وان اطلق ولم ينوش شيئاً قبل بحد الظهار ام يتعدّد فيه خلاف الاظهر
الاتحاد وبه قطع ابن الصباغ والمتولي وقد تقدم ان الطلاق اذا كرر لفظة
او اطلق يتعدّد الطلاق **والفرق** بين الظهار والطلاق ان الطلاق قوي
لانه نزل الملك بخلاف الظهار وباقي الطلاق له عدد محصور والزواج ما لا

فاذا ذكر به كان الظاهر استيناف المملوك والظاهر ليس بمعتد له في وصفه ولا هو
مملوك للزوج ولو تفصلت المرات وقصد بكل واحدة ظهارة أو أطلق فكل مرة
ظهار برأسه والله اعلم **قال** **فصل** واذا ربي الرجل زوجته بالزنا فعليه
حد القذف الا ان يقيم البينة او يبلاء عن فيقول عند الحاكم على المنبر في حوائج
من المسلمين اشهد بالله انني لمن الصادقين فيما ربيت به زوجتي فلانة من
الزنا وان هذا الولد من زنا وليس مني اربع مرات ويقول في الخامسة بعد ان
يعظه الحاكم لعنة الله علي ان كنت من الكاذبين **فصل** في اللعان وهو
مسند لا عن وهو مشتق من اللعن وهو الابعاد وسمي المنللعان بذاكر لما يعقب
اللعان من الاسم والابعاد لان احدهما كاذب فيكون ملعونا وقيل لان كل
واحد منهما يبعد عن صاحبه بتأييد التحريم وهو في المشرع عبارة عن كلمات معلومة
فجعلت حجة المضطر الى قذف من لطم فراشه والحق به العار واختير لفظ اللعان على
الغضب والشهادة لان اللعن لفظه عربي والشي يشتهر بالفريب وقيل انه من
لعاب الرجل وهو متقدم **والاسم** فيه قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن ولم يكن
لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين
والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين الايات **وسبب** نزولها
ان هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشرب كرا من
السما فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البينة او الحذف فظهر فقال يا رسول الله
اذا رايتني اخذت انا علي امراته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم
يقول البينة او الحذف فظهر ك قال هلال والذي بعثك بالحق اني لصادق ولينزلني
الله ما يري ظهري من الحذف فنزلت هذه الايات وقيل غير ذلك فاذا قذف الرجل
زوجته وجب عليه الحد كما جاء به النص وله مخلصان عنه اما البيعة او اللعان

كما نص عليه الخبر ثم متى يتيقن الزوج انها زنت بان راها تنزلي جازله قذفها
وكذا لو اقرت به عنده ووقع في قلبه صدقها او اخبره به نفسه او شاع ان رجلا زنا
بها او راها خارجا من عندها في اوقات الرخصة فلو شاع ولم يره او راها ولم يشع
لم يحجب في الاصح وقال الامام لوراها تحت شعارها علي هيئة منكرا او راها تحت
مرات كثيرة في محل ربه كان كالا ستفاضه مع الروية وتبعه الغزالي وغيره ولا يجوز
القذف عند عدم ما ذكرنا **وقد** كله اذا لم يكن ولد قال النووي قال أصحابنا اذا
لم يكن ولد فأولي الابلاء عن بلية الفها ان كرهها والله اعلم وان كان هناك ولد
يتيقن انه ليس منه وجب عليه نفيه باللعان هكذا قطع به الجمهور حتى يقتضي عنه
من ليس منه وفي وجهه لا يجب النفي قال البيهقي وغيره ان يتيقن مع ذلك انه ما زنت
قذفها ولا عن والا فلا ينفذ فيها الجواز ان يكون الولد من زوج قبله ومن وطئ شبهه
قال الامامة انما يحصل اليقين اذا لم يبطاها اصلا او وطئها وانتهت به لاكثر من اربع
سنتين من وقت الوطئ او اقل من سنة اشهر فاذا انتهى الامر الى اللعان فيبقى
تخمس كلمات كما ذكره الشيخ ويكون ذلك بالمر الحاكم او نفيه ويسمي امراته ان كانت
غايبه عن البلد او المجلس ويرفع في نسيها حتى يتميز عن غيرها وان كانت حاضرا
تكفي الاشارة اليها على الصحيح لان ما يحصل التمييز فلا يحتاج مع ذلك الى ذكر النسب
والاسم وقيل يجمع بين الاسم والاشارة ويقول في الخامسة ان لعنة الله علي ان
كنت من الكاذبين فيما ربيتها به من الزنا المتصور ان كان هناك ولد ذكره في الكلمات
الخمس لان كل مرة بمنزلة شهادة فيقول ان هذا الولد والي من زنا وليس مني فلو
اقتصر على قوله من زنا هل يكفي قال الاثرون لا لاحتمال ان يعتقد وطئ شبهة
زنا فلا ينفذ في الولد واصحابها انه يكفي ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكفي ولو اخل
ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج الى إعادة اللعان لنفيه **وقول** الشيخ فيقول

عنها العذاب ان تشهد اربع شهاديات بالله انه لمن الكاذبين تعني زوجها
وتشهر اليه كما تقدم ان كان حاضرا او تذكر ما يميزه من اسم ونسب ان لم
يكن حاضرا وتقول في الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصاقين للابنة
الكريمة ولا تحتاج الى ذكر الولد لان لها منها لا يوثق ولو تعرضت له لا يوثق وقيل لا ذكر
ليقبل اللعان والله اعلم **مسألة** قال رجل لا خير بالوطي هل هو كذا في القذف
ام صريح المذهب عندنا في ان كناية وليس بصريح قال النووي قد غلب في القذف
لا ارادة الوطي في الدبر بل الاغتراب منه الا هذا فيمنع ان يقطع بانه صريح ثم قال بل الصواب
انه كناية والله اعلم **مسألة** كثير في النسبة الناس قولهم للصبي ولغيره بولد الزنا وهذا
قذف لانه المقول له فيجب فيه الحد لانه قد قذف صريح والله اعلم **مسألة**
والمعتدة ضرة ان متوفى عنها زوجها وغير متوفى عنها فالمتوفى عنها ان كانت حاملا
فعدتها بوضع الحمل وان كانت حايلا فعدتها اربعة اشهر وعشرون **العدة** اسم
العدة معدودة تتبر بصرفها المرأة ليعرف براءة زوجها وذلك يحصل بالولادة تارة
والاشهر والاقر آخرى ولا يشتر ان المعتدة علي بين متوفى عنها زوجها وغيرها
فالمتوفى عنها زوجها تارة تكون حاملا وتارة تكون حايلا فان كانت حاملا فقد
بوضع الحمل بشرط نذكرها فيما بعد في عدة الطلاق ولا فرق بين ان يتعجل الوضع
او يتأخر قال الامام وظاهر الآية يقتضي وجوب الاعتداد بالعدة وان كانت حاملا
لكن ثبت ان سبعة الاسابيع ولدت بعد وفاة زوجها بنصف شهر فقال الهارثي
الله حي الله عليه وسلم جللت فانك ما شئت اخرجته البخاري وغيره **مسألة** عن
لو وضعت وزوجها على السرير جلت ثم لافرق في عدة الحمل بين الحرة والامة وان
كانت حايلا او حاملا لم يحل لا يجوز ان يكون منه اعتدت الحرة اربعة اشهر
وعشرون والقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن

اربع اشهر وعشرون اخرجت الحامل منه بدليل قبلي ما عدا ذلك على عمومها **مسألة**
من غير فلا يمكن الاعتداد به ثم لافرق في ذلك بين الصغيرة والكبيرة وذوات الاقر
وغيرها ولا فرق بين زوجة النبي والمسحوق وغيرها وتعتبر الاشهر بالاهله ما
امكن واعلم ان عدة الوفاة تنقض النكاح الصحيح فلو نكحت فاسدا او مائت قبل
الدخول فلا عدة وان دخل ثم مات او فرق بينهما اعتدت للدخول كما اعتدت عن
الشبهة والله اعلم **مسألة** وغير المتوفى عنها زوجها ان كانت حاملا فعدتها بوضع
الحمل وان كانت حايلا وهي من ذوات البهائم فعدتها بالاقر او بالاطهار وان كانت
صغيرة او آيسة فعدتها ثلاثة اشهر **مسألة** هو الضرب الثاني وهي عدة غير المتوفى
عنها زوجها ولا يشتر انهما اصناف امتا ذات حمل واما ذات قرأ واما ذات اشهر
الصف الاول ذات الحمل وعدتها بوضع الحمل لعموم قوله تعالى واولات الاحمال اجلن
ان يضعن حملهن لكن للاعتداد بذلك شرط ان احدها كون الولد منسوبا الي من
العدة منه اما ظاهرا واما احتمالا كالمضي باللعان فاذا لعن حاملا ونفي الولد
الذي هو حمل انقضت عدتها بوضعه لا مكان كونه منه اما اذا لم يمكن ان يكون
منه بان مات صبي لا ينزل وامرته حامل فلا تنقضي عدتها بوضع الحمل على المذهب
والخصي الذي بقي في ذكره كالمغفل في حقوق الولد على المذهب فتنتفي العدة منه بوضعه
سواء فيه عدة الطلاق او الوفاة واما من جبت ذكره وبقي انشأه فيلحقه الولد
فتعتد امرته عن الوفاة بوضع الحمل ولا يلزمها عدة الطلاق لعدم الدخول والله اعلم
الشرط الثاني ان تضع الحمل تمامه فان كان الحمل ثوبين فلا بد من وضعها ولا
تنقضي العدة بخروج بعض الولد حتى لو بقي البعض متصلا كان او منفصلا او طلق
لعدة الطلاق ولو مات ورثته ثم بقي انفصل الولد تمامه انقضت العدة
كان او ميتا ولا تنقضي بالسقط والعلقة والدم وان سقطت مضغه نظرا

ظهر فيها شيء من صورة الادمي كيد او اوضح او غفيرا وغيره فاستغنى العلة وان لم
 يظهر شيء من صورة الادمي ككل احد لكن قال القوابل فيه صورة خفيه وهي بينه
 لنا وان خفيت علي غيرنا فتقبل شهادتهم وتكلم بانقطاع العلة وسائر الحكماء
 وان لم يكن فيه صورة ظاهرة ولا خفية يعرفها القوابل الا انهم قلن انه اصل
 ادمي ولو لم يكن تصور وخلق فالنقص ان العلة تنقضي به وهو المذهب وان كانت
 لا تجب به غرض علي النظر ولا يثبت به الاستيلاء لان المبدأ من العلة بمرآة الرحم
 وقد حصلت والاصل **الذمه** من الغرض والمؤنة الولد انما تثبت بتبعها للولد
 ولو شككت القوابل في انه لم يثبت شيء من هذه الاحكام بلا خلاف ولو
 اختلف الزوج وهي فئات كان السقط الذي وضعته مما تنقضي به العلة فانكر
 الزوج وضاع السقط فالقول قولها بيمينها لانها ما مونة في العلة والله اعلم
المراد الثاني ذات الاقراء والاقراء جمع قربة بفتح القاف ويقال بضمها قال النووي
 وزعم بعضهم انه بالفتح الظاهر وبالضم المحيض ويقع ان علي الظاهر والمحيض في نفسه علي
 الصحيح والصحيح انه تحقيقه في الظاهر مجازا في المحيض واختلف في المراد بالظهور هناك
 انه المختوش بل ميمين وقيل انه مجرد الانتقال من الظاهر الي المحيض والمذكور في اول الطلاق
 انه لو قال للمتي لم تحض قط انت طالق في قرءة طلقه تطلق في الحال علي ما قاله الاكثر
 وفيه مخالفة لا ذكره هنا قال الراعي ويجوز ان يجعل ترجيحهم الوقوع في تلك
 الصورة لمعني خصها لا لرجحان القول بان الظاهر هو الانتقال **اعرفت**
 هذا فلو طلقها وبقي من الظاهر بغيره حسبت تلك البقية قرءة سواء كان جامعها
 في تلك البقية ام لا فاما اذا حاضت ثم ظهرت ثم حاضت ثم طهرت ثم نكحت في المحيض تنقضت
 عند تمام علي الاظهر لان الظاهر انه دم حيض قليل لا بد من مضي يوم وليلة فليلا يظهر
 لو انقطع الدم لدون يوم وليلة لم يعد حتى مضت خمسة عشر يوما فبينما كان العلة

لم

لم تنقضي ثم حطلة روية الدم واليوم والليله هل هما من نفس العلة ام يتبين بانها
 وليست من العلة وجهان احدهما الثاني فان جعلنا من العلة صحت فيه الرجعة
 ولا يصح نكاحها لاجنب فيهما والا انعكس الحكم والله اعلم **السوم** الثالث من لم ترد
 لصدا او ايا من ويلفت سن الحيض ولم تحض فعند قولنا بالا شهر قال الله تعالى
 واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتمن فعذرهن ثلاثة اشهر واللائي
 لم يحضن يعني كذلك قال النبي ابن كعب او ما نزل من العدد والطلاق يتبرهن
 بانفسهن ثلثة قروا فان تاب ناس فعذر الصغار والايسات فانزل الله تعالى
 واللائي يئسن الابه واختلف في سن الايام فالاشهر انه اثنان وستون سنة
 وقيل ستون وقيل خمسون وقيل تسعون قال السرخسي وراينا امرأة حاضت
 لتسعين واما يعتبر اياها قيل اياها من الابوين لتقاربهن في الطبع
 ونصر عليه الشافعي ورجحه في المحرر وقال نساء عصبتهن كما عصبتهن في المرح لو اختلفن
 هل يعتبر اقلهن او اكثرهن فيه خلاف وقيل اياها من جميع النساء اي اقصى اياهن
 لتحقيق الياسر وهو الاصح عند النووي وغيره واليه ميل الاكثرين كما قال الراعي قال الامام
 ولا يمكننا طول العالم وانما المراد ما بلغنا خبره وقيل يعتبر سن الياسر غالبا لا اقصاه
 وعلي الوجهين هل يعتبر سنهما ام نسائي زمن كان الذي في الاباء والتمتة وتعليق
 القاضي حسين الاول وغيرهم لم يتعرضوا لذلك وقيل يعتبر اياها من نساء بلد حالان الا هو
 تأييدا فلو اختلفت عاداتهم اعتبرنا اقصاهن والله اعلم **سوم** ولدت امرأة ولم تنر
 حيضا قط ولا نفاسا فهل تعتد بالاشهر ام هي كمن انقطع حيضا بلا سبب وجهان
 الصحيح الاعتداد بالاشهر لدخولها في قوله تعالى واللائي لم يحضن قال النووي قال
 الراعي في آخر العذر وعن فتاوي البغوي بان النبي لم تحض قط اذا ولدت ونفست
 بثلاثة اشهر ولا يحطها النفاس من ذوات الاقر فجرم البغوي بهذا ولم يذكر في

هناك خلافة والله اعلم قال والطلاق قبل الدخول لا عدة عليها المطلقة قبل
الدخول عليها ان لم تحصل خلوه فلا عدة بلا خلاف بل لا اتفاق ان طلقها بعد
الخلوة بها سواء باشرها فيما دون الفرج ام لا فيه قولان الاظهر انه لا عدة لقوله
تعالى ثم طلقوهن من قبل ان تمسوهن فالكلمة عليهن من عدة تعتدونها ولا ت
البراءة متفق عليها وقيل يجب العدة لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا غلق بابا واراها
ستر اغلها الصداق كاملا وعليها العدة واعلم ان زوجة المجهول الذكر الباقي
الانثيين لا عدة عليها بناء على الاصح ان الولد لا يلحقه والله اعلم عدة الامه
في الحمل عدة الحرة وبها لا قرأ تعتد بقريش وبالشاهين عن الوفاة بشهرين وخمسين ليالي
وعن الطلاق بشهر ونصف الامه المطلقة ان كانت حاملا فعدةها بوضع الحمل
لعوم قوله تعالى واولات الاحمال جهن ان يلدن حملهن ولان الحمل لا يتبعض فاشبهه
قطع السرقه وان كانت من ذوات الاقرأ اعتدت بقريش لقوله صلى الله عليه وسلم
يطلق العبد طلاقين وتعتد الامه حيضتين وهو مختص لعوم الآية الكريمة ولا سيما
النصف في القسم والحد الا انه لا يمكن تنصيف القرأ فكل الثاني كما كل طلاق العبد
ثنتين ولان استبراء الزوجة الحرة بثلاثة اقراء كما لا يخفى بالحرية وان كانت من ذوات
الا شهر ففيه ثلثة اقوال احدها ثلثة اشهر لعوم الآية ولانه اقل زمن يظهر فيه
امارات الحمل من التوكيد وكبر البطن فان لم يظهر ذكر علمت البراءة الثاني شهر ان بدلا
عن القريش كما كانت الاشهر الثلاثة للحرم بدلا عن الاقراء الثالث شهر ونصف
اعلى الصحة في التنصيف عدة الوفاة وهذا هو الاصح وبه جزم الشيخ رحمه الله تعالى
واعلم ان ام الولد والمكاتب والمعتقة كالقنينة فيما ذكرنا والله اعلم عدة الامه اذا طلقت
الزوجة الامه وعقدت في اثنا العدة فهل تعتد عدة الامه ام للحمل ففيه اقوال
احدها تتم عدة الامه اعتبارا بحال وجوب العدة والثاني تتم عدة الحرة

في عدة الامه المطلقة قبل الدخول لا عدة عليها
في عدة الامه المطلقة بعد الدخول عدة الحرة
في عدة الامه المطلقة بعد الدخول عدة الحرة

احتياطاً للعدة والثالث ان كانت رجعية تمت عدة الحرة لانها كالزوجة
فلو ماتت عنها انقلت اليه عدة الوفاة وان كانت بائناً تمت عدة الامه
لانها كالاجنبية والله اعلم عدة الامه ومن استحدث ملكا مائة حرة عليه
الاستمتاع بها حتى يستبرأها ان كانت من ذوات الحيض حيضه وان كانت
من ذوات الشهور فبشهر وان كانت من ذوات الحمل فبوضع الحمل عدة
فصل الاستبراء وهو عبارة عن التبرص الواجب بسبب ملك الهين حدوثا
وزوالا وسماه بذلك لانه مقدرا على ما يدل على البراءة من غير عدة سميت العدة
لعدد ما يدل على البراءة اذا عرفت هذا فالاصل قوله صلى الله عليه وسلم في سبيلها
او طاهر لا شوطا حامل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حيضه رواه ابو داود
وصححه الحاكم وقلا هو على شرط مسلم نعم اعلم ان القطان يترك القاض وقد
وثقه ابن معين وغيره واخرج له مسلم متابعه ثم الوجوب الاستبراء سببان
احدهما حدوث الملك في الامه كما ذكره الشيخ بقوله ومن استحدث ملكا مائة
فمن ملك جاربه وجب عليه استبراءها سواء ملكها بارت او شرا او هبته
او وصية او سبي وعاد ملكه فيها بالرد بالعيب والتخالف والاقالة والرجوع
في الهبة وعادت اليه بفسخ كتابه او ارتدت ثم اسلمت فانه يلزمه الاستبراء على
الاصح لزوال ملك الاستمتاع ولو زوج امته ثم طلقت قبل الدخول فهل يجب على السيد
استبراءها قولان ولو باعها بشرا فبغير فعادة اليه بفسخ في مدة الغيار وفي
وجوب الاستبراء خلاف المذهب انه يجب ان قلنا بزوال ملك البائع بنفسه العقد
والاقالة ثم لا فرق في الامه بين ان تكون صغيرة او كبيرة حايلا كانت او حملا
ثبثا كانت او بكر سوا ملكها من رجل وامرأة او طفل وسواء كانت مستبرة
من قبل ام لا وهذا هو المذهب لعوم الخبر مع العلم بانهم كان فيه من ابيكار

احتياطاً

وعجايز والله اعلم **فمن** اشترى زوجته الامه فحمل عليه ان يستبرأ بها وحيث
الصحيح المنصوص لا يردوم حملها لكن يستحب ليطهر ولد النكاح عن ولد الملك
اليمن وقيل يجب التجدد الملك والله اعلم ثم ان كانت الامه التي حدث ملكها
من ذوات الحيض استبرأها بحبنة علي الجدي لا ظهر الحريث وقيل تطهر كالعه
وان كانت ممن تحيض لصغير او ايسر قبحا اذا تعذر فيه خلاف قيل ثلاثه اشهر
لانه اول مدة يدل على البراءة وهذا ما صح في التنبيه وقيل بشهر لانه كقرينة
للمرء فكذا في الامه وهذا هو الذي صح في الرافعي والنووي وغيرها **فمن** وطئ
من يجب عليه الاستبرأ قبل الاستبراء عصى ولا ينقطع الاستبرأ لان قيام الملك لا
يمنع الاحتساب فكذا المعاشرة بخلاف المعتد ولو اجمل بالوطئ في الحيض فأنقطع
الدم حدث لتمام الحيض وان كانت طاهر عند الوطئ لم تنقضي الاستبراء حتي
تضع والله اعلم وان كانت حاملا استبرأها بوضع الحمل لعوم الخبر وظاهر كلام
الشيخ انه لا فرق بين الحمل من نكاح او من شبهة او زنا وهو موافق لما حكاه النووي
وقال الرافعي هو الاصح والعبار للروضه التفصيل ان ملكك بسبي كفي الوضع وان
ملكك بشرا وحملها من زوج وهي نكاحه او عدته او من وطئ شبهة مطلقا
واما حمل الزنا ففي الاكفاء بوضع حيث يكتفي بنسب النسب وحيث انحصرت
نعم فان لم يكتف به وانزلت دما وهي حامل وقتنا انه حيض كفي في الاصح ولو ثابت
بالحمل في مدة الاستبرأ او بعده فكافي العدة واعلم ان المرتبة بالحمل ان كان ارتباها
بعد انقضاء عدتها سواء كانت بالاقراء او الاشهر وكبره نكاحها والارتبا يحصل
بارتفاع البطن او حر كنه مع ظهور الدم لكن ان شككنا هل لم للحمل لاهل يقع النكاح
قولان احدهما يصح لا تأكلنا بانقضاء العدة فلا تنقضي بالشك كما لو حصلت الزبي
بعد النكاح وهذا هو الاصح فعلي هذا لو ولدت لدون ستة اشهر من العقد تعين

الطلاق وقيل يصح العقد لانها لا تدري ان عدتها بالحمل فلم تنقض امر بغير فلا
تنكح مع الشك كما لو ارتابت بذلك في اثنا العدة والله اعلم **فمن** وطئ في العدة
لو نكح شخص امرأة حاملا من زنا صحيح نكاحه بلا خلاف واهله وطئها قبل
الوضع وجهان الاصح نعم اذا لا حرمته له ومنعه ابن الحداد والله اعلم **واذا مات**
سبب ام الولد استبرأت نفسها بشهر كالأمة **فمن** هو السبب الشاها بوجوب
الاستبراء وهو زوال الفرائض عن موطوءة بمك اليمن فاذا مات سبب الامه عن
ام ولده وليست في زوجه ولا علة نكاح لزمها الاستبراء لانه زوال عنها الفرائض
فاستبرأت للمرء ويكون استبرأها ايئسرا ان كانت من ذوات الاشهر والافحيضه
ان كانت من ذوات الاقراء كالمملوكة ولو اعتقها فالامر كذا وكذا الواعق اعنته التي
وطئها زوال الفرائض ولو استبرأت الامه الموطوءة ثم اعتقها قال الاصحاب لا استبرأ
عليها ولها ان تنزوج في الحال ولم يطردها فيه الخلاف في المستولده لان المستولده
يشبه فراشا فرائش النكاح والاصح في المستولده انه ان استبرأها ثم اعتقها انه
يجب استبرأها ولو لم تكن الامه موطوءة لم تكن فراشا ولا يجب الاستبرأ باعتنائها
ولو اعتق مستولده واراد ان ينزوجها قبل تمام الاستبرأ جاز علي الاصح كما تنز
المعتد منه بنكاح او وطئ شبهة والله اعلم **فمن** لا يجوز تزوج الامه الموطوءة
قبل الاستبرأ بخلاف بيعها لان مقصود النكاح الوطئ فيذبح ان يستعفف الحمل
وان استبرأها ثم اعتقها فهل يجوز تزيجها في الحال او يحتاج الي استبرأ جديد
وجهان يعني في ام الولد اصحهما يجب الاستبرأ وكلام الروضه هنا يومهم الزوجهين
في الامه لا في ام الولد فاعرفه ولو اشترى امه واراد تزويجها قبل الاستبرأ فان
كان البايع قد وطئها لم يحز الا ان يزوجهما به وان لم يكن وطئها البايع او كان قد
وطئها واستبرأها قبل البيع او كان الاشتغال من امرأة او صبي جاز تزويجها

في الحال على الاصح كما يجوز للمبايع تزويجا بعد الاستبراء وقيل لا يجوز كما لا يجوز
او طيبا حتى يستبرأها والقائلون بالاصح يلزمهم الفرق وهذا الوجه قوي في نفسه
القول الذي كثر الاصحاب قال الرازي ونوقش في هذه المسئلة والله اعلم
قال والمعتقة الرجعية السكينة والنفقة واللبائن السكينة دون
النفقة الا ان تكون حاملا **المسئلة** انواع منها الرجعية فلها النفقة والسكينة
بالاجماع وروى الدارقطني في حديث فاطمة بنت قيس حين طلقها ثلاثا انه
صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكين ولا نفقة وقال انما السكينة والنفقة لمن ملك الرحم
وخرجها النسيان ايضا **رواه ابو داود** ولا نفقة لكان الا ان تكون حاملا **والله**
في مسلم لا نفقة لكان ولا سكين وكانت بائنا حايلا ولان الرجعية زوجة المانع من
جبهة الزوج لانه يقدر على ازالته وكما تجب النفقة والسكينة بحبها بغيره فان
الزوجات الاالات الشطيق والله اعلم ومنه البائين قابيلون ان كانت خلع
او استيفا الطلقات الثلاث فلها السكينة حاملا كانت او حايلا لقوله تعالى سكنون
من حيث سكنتم من وجدكم وقال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا تخرجن
كانت معتدة عن وفاة نفق استحقاقها السكينة قولان احدهما لا تجب
النفقة والاظهر الوجوب **فروعة بنت مالك** اخذت سعيد بن الحديري قتل
زوجها فسالت النبي صلى الله عليه وسلم ان ترجع اليها فانه لم يتركها في
مسكن مملوكه فاذا ن لها في الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الجوف في
المسجد دعاني فقال امك في بيتك حتى يبلغ الكبار اجله قالت فاعتدت ثلثة اشهر
اشهر وعشرا وان كانت معتدة عن نكاح بفرقة غير طلاق في الحياه كالفسخ
بعيب او رضاع وغيرهما ففي وجوب السكينة لمثل ذلك طرق عديدة واختلف ترجيح
الرافعي في ذلك فصيح في المحرر الاستدقاق في جميع الصور فقال الاظهر المعتد عن

سائس الفرق في الحياة كالمطلقة وذكر الوجوب في المسئلة وقال في باب النكاح
تستحق ان كانت حايلا على المشهور وكذا ان كانت حاملا على اصح القولين وذكر
في اصل الروضة هنا خمسة طرق وقال الرابع يعني الطرف الرابع ذكره في ان كانت
الفرقة بعيب او غرور فلا سكين وان كانت برضاع او مضاهقة فلها السكينة على الاصح
لان السبب لم يكن موجودا يوم العقد ولا استتداليه والملاءمة تستحق قطعا كالمطلقة
ثلاثا وبالجمله فالذهب وجوب السكينة اذا وقع فسخ سوا كان باسلام او ردة او
رضاع او عيب وغرور والله اعلم **مسئلة** طلقها وهي ناشئة فلا سكين لها في العدة
لانها لا تستحق النفقة والسكينة في صلب النكاح فبعد البينونة اولى كذا قاله
القاضي وقال الامام ان طلقت في مسكن النكاح فعليها ملاءمة لحق الشرع فان
اطاعت استحققت السكينة والله اعلم **مسئلة** الا ان تكون حاملا يعني البائين
تخلع او طلاق ثلث فلها النفقة اذا كانت حاملا قضية كلام الشيخ ان النفقة
لها وهو الصحيح وقيل انه العهد فعلي الصحيح انه لا يجب الحامل عن وطئ الشبهة ولا
في النكاح الفاسد وكذا ايضا لا تجب النفقة لمعتدة عن الوفاة وان كانت حامله
عليه الشافعي وبه قال مالك والشافعية تبع لابن عباس وابن الزبير وجابر
وقال علي وابن مسعود وابن عمر ينفق عليها من التركة حتى تضع وبه قال سريح
والنخعي والشافعية وحامد وابن ابي ليلى وسفيان والله اعلم **وعلى المتوفى عنها**
الاخذ وهو الاقتصار من الزينة والطيب **الاخذ** في عدة الوفاة وهو
ما خوذ من الحد وهو المنع لانها تمنع الزينة ونحوها **فيه قوله صلى الله عليه وسلم**
لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحب علي ميتة فوق ثلاث ليال الا على
زوج اربعة اشهر وعشرا **رواه** لا تحب امرأة علي ميتة فوق ثلاث الا على زوج
اربعة اشهر وعشرا ولا تلبيس ثوبا مصدوغا الا ثوب عصب ولا تكحل ولا تمس

الاذا طهرت نبتة من قسط او غلف رر واه الشيخان ولا فرق بين المسئلة والزميمة
ولو كان زوجها ذمياً ولا بين الحرم ولا بين المكلفه وغيرها والولي يمنع الصغير
والجونه مما تمنع منه المكلفه ويؤخذ من كلام الشيخ ان المعتكف من غير الوفاة انه
لا يجب وهو كذا اما الرجعية فلا تزاوج في الاحكام نعم نص الشافعي انه يجب
وذهب بعض الاصحاب الى ان الاولي ان تترتب بما يدعوا الي رجعتها واما المطلقة
تخلع او استيفاء العدة ففيه قولان الاجماع لا يجب الاحداد ايضاً لانها اختار
عن طلاق فان شبهت الرجعية وايضا فهي محفوة بالطلاق فلا تكلف التمتع بخلاف
المتوفي عنها زوجها والقديم انه لا يجب الاحداد لانها باين مقتضى فاشبهت المتوفى
عنها زوجها وامّا المفسوخ كاسما بجيب غوه فقيرها طريقان احدهما على ^{الدين}
في البايين بالطلاق وقيل لا يجب قطعاً لان الفسخ يعني فيها او بما شررتها فلا يكتف
بما اظهره الفسخ هذا في الاحداد واما كيفيته فهو ترك الزينة بالثياب والحلي
والطيب اما الثياب فلا يحرم جنس القطن والصوف والوبر والشعر بل يجوز
لبس المنسوج منها على الوانها الخافيه وكذا الكتان والعصب والقصب ^{والدمي}
وان كانت نغيسه ناعمة لان نفاستها اصل الخلفه لان زينه دخلت عليها
وامّا الابريسم فلم ينقل فيه نص عليه الشافعي وهو عند معظم الاصحاب
كالكتان وغيره اذ لم يحدث فيه زينه وقال القفال يحرم الابريسم ^{قلت} ^{الطلاق}
لبس الصوف باوانعه وكذا الدقيق ونحوه صحيح عند اهل الشروه من المذنب وغيرهم
اما غير اهل الشروه لاسيما المنتسبين من اهل البوادي فينتجه الحرم بتحريم ذكر
عليهم واي نسبة بين ثوب كراس مصبوغ الى صوف مبرع وقد قال في البحر الحلي
من الصوف ونحوه ان كان في قوم ينزبون به حرمة والا فلا وينبغي ان يرعى عادة
الابريسم محله وما يحصل به الزينه عندهم دون ما لا يحصل والله اعلم وما لم يحرم

في جنسه لو صبغ ينظر في صبغه ان كان مما يقصد منه الزينه غائباً كالاحمر
والاصفر فليس لها لبسه ولا فرق بين ان يكون لبناً او حشائاً في ظاهره بل ذهب
ونص عليه الشافعي في الامم ويدخل في هذا الدرهم المنقش والعمرة الملون والمصبوغ
غزله قبل النسيج كالبرود حرام على الاصح وهو كالمصبوغ بعد النسيج وان كان ^{الصبغ}
مما لا يقصد منه الزينه بل صبغ للرخصة واحتمال الوسخ كالا سود والكحل فيها
لبسه وهو ابلغ في الاحداد بل حكي الماوردي وجهاً انه يلزمه باللبس السواد في
الاحداد وان كان المصبوغ متردداً بين الزينه وغيرها كالا زرق فان كان
براقاً في اللون محرام والا فواجبه ثلثان ان يسج مع الثوب جاز وان ركب حرم
لانه محض زينه والله اعلم وامّا الحلي فيحرم عليها لبسه سواء فيه السوار
والخنجر والحاتم وغيرها والذهب والفضه وبهذا قطع الجمهور وقال الامام
يجوز لها ان تحتكم بخاتم الفضة كالرجل وفي الاولي تردد للامام وبالقرع قطع
الغزالي وهو الاصح والله اعلم واما الطيب فيحرم عليها في يدها وثيابها وحرم
عليها دهن راسها ويجوز لها دهن البدن بما لا طيب فيه كالدهن السيرج
ولا يجوز بما فيه طيب كدهن البان والبنفسج وتحرم عليها كل طعام فيه طيب
وان تكتحل بما فيه طيب واما ما لا طيب فيه فان كان اسود وهو الاشد
فحرام لانه زينه ولا فرق بين البياض والسودا وفي وجه يجوز السواد والوجه
الاول لا طلاق الاحاديث فان احتاجت الى الاكتمال لم يرد وغيره اكتفت به
ايلاً ومسحته نهائراً وان ادعت ضرورة الى استعمالها راجاز ويجوز استعماله
في غير العين الاحتاجب فانه فيه تزييناً واما الكحل الاصفر وهو المصفر
على السودا وكذا البياض على الاصح لانه يحسن العين وتحرم الاستفاد
وتحرم ان تخضب بالحناء ونحوه فيما يظهر من البدن كاليدين والرجلين والوجه

قال الامام ونحوه الاصداع ونحوه لا تقل فيه ولا تمنع ان يكون كالحاج
 ويجوز للمسلم التزين في الفراش والبسط واثاث البيت لان الاحداد في البدن لا في الفراش
 ويجوز لها التنظيف بقبل الرأس والامتناع ودخول الحمام وقلم الاظفار وازالة الاساخ
 لانها ليست من الزينة والله اعلم **فروع** يجوز الاحداد على غير الزوج ثلاثة ايام فما
 دونها للحديث الصحيح المتقدم وقد صرح بذلك الغزالي والمتولي والله اعلم
قوله وعلى المتولي عنها زوجها والبيوت ملاءمة البيت الى الحجة **عليه** المعتبر
 ملازمة مسكن العدة فلا يجوز لها ان تخرج منه ولا اخرجها الا عذر نص ذلك القرآن
 العظيم قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن فلو انفق الزوجان على
 ان ينتقل الى منزل آخر بلا عذر لم يخرجا وكان الى اكم المنع من ذلك لان العدة حق
 الله تعالى وقد وجبت في ذلك المنزل فكما لا يجوز ابطال اصل العدة كذلك لا يجوز ابطال
 صفاتها **قوله** الاحكام يعني بجواز الخروج والحاجة انواع منها اذا خافت
 على نفسها او اهلها من هدم او حريق او غرق سواء في ذلك عدة الوفاة والطلاق
 وكذا لو لم تكن الدار حصينة وخافت اللصوص او كانت بين فسق تخاف على نفسها
 او كانت تتأذي بالجيران او الامساك تأذيًا شديدًا ولو كانت تبدل وتستطيل مساكنها
 عليهم جاز اخرجها ويخرج القربى من مسكن العدة ومنها اذا احتاجت الى شغل
 طعام او قطن او بيع غزل ونحوه فيسقط ان كانت رجعية ففي زوجه فعليه القيام بكفالتها
 بالخلوة ولا تخرج الا باذنه قال المتولي الا اذا كانت حاملًا وقلنا تستحق النفقة فلا
 يباح لها الخروج ومنها اذا كان المسكن مستعارًا او رجع الميراث واستاجر
 ومضت المدد وطلبه المالك فلا بد من الخروج ومنها اذا الزمها حق فان كان يمكن
 استيفاءه في البيت كالدين فعل فيه وان لم يمكن واجبة الى الحاكم فان كانت بزررة
 خرجت ثم تعود الى المسكن وان كانت محدثة بعث الحاكم اليها نائبا او حضر بنفسه

ولا تغدر في الخروج لا غرض تقدم الزيادة دون الامور المهمات كالزياره والاعمال
 واستقاء المال للتجارة وتجهيل حجة الاسلام وزيارة المقدس وقبور الصالحين ونحو ذلك
 فهي عاصية بذلك والله اعلم **فروع** تحرم على الزوج مساكنة المعتدة في الدار الذي تعتد
 فيها وما دخلتها لانه يؤذي الى الخلوة وخلوته بها خلوة الاجنبية وكثير من المهرلة
 لا يبرون ذلك حراما ويقول هي مطلقة وهذا يعرف الحال فان اعتقد حله بعد ما
 عرف كفره فان تاب والاضرمت عنته وكذا حكم العقابين الذين يحجون مع النساء
 لا يحل لهن الخلوة بهن ولا يفتقدن في ذلك عن يعلم من المتفهمة فان ذلك حرام حرام
 حرام والله اعلم **فروع** مضت مدة من العدة او كلها ولم تطلب حق السكينة سقط
 ولم يصير دينًا في ذمته وقيل فولا والمذهب تقرير النصين والفرق ان النفقة تجب
 بالتكفين وقد وجدوا السكينة لصيانة تامة على موجب نظم ولم يتحقق وحكم السكينة
 في صلب النكاح كما ذكرنا في العدة والله اعلم **فصل** اذا ارضعت المرأة بلبنها او
 صار الرضيع ولها بشرطين احدهما ان يكون له دون الحولين والثاني ان ترضعه خمس
 رضعات متفرقات الرضاع بكسر الراء وتشديد الضاد ويقول رضيع بكسر الضاد بالفتح
 وبالعكس **فروع** فيه الحماض والسنة واجماع الامة قال الله تعالى وامها تكم الا في رضع
 واخوانكم من الرضاغة **فروع** عايشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب رواه الشيخان الرضاغة المحرمه لها الركان منها المرضعة ولها
 ثلثة شرط **فروع** كونها امرأة فلبن البهيمة لا يتعلق به تحريم اذا اشربه صغيرا لم يثبت
 بينهما اخوة وكذا لبن الرجل لا يحرم على الصبي **فروع** الثاني كونها حية فلو ارضع صغير
 من ميتة او حلب منه لم يتعلق به تحريم كما لا يثبت حكم المصاهرة بوطي الميت ولو حلب لبن
 حية ثم اوجرا الصبي بعد موته حرمت على الصبي ونص عليه الشافعي **فروع** الثالث كونها حية
 للولادة فلو ظهر لصغيرة دون تسع لبن لم يحرم وان كانت بنت تسع حرم وان لم تحلم
 بالبلوغ

قاييم والرضاع كالنسب فيكون فيه الاحتمال ولا فرق في الرضعة بين مزوجها ام ولابن
 كونها بكر ام لا وقيل لا يحرم لبن البكر والصحيح انه محرم ونص عليه الشافعي ومنه
 اي من اركان الرضاعة اللبن فلا يشترط ثبوت التحريم بقا اللبن على هيئته حاله
 انقطاعه فلو تغير نحو ضمه او انعقاد او اعلا او صار حيا او اقطا او زيدا او نجسا
 واطعم الصبي حرم لو صول اللبن الى الجوف وحصول التغذية ولو خلط بغيره نظر
 ان كان اللبن غائبا تعلقت الحرمة بالمخلوط ويشترط ان يكون اللبن قد راى في
 منه الولد خمس دفعات على المذهب ومنه اي من الاول ان المحدث هو مودة
 الصبي الحي وما في معنى المودع فلهذه ثلثة قبود الاول المودع فالوصول اليها
 يثبت التحريم سواء ارتضع الطفل او حلب او اوجر او صب في نفسه فوصل
 الى جوفه او دماغه حرم على المذهب بخلاف ما اذا احصت به او كان في بطنه
 جراحه فصب فيها قول الى يفي لم يثبت التحريم على الظاهر ولو ارتضع وتقيأ
 في الحال ثبت التحريم على الصحيح **القسم الثاني** كون الصغير دون الحولين
 فان بلغ سنين فلا اثر لارتضاعه ويعتبر ان بالاهله قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا رضاع الا ما كان في الحولين رواه الدارقطني وفي رواية الترمذي
 لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء في الثدي وكان قبل الفطام قال الترمذي
 حسن صحيح **القسم الثالث** حيات الرضيع فلا وصول الى معتدة الصغير الميت
 ثم شرط الرضاعة المحرمه خمس رضعات هذا هو الصحيح ونص عليه الشافعي
 وقيل يثبت برضعة واحدة وقيل بثلاثه وبه قال ابن المنذر وجماعة وحجة الصحيح
 قول عائشه قالت كان فيما انزل الله تعالى من القرآن عشر رضعات معلومات
 يحرم من ثم نحت غير معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيها
 يقرن من القرآن **رواية** لا يحرم المصاة والمصتان ولا الرضعة ولا الرضعات

الرضعتان رواه مسلم ثم شرط الرضعات ان يكن متفرقات والرجوع
 في الرضعة والرضعتين الى العرف فتي تخطل فصل كثير تعددت الرضعات فلو
 ارتضع ثم قطع اعراضا واشتغل بشي آخر ثم عاد وارتنع فها رضعتان ولو قوت
 المرضعه رضاعه ثم عادت الى الارضاع فها رضعتان على الاصح كما لو قطع
 الصبي ولا يحصل التعدد بان يلفظ الصبي الصغير الثدي ثم يعود الى التمامه
 في الحال ولا بان يتحول من ثدي الى اخر او تحوله المرضعه وتشتغل بشغل خفيف
 ثم يعود الى الارضاع فكل ذلك رضعة واحدة والله اعلم **فروع** ارضعت صغيرا وشك
 هل ارضعته خمسا ام اقل ام هل وصل اللبن الى جوفه ام لا فلا تحريم ولا عفي الورع ولو
 تحققت انها ارضعته خمسا لكن شكك هل هي في الحولين ام في بعضها فلا تحريم
 ايضا على الرابع والله اعلم **قال** ويصير زوجها ابائا له هذا معطوف على قوله صار
 الرضيع ولدها فاذا احدث المتخالفين المتحولون والمعطوف عليه سفي الكلام صار
 الرضيع ولدها ويصير زوجها ابائا له **رواية** ذلك ما روي عن عائشه ان افلح اخا ابن
 القعيس استاذن علي بن ابي طالب ما انزل الحجاب فقلت والله ما اذن له حتى استاذن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ان الرجل ليس هو ارضعني وانما
 ارضعني امراته فقال عليه الصلاة والسلام ايذني له فانه عكرت نبت يمينك قال
 عروة فلذلك كانت تقول حرموا من الرضاعة ما يحرم من النسب رواه البخاري
 ومسلم وابو القعيس زوج امها من الرضاعة فمعاها ابوان اللبن له وافلح اخوه
 فهو عمرها وقولها انما ارضعني امراته الضمير راجع الى اخي افلح وفي مسلم ان
 الرضاعه تحرم ما تحرم الولادة وفي رواية يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة
 وقوله صلى الله عليه وسلم تربيت يمينك يعني ذلك خلافا منتهز جد السلف
 والخلف من تميم الطوائف قال النووي الاصح والاقوي الذي عليه المحققون في

في الرضعة والرضعتين الى العرف فتي تخطل فصل كثير تعددت الرضعات فلو
 ارتضع ثم قطع اعراضا واشتغل بشي آخر ثم عاد وارتنع فها رضعتان ولو قوت
 المرضعه رضاعه ثم عادت الى الارضاع فها رضعتان على الاصح كما لو قطع
 الصبي ولا يحصل التعدد بان يلفظ الصبي الصغير الثدي ثم يعود الى التمامه
 في الحال ولا بان يتحول من ثدي الى اخر او تحوله المرضعه وتشتغل بشغل خفيف
 ثم يعود الى الارضاع فكل ذلك رضعة واحدة والله اعلم

في معناه انها كلمة اصلها افتقرت لكن العرب اعتادت استعمالها غير قاصد
حقيقه معناه الاصل مثل قاتله ما اشجعه والام له والاب له وواله ووالته ونحو ذلك
والله اعلم **والحرم على الموضع** التزويج اليها والى كل من ناسبها وتحرم عليها التزويج
على المرتفع وولده دون من كان في درجته او على طبقه منه **والحرام** لان فيمن يحرم
بالرضاع ولا يشتر ان قطب ذلك الرضيع والرضع وكذا الحال الذي له اللبن شهم
تفتر الحمة منهم اليغيرهم فيحرم على الموضع بفتح الضاد ان يتزوج من ناسب
المرضعه اي من انقب اليها بالنسب او بالرضاع وولده وان سفل ومن انقب اليه
وان علا لان الرضيع وولده وان سفل سفلها اما على سبيل الحقيقة او المجاز كاتان
النسب واذا صدقت النسبة حرم على الشخص ان يتزوج اخته او بنت اخته وان
نزلت وكذلك يحرم عليه ان يتزوج امه وام امه من الرضاع وان علت لانها اما
امه حقيقة او مجازا او نكاح تلك حرام وان علت في الرضاع كالنسب وكذلك يحرم
عليها ان يتزوج بالرضع اي الرضيع وولده وان سفل لانها انتم وان سفلوا وولده
من في درجته لان اخوة الرضيع اذا لم يرضعوا فهم اجانب وكذلك يحرم من هو اعلان
في درجته الرضيع كاعمامه والحاصل ان كلما حرم من النسب حرم من الرضاع للادلة
المتقدمة واستثنى بعضهم مساييل تحرم في النسب وقد لا تحرم في الرضاع فمنهم من صح الاستثنا
الاستثنا ومنهم من منع وعلى كل حال فقد ذكرنا ذلك مفصلا في فصل تقدم والقرات
بالنظر اربعة عشرة فراجع والله اعلم **والنصف** نفقة الاهل واجبه للموالدين
والمولودين فاما الوالدين فتجب نفقتهم بشرطين الفقر والجنون واما المولودين
فتجب نفقتهم بثلاث شرائط الفقر والصغار والفقر والزمانه او الفقر والجنون
والنفقة ما خذ من الانفاق والاخراج ولو جوعا ثلاثا اسباب القرابة
والملك والزوجة **ما السعيان** الاخران فيوجبان للمالك على المالك وللزوجة

118
وللزوجة على الزوج ولا عكس **ما السبب الاول** وهو القرابة فتجب لكل منهما
على الآخر لشمول البعضيه والشفقة وهذا انما تحب بقرابة البعضيه وهي
الاصول والفروع فتجب للوالد على الولد وان علا وللولد على الوالد وان سفل
الابوة والبنوة ولا فرق في ذلك بين الذكور والاناث ولا بين الوارث وغيره
ولا فرق بين اختلاف اتفاق الدين والاختلاف وفي وجه لا يجب على سفل نفقة
كافر **الدليل** على وجوب الانفاق على الوالدين قوله تعالى وما جبرتم في الدنيا معروف
وقوله ووصينا الانسان بوالديه حسبا وقوله على الله عليه وسلم اطيب ما ياكل
الرجل من كسبه وولده من كسبه **مد** عليه قوله تعالى ما اغني عنه ماله وما كسب
يعني ولده وقد **نفقة** ان اولادكم هبة من الله واموالكم اذا احتجتم اليها والاجداد
ولجندات ملحقون بالابوين ان لم يدخلوا في عموم الابوة كالحقوا بها في الفتق
وسقوط القصاص وغيرهما لوجود البعضيه وانما تحب نفقة الوالدين بشرط
يسار الولد والموسر من فضل عن قوته وقوت عياله في يومه وليلته ما يبرقه
اليها فان لم يفضل فلا شيء عليه لا عسار وينا في نفقة القريب ما يباع في الدين
من العقار وغيره لاحق ما يلا بد له فاشبه الدين ولو كان الولد لامل الا انه
يقدر على الاكتساب ويحصل ما يفضل عن كفايته فهل يكلف الكسب فيه خلاف قيل
لا كما لا يكلف الكسب لقفن الديون والصحيح انه يكلف وبه قطع الجمهور ولا بد يلزمه اجبا
نفسه بالكسب **ومد** اي من الشروط ان لا يكون له مال فان كان وبكفيها
فلا يجب سواها كاتارمين او مجنونين او بهما من وعي ام لا لعدم الحاجة وسببها
الا يكونا مكسبين فان كانا مكسبين لم يجب نفقتهم لان الاكتساب بمنزلة المال
العتيد فلو كانا صحيحين لانهما غير مكسبين فهل يكلفان الكسب فيه قولان احدهما
في التشبيه لا يجب القدرة على الكسب والثاني انها تحب لقوله تعالى وما جبرتم في الدنيا معروف

وليس من المصاحبة بالمعروف تكليفها الكسب وهذا هو الصحيح عند الرازي
والنوري ومنهم من قطع به فان قيلت هذه الشبهة وكانا فقيرين او مجنونين
او بهما عجز من مرض وعي فما قاله البغوي وجبت نفقة ما التحق الحاجة والله اعلم
فروع لو كانت الام تقدر على الكسب لكثرت الطلاب فلا تسقط عن الابن
نفقة فلوترزجت سقطت فلو نشرت لم تلزم نفقة اقاله الماوردي والله اعلم
والدليل على نفقة المولودين وان سفلوا ذكورا كانوا واناثا فقوله تعالى وعلي
المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله فان ارضعن لكم فاتوهن
اجورهن وقوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق الاية **في السنة** للنفقة
جاء رجل الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان معي دينارا فقال انفقته علي نفسك
فقال سي آخر فقال انفقته علي ولدك وقال عليه الصلاة والسلام لزوجة شفيان
في الحديث المشهور خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي نبيك وانما تجب النفقة
لهم بشروط منها يسار والوالدين محامرين في حق الولد فان لم لهما مال لكن كانا ذاك
لا يبق لها فهل تجب عليهما ان يكتسبا النفقة الولد فيه خلاف الصحيح يجب
قطع الاكثرون **في** لا تجب **في** ان لا يكون للولد مال ولا كسب
فان كان لم يجب له من حاجته سواء كان الولد زمتا او مجنونا او مريضا
به عي فان كان الولد او الاولاد فقرا زمتا او مجانين لا يتهيأ منهم العمل
وجبت نفقتهم للامية الدالة علي ذلك مع الايسار فلو كان الاولاد اصحا الا
انهم غير مكنتسين بايديهم فهل تجب نفقتهم فيه خلاف الاحسن عند
الرازي تجب كما تجب للاب والحالة هذه والثاني وهو الصحيح عدم الوجوب
لان الطفل محل التصرف والصحيح المتكبر من الحيلة والتكسب ليس في معناه فلا
يلحق به بخلاف الزمن والمجنون والله اعلم **فروع** لو كان للابن مال غائب

لزم الوالدان ينفق عليه فرضا موقوفا فان قدم ماله مرجع عليه بما انفق
وان لم ياذن الحاكم اذا قصد الرجوع وان هلك المال لم يرجع بما انفق من حيث
التلف قاله الماوردي والله اعلم انه قد يوحى من كلام الشيخ ان غيلا
والفروع لا تجب نفقتهم وهو كذلك وقال ابو ثور تلزم الوارث النفقة لقوله تعالى
وعلي الوارث مثل ذلك واجيب عن ذلك بان النفقة لو كانت علي الورثة للزم الاب
ثلثا النفقة والام ثلثا وليس كذلك والله اعلم **فروع** نفقة القريب لا يتقدر بل هي
بقدر الكفاية وتختلف بالكبر والصغر والزهادة والرغبة لانها التجزية الوقت ولا
يشترط انها المنفق عليه الي حد الضرر ويعطيه ما يستقل به دون ما يتعد
التمتع وتجب له الكسوة والسكنى ولو احتاج الي خادم وجب ولو اندفعت
هذه الامور بضيافة وتبرع سقطت ولا تجب عليه بدلها مان سلم الفقة
الي القريب فتلفت في يده او انفقها وجب الا بدل لكن اذا تلفها الزمة الا بدل
اذا ايسر فلو ترك الانفاق علي قريبه حتي مضى زمان لم تعد يثا سواء تعد عام
لانا مشرعت علي سبيل المواساة بخلاف نفقة الزوج لانها عوض والله اعلم
قال ونفقة الرقيق والبهائم واجبة بقدر الكفاية ولا يكلف من العمل بها الا
بما يطيق **فروع** هو السبب الثاني مما يوجب النفقة وهو ملك اليه من ملك
عبدا او امه لزمه نفقة رقيقه قوثا وادما وكسوه وسائر المكنون سواء كان
فتا او مقبرا او ام ولد وسواء كان صغيرا او كبيرا وسواء كان زمتا او عي
او سليما وسواء كان مريضا او مستاجرا او غيرهم **فروع** وجوب السبب الموجود
لذلك وهو ملك اليه **روى** ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال للملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل الا يطيق رواه مسلم **فروع**
رواه كوفي بالمرء انما ان يحبس عن من يملكه قوته ولان السيد ملك كسبه ونصرته

ظلمته مؤنثة وقد انفق العلاء علي ذلك فيلزمه اطعامه ومؤنثته بقدر الماء
ويعتبر في ذلك رغبته وزهادته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق واذا استعمل
ليلاً اراحه نهاراً وبالعكس ويرحمه في الصيف فيقيت القبول له وما خففت عنه
فله اجره في الحديث ما خففت عن خاد مكر من علمه كان الكاجر في موازينك
رواه ابن حبان في صحيحه من حديث عمرو بن حريث وعليه الملوكة ذكره كان او
انني نكح المحمود وترك الكسل والله اعلم وكما تجب عليه مؤن مملوكه كذلك تجب
عليه نفقة دابته سواء في ذلك العلف والسقي نعم يقوم مقام ذلك ان
تخليها لترعى وترد الى ان كانت ممن ترعى وتكتفي بذلك الخصب الارض ونحوه
ولم يكن مانع من ثلج وغيره فان امتنع من ذلك اجبره الحاكم عليه وفي الصحيحين
انه عليه الصلاة والسلام قال اغذيت امرأة في هرة سبعة اشهر حتى ماتت فدخلت
النار لاهي طعنها وسقتها اذ هي حبستها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض
والخشاش الحشرات ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم حائط رجل من الانصار
والحائط ابستان فاذا فيه جمل فلما راى النبي صلى الله عليه وسلم ذرقت عيانه
فكاداه النبي صلى الله عليه وسلم ومسح عليه ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم من رب هذا الجمل فآفتي من الانصار فقال هو لي يا رسول الله فقال لا
تسفي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله اياها فانها تشكو الي انك تجيعه وتذبحه
رواه امام احمد والبيهقي واسناده في مسلم واستدركه الحاكم وقال هو صحيح
الاسناد وفي رواية ان ليلاً حزن اليه ولان الدابة ذات روح فاشبهت بالملك
ولا يكلفه العلاء اما تطبيق فالرفق والله اعلم **في الدابة اللبون** لا يجوز
نزف لبنها بحيث يضر ولدها وانما تغلب ما فضل عن ربي ولدها قال الشيخ
ولا يجوز حلبها اذا كان يضر البهيمة لقلة العلف ويستحب ان لا يستقيم في الحلب

ويلع في الصرع شيئاً ويستحب ان يقص الحالب اطعامه ليلاً يؤذيها وكذلك
ايضا يبغي للفرس شيئاً من العسل في الكوارع والله اعلم **في نفقة الزوج** جلد الله
من نفسه واجبه وهي مقدرة اذا كان الزوج موسراً فدان من غالب قوتهما
ومن الادم والمسوقة ما جرت به العادة **والنكاح** كان محسراً فمد وما يتا دم به
المعسر ونكحت سونة وان كان متوسطاً فمد ونصف ومن الادم والكسوة والموطأ
قد علمت ان اسباب النفقة ثلثه القرينة البهيمية وملك اليمين وقرضها
وهو السبب الثالث وهو ملك الزوجية ولا شك في وجوب نفقة الزوج
وقد تظاهرت على ذلك الادلة من الكتاب والسنة والجماع الامه قال الله تعالى الرجال
قوامون على النساء والقيم على الغير هو المكفل بامرهم وقال الله تعالى وعلى المولود
له رزقهن وكسوتهن والايات في ذلك كثيرة وفي السنة الشريفة احاديث
منها حديث هند امرأة ابي سفيان لما جاء الي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسكنت امرها فقال عليه الصلاة والسلام خذي ما يكفينك وولديك بالمعروف
جابر الطويل فانفقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بامانة الله واستعملتم نفقتهن
بكلمة الله ولكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم احداً ظنوه نكراً فان نزلن ذكراً فاضربوهن
ضرباً خفيفاً وكنن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقد تركت فيكم ما كان
يصلوكم بعده ان اعتصمتم به كتاب الله الحديث بطوله والاجماع منعقد على
وجوب نفقة الزوج في المدة ونفقة الزوجة انواع منها الطوام وهو الحب
المقتات في البلد غالباً ويختلف الواجب باختلاف حال الزوج في لايسار ولا عسار
وتستوي في ذلك المسلم والذمية والحره والامه لانه عوض فعلي الموسر مدان وعلى المعسر
مد وعلى المتوسط مد ونصف والاعتبار بحمد النبي صلى الله عليه وسلم وهو ماية وثلاث
وسبعون درهماً وثلاث درهم على ما صحح الرازي وقال النووي وهو تفريع من الرازي

علي ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما والمختار انة مائة وثمانية وعشرون
درهما واربعة اسباع درهم الله اعلم واما اعتبار الخبز في البلد فلان
الله تعالى اوجب النفقة بالمعروف ومن المعروف ان يطعمها مما ياكل أهل البلد
واما وجوب المردون غيره من الدقيق والخبز فبالقياس على الكفار سواء في
ذلك الفصح والشعير والتمر وكذلك لا يقد في أهل البادية الذين يقتاتونه ولنا مسألة
ان كان الاغلب في بلد ما لم لا يطحنون بأيديهم لم يفتن بها الا الدقيق
وان اعتدوا الطحن فلا بأس بغير الخبز وقيل لا نظر الى الغالب بل الى ما يليق
بحال الزوج والمذهب الاول وجب لها الخبز والطحن والخبز وقيل ان اعتادت
ذلك لزمها فعله والا فلا ومن **سماي** من الانواع الواجبة للزوجة الادم حمض
غالب ادم البلد من الزيت وغيره وتختلف باختلاف الفصول وقد غلب
الفاكهة في اقلتها فيجب ويجب عليها ان يطعمها اللحم وفي كلام الشافعي ان يطعمها
في كل اسبوع رطل لحم وهو محمول على المعسر وعلى الموسر طلاقا وعلى المتوسط
رطل ونصف واستحب الشافعي ان يكون يوم الجمعة فانه اولى بالتوسع فيه
ثم قال الاكثر انما قال الشافعي هذا على عادة أهل مصر لعنة الله على من
ذلك الوقت فاما حيث يكثر اللحم فيزداد بحسب عادة البلد وقال الفقهاء
واخرون لا يزداد على ما قاله الشافعي في جميع البلاد ولان فيه كفاية لمن قنع
ويجب على الزوج آلات الطبخ والشرب كالقدر والحربة والكلوز وغيرها ويكفي
كونها من خرف او حجر او خشب والزبادات على ذلك من عونات الانفس
ومن **سماي** من انواع الواجب الاخداع فلا تخدم نفسها في عادة البلد
فعلى الزوج احداها على المذهب الذي قطع به الجمهور لانه من المعاشرة بالمعروف
فان قال الزوج انا اخدمها بنفسي لم يلزمها ذلك لانها تستحي منه فتتبع من
استيفا

استيفا الخدم ولانه عار عليها وهذا هو الصحيح وقيل له ذكر وان كانت ممن
تخدمه مثلها فاعليه اخذها ومن **سماي** من الانواع الواجبة للكسوة ويجب
على قدر الكفاية وتختلف بطول المرأة وقصرها وسمها وباختلاف البلاد
الحرب والبرد ولا تختلف عدد الكسوة بيسار الزوج واعساره وفي الجاهل للدار
ان نسأله الفقهاء اذا جرت عادتهم ان لا يلبس في ارجلهم شيئا في البيوت لم يجب
لارجلهم شيء من جنس الكسوة تختلف باختلاف بيسار الزوج واعساره فتجب لامرأة
الموسر من رقع ما تلبس أهل البلد من قطن او كتان او حرير لان الكسوة مقدرة بالكفاية
فلا يمكن فيها الزيادة فيرجع الى تفاوت النوع لانه المعروف بخلاف النفقة ويجب
لامرأة المعسر من غليظ القطن والكتان ولا امرأة المتوسط ما يلبسها هذا هو المذهب
وقيل ينظر في الكسوة الى حال الزوجين فيلزمها ما يكسوا مثله مثل ما عاده وقيل يعتبر
حال الزوج والله اعلم **وقيل** الشيخ ونفقة الزوجة الممكنة احتزبه عن غير الممكنة
من نفسها وعدم التمكن يحصل بامور منها النشوز فلا نفقة لنا شرم وان قد
الزوج على ردها الى الطاعة فمهر افلوشنرت بعض النصارى فوجها ان احدها لا شيء لها والثاني
يجب لها بقسط زمن الطاعة قال الرافعي والاول اوفق عما سبق وهذا الذي اشار
الرافعي الي ترجيحه وهو عدم الوجوب وتبعه النووي عليه هنا ثم رجع في آخره
القطع بعدم الوجوب ثم ذكره في اول باب الحادي عشر من كتابه فقال قلت
الصحيح الجزم في الحر بانه لا شيء لها في هذه الحالة والله اعلم ولا يشترط في النشوز
الامتناع الكلي بل لو امتنعت من الوطى وحده او من بقية الاستمتاع حتى
يفقه سقطت نفقتها حتى لو قالت سلم المهر لاسلم نفسي فان جري دخول او كان
المهر موجلا فهي ناشرة اذ ليس لها امتناع والحالة هذه **سماي** في الشرح الصغير ان لها الخمس
وعلقه بان لها المطالبة بعد الحول نعم لو كانت مريضة او كان بها قرح يضر الوطى

ففي عذرهم في الامتناع ولو قالت لا أمكنه الا في بيتي وفي موضع كذا فهي بائنة
وهي بائنة من بيت الزوج وسفرها بلا اذن له مشهور قال النووي ولو حبست
ظلمًا او بحق فلا نفقة كما لو وطئت بشبهة فاعتلت والله اعلم ونسبها الصغير
فلو كانت صغيرة وهو كبير او صغير فلا نفقة لها على الاظهر اذ لا عذر منها
العبادات فاذا احرمت الحج او عمره فان احرمت باذنه زوجها وخرجت فقد سافرت
سيفرض نفقة لها فان كان الزوج معها لم تسقط نفقة لها على المذهب وان احرمت بغير
اذنه فلا حرج على الزوج وكذا الفرض على الاظهر فان لم يحلها فلها النفقة
ما لم يخرج وقيل لا نفقة لانها بائنة بالاحرام ولو صامت في رمضان فلا يمنع ولا
تسقط النفقة وما صوم التطوع فلا يشرع فيه بغير اذنه فان اذن لم تسقط
نفقة لها وان شرعت فيه بلا اذن له فله قطوعه فان افطرت فلها النفقة وان ابت فلا
نفقة على الاصح والله اعلم **وان اعسر بنفقة فلها الفسخ** وكذا ان اعسر الصلح
قبل الدخول اذ عجز الزوج عن القيام بمؤون الزوجة الموظفة عليها الذي يفرض
عليها الشافعي قد عاود حديثا ان شأت صبرت وانفقت من مالها على نفسها ونفقة
في ذمته الى ان يوسر وان شأت طلقت ففسخ النكاح **قال مالك واحمد** انه صلى
الله عليه وسلم شغل عن من يعسر بنفقة امرأته فقال يفرق بينهما رواه الدارقطني
وشغل ابن المسيب عن ذلك فقال يفرق بينهما فقبل له سنة فقال سنة قال الشافعي
الذي يشبه قول ابن المسيب انه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وايضا الحب
او العنة يثبت حق الفسخ فالعجز عن النفقة اولي لان الصبر عن الامتناع اسهل
من الصبر عن النفقة ولو كان الرجل حاضرا وله مال غائب فان كان دون مسافة
القصر فلا فسخ وان كان على مسافة القصر فما فوقها فلها الفسخ ولا يلزمها الصبر
لشدّة الضرر ولو كان له دين على زوجته فامرها بالانفاق منه ان كانت موسرة فلا

خيار

خيار كما لو كان له دين على موسر حاضرا وان كانت موسرة فلها الفسخ لانها لا تملك
لحقها والمعسر ينظر ولو تبرع شخص بآداء النفقة عن المعسر فلها الفسخ ولا يلزمها الصبر
واعلم ان القدرة بالكسب كالقدرة بالمال ولو عجز عن العمل لم يفسخ ان رجي
زواله في ثلاثة ايام وان كان يطول فلها الفسخ للضرر والله اعلم **فصل في**
شرط الفسخ تحقيق اعسار الزوج او غلبة الظن بالبيضة المقبولة شرطا سواء
كان الزوج حاضرا او غائبا ولو غاب ولم يعلم اعساره فلا فسخ في الاصح كما لو كان
الزوج مؤمرا وهو غائب ولو ضمن النفقة ضمان باذنه فقبل لها الفسخ وحرم القاضي
حسين والمتولي بالمنع ان كان مليئا وان ضمن بغير اذنه فوجهاه والله اعلم والاعسار
بالمهر فيه خلاف منتشر حاصل المذهب منه ما ذكره الشيخ ان كان قبل الدخول لها الفسخ
والا فلا واعلم ان حيث جوزنا الفسخ فشرطه ان لا تكون المرأة قد قبضت شيئا من الصداق
فان قبضت شيئا منه امتنع عليها الفسخ والفرق ان الزوج باقباض بعض المهر قد استقر
له بعض البضع فلو جاز للمرأة الفسخ لعاد اليها البضع بكامله **فصل في** الصحيح المشهور ان
المرأة لا تستقل بالفسخ بل لابد من الرفع الى الحاكم في العنة لانه امر مجتهد فيه وقيل لا
ان تفسخ بنفسها كالرد بالعيوب فلو لم ترفع الى القاضي ففسخت بنفسها العالمها بجمع واعلم
ان القاضي انما يفسخ او ياذن لها فيه بعد ما له ثلاثة ايام من اعساره والله اعلم
فصل في له ام ولد وعجز عن نفقتها فعن ابي زيد انه يجبر على عنتها او تزويجها ان وجد
خاطبا رغبيا وقال غيره لا يجبر عليه بل عليها التكتسب وتنفق على نفسها كذا ذكره الرازي
النووي في زيادة الرواية والله اعلم **فصل في** واذا فارق الرجل زوجته وله منها
ولد فهي احق بحضانته الى سبع سنين ثم يخير بين ابويه فانها اختار سلم اليه
فصل في بفتح الحاء وهي عبارة عن القيام بحفظ من لا يميز ولا يستقل بامر ونهي
بما يصلح ووقايته عما يؤذي به وهو نوع ولابة الا انها بالاثانة البقية لا يمكن شفق

واهل بي الى الترميم واصبر على القيام بها واشد ملازمة للاطفال ومؤنة الحضانه على الاب
فاذا فارق الزوج زوجته فالام احق بحضانه الولد منه من غيره من النساء بالشروط التي
يأتي واجتبه لتقدير عماروي وعمر ابن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء
وتدني له سقاء وتجرى له حواء وان اباه طلقني واراد ان ينزعه مني فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم تنكح رواه ابو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد
وسواء في ذلك الابن والبنت واجتبه للتخير عاروي ابو هريرة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم خير غلاما بين ابيه وامه رواه ابن ماجه والترمذي وقال حسن
روايه لابي داود والحاكم فاخذ بيده فانتقلت به قال الحاكم صحيح الاسناد
واختلف في سن التمييز فالذي جزم به هنا في الروضة انه في الغالب ابن سبع او ثمان
سنين تقريبا احسن ما ذكر انه يصير الطفل بحيث يأكل وحده ويشرب وحده
ويستنجي وحده والله اعلم **فالشروط** للحضانه سبعة العقل والحرية والدين
والعفة والامانة والحلوم من زوج ليس محارم الطفل والاقامة فان اختلفت شروطها
سقطت **قلت** ان الحضانه ولايه وان الام اولى من الاب وغيره لو فرضت
فاذا رغبت في الحضانه فلا بد لاستحقاقها من شروط الاول كونها عاقله فلا حضانه
لجنونه نعم ان كان ينذر ولا يطول مدته كيوم في سنين فلا تبطل الحق به
كم من بطل وبزول **الشرط الثاني** فلا حضانه لرقيقه وان اذن لها السيد والرقيق
لا ولايه له ثم ان كان الولد حرا فلا حضانه بعد الام للاب وغيره وان كان رقيقا
فحضانه علي السيد وهل له نزعه من الام وتسليمه الي غيره وجهان بناء على
القولين في جواز التفريق وهل لها حق الحضانه في ولدها من السيد وجهان
الصحيح لا حضانه لنقصها ولو كان الولد نصفه حرا ونصفه رقيقا فنصف

حضانه

حضانه لسيدك ونصفها لمن يلي حضانه من اقارب الاحرار والله اعلم
كونها مسلمه فان كان الطفل مسلما باسلام ابيه فلا حضانه لكافر علي مسلم وغيره
تحضنه الام الذميه حتي يميز والله اعلم **الشرط الثالث** والخامس العفة والامانة فلا
حضانه لفاسقه لانها ولايه واعلم انه لا يشترط تحقق العداة الباطنه بل تكفي
العداة الظاهره كشهود النكاح قاله الماوردي كونها فارغه خليه
عن النكاح لقوله عليه الصلاة والسلام انت احق به ما لم تنكح ولانها مشغوله
بالزوج فينتظر الولد **الاقامة** وانما تكون الام احق بالطفل اذا كان
الابوان مقيمين في بلد واحد فاما اذا اراد احدهما سفرا من الخطر والمشقة
بل يكون مع المقيم الي ان يعود المسافر والله اعلم **الشرط الرابع** يشترط مع هذه الشروط
في استحقاق الام للحضانه ان ترضع الولد ان كان رضيعا وجهان احدهما لا بل
لها الحضانه وان لم يكن لها لبن او امتنعت من الرضاع وعلي الاب علي هذا
ان يستاجر مرضوعه ترضعه عند الام وهذا ما صححه البغوي والصحيح الذي قطع
الاكثرون يشترط ذلك لغسل سنينجار مرضوعه قال الاسناني ولم يذكره من الشروط
كونها بصغيره ومقتضا ثبوت الحضانه للعياء وهو كذلك والله اعلم **سما الله الرحمن الرحيم**
باب القتل على ثلاثة اضراب القتل على ثلاثة اضراب عمد محض

وخطا محض وعمد خطا فالعمد المحض ان يعد الي ضرب ما يقتل غالبا فيقصد
قتله بذلك فيجب القود **الجنائي** جمع جنائية والجنائية مصدر والمصدر لا
يشي ولا يجمع الا اذا قصد التنويع والجنائية لذلك تنوعها الي عمد وخطا وعد
خطا كما ذكره الشيخ فالعمد المحض ان يقصد الفعل والشخص المعين بشي يقتل
غالبا فنقولنا ان يقصد الفعل احترازا عما اذا لم يقصد شيئا معينا كما اذا رمي الي
جماعه ولم يقصد واحدا بعينه فانه لا يجب الفصاض علي الرابع قولنا بشي

يقتل البتة اعم من ان يكون باله وغيره والاله اعم من ان يكون محدده او متقد
فالاله المحدده كالسكين وما في معناها والمقتله كالدبوس وما في معناه وكذا
لو احرقه او اغرقه او صلبه او هدم عليه حائطاً او سقفاً او داسه بداية اودنه
حياتاً فأت وجب القصاص وغير الاله انواع منها لو حبسه ومنعه الطعام
والشراب حتي مات وجب القصاص ولو حبسه وعراه حتي مات بالبرد فهو
كما لو حبسه ومنعه الطعام والشراب بخلاف ما لو اخذ طعامه وشرابه او ثيابه
في مفارقه فأت جوعاً او عطشاً او برداً او خلاصاً ومنه اذا شرب من وعاء علي
رجل بما يوجب قتله قصاصاً او رده او زناً وهو محض وحكم القاضي بشهادتهم
وقتله بمقتضاها ثم رجعوا وقالوا تعذنا وعلمنا انه يقتل بشهادتنا لنزهم
القصاص وكذا لو شربوا بما يوجب القطع سواء كان قصاصاً او سرقة يجب
عليهم القطع ومنه ان يقدم الي شخص طعاماً مسموماً فاكله ومات وجب
القصاص ان كان مجنوناً او صبيّاً وكذا حكم الاعرج الذي يعتقد انه لا بد
من الطاعة في كل ما يشار عليه به لانه والحالة هذه بمنزلة الصغير والمجنون
وان كان المقد بالعا فان علم حال الطعام فلا شيء علي المقدم والاكل هو القاتل
نفسه والاف في وجوب القصاص قولان جاريان فيما لو غطارس بر في دلبز
ودعاه الي داره وكان الغالب علي انه بر علي ذلك الموضع فهلك بالبير فالظاهر لا قصاص
واذا كان لا قصاص وجبت الدية علي الاظهر فان هذا اقوي من خبر البير وقيل لا يجب
لديه تغليباً للباشر ولو سرح رجلاً فأت سالناه فان قال فقتلته يسبح به محرم
يقتل غالباً لزمه القصاص عرفت هذا فقتل النفس بغير حق من اكبر الكباير قاله
الرافعي وقال النووي قال البغوي هو اكبر الكباير بعد الكفر وكذا نص علي الشافعي
اعلم والايات والاخبار في التحذير كثيرة منها قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً

متعمداً

متعمداً جزاءه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذاباً عظيماً
فانظر جزاء من قتل بغير حق جعل جزاءه جهنم مع الخلود والغضب والبعد والعذاب
الموصوف بالعظمه عافانا الله من ذلك **قوله** صحيح مسلم لا يحل قتل امرئ مسلم
الا باحد ثلاث كفرة بعد ايمان وزناً بعد احسان وقتل بغير حق **قوله** الخ
لقتل مؤمن اعظم عند الله من زوال الدنيا رواه الترمذي والنسائي واسنادهما
صحيح ورواه غير واحد بالفاظ مختلفة وقال عليه الصلاة والسلام من اعان علي قتل
مسلم ولو بشطر كلمة لقي الله وهو مكنوث بين عيديه اي بين من رحمة الله تعالى والله
اعلم **قوله** بما يقتل بالباطل يعني بشيء هو اعم من الاله وغيره كالكسب كالمزور
غالباً احتزبه عما لا يقتل غالباً وسيأتي ان شاء الله تعالى **قوله** فيقتل بغير
هذه الزيادة هي طريقة ضعيفة شرطها بعض الاصحاب والصحيح ان قصد القتل
غير شرط لوجوب القصاص بل الحد المختبر قصد الفعل والشخص ما يقتل غالباً
والله اعلم **قوله** فان عفي عنه وجبت دية مغلظة حاله في مال القاتل **قوله**
القتل وهو القصاص بالخيار بين ان يقتصر وبين ان يعفو ا قوله عليه الصلاة
والسلام انتم معشر خزاعة قد قتلتم هذا القاتل من هذا بل وأنا والله
عاقله فمن قتل عدو قتيلاً فاهله بين خيرتين ان احبوا قتلوا وان احبوا
أخذوا الدية خرجه ابو داود والترمذي **قوله** فمن قتل بعد قتيلاً الي
آخر خرجه البخاري وجه الدلالة انه عليه الصلاة والسلام خير الورثه بين الدية
والقتل فان اقتصر المستحق فلا كلام وان عفي علي الدية وجبت فيجب بقتل
الحرة المسلم ما به من الابل ثم ان كان القتل عمداً تغلظت من ثلثة اوجه احدها
انها تجب علي الجاني ولا تحلها العاقلة والثاني انها تجب حاله بلاتاً جليل والثالث
انها تغلظ باليسن والتثليث فيجب ثلاثون حقه وثلاثون جلدعه واربعون

خلفه والخلفه الحامل وسواء كان العدم موجب القصاص فعني عن الدية كما ذكر
 الشيخ اوله بوجوب العدا القود كقتل الوالد ولده **واجب** لما ذكرنا بقوله صلى الله عليه
 وسلم من قتل متعمدا رفع اليه المقتول فان شأوا واخذوا الدية وهي ثلثون حقه
 وثلثون جذعة واربعون خلفه وما صاهاوا عليه فهو لهم ذلك تشديد العقل
 رواه الترمذي وقال حسن غير مبين والله اعلم **والخطا المحض** هو ان يرمى اليه شيء
 فيصيب رجلا فيقتله فلا قود عليه بل يجب دية مخففة على العاقله موجهة في
 ثلث سنين **قد علمت** ان النهاية على ثلثة اضراب وقد مر الكلام على العدم وكلام
 الآن على الخطا وله تفسيران **احدهما** ما ذكره الشيخ ان يرمى اليه شيء من سواء
 كان سيلا او رجلا او غيرها فيصيب رجلا وهذا ما ذكره القاضي ابو الطيب والقي
 حين والذي قاله غيره ان الخطا ما لم يقصد في الفعل كمن زلق فوق علي غيره
 فمات او تولد الملاك من يدا لم تعش ثم الخطا الاقصاص فيه لقوله تعالى ومن قتل
 مؤمنا خطأ فتحرير رقبة موثمة ودية مسلمة اليه اهلية فوجب الله تعالى الدية ولم
 يتعرض للقصاص **في الخبر** انه عليه الصلاة والسلام كتب الى اهل اليمن ان في النفس
 مائة من الابل ثم الدية في الخطا تخفف من ثلثة اوجه احدها باعتبار التخييس
 فيجب عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة **قال**
 الزوفي واجبة الاصحاب بما روي عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قضى في دية الخطا مائة من الابل وفضلها على ما ذكرنا وقولنا وفضلها اي ابن مسعود
 وهذا روي بعضهم ان ابن مسعود رفعه الي النبي صلى الله عليه وسلم واعلم ان جملة
 الصحابة على تحييسها قال سليمان ابن يسار كانوا يقولون دية الخطا مائة من الابل
 وذكر ما ذكر سليمان تابعي فدلى على انه اجماع من الصحابة **الوجه الثاني** اقتلتا فرمت
 احدهما حجر ويروي بعود فسطات فقتلتها واسقطت جبينها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالدية

في الخطا ما لم يقصد في الفعل كمن زلق فوق علي غيره فمات او تولد الملاك من يدا لم تعش ثم الخطا الاقصاص فيه لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة موثمة ودية مسلمة اليه اهلية فوجب الله تعالى الدية ولم يتعرض للقصاص في الخبر انه عليه الصلاة والسلام كتب الى اهل اليمن ان في النفس مائة من الابل ثم الدية في الخطا تخفف من ثلثة اوجه احدها باعتبار التخييس فيجب عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة قال الزوفي واجبة الاصحاب بما روي عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في دية الخطا مائة من الابل وفضلها على ما ذكرنا وقولنا وفضلها اي ابن مسعود وهذا روي بعضهم ان ابن مسعود رفعه الي النبي صلى الله عليه وسلم واعلم ان جملة الصحابة على تحييسها قال سليمان ابن يسار كانوا يقولون دية الخطا مائة من الابل وذكر ما ذكر سليمان تابعي فدلى على انه اجماع من الصحابة

بالدية على عاقلة القاتله وفي الجنين بخرقة عبيد أو أمة **وهذه** صورة شبه العدم
 في شبه العدم في الخطا اولي قال العلماء وتغريم غير الجاني خارج عن الاقيسة
 الظاهرة الا ان القبايل في الجاهلية كانوا يقتصون بنصرة من جني منهم ويمنعون
 اولياء القاتل من ان يدركوا بناتهم وبأخذوا من الجاني حقهم فجعل الشارع
 صلى الله عليه وسلم بدل تلك النصرة الماله خصص بها لان الخطا وشبه العدم مما يليق
 فحسنت اعانة القاتل لئلا يفتقر بالسبب الذي هو معذور فيه بخلاف العدم
 فانه لا عذر له فلا يليق به الدفق وأجلك على العاقله لئلا يشق عليه وادعى العلم
 الاجماع على تحمل العاقله دية شبه العدم والمذهب نعم لورود النص فيه والله اعلم
الوجه الثالث كون الدية في ثلث سنين روي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن
 عباس قال الشافعي ولم اعلم لهم مخالفا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية
 على العاقله في ثلث سنين فان ورد الخبر بذلك كما ذكره الشافعي فلا كلام والافقد
 ضربها عمر وعلي وابن عمر وابن عباس كذلك ولم ينكر عليهم فكان اجماعا ولا يقولون
 ذلك الا توفيقا فان قلت قال ابن المنذر وما ذكره الشافعي لان فعله اصلا في كتاب
 ولاسنه وقال الامام احمد لما سئل عن ذلك قال لا اعرف فيه شيئا فالجواب جبار
 والتاريخ يمثل ذلك والله اعلم **قال** وعد الخطا ان يقصد ضربه بما لا يقتل غالبا
 فيموت فلا قود عليه بل يجب دية مغلظة على العاقله موجهة **قد مر** ذكر العدم والخطا
 وبقي شبه العدم وهو ان يقصد الفعل والشخص معا بما لا يقتل غالبا كما اذا ضرب بسوط
 او عصاه خفيفا او رماه بحجر صغير ولم يوال به الضرب ولم يشتد الالم بسبب ذلك
 ولم يكن وقت حرة ولا برد شديد بن او لم يكن المضروب ضعيفا او صغيرا فهو
 يشبه عمر وان كان شي من ذلك وجب القصاص لانه قصد الفعل والشخص بما
 يقتل ولو ضربه اليوم ضربة وغدا ضربة وهكذا فرق الضربات حتى مات فوجاه

في الخطا ما لم يقصد في الفعل كمن زلق فوق علي غيره فمات او تولد الملاك من يدا لم تعش ثم الخطا الاقصاص فيه لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة موثمة ودية مسلمة اليه اهلية فوجب الله تعالى الدية ولم يتعرض للقصاص في الخبر انه عليه الصلاة والسلام كتب الى اهل اليمن ان في النفس مائة من الابل ثم الدية في الخطا تخفف من ثلثة اوجه احدها باعتبار التخييس فيجب عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة قال الزوفي واجبة الاصحاب بما روي عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في دية الخطا مائة من الابل وفضلها على ما ذكرنا وقولنا وفضلها اي ابن مسعود وهذا روي بعضهم ان ابن مسعود رفعه الي النبي صلى الله عليه وسلم واعلم ان جملة الصحابة على تحييسها قال سليمان ابن يسار كانوا يقولون دية الخطا مائة من الابل وذكر ما ذكر سليمان تابعي فدلى على انه اجماع من الصحابة

لان الغالب السلامة عند تقرب الضربات قال السعدي لو ضربه ضربة وقصد
ان لا يرب عليها فشتته فضره ثانية ثم شتمه فضره ثالثة حتى مات فلا قصاص
لقدّم الموالاة قال الرافعي وينبغي ان لا ينظر الي صورة الموالاة ولا الي قدر مدّة
التقرب بل يعتبر اثر الضربة السابقة والآلام الحاصلة بها فان تيقن هلاكه شتم
ضره اخري فهو كمن والي ولو اطبق كفه ولكنه فهو كالضرب بالعصا الخفيفة فيفصل
وقول الشيخ فلا قود عليه بل يجب دية دليله حديث المراتين من هذيل **وقوله**
مغلظه يعني من وجه **وقوله** علي العاقله موجه يعني مخففة من وجوب لان جنابة
الخطا مخففة من ثلث وجوه كانتا علي العاقله وموجه ومخسّسة وجنابة العمد مغلظة
من ثلثة اوجه كونها علي الجاني حاكمه مثلثة وجنابة يشبه العمد تنزع الي العمد من
وجه كونها فيها قصد الفعل والشخص تنزع الي الخطا بكون الآلة لا تقتل غالبا فلا تخففت
بكونها علي العاقله وبالتاجيل غلظت بكونها مثلثة والله اعلم **والا** وشرائط وجوب
القصاص اربعة ان يكون القاتل بالغاً عاقلاً وان لا يكون المقتول انقص من القاتل
بكفر او رقيق **قال** ذكر الشيخ الجنابة ونوعها باعتبار ما يجب فيها القصاص وما لا يجب
شرح الآن في ما يجب عليه القصاص ومن لا يجب ولا شران القصاص هو المماناة كما قاله
الازهري وهو ما خوذ من الاقتصاص الاثر وهو تتبعه لانه تتبع الجنابة فياخذ مثلها
والمثلية كما تعتبر في الجنابة كذلك تعتبر للمساواة بين القاتل والمقتول
في كل خصلة لان بعض الخصال لم يعتبرها الشارع قطاً كقصر الخلقة مع كبر الضميمة ونحو ذلك
كالقوة والضعف وغيرها ومدار ذلك علي صفات تذكر في فضل القاتل علي المقتول
محصلة منها فلا قود فمنها الاسلام والحرية والولاد فلا يقتل مسلم كافير
ولا حر عبيد ولا ذلول ولنا عودة الي ذلك ويشترط مع ذلك كون القاتل مكلفاً
فلا يجب القصاص علي صبي ولا مجنون لان القلم مرفوع عنهما كما مر في الخبر فلا

يجب عليهما كما لا قصاص علي الناصر فيما اذا انقلب علي انسان فقتله ولا علي
البيه لعدوم التكليف ولان القصاص عقوبة فلا يجب عليهما كما لو ندم من
زال عقله بمجرم كالسكران ومن تعذب بشرب دواء من بهل العقل هل عليه لقصاص
قيل لا كما اعتوه والمذهب القطع بوجوب القصاص بذلك فان من رام قتل شخص
لا يجر ان يسكر حتي لا يقتل منه فيؤذي ذلك الي سفك الدماء والله اعلم **شرح** قال
القاتل كنت يوم القتل صغيراً صدق بيمينه بشرط ان كان ما يدعيه ولو قال اني
صغير صدق بلا يمين علي الاصح ولو قال كنت مجنوناً عند القتل وعي هذا جنون صفة
علي الاصح وقيل يصدق الوارث لان الاصل السلامة والله اعلم ويشترط ان لا يكون
المقتول انقص من القاتل بصفة الكفر فلا يقتل مسلم بكافر حريثاً كان المقتول
او ذميّاً او معاهداً **قوله** عليه الصلاة والسلام لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري
والله تعالى اعلم ويشترط في وجوب القصاص ايضاً ان لا يكون المقتول انقص من القاتل
بصفة الرق فلا يقتل حر عبيداً قنّاً كان او مدبراً او مكاتباً او ام ولد لقوله تعالى
للحر بالحر والعبد بالعبد وظاهر عدم قتل حر عبيداً **شرح** علي من السنة ان
لا يقتل حر عبيداً ولانه لا يقطع طريقه بطريقه فاوحي ان لا يقتل به والله اعلم **شرح** قتل
الحر المسلم شتماً لا يعلم انه مسلم او كافراً لا يعلم انه حر او عبيداً فلا قصاص للشبهة ذكره
الروائي في البر واليه الله اعلم ويشترط في وجوب القصاص ان لا يكون القاتل اباً او جدّاً
وان علاوان قتل المقتول لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول **لان** يقاتل الاب من ابنة تقتل كما لم دينه فأتاه بها فدفعها الي ورثته
رواه البيهقي وقال اسناده صحيح وقال الحاكم صحيح الاسناد ولان الوالد سبب في وجوده
فلا يحسن ان يصير الولد سبباً في اعدامه وقيل يقتل من الاجداد والجدات والصحيح
الاول والله اعلم **شرح** لو حكم قاتل مقتول الوالد بقتل الولد قال ابن كجب ينقض حكمه

واسمه اعلم **قوله** قتل مسلم من نذر افلا قصاص ولو قتل زانياً عصفاً فالاصح
وقطع به المأزور انه لا قصاص وظاهر كلام الرازي انه لا فرق في عدم وجوب القصاص
بين ان يثبت زناه بانبيته او بالاقرار وقد ذكر كذلك في حد الزنا وفي الاطعمة
وسبوه النووي في ذلك لكنه في تصحيح التنبية وجوب القصاص اذا ثبت بالاقرار
وجري الخلاف فيما لو قتل محارباً هله فيه قصاص ام لا والله اعلم **قال** يقتل الجماعة
بالواحد والولد بالوالد **قال** اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به بشرط ان يكون
فعل كل واحد لو انفرد لقتل المذموم قوله تعالى ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه
سلطاناً يعني بالقصاص **قوله** قتل عمر سبعة او خمسة من صنعوا اليمن بواحد وقال
لو توالي عليه اهل صنعوا قتلهم به **قوله** قتل علي ثلاثة بواحد **قوله** قتل المغيرة سبعة
بواحد وقال ابن عباس اذا قتل جماعة واحداً قتلوا به ولو كانوا ما به ولم يكتمكم
احد فكان ذلك جماعة وايضاً فالتشقي لا يحصل الا بقتل الكل وكذا الزجر اذا كان
الامر الى المال فهل يلزمهم علي عدد الضربات ام بالسوية الرابع الثاني لان الجراحة
الواحدة قد يكون لها نكايه ما لا يكون للجراحات ثم كيف الاستحقاق قال الجمهور
يستحق روح كل واحد اذ الروح لا يتجزئ ولو استحق بعضها لم يقتل وقال الحلبي
اذا كانوا عشرة مثلاً لم يستحق عشرة روح كل واحد بدليل انه لو آل الامر الى اربعة
لم يلزمه الا عشرة اغيرة لا يمكن استيفاء العشر الا بالكل فاستغنى عنه غيره وهو
هذا مشابة ما اذا اخل الخاصب المقتضوب في مكان ضيق واجتمع في رده الى قلع
الباب وهو الجدار ورد الامام ذلك بانه لو قطع يد غيره من نصف الساعد
لا يتجزئ القصاص فيه خوفاً من استيفاء الزيادة على النجاسة بجزء يسير فكيف
بمراق تسعة اعشار الدم بلا استحقاق لاستيفاء عشر واحد واعتبار القصاص
بالدية ممنوع الا ترى ان الرجل يقتل بالمرة واذا آل الامر الى المال لم يلزمه الا نصف

ديه نفسه ولو ضربه كل واحد بسوط او بعصا خفيفة فمات ففي وجوب القصاص
عليهم اوجه الصريحان الثما وبه قطع البغوي وشيخه القاضي حسين انه ان صدر ذلك
تعلق لزمهم القصاص ولا فلا والله اعلم **قال** وكل شخصين جري القصاص بينهما
في النفس جري بينهما في الاطراف وشرائط وجوب القصاص في الاطراف بعد الشرايط
المذكورة اثنان الاشتراك في الاسم الخاص المسمى باليمين واليسرى باليسرى وان
لا يكون باحدي الطرفين مثل **قال** علمت ان القصاص هو المماثلة وكما يعتبر
في النفس كذلك يعتبر في الاطراف لان الاعتدال يقابل مثله فمن لا يقتل بشخص لا يقطع
طرفه بطرفه لانتفاء المماثلة المرعية شرعاً واذا تقدر هذا يقابل طرف بغير جنسه
كاليد بالرجل ونحوه وكما لا يقابل العضو بغير جنسه كذلك لا يقابل عند اختلاف
المحل فلا يقطع اليمين باليسرى وبالعكس وكذا بقية الاعضاء فلا تؤخذ العين اليمين
باليسرى وبالعكس والسفلى بالعلويين وبالعكس كالا بواحد خنصر يارباه
ولا انملة باخرى لاختلاف محلها ومنافعها كما لا يؤخذ انف بعين وكما لا يؤخذ اختلاف
المحل في منع في منع القصاص لعدم المماثلة كذلك يورث تفاوت الصفات المعينة فلا يؤخذ
اليمنى باليسرى بالشلل وان رضي لان الشلل مساوية المنفعة فلا تؤخذ بها كاملة كما لا تؤخذ
العين البصيرة بالعمية لاختلاف الأذن الشلاحيث يؤخذ بها العمية على الرابع
منفعتا جمع الصوت ودفع الهواء باقية ولان الشلل موت كما نص عليه الشافعي فلا
يقتصر من حي كحرقية ميت وكما لا تقطع العمية بالشلل كذلك لا تقطع العمية بميت
فيها اصبع شللان لم تقطع العمية واحدة الارض عن الاشل وهل تجب حكومة
جميع الكف او حكومة ما قابل الاصابع العمية التي اقتصر منها وتسقط حكومة الاشل
الذي اخذ حكومته وجهان جزم العراقيون بالثاني وصح ابن الرفعة في الكفاية الاول
وبه جزم القاضي حسين واعلم انه اذا اتحد الجنس والمحل والمنفعة فلا اعتبار بالتفاوت

في الصغر والكبر والطول والقصر والقوة والضعف والخفة والثقل كما لا يعتبر مماثلة النفس في هذه
الامور ولهذا يقطع يد الصانع بالآخر كما يقتل العالم بالجاهل والله اعلم **والا** وكل عظم
أخذ من مفصل ففيه القصاص ولا قصاص في الجراحات الا في الموضحة **والا** شكري جيران
القصاص في الجراحات في اللثة قال الله تعالى والجروح قصاص ثم الجراحة تارة تحصل
معها ابانة وتارة لا تحصل فاذا حصل معها ابانة فتارة تكون الابانة من مفصل وتارة
لا تكون فان تكن من مفصل فلا قصاص لعدم الوثوق بالمماثلة كما لو قطع يده من نصف
الكف فلا قصاص في الكف وله التقاط الاصابع وله حكومة نصف الكف على الاصبع
ولو قطع يده من نصف الساعد قطع من الكوع واخذ حكومة نصف الساعد فلو عني
فله دية الكف وحكومة نصف الساعد وكذا الاقصاص في كسر العظام لعدم الوثوق
بالمماثلة وان كانت الابانة من مفصل وجب القصاص بشرط امكان المماثلة **وامن**
استيقاء الزيادة ونحصل ذلك بان يكون العضو مفصل فتوضع الحديد عليه ثم
انصال العضو بالعضو قد يكون محبورة محضه وقد يكون مع دخول عظم في عظم
كالرفق والركبة فمن المفاصل الانامل والكوع والركبة ومفصل القدم فاذا وقعت الجناية
على بعضها انتقص من الجاني لا مكان المماثلة بل الزيادة ومن المفاصل اصل الفخذ والكتف
فان امكن القصاص بلا اجافة اقتصر الا فلا سوا كان الجاني اجاز ام لا لان الجواب
لا ينضب وهذا لا يجري فيها القصاص وفي وجه شاذ ان القصاص يجري اذا كان الجاني
اجاز وقال اهل الخبرة يمكن ان يقطع ويحرق مثل تلك الجايغة وان كانت الجراحة لا ابانة
معها فلا قصاص فلا شيء اما قطعاً واما على الراجح الا في الموضحة سواء كانت في الرأس
او الوجه او الصدر او غيرها كالساعد والانامل وسيت بذلك لانها اوضح
العظم ووجب القصاص فيها لا مكان المماثلة بالمساحة فتدرج موضحة المشجوع
مخشبة او خيط وحلق ذلك الموضع من راس الشايج ان كان عليه شعر ويحط عليه

بسواد

بسواد او حمة والله اعلم **وقول** ولا قصاص الا في الموضحة هذا استثناء من النسخة
الملقبة وهي تسعة غير الموضحة **فمنها** الخارصة وهي التي تشق الجلد قليلاً نحو
الخدس وفيها الحكومة ولا يبلغ بها الارض الموضحة الثانية الدامية وهي التي تدمي
موضعاً من الشق والخدس ولا يقطع منها دم كذا نص عليه الشافعي قال اهل اللغة فان
سال منها دم فهي الدامية بالعين المملة وفيها حكومة ايضاً **الثالثة** الباضعة وهي
التي تقطع اللحم بعد الجلد وفيها حكومة ايضاً **الرابعة** المتلاحمة وهي تفور في اللحم
ولا تبلغ الجلد بين اللحم والعظم وفيها حكومة ايضاً **الخامسة** السمحاق وهي التي
تبلغ الجنب وتسمى تلك الجلد السمحاق وفيها حكومة ايضاً كالتى قبلها **السادسة**
الهاشمة وهي التي تكسر العظم وفيها خمس من الابل فان اوضح مع العظم وجب عشر
السابعة المنقلة وهي التي تنقل العظم من موضع الى موضع وفيها مع الحشيم
والايضاح خمسة عشر **الثامنة** المامورة وهي التي تبلغ ام الراس وهي خريطة
الدماغ المحيط به وفيها ثلث الدية **التاسعة** الدامغة وهي التي تخرق الحيط
وتصل الى الجلبة لان الموضحة تنزيلها فيظهر العظم فتوضحة وفيها خمس من الابل
عند عدم وجوب القصاص وقد ذكر الشيخ بما يجب فيها من الدية في الجايغة
ثلث وهي الجناية التي تصل الى جوفه والله اعلم **الفصل** والديه على خربين
مغلظه ومخففه فالمغلظه ما به من الابل ثلثون حقه وثلثون جذعه واربعون
خلفه في بطونها واولادها **الديه** هي المال الواجب بالجناية على الحر سواء كانت
في نفس او طرف وهي في الحر المسلم ما به من الابل كذا نص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
في كتابه الى اليمن وادعي ابن يونس لاجماع علي ذلك ثم ان كان القتل عمداً سواء
اوجب القصاص ام لا يقتل الوالد والولد وشبهه عليه وجبت الدية اثلاثاً ثلثون حقه
وثلثون جذعه واربعون خلفه في بطونها واولادها كذا نص عليه والله اعلم

قال واما المنخفض من الابل عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت
وعشرون ابن لبون وعشرون محاض **قال** روي ابن مسعود انه عليه الصلاة
والسلام قال دية الخطا خمس مئة وور الصباية علي تخميسها وقدر ان سلما
ابن يسار قال كانوا يقولون دية الخطا مائة من الابل وذكر ما ذكره الشيخ
من التخميس وسليمان تابعي قدل علي انه اجماع من الصحابة والله اعلم
قال فان اعوزة الابل انتقل الي قيمتها وقيل ينتقل الي الف دينار واثنى
عشر الف درهم فان غلظت زرع عليها الثلث **الحديث** وجبت الدية اما علي
القاتل او علي العاقل وله ابل وجبت من نوعها كما تجب الزكاة من نوع النصاب
هذا هو الصحيح المنصوص والله اعلم **قال** وتغلظ دية الخطا في ثلاثة مواضع
اذا قتل في الحرم او في الاشهر الحرم او قتل ذارحم **قال** تقدم ان دية الخطا تخفف
من ثلثة اوجه كونها الخمسة وكونها علي العاقل وكونها موجهة وقد يطرأ ما
يوجب التغليظ فاذا قتل خطا في الحرم اي حرم مكة ودون حرم المدينة او في الاشهر
الحرم او قتل ذارحم اي محرم دون ما اذا قتل ذارحم غير محرم فانه تغليظ في الاح
ان الصحابة غلظوا بها **قال** ابن عباس رضي الله عنهما ان رجل قتل رجلا كسيف
الشهر الحرام وفي البلد الحريم فقال دية اثني عشر الفا والشهر الحرام اربعة الاف والبلد
الحرام اربعة الاف ولم ينكر عليه احد من الصحابة فكان اجماعا وهذه الامور لا تذكر
بالاجتهاد بل بالتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم **قال** ودية المرأة علي
النصف من دية الرجل **قال** روي عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دية
المرأة نصف دية الرجل وروي ذلك عن عمر وعثمان وعلي ولم يخالفهم احد
فصار اجماعا والعبادة اربعة **قال** ابن الزبير اباؤهم صحابة عبد الله ابن عمر
وعبد الله ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله ابن الزبير وعبد

ابن عمر

ابن الزبير في الكفاية هنا العجالة ثلاثة واسقط ابن الزبير الله اعلم **قال** ودية اليهودي
والنصراني ثلث دية المسلم **قال** روي اليهودي والنصراني ذميا كان ومستاميا
او معاهدا ثلث دية المسلم روي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** روي
ان عمر قضى في دية اليهودي بارجحة الاف وفي المجوسي بثمانماية درهم ولانه اقل
ما قيل والاصل براءة الزمة مما زاد والسامة والصايبه ان الحقوق لهم في الجزية
والذبايح والمناحية فكذلك في الدية والافدينهم ان كان لهم امان دية المجوسي اعلم
قال ودية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم **الحديث** ان يكون له امان وجيز في دية
ثلثا عشر دية المسلم لان عمر جعل دية ثمانماية درهم وذكر اعظم وابن مسعود وانتشر في
الصحابة بلانكبير فكان اجماعا ومثل هذا ان اليهود والنصارى كان لهم كتاب ودين
حق بالاجماع وتحل مناكرتهم وذبايحهم ويقرون بالجزية وليس للمجوس من هذه الخمسة
الا التقدير بالجزية فكان ديتهم خمس دية اليهود والنصارى واعلم ان الوثني كالمجوسي
عبدة الشمس والقمر والشجر والله اعلم **قال** من قبله دعوة محمد صلى الله عليه وسلم الي الله
وبلغه دعوة غيره فالذي نص عليه الشافعي انه ان كان يهوديا او نصرانيا ففيه ثلث الدية
وان كان مجوسيا او وثنيا ففيه ثلثا عشر الدية لانه ثبت له بماله نوع عصمه فالحق
بالمستام من اهل دينه فعلي هذا ان لم يعرف دينه فهل يحب دية ذي او مجوسي وجهان **قال**
البندي نجي المذهب منها الثاني والله اعلم **قال** وتكسر دية النفس باليد والرجل والانف
والعينين والجفون الاربعة واللسان والشفنتين وذهاب البصر وذهاب الكلام
وذهاب السمع وذهاب الشتم وذهاب العقل والذكر والانثيين **قال** علمت ان
دية النفس مائة من الابل علي الحديد والالف دينار واثنى عشر الف درهم علي القدم
وقيل غير ذلك **قال** عرفت هذا فانجناية قد تكون علي نفس وقد تكون علي غير نفس
كانت علي غير نفس فقد تكون علي طرف وقد تكون علي غير طرف واذا كانت علي غير طرف

علي شخص معين او جماعة معينين او توجه قريته تشعير بصدقه ويقال له اللوث
فيحلف علي ما يدعيه خمسين ميئاً ولا يشترط موالاتها علي الراجح فاذا حلف وجبت
الدية في العمل علي القسم عليه وفي الخطا وشبه العمد علي العاقلة واللوث طرف
من ان يوجد قتيلا في قبيلة او حصن او قرية صغيرة او محلة منفصلة عن الكثرة
وبين القتل وبين اهلها عداوة ظاهرة في حقهم ومنها ان يفرق جماعة عن قتل
في دار دخلها عليهم وهو ضعيف او حاجة او في مسجد او في بستان او طريق او محرا
فهو لوث وكذا لو اردتم قوم علي يبر او مضيق ثم تفرقوا عن قتل ولا يشترط في هذا
ان يكون بينه وبينهم عداوة ومنها لو شهد عدل ان زيدا قتل فلانا فلوث
علي المذهب سواء قدست شهادته علي الدعوي ام لا ولو شهد عبيد ونسوة
فان جاءوا متفرقين فلوث وكذا لو جاءوا دفعه علي الراجح ولو شهد من لا يقبل دونه
كصبيان ونسوة وذميين فالصحيح انه لوث ومنها قال البغوي لو وقع في
السنة الحاص والعامة ان زيدا قتل فلانا فهو لوث في حقه وسواء في القسامه ادعي سلم
علي كافر او عكسه الاصل في القسامه ما روي سهل بن ابي خيثمة قال تعلق عبد
الله بن سهل ومحيصة بن مسعود الي خيبر وهي يومئذ صلح فتفرقا فاتي محيصة الي عبد
عبد الله بن سهل وهو يتخطي دمه قتيلا فدفعته ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن
ابن سهل وخويصة ومحيصة ابنا مسعود الي النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن
يتكلم فقال كبيره وهو احدث القوم فسكت فتكلم فقال الخلفون وتستمعون فكلهم اوصاهم
فقالوا كيف يحلف ولم يشهد ولم ترفق قال فيبركم هوود بخمسين ميئاً فقاوا كيف نأخذ
بأيمان قوم كفار فعلم النبي صلى الله عليه وسلم من عنده رواه الشيخان وهذا الحديث مختص
لعموم قوله عليه الصلاة والسلام البينة علي المدعي واليمين علي المدعي عليه وقوله
فان لم يكن هناك لوث فاليمين علي المدعي عليه جرياً علي القاعدة وقوله واذا افترون

بدعي

بدعي القتل احترقه عن غير القتل فلا قسامه فيما دون النفس في حقه تجري سيرة
الاطراف وغلط قائله والله اعلم **فروع** اذا انكر المدعي عليه اللوث في حقه وقال لا كبح
المتفرقين عنه صدق بيمينه والله اعلم **قال** وعلي قتل النفس الحرة كفارة وهي عتق
رقبه مومنه سلبه من العيوب المضره فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين **اذا**
قتل من هو من اهل الضمان سواء كان القاتل مسلماً او كافراً او سوا كان حراً او عبداً او سوا
كان عبداً او عبد غيره وسواء كان المقتول مسلماً او كافراً وضابطه ان يكون المقتول ادنيا
معصوماً بايمان او امان فلا تجب الكفارة بقتل حربي ومريد وقاطع طريق وزان محصن
ولا بقتل اهل الحرب واولادهم وان كان قتلهم حرباً لا تحرمهم ليس منهم بل طلبة المسلمين
ايلاً يفتوهم الارتفاق بهم **وما** وجوب الكفارة في قتل الخطا فلا جماعة والنصر قال الله تعالى
ومن قتل موماً خطا فهو بر رقيه مؤمنة الاية **والا** في الحدود فلما روي في ثلثة من الاسقع قال
ايتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا اوجب يعني القاتل بالقتل فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اغتوا عنه **رواه** فليحقق رقيه بحق الله بكل عضو من اعضائه من اناه
رواه النسائي وابوداود والقاتل لا يستوجب النار الا في العمد ولانه قتل دمي محققون لم يمت
فوجب فيه الكفارة **قال الخطابي** وعلي قاتل النفس اثم من كونه واحداً وجماعاً فلو
اشترك جماعة في قتل واحد لزم كل واحد كفارة لانه حق يتعلق بالقتل ولا يتبعض فوجب
يكمل في حق كل واحد كالدية والكفارة لتكفير ثم القتل لا بدلاً والكفارة عتق رقيه مومنه
بنحو القاتل يعني علي واحد فافضل عن كفارة علي الدوام فان لم يجد صام شهرين متتابعين
للاية الكريمة فان لم يستطع يطعم ثلثي مسكيناً كل مسكين مداً من طعام الكفارة ولا طعم لا يطعم
شيئاً لان الايدال في الخفارات موقوفات **فروع** اذا وجبت الكفارة بقتل الصبي والجوفا اعتق
الولي من مالها الخراج الزكاة والنفقة ولا يصوم عنها بحال والله اعلم **كتاب الحدود**
الحدود جمع حد وهو في اللغة المنع ومنه سمى حد الدار لمنعه مشاركة غيره وسمى اليها

حرام المنعة الداخلية والخارج وسببت الحدود حدودا منعها من ارتكاب الفواحش
 ان الله تعالى جدد لها وقدرها فلا يتراد عليها ولا ينقص منها وكانت الحدود في زمن
 الاسلام بالغريات ثم شخت بحمل الحدود **الزاني على ضربين** مُحْصَنٌ وغير
 مُحْصَنٍ فالمُحْصَنُ حَلَّةُ الرَّجْمِ وغير المُحْصَنِ حَلَّةُ مِائَةِ جَلْدَةٍ وتغريب علم الزنا
 من الكبار وموجب الحد وهو مَقْصُورٌ وقد يمتد وضابطا ما يوجب به الحد هو ايلان
 قد راجع الحشفة من الذكيرة الذكر في فرج محرم مشتركة لا شبهة فيه ثم ان كانت
 الزاني مُحْصَنًا في حق الرجم ولا يجلد معه وقال ابن المنذر يجلد ثم يرمي وان كان غير
 مُحْصَنٍ فجلد في الحد والتغريب ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة لان عمر خطب فقال
 ان الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق وانزل عليه كتابه فكان فيما انزل
 الله عليه آية الرجم فقرأنا **عاشاها** رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا
 واني خشيت ان طال زمان ان يقول قائل ما يجد الرجم في كتاب الله فيخضأون بترك
 قرينة نزلها الله تعالى **الزاني** حق علي من زنا من الرجال والنساء اذا كان مُحْصَنًا اذا
 قامت البينة او كان حمل واعترف وايم الله لولا ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله
 لكتبها رواه الشيخان وابوداود والترمذي والنسائي مُحْصَنٌ فان كان غير مُحْصَنٍ
 جلد مائة للآية وهي قوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وتغريب عام وقوله
 عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة رواه مسلم واعلم انه لا ترتيب بين
 الجلد والتغريب فيقدم ما شاء منهما نعم بشرط في التغريب ان يكون الى مسافة تقهر
 فيها الصلاة على الصحيح لان المقصود به الاكاش عن اهلها ووطنه وما دون مسافة
 التقهر في حكم الحظر فان راي الاسام تغريبه الى اكثر من ذلك فعلا لا يقدر في غير ذلك
 والفاروق الى الشام وعثمان الى مصر وعلي بن عمر وقال الفتوي ان وجد علي مسافة تقهر
 موضعاً صالحاً لم يجز الى الأبعد وهو وجه والصحيح الذي قطع به الجمهور الاول القسبة

الصحابة ولا تغرب المرأة الا بغير اذن زوجها فلو لم يخرج الاباحة لزمته ويكون من ماله على
 الأصح **زنا البالغ العاقل المختار وهو مسلم او ذمي او مرتد وجب عليه الحد** أما
 المسلم قبل الاجماع وأما الذمي فلان اهل الذمة مجفون على تحريم الزنا فاشبه المسلم وقد
 رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين زنيا وكذا المحسنين وأما المرتد فمن طوائف الأوثان
 يحرم احكام الاسلام عليه وأما الصبي المجنون فلا يجب عليه الحد حديث رفع القلم عن ثلاث
 نعم يوجب الولي الصبي ما يزوج ولا يحد الحكم رجلاً كان او امرأة وهو يتألف ان تصور
 الاكراه من الرجل ويتصور الاكراه في حق المرأة ويشترط لوجوب الحد ايضاً ان يكون
 عالماً بالتحريم فلاجل علي من حملته كمن قرب عمره بالاسلام ولهذا فلا النبي صلى الله عليه وسلم
 لما عين هل تدري ما الزنا فلو لم يكن الجهل مانعاً لم يسأله النبي صلى الله عليه وسلم ولان الحد
 يتبع الاثم وهو غير آثم ولو علم التحريم وحمل وجوب الحد خذلان من علم التحريم كان
 من حقه ان يكف والله اعلم **وشروط الاحصان** أربعة اشياء البلوغ والعقل والحرية
 ووجود الوطى في نكاح صحيح **بذم من التمييز** بين من حله الجلد او الرجم والآويف
 ذم بغير حق وترك من لادم له الاحصان في اللغة المنع قال الله تعالى **المُحْصَنُ** من
 باسكم واعلم انه ورد في الشرح بمعان منها الاسلام ومنها البلوغ ومنها
 العقل وقد قيل كل منسها في قوله تعالى فاذا احصيت فان أثبتت بها حشة ومنسها
 ان الاحصان ورد بمعنى الحريم ومنه فعلين من نصف ما على المحصنات ومنسها
 انه ورد بمعنى العفة فمنه والذين يزوجون المحصنات ومنسها انه ورد بمعنى
 التزويج ومنه والمحصنات من النساء ومنسها انه ورد بمعنى الوطى ومنه قوله
 تعالى محصنين غير مسافحين ويدل علي ان المراد هنا هو الوطى بالنكاح حتى يثبت
 بالآية يزوج من قوله عليه الصلاة والسلام لا حد لكم امر مسلم يشهد ان لا اله الا الله
 واني رسول الله الا باحدى ثلاث الشبهة الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينهم

المغارق الجماعة واجمعوا على ان المراد بالشبهة به هنا هو الوطى في النكاح الصحيح
 في ذلك ان الشهوة مركبة في النفوس فاذا وطى في النكاح فقد انالها حقها فحقه ان
 يمتنع عن الحرام وايضا فاذا اصاب امرأته فقد اكدا في امرائها فلو وطى غيره فرائشه
 عظمت فحشته فاذا وطى هو فرائش الغير غلظت جنايته اذا عسر فنت هذا
 فيشترط في المحصن ثلاث صفات الاولى التكليف فلا حد على صبي ولا محنون لكن
 يورثها بغيرها كسابر المهرات **الثانية** الرقة فليس الرقيق والمكاتب وام الولد واليهن
 محصن وان وطى في نكاح صحيح لان الحرية صفات كمال وشرق والشرقي يعقون
 نفسه عما يلد من غيره بخلاف الرقيق فانه متبدل مهران لا يتحاشى منه الحر ولهذا
 قامت هذه عند البيعة او تزويج الزمة الثالثة الوطى في نكاح صحيح ويكفي فيه تعقيب المشقة
 ولا يشترط كونه ممن ينزل **الرابعة** الاحصان وان كان بوطى حرام كالوطى في الخيصر
 والاحرام وعدة الشبهة **الثانية** في نكاح صحيح يحترز به عن الفاسد فانه لا يحصل
 الاحصان فيه لانه حرام فلا يحصل به صفة كمال **الثالثة** انه لا يشترط الاحصان من
 الجانبين فاذا زنا البكر بمحصنة او المحصن بنكر رجم المحصن منها ما وجد الاخر **الثالثة**
 والله اعلم **الرابعة** لا يحصل الاحصان بالوطى في ملكا ليهن بل خلاف بل حكم بعضهم لا اتفاق
 على ذلك والله اعلم **والعهد والامة** حداهما نصف حد **الثالثة** زنا الرقيق جلد
 خمسين لقوله تعالى فعليه من نصف ما على المحصنات من العذاب وسواء في ذلك الفارق
 والمكاتب ولم يورد في المبين خلاف **المرح** انما القتل وهو يغرب العبد نصف سنة
 فيه خلاف **المرح** نعم لانه حد يتبعه ما شبهه الجوار وقيل لا يغرب الحق السيد وقيل
 يغرب سنة وقال ابو ثور جلد العبد **الثانية** والله اعلم **والنكاح** القواط وايتان
 البهائم حكم الزنا **الثانية** لا طأ أي من اتي ذكر في ذنبه وهو من اهل حد الزنا كونه كلفا
 مختارا غالبا بالقرن وهو مسلم او ذمي او مرتد فبما بعد به خلاف الصحيح ان حق

حد

حد الزنا فترجم ان كان محصنا ويجلد ويغرب غير المحصن لان الله سبحانه في ذلك فاحشه
 في قوله تعالى اتاتون الفاحشه ما سبقكم بها من احد من العالمين وقال تعالى والذين
 ياتيناها منكم الاية ثم قال عليه الصلاة والسلام خذوا عني الحديث فذر علي ان ذلك حد
 الفاحشه وقال عليه الصلاة والسلام اذا اتي الرجل الرجل فرما زانيا وقيل يقتل
 مطلقا محصنا كان او غيره لقوله عليه الصلاة والسلام من وجد ثوبه يغسله غسل يوم لوط
 فاقتلوا الفاعل والمفعول به **الثانية** رواية فاذموا الاعلى والاسفل رواه ابو داود والترمذي
 وابن ماجه قال الحاكم صحيح الاسناد الا انه خالف **الثالثة** كيفية قتله خلاف قيل يقتل
 بالسيف كالمرتد لانه السابق الي الفهم من لفظ القتل وهذا ما صحه النووي وقيل
 يجرم للرواية الاخرى ولانه قتل واجب فكان باجرم كقتل الزاني وقيل يردم عليه حجارة
 او يترى من شاهق حتى يموت اخذ من عذاب قوم لوط ولا فرق في اللواط بين الاجنبى
 وغيره ولا بين مملوك ومملوك غير لان الذم لا يباح بحال **الذهب** طائفة
 من المصلحة الى عدم تجريم الفروج لهم معرفة بالعلوم العقلية يقع منهم من انظر مع
 الضعفة من المتفتحة وتكثرون بحومات ادله فيقصعونهم فيمنع من الادارة
 له بالعلوم الشرعية صحة دعواهم بتلك فياخذ بفتواهم فليعلم ذلك فان
 هذه الطائفة من اشد الخليفة اعتقادا فاعلمهم وعلى اتباعهم لعنت
 الله والملائكة والناس اجمعين والله اعلم **ايتان البهائم** فحرم قطعها
 لانه فاحشه وفيما يجب بفعله خلاف قيل حد الزنا فيفرق فيه بين
 المحصن وغيره لانه الايج في فرج فاشبهه الايلاج في فرج الامراه وهذا
 ما جرم به الشيخ **والشك** حد القتل محصنا كان او غيره لقوله عليه
 الصلاة والسلام من اتي بهيمة فاقتلوه واقتلوهامعه رواه ابو داود
 والترمذي وقال الحاكم صحيح الاسناد وقيل التعزير مفضل وهو الصحيح

لقول ابن عباس ليس على الذي يأتي البهيمة حد روى النسائي وهذا لا
تؤيد بقوله لا عين توقيف فاذا انتفى الحد ثبت التحريم لانه في موضعه لا
حد فيها ولا كفارة ولانه فرج لا تميل اليه النفس فلا يشتركي طبعاً فلا
يحد لان الحد انما شرع زجر الما يشتركي الا ترى ان الشخص لا يحد بشرب البول
لما ذكرنا وهذا القيل نص عليه الشافعي وقطع به عنهم ولو اوج في فرج بيته
فلا حد علي الرأى لانه لا يشتركي طبعاً والله اعلم **قال** ومن ولى دون الفرج
عجز ولا يبلغ بالتعزير اذ في الحدود **قال** ويطا جنبيه فيما دون الدرج عجز
ولا حد لما رواه ابو داود وعن ابن مسعود قال عا رجل الي النبي صلى الله عليه
وسلم فقال لي عالجنت امرأة من اقصى المدينة فاصبت منها دون ان اسمها
فانا هذا فارتد علي ما شئت فقال عمر ستترك الله لو سترت علي نفسك فلم
يرد النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فانظروا الرجل فاتبعه النبي صلى الله عليه وسلم
رجلاً فدعاه فقال عليه الصلاة والسلام اقم الصلاة طر في النهار وزلفاً من
الليل ان السننات يذهبن السيئات الاية فقال رجل من القوم يا رسول الله
اله خاصة ام للناس فقال للناس كافة اخرجته مسلم والترمذي وكذا الوطلي
صبيها او رجلاً فيما دون الفرج والله اعلم **قال** ولا يبلغ به اذ في الحدود
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحد احد فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود
الله رواه الشيخان **حديث** من ضرب سدا في غير حد فهو من المعتدين
والله اعلم **في** الصبي حرام فاذا استمنى رجل بيده عجز لانها مباشرة محرمة
بغير بلع وبفضي الي قطع النسل فحرم فيها شرع الاجنبية فيما دون الفرج وقد
جاء ملعون من مكيدته والله اعلم **قال** تساقق النساء حرام ويعجز بذلك
لانه فعل محرم **قال** القاضي ابو الطيب اثم ذلك فاشم الزنا لقوله عليه الصلاة والسلام

١٣٢
اذا انت المارة المرأة فها وانما والله اعلم **قال** لو استمنى الرجل بيد
امرته او امته جاز لانها محل استمتاعه وفي فتاوي القاضى لو غمرت المرأة
ذكر زوجها او سيدها بيمينه اكرم وان كان باذنه اذ امني لانه يشبهه
العزل والعزل مكروه والله اعلم **قال** **فصل** واذا قذف غيبه بالزنا
فعليه حد القذف **قال** القذف الرعي ومنه فاقذفه في البيم والمراد به هنا الرعي
بالزنا علي وجه التعجير وهو من الكباير ويطلق به الحد بالكتاب والسنة
واجماع الامة **قال** **وشرط** ثمانية ثلاث في القاذف وهو ان يكون بالغاً
عاقلاً وان يكون والذالمقذوف **قال** **الحد** الصبي المجنون اذا قذف المحرمات
رفع القلم عن ثلث وبالقياص علي الزنا والسرقة **قال** الراعي تبعاً للبحري ويعززان
اذا كانا يجهولهما تمييز واطلق البندني اني انه شيء عليهما وفي الحاوي انه اذا كان لصبي
مله امة ايودي قذف مثله عجز والا فلا ويشترط لوجوبه ان لا يكون القاذف اسلاً
كالاب والام وان علياً لانه اذا لم يقتل الاصل به فعدم حده بقذفه او في نعم
يعززان لان القذف اذ **وقال** ابو ثور وابن المنذر **قال** اظا هر القرآن لكن يكره له
اقامته ويشترط ايضاً ان يكون القاذف مختاراً فلو اكره علي قذف الغير فلا حد
للحديث المشهور والله اعلم **قال** **وخمس** في المقذوف وهو ان يكون مسلماً
بالقاء اقلأحرراً عفيفاً **قال** وجوب الحد في القذف ان يكون المقذوف محصناً
كما دلت عليه الاية الكريمة في قوله تعالى والذين يبرون المحصنات الاية وشرط
الاحسان الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعفة عن الزنا فاذا قذف كافر
او صغير او مجنوناً او عبداً او فاجراً يعني زانياً فلا حد لعدم الاحسان الذي
دلت عليه الاية الكريمة نعم يعززان للابن والله اعلم **قال** **وحد** ثمانون
والحد ربعون **قال** **القذف** البالغ العاقل المختار وهو مسلم او ذمي او ستماني

او من تدليس بولد وجب عليه الحد للثبوت والاجماع ثم ان كان شراً لجلد ثمانين
قال الله تعالى فاعلوا بهم ثمانين جلدة وتؤذي ابوداود عن عائشة قالت لما
نزل عذري قام النبي صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن وأمر بالرجلين والمرأة ففر
ففر واحداً وهم حسان ومسطح وحمة قال الطحاوي ثمانين ثمانين ولا ت
الغذف بالزنا أقل من الزنا فكان أقل منه حدراً والله اعلم وان كان القاذف
رقيقاً جلد اربعين سواء كان قتيلاً ومكرباً او مكاتباً او ام ولد او مقضلاً ان
ابي بكر وعمر وعلي بن ابي طالب كانوا لا يضربون الا اربعين ولم يخالفهم احد
ولانه حد يتبع بعض فكان العبد فيه علي النص كحد الزنا فان قلت الآية مطلقة
قلت الجواب المراد الاحرار بل ليل قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً والعبد
لا تقبل شهادته وان لم يقذف والله اعلم **قال** ويسقط حد القذف بثلاثة
اشياء اقامة البينة او عفو المقذوف او اللعان في حق الزوجة **اد** قذف
الشخص من بجنب الحد بقذفه فلا سقاط للحد عنه ثلثة طرق منها اقامة
البينة سواء كان المقذوف وزوجاً او اجنبية اما غير الزوج فلقوله تعالى
ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم امر بالجلد لعدم اقامة البينة واما
في الزوج فلان النبي صلى الله عليه وسلم قال اهلل ابن امة لما قذف زوجته
عند النبي صلى الله عليه وسلم بشكر بن سحمان البينة او حد في ظهره كمر ذلك
مراراً ثم انزل الله تعالى آية اللعان فصار للزوج طريقان في اسقاط حد القذف
بالبينة او اللعان بالنقض واما السقوط بالعفو فلان الحد حق المقذوف
واما لا يستوفي الا بآذنه وسالبتة فجازله العفو عنه وان عفي سقط لانه
محض حقه كالتصاص والله اعلم **فرع** قذف شخص لاخر فطالبه المقذوف بالحد
نقل القاذف قذفه وهو مجنون قال بل قذفته وان عاقل فان غرله حال

حقوق

جنون فانقول قول القاذف على الراجح لان ما يدعيه كل منهما ممكن والاصل في
الذمة فاذا احلف القاذف عزر ان طلب المقذوف تعزيره ولو قذف شخصاً وهو
عفيف فلم يحد القاذف حتى زنا المقذوف لم يحد لسقوط حصانته ولان طهر
زناه يدل على نكته فلم يحد القاذف حتى زنا المقذوف وقد روي انه حمل الي
عمران فقال والله ما زنت قبلها فقال عمر كذبت ان الله لا يقطع عبده باول
موصيه والله اعلم **قال** ومن شرب خمر او شرباً مسكراً احد
اربعين ويجوز ان يبلغ به ثمانين علي وجه التعزير **اشق** الخمر من الكباير
وزوال العقل به علي الوجه المحظور حرام في جميع الملل ولا يتعاطاه منهم الا فاسق
كفسقة المسلمين لان حفظ العقل من الحراكليات الذي اتفق اهل الملل على
حفظه وقد امر الله تعالى باجتنابه في كتابه العزيز وقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم كل مسكر حرام رواه مسلم وفي البخاري عن ابي مالك انه
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكن من امتي اقوام يستحلون
الحمر والخمر والمعاذف ذكره تعليقا بصيغة الحزم وفي غيره عن ابي مالك الاشجي
ليشتري اناس من امتي **يشترون** ويسمون بها بغير اسمها ونقرب عاروسهم
المعاذف ونخسف الله بهم الارض ويجعل منهم الفردة والخنازير والمعاذف
آلات الله وقاله الجوهري قال الاصحاب وعصير العنب الذي اشتد وقذف
بالزبد حرام بالاجماع سواء في ذلك قليله وكثيره وبفسق شاربه ويلزمه الحد
ومن استحله كفر قال النبي صلى الله عليه وسلم ما اسكر كثيره قتل حرام
رواه الشافعي وابوداود وقال الترمذي حسن وفي رواية الشافعي انها كرم
عن قليل ما اسكر كثيره واسناده صحيح قال المنذري هو اجماع استناد الباب
فن شرب المسكر وهو مسلم بالغ عاقل مختار عالم بانه مسكر وعالم بتعزيره

جلد

وجب عليه الحد سواء بسكرام لا شتم ان كان حراً جلد اربعين لان عبد الرحمن
ابن جعفر جلد الوليد بن يربى عثمان وعلي بعده حتى بلغ اربعين فقال اسك
ثم قال جلد النبي صلى الله عليه اربعين وابوبكر اربعين وعمر ثمانين وكله سنة وهذا
احب الي رواه مسلم وفي مسلم ايضاً انه عليه الصلاة والسلام جلد شاربا بحمدتين
اربعين فان راى الامام ان يبلغ بالحد ثمانين في الخمر وفي العبد فعلى الماروي مسلم
ان عمر جعله ثمانين وقال علي لعمر اذا شرب سكر واشكر هذا افترى وحد المقتري
ثمانون فاخذ به عمر ولم ينكره احد وروى انه عليه الصلاة والسلام جلد ثمانين
الا انه ثم سئل فالعمل على اتفاق الصحابة وقيل منع الزيادة على الاربعين والصحيح
الاول فعلى هذا هل الزيادة على الاربعين الى الثمانين تعزيرام حد وجريان احدها
انه تعزير لانه لو كان حداً اجاز تركه مع انه يجوز قيل لو كان تعزيراً لما بلغ
اربعين فالجواب انه تعزيرت على جنابات قصده منه من هذه بيات
وافترأ ونحوهما ويجوز ان يبلغ بهما الحد وفي ذلك اشكال من وجهين احدهما
انما يعزيره بشرط تحققه وهو غير معلوم الثاني انه لو كان تعزيراً لكان
يجوز الزيادة على الثمانين والله اعلم **قال** ويجب عليه باحد الامرين البينة
او الاقرار ولا حد بالقي والاستنكاه **قال** عقوبه وانما تقام على الحد وعند
ثبوته وتبوته يحصل بطريقتين احدهما اقراره بغير اكرامه الثانية
ان يشهد عليه رجلين فصاعداً من اهل الشهادة عليه شتم صيغة لاقرار
والشهادة **قال** ان كانت مفصلة بان قال شربت الخمر وشربت مما يشرب
منه غيري فسكرت منه وانا عالم به مختار فلا كلام وكذا ان فصل الشاة
فان قال شربت الخمر واقتصر على ذلك واشهد اثنان انه شرب الخمر من غير
تعرض للعالم والاختيار فوجريان احدهما لا حد لاحتمال ان جهل به بانه خمر

انه اكبر والصحيح انه يجب الحد لان اضافته الشرب الى الخمر قد اقترن بها
وقوله ولا حد بالقي والاستنكاه لاحتمال كونه غالطاً او مكرهاً ولان
غير الخمر يشاركها في رأتحتها والله اعلم **قال** الذي يزيل العقل من غير الاشربة
كالسج ونحوه والحديث الذي يتعاطاه الاراذل والسفلة حرام لان ذلك مسكر
وكل مسكر حرام رواه مسلم وفي روايه في مسلم ايضاً كل مسكر خمر وكل خمر حرام
ولو اصب في قطع يده متأكده ونحوها الى استعمال السج ونحوه لزوال العقل
هل يجوز ذلك **قال** الرازي يخرج على الخلاف في التداوي بالخمر والمذكور المذكور
لم يجد غير ما انه حرام على الصحيح الذي قاله الاكثرون ونقص عليه ما لم يذهب
الشافعي لعدم النصوص الناهية عنها لكن قال النووي هناك من زيادة الروضة
والاصح الجواز يعني في السج ونحوه بخلاف التداوي فانه لا يجوز والله اعلم
قال وتقطع يد السارق بست شرائط ان يكون بالغاً عاقلاً
موجبه للقطع بالكتاب والسنة واجماع الامة **قال** الله تعالى والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما والاعبار تاتي في موضعها **واما** السارق فيشترط ان يكون
بالغاً عاقلاً مختاراً سواء كان مسلماً او ذمياً او مرتداً فلا قطع على مبي
ومجنون ومكره للمدينين المشهورين ولو سرق المعاهد لم يقطع
في الاصح والله اعلم **قال** وان يسرق نصيباً قيمته ربع دينار من حرز مثله
يشترط في المال المسروق ان يكون نصيباً وهو ربع دينار من الذهب الخالص
المضروب فلا قطع فيما دونه واحتج له بما روت عائشة ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال يقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعداً رواه البخاري ومسلم
واللفظ والمراد ربع دينار مسكوك فلو سرق سبيلاً وزنه ربع مثقال ولا
تساوي ربع دينار مسكوك لم يقطع على الاصح في الروضة صحيحه **قال** الصحيح

امام الحرمين وغيره ولو سرق شيئاً قيمته ربع دينار مصكوك قطع بلا
خلاف قاله الامام **والدينار بعدل اثني عشر درهما وربعه ثلثة دراهم**
وهو نصاب السرقة ولهذا قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم سارقاً في حجة
قيمته ثلثة دراهم ولا فرق بين ان يعقد السارق انه اخذ نصاباً ام لا
وكان في نفس الامر بعدل نصاباً ثم هذا كله ان كان المسروق مالا تاما
ليس بمال كالكلب والسرجهين وجلود الميتة وخوها لم تقطع به لانها ليست
بمال والله اعلم **فرع** لو سرق شخص آفة الله كالطنبور والمزمار والرباب ونحوها
من الآلات الخبيثة وكذا الاصنام نظراً ان لم يبلغ مفصل تلك الآلة نصاباً فلا قطع
وان بلغ فهل يقطع فيه خلاف **الراجح** في الروضة انه يقطع لانه مال يقوم على متلفه
قاسية ما لو سرق مفصلاً وقبل لا يقطع بحال **ومحمد بن المحرر قلت** وهو قوي وانما
واختاره الامام ابو الفرج الرازي وامام الحرمين لانه آله محرمة بحجب اتلافها
لانها غير محترمة ولا يحزنه وكل احد مأمور بافسادها ونحو ذلك هجوم على المساكن
اكسرها وابطالها ولا يجوز اسكانها وتجب اثلثاها ثم هذا اذا قصد السرقة باخراجها
اما اذا قصد ان يشهد بغيرها فسادها فلا قطع على المذهب المقطوع به ولو
سرق آنية ذهب وفضة ففي المذهب والتهذيب انه يقطع **قال الرافعي** الوجه
ما قاله الغزالي انه ينبغي على جواز اتخادها ان جوزناه قطع ولا فلا كالسلاح
والله اعلم **وقا** يشترط كون المسروق نصاباً يشترط كونه مخفياً فلا يقطع
فيما ليس مخفياً للسرقة ويختلف الحزب باختلاف الاموال لانه عليه الصلاة والسلام
فرق في الحديث بينهما وبين الرجوع في ذلك الى العرف لان الحزب لم يرد فيه ضابط
من جهة الشرع ولانه في اللغة ضابط واذا كان لا ضابط له شرعاً ولا تعديلاً رجعنا
في قبيل العرف كما في القبض في البيع والاحتيا في الاموات وغيرهما والله اعلم

فرع سرق شخص طعناً في وقت القحط والمجاعة فان كان يوجد عنده ثمن
غالب قطع وان كان لا يوجد ولا يقدر عليه فلا قطع وعلى هذا عمل ما
جاء عن عمر لا قطع في عام المجاعة والله اعلم **قال** ولا ملك له فيه ولا شبهة
له في مال المسروق **مسألة** لوجوب القطع ان يكون المسروق مملوكاً للغير
السارق فلا قطع على من سرق مال نفسه من بدغيره كيد المرحون والمستاجر
والمستجير والمودع وعامل الغرض والوكيل وكذا الشريك وهو معنى قول الشيخ
لا ملك له فيه واذا كان لا قطع في المال المشترك فلا قطع فيما هو محض ملكه اولى ولو
سرق ما اشتراه من يد البائع في زمن الخيار او بعد فلا قطع وان سرق
معه مالا آخر فان كان قبل اداء الثمن قطع وان كان بعد فلا قطع **على الراجح**
كن سرق من دار اشتراها ولو سرق شيئاً وهب له بعد القبول وقبل القبض
فالمصالح لا قطع بخلاف ما لو اوصى له بشي فسرقة قبل موت الموصي فانه يقطع وان
كان سرقة بعد موت الموصي وقبل القبول من علي ان الملك في الوصية بما اذا حصل
ان قلنا بالموت لم يقطع ولا قطع وان اوصى للمفقير فسرقة فقير بعد موته لم
يقطع والله اعلم **وقال** الشيخ لا شبهة له في مال المسروق احترازه عما اذا
سرق مالا له فيه شبهة اي السارق وفيه صور منها اذا سرق من يستحق
التفقة بالوصية كالآلات من مال ولله وبالعكس فلا قطع ولو سرق احد
الزوجين مال الاخران لم يكن محرراً فلا قطع ومنها اذا سرق من مال بيت
المال بان سرق فقير من مال الصدقات او مال المصالح فلا قطع على الراجح
ومنها اذا سرق فحقق مستحق الدين مال المديون فان اخذه ولديون
غير واحد ولا مما ملل قطع وان قصد وهو جاحد او مما ملل فلا قطع ولا
فرق بين ان ياخذ من جنس حقه او من غيره على الصحيح ومنها اذا سرق

العبد من مال السيد لان له شبهة استحقاق نفقته ولا فرق بين الفقير والمدر
 دام الولد والمبعض وكذا المكاتب في الاصح ومنه **الوسق** حصر المسجد
 والقناديل التي تسرى فلا قطع لانها معد لانقاذ الناس وبقي دور تركناها
 خشية الاطالة تعرف بما ذكرنا والله اعلم **والقطع** يده اليمنى من الكوع فلان
 سرق ثانيا قطع رجله اليسرى فان سرق ثالثا قطعت يده اليسرى فان سرق
 رابعا قطعت رجله اليمنى فان سرق بعد ذلك **عزير** **لذا** ثبت السرقة المقتضية
 للقطع وجب شيان احدهما رد المال الماخوذ ان كان باقيا او بدله ان كان
 تالفا يستوي في ذلك الغني والفقير **الشك** وجوب القطع فيقطع يده اليمنى
 اما وجوب القطع فلامية والاشبار في قوله فاقطعوا ايهاا وهي مفترمة بالايدي
 المذكورة في الفقرة المشهورة وروى نه عليه الصلاة والسلام امر به وفعله
 المنهاا الاربعة بعده ومنه تمة للعبي اذ اليمنى اقوي في البداة بها اقطع في الردع
 وادعي القاضي ابو الطيب الاجماع على ذلك وتقطع من مفصل الكوع لانه عليه
 الصلاة والسلام امر به في قطع سارق رد او صفوان فان عاد قطعت رجله
 اليسرى لامر به عليه الصلاة والسلام رواه الشافعي بسنده وكذا فعله ابو بكر
 وعمر ولا مخالف لهما ويقطع من مفصل القدم كذا فعله عمر فان عاد قطعت
 يده اليسرى فان عاد قطعت الرجل اليسرى فان عاد بعد قطع الاربعة عزير
 لان القطع ثبت بالكتاب والسنة ولم يذكر بعده شيء آخر والسرقة معصية فحرر
 قال في الكافي ومجسرتي يثب وفي الجيلي حتى تظهر ثوبته وعن القديم انه يقتل
 لانه عليه الصلاة والسلام امر بقطع السارق في الاربعة وقال في الخامسة اقتلوه
 رواه ابو داود والنسائي والمذهب انه يعزير كما ذكرنا والحديث قال النسائي انه
 منكر وقال الزهري ان القتل منسوخ والله اعلم **القطع** الطريق

على اربعة اوجه ان قتل اولم ياخذ والمال قتلوا وان قتلوا واخذوا المال قتلوا
 وصلبوا وان اخذوا المال ولم يقتلوا تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف وان جازوا
 ولم ياخذوا مالا ولم يقتلوا حبسوا وعزروا **القطع** الطريق شرا بذلك لا يقطع
 الناس من المروية خوفا منهم وعقوبتهم نصر عليهم القرآن العظيم قال الله تعالى
 انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا
 او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم جزا
 في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم فقطاع الطريق طائفة يترصدون في الأماكن
 المرتفعة فاذا راوهم برزوا قاصدين الاموال وفيهم شرعت هذه العقوبة لئلا
 فاذا علم الامام انهم يخفون السبل وجب عليه المبارزة الي زجرهم وطلبهم ثم ينظر ان
 لم ياخذوا ولا قتلوا يعزروهم بالحبس وغيره وان اخذوا وقدر نصاب السرقة قطعت
 ايماهم وان قتل قتل ولا يجوز تخليته ولا العفو عنه فلعنة الله على الظالمين الذين
 يتربطون ويصدون عن سبيل الله ون قتل قاطع الطريق قتل وصلب ترك ثلاثا
 صلوا فان نزل وذكره في منزل وان لم ينزل ففيه خلاف الرابع انه لا يفي وقيل
 يترك حتى ينزل صديقه وهو المذكور والصلب يكون على خشبه وعوما وقيل
 على الارض حتى سميل صديق والله اعلم **القطع** الطريق بحبس على الامام طلبه وان هرب يتبع
 عنه الحدود واخذ بالحقوق **القطع** الطريق بحبس على الامام طلبه وان هرب يتبع
 الي ان يظفر به او يتوب فان ظفر به قبل التوبة اقام عليه ما يستوجب من العقوبة
 المذكورة فان تاب بعد القدرة عليه لم يسقط عنه العقوبة باتلفه ومسه
 الآية الكريمة هذا هو المذهب وان تاب قبل القدرة عليه سقط عنه لقوله تعالى
 الا الذين تابوا من قبل ان تقع روعا عليهم فان كان قد قتل سقط عنه اتمام
 القتل والولي ان يقتل ويعفو وان كان قد قتل اخذ المال وسقط الصلبي اتمام

قطع الطريق

وبقي القصاص وضمان المال وان كان قد اخذ المال سقط قطع الرجل وهكذا
اليدين على المذهب واخذ المال وهو معنى قول الشيخ سقط عنه الحدود اي غناها
لانها حقوق الله تعالى وبقيت حقوق الآدميين من القصاص والمال فانها لا
تسقط ان جعلنا الالف واللام في كلام الشيخ للعهد وان جعلنا هـ الجنس
وكان علي قاطع الطريق حدودا اخرى كالزنا والشرب الخ فهل تسقط عنه ايضا فيه
قولان رجع جماعة من العراقيين السقوط والاظهر انها لا تسقط لاطلاق الادام
والله اعلم **قال فصل** ومن قصد لنفسه او ماله او حرمة تقتل ذنبا
عنه فلا شيء عليه **من** صال على شخص مسلم بغير حق يريد قتله جاز له المقصود
دفعه عن ان لم يغدر على حرب او تحصين بمكان وغيره فان قدر على ملجأ
وجب عليه ذلك لانه ما مور به تخليص نفسه بالاهول وقيل له الثبات ومقاتلته
بشرط ان ياتي بالاخف فالاخف فان امكنه الدفع بالكلام والصباح **اولا**
بالناس لم يكن له الضرب فان لم يندفع الا بالضرب فله ان يضربه ويراضي فيه
الترتيب فان امكن باليد لم يضربه بالسوط فان امكن بالسوط لم يجز بالقبض
وان امكن بحجر لم يقطع عضوا وان امكن بقطع عضو لم يذهب نفسه فان لم
يندفع الا باللاتيان علي نفسه فله ذلك ولا قصاص عليه ولا دية ولا كفارة
لقوله تعالى ولئن انتصر عد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل الاية ولان الصايل
ظالم والظالم معتدي والمعتد مباح القتل او مباح القتال لا يجب ضمانه والله اعلم
وهل يجب الدفع عن نفسه اذا كان الصايل مسلما قيل يجب لقوله تعالى
ولا تلقوا بأيديكم الي التهلكة **وكما يجب** على المضطر احيا نفسه بالاعط
فالراجح انه لا يجب له الاستسلام لانه عليه الصلاة والسلام لما وصف
ما يكون من الفتن في آخر الزما فقال حذروا انه لو ادر كن ذلك الزمان فقال

فقال ادخل بيتك واحد ربك واحد ذكر فقال يا رسول الله ارايت لو دخل
بيتي فقال اذا راكعك يرق السيف فاستزد جهلك وكن عبد الله المقتول ولا
تكن عبد الله لقاتل وفي بعض الفاظ كن خير بني آدم اي لقابيل لئن
بسطت الي يدك الي قوله اي اخاف الله رب العالمين وصح ان عثمان منع
عبيده وكانوا اربعماية فقال من القى سلاحه فهو حر وقال عليه الصلاة
والسلام ان بين يدي الساعة فتنة كقطع الليل المظلم يصبح الرجل فيها مؤمنا
وعسي كافرا وعسي مؤمنا ويصبح كافرا القاعد فيها خير من القائم والقائم
خير من الماشي والماشي خير من الساعي فاكسر اقيسكم واقطعوا اوتاركم
واضربوا سيوفكم بالحجارة فاذا دخل على احد منكم فليكن خير بني آدم **والله** ان
ماجه وابوداود والترمذي وقال حسن وصححه ابن حبان **قصد** ماله وان
قتل كدرهم فله ان يدفع عنه لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو
شهيد روى الشيخان **وان** قصد حريمه بقتل او ليمتال منها فاحشته وجب
كما قال الماوردي وجب عليه الدفع **روي** ان امرأة خرجت تحت طيب فتبعها
رجل فزودها عن نفسها فرمته بنهر فقتله فرفع ذلك لعمر فقال قتيل الله والله
لا يودي هذا بدا ولم يخالفه احد فكان اجماعا والله اعلم **قال** وعلى راكب الدابة
ضمان ما اتلفته **اذا** كان مع الشخص دابة ضمن ما اتلفه من نفس او مال سواء
اتلفت ليلا او نهارا وسواء كان سابقا او قابلا او راكبا وسواء اتلفت
بيدها او رجلها او عضها او ذنبها لانها تحت يده وسواء كان الذي مع الدابة
راكبا او اميرا او مستاجرا او مستعيرا او غاصبا وسواء في ذلك البهيمة
الواحدة او العدد كالابل المقطوع او المساقة وان كانت مما تساق كالغنم
فسابقها لا يضمن وان كانت مما تقاد فساقتها ضمن والصحيح انه لا يضمن

وقول الشيخ وعلي ركب الدابة يشمل اذا كان وحده واما اذا كان معه
سابق او قائد فالضمان عليهم انصفين ولو كان تفسير الدابة فخصها
انسان فرمحت وان تلفت شيئا فالضمان علي الناحس ولو امسك اللجام
وتركت راسها فهل يضمن ما تتلفه قولان ليس في الروضة والرافعي ترجيح
ولو ان تلفت الدابة من يد صاحبها وان تلفت شيئا فلا ضمان عليه لخرجهما من
يده قال الامام والدابة النزقة التي لا تنضب الا بالركب والفردي في معاطف
اللجام لا تتركب في الاسواق ومن ركبها فهو مقصر وضامن لما تتلفه والله اعلم
خرج ان كان للدابة التي هي معه ولد سابق فالتلف شيئا ضمنه والله اعلم **فروغ**
الدواب المرسله اذا اتلفت زرعاً او غيره ان اتلفت نهراً فلا ضمان علي
صاحبها وان اتلفت ليلاً لزم صاحبها الضمان والفرق من حيث المعني ان
العادة ان اصحاب الزرع والبساتين يحفظونها نهراً ولا بد من ارسال
الدواب للمرعي علي العادة ولو جرت عادة ناجية بالعكس انعكس الامر علي الصحيح
جريا علي العادة واتباعاً لمعني الجري والله اعلم **فروغ** دخلت بهم مزرعة فضا
عليها صاحب الزرع فخرجت الي زرع الجار فان اقتصر علي تنفيرها من زرع
لم يضمن وان تبعه بعد الخروج من زرع حتى وقعها علي زرع الغير ضمن ويضمن
مالكها ما اتلفتته والله اعلم **فروغ** جميع ما تقدم من الضمان علي صاحب الدابة
هو فيما اذا لم يوجد من صاحب المال تقصير فان وجد بان عرقه للدابة او
وضعه في الطريق فلا ضمان علي صاحب الدابة والله اعلم **مسألة** كثيرة الوقوع
وهي ان الماشي اذا وقع مقدم مداسه علي موخر مداس غيره وتترقت
لزمه نصف الضمان لانه غرق بفعله وفعل صاحبه والله اعلم **أخرى** كذلك
ان كالشخص قطعه تحطف الطيور وتقلب القدور فان تلفت شيئا ضمنه صاحبها

علي

علي الصحيح سواء تلفت ليلاً او نهراً لان مثل هذه المرة ينبغي ان تربط
ويكف شرها وكذا الحكم في كل حيوان يولع بالتعدي ولو لم يكن للهرة وخوها عاده
بذلك فلا ضمان علي الراعي وهل يجوز قتل الهرة في مال كونه اذا كانت ضاربه
فيه وجهان وقال القاضي حسين تقتل وتلقق بالفواسق والله اعلم **فصل**
في قتال اهل البقي بثلاث شرائط ان يكونوا في منعه وان يخرجوا عن قبضة الامام
وان يكون لهم تاويل سايع **الشيخ** عظم والباغي في اصطلاح العلماء هو المخالف للامام
العدل الخارج عن طاعته باقتناعه من اذاً ما وجب عليه او غيره بالشروط
الآتية قال **العلامة** ويجب قتل البغاة ولا يكفرون بالبغي واذا رجع الي الطاعة ترك
قتاله وقبلت توبته قال النووي واجتمع على صحابة علي قتل البغاة فاذا خرج
علي الامام طائفة ورامت عزله وامتنعوا من الحقوق فينظر فيهم ان وجدت
فيهم شروط البغاة اجري حكمهم عليهم والا فلا وللبغاة صفات يتميزون بها عن
غيرهم من الخارجين علي الامام **مسألة** ان يكونوا في منعه بان يكونوا لهم شوكة
وعذر بحيث يحتاج الامام الي ردعهم الي الطاعة فان كانوا فرادى ويسهل ضبطهم
فليسوا ببغاة ولا يشترط انفرادهم عن قبضة الامام وهذا هو الشرط الثاني
عند الشيخ **ومنها** ان يكون لهم تاويل يعتقدون بسببه جواز الخروج
علي الامام ومنع الحق المنتوجه عليهم فلو خرج قوم عن الطاعة وشعوا الحق سبلا
تاويل سواء كان حراً او قاصداً او مألأ الله تعالى اولاديين عداؤا ولم
يتعلقوا بتاويل فليس لهم حكم البغاة وكذا المرتدون منهم التاويل ان كان
بطلانه مقطوعاً به وجهان افعها الاطلاق الاكثرين انه لا يعتبر كتاويل
المرتدين ونسبهم وان بطلانه مظلوماً فهو معتبر ولهذا قال الشيخ تاويل
سايع ومن الاصحاب من يعتبر عن ذلك بتاويل محتمل والكل يرجع الي معني فمن

ذلكنا ويل الخارجين علي علي رضي الله عنه حيث تمسكوا باعتقادهم انهم
يعرف قتل عثمان ويقدر عليهم ولا يفتق منهم لرضاه بقتله ومواساة اياهم
ومن امثلة التاويل الحامل علي منع الحق ما وقع لما منع الزكاة في زمن الصديق
حيث قالوا امرنا بدفع الزكاة الي من صلاته سكن لنا وهو رسول الله صلى الله
عليه وسلم علي ما قال سبحانه وتعالى حذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم
بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم وصلاة غيره ليس كصلاة لنا ومنسها ان
ان يكون متنوع مطاع اذ لا قوة لمن لا يجمع طاعتهم مطاع اذا عرفت هذا
فنلنا ويل بلا شكوكه او شكوكه بلانا ويل ليس له حكم البغاة والله اعلم **والا** ولا يقتل
اسيرهم ولا يقسم مالهم ولا يذفف علي حربهم **فقد** عرفت شروط البغاة
والكلام الآن في كيفية قتالهم وطريقة طريق دفع الصائل كما مر لان المقصود
ردهم الي الطاعة ودفع شرهم لا القتل فاذا امكن فلا قتل واذا امكن فلا
تذفيف فان التخم القتل اخرج الامر عن الضبط فلو ايسر واحد منهم او
اثنان بالجرأة او غيرهما فلا يقتل الا سير ولا يذفف علي الحرب والتذفيف
تقديم القتل وتجهيله وقال ابو حنيفة يقتل الا سير ولا يذفف علي الحرب **ومجتنا**
قوله عليه الصلاة والسلام لا ينسج من يذفف علي الحرب **ومجتنا**
قلت الله ورسوله اعلم قال لا يتبع مدبرهم ولا يجار علي حربهم ولا يقتل
اسيرهم ودخل الحسين بن علي مروان فقال يا ريت اكرم من ابيك كان
ما ان ولينا فهورنا يوم الجرح حتى نأذي مناديه لا يتبع مدبر ولا يذفف علي حرب
ولان المقصود كمن شرهم لا قتالهم وتمسك الشافعي في ذكر بالاية الكريمة في قوله
تعالى فان بغت احداها علي لاخري فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الي امر الله وفتر
الفي في الاية الكريمة بترك القتال وبالعود الي الطاعة او الهزيمة وقال ايضا

امر الله تعالى بقتالهم لا بقتلهم وانما يقال قاتلوا من قاتل ويقال للذين هم
اقتلوه والله وقوله ولا يغتم مالهم لانهم مسلمون ولا يحمل مالهم مسلم الا
عن طيب قلب والايات والاحبار في ذلك كثير والله اعلم **فقد** عرفت
ارتد عن الاسلام استتيب ثلاثا فان تاب ولا يقتل ولم يغسل ولم يضر
عليه ولم يذفن في مقابر المسلمين **الردة** في اللغة الرجوع عن الشيء الي غيره
ومنه قوله تعالى ولا تردوا علي اديباركم **والرد** الشرع الرجوع عن الاسلام الي كفر
او قطع الاسلام وتحصل تارة بالقول وتارة بالفعل وتارة بالاعتقاد وكل
واحد من هذه الاربعة الثلاثة فيه مساييل لا تكاد تحصر فذكر من كل نبذة يعرف
بها غيرها **أما** القول فكما اذا قال شخص عن عدوه لو كان ربي ما عديته فانه
يكفر وكذا لو قال لو كان نبيا ما آمننت به او عن ولده او زوجته هو احدث
الي من الله ورسوله وكذا لو قال من صني بعد ان شفي نفيت في مرضه هذا ما لو
قلت ابا بكر وعمر لم استوجه فانه يكفر وذهب طائفة من العلماء الي انه
يتحتم قتله لا يتضمن قوله نسبة الله تعالى الي الجور وقضية هذا التحليل
ان يلتحق بهذه الصور ما في معناها لاجل متضمن هذه النسبة عما قاله
من ذلك وكذا لو ادعى انه يوحى اليه وان لم يدع النبوة او ادعى انه يدخل
الجنة ويأكل من ثمارها وانه يعانق الحور العين فهذا كفر بالاجماع ومثل
هذا وشباهه ما نقولنا دقة المتصوفة قاتلهم الله ما اجر لهم والكفر
وما اهل من اعتقادهم ونوسبت نبيا من الانبياء او استخف به فانه يكفر **الاجماع**
ومن صور الاستهزاء ما يصدر من الظلم عند ضررهم فيستغيثون للمفرقة
بسيد الاولين والاخرين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول خلي رسول الله
بخصمك ونحو ذلك ولو قال شخص انا نبي فقال آخر صدق كفر ولو قال لمسلم

بما تأخر بلا تاويل كفر لانه سم الاسلام كفرا وهذا اللفظ كثير يصدر
من التارك فليست من لذار ولو قال ان مات ابي في غزو ذلك لتهرب
او تنصرت كفر في الحال ولو سأل كافر يريد الاسلام ان يلقنه كلمة التوحيد
فاشار عليه بان يثبت كفو وكذا اذالم يلقنه الكلمة كفرا واشار علي مسلم
ان يكفر كفو ولو قيل له قلم اعطاك بك او قصص شار بك سنه فقال لا افعل
وان كان سنه كفو كذا نقله الرازي عن اصحاب ابي حنيفة وقال الثوري
انه لا يكفر الا ان يقصد استمراؤه والله اعلم ولو تقاول شخصان فقال
احدهما لا حول ولا قوة الا بالله فقال الاخر لا حول لا تغني من جوع
كفر ولو سمع اذان المؤذن فقال انه يكذب كفو ولو قال لا اخاف الفيا
كفو ولو ايقظني مصاب فقال اخذ مالي وولدي وكذا او ماذا يفعل
ايضا وما بقي كفو ولو ضرب غلامه او ولده فقال له شخص الست مسلم
فقال لا متعدي كفو ولو قال له شخص يا يهودي يا نصراني فقال ليس كفو
كذا نقله الرازي وسكت عليه ولو قال معلم الصبيان اليهودي خير من المسلمين
بكتير لانهم يقضون حقوق معلمي صبيانهم كفو كذا نقله الرازي عن اصحاب
ابي حنيفة وسكت عليه وتبعه النووي **قلت** وهذا اللفظ كثير الوقوع
من الضالعة والمتعيشة وفي التكفير بذلك منظر ظاهر اذا خرج مسلم عن
دينه بلغة لا سيما عند القرينة الدالة على ان المراد ان معاملته هذا الجود
من معاملته هذا الاسم اذا صرح بان هذا مراده او وقع في لفظه مرعا
والله اعلم ولو عظم السلطان او نحو من الجبابرة فقال رجل منكم الله
فقال آخر لا نقل للسلطان هذا كفو كذا نقله الرازي عن اصحاب ابي حنيفة
وقال النووي انه لا يكفر ولو قيل لرجل الايمان فقال لا ادري كفو كذا نقله

الرافعي

الرافعي عن اصحاب ابي حنيفة واقرهم وتبعه النووي **قلت** وهذه المسئلة
منها كثير الوقوع وفي التكفير بذلك منظر لا يخفى ولو قال مسلم مسلم سلبه الله
الايمان هل يكفر او قال كافر لا رزقه الله الايمان قال القاضي حنين عن بعض
الاصحاب في مله سلب الايمان ان يكفر لانه رضي بالكفر والجهل ولا يكفر
لانه دعا بتشديد الامر على العقوبة لادري بالكفر والله اعلم **قلت** الكفر بالفعل
فكالسجود للصنم والشمس والقمر ولقا المصنوعات في القاذورات والسحر الذي فيه
عبادة الشمس وكذا الذبح للاصنام والسحر باسم من اسماء الله تعالى او بام
او عيده او قرأة القرآن على ضرب الدف وكذا لو كان يتعاطى الخمر والزنا ويقتدر
اسم الله تعالى استخفافا فانه يكفر ونقل الرازي عن اصحاب ابي حنيفة
انه لو شق علي وسطه حبلا فسيل تقنه فقال هذا زنا فلا كفرون علي انه
يكفر وسكت الرازي علي ذلك فقال النووي الصواب انه لا يكفر اذا لم يكن له شبهة
وان لم يمس رية الكفار بجرده لا يكون رده ونقل الرازي عن اصحاب ابي حنيفة
ان الفاسق اذا سقى ولده خمر افنت رايه علي راسه الدنيا نير والدار اتم فانهم
يكفرون وسكت الرازي عليه وقال النووي الصواب انهم لا يكفرون ولو فعل فعلا
اجمع المسلمون علي انه لا يصدر الا من كافر وان مصرحا بالاسلام مع فعله كالسجود
للصليب او المشي الي الكنائس مع اهلها بزيهم مع الزمان وغيرها فانه يكفر ولو صلى
شخص بغير وضوء متعمدا او في ثوب نجس او في غير القبلة هل كفو قال النووي
مذهبنا ومذهب الجمهور انه لا يكفر اذالم يستقله والله اعلم **قلت** الكفر بالاعتقاد
فكثير جدا فمن اعتقد قدم قدم العالم او حدوث الصانع او اعتقد ربي ما هو
ثابت لله تعالى بالاجماع كالاخوان والاتصال والانفصال كان كفرا او استعمل
مصرحا بالاجماع او حرم حلالا بالاجماع او اعتقد وجوب ما ليس بواجب كفو

او تقي وجوب شي مجمع عليه علم من الدين بالضرورة فلو اذكره الرافعي
والنوري هنا لكن هنا تنبيه وهو ان الجسمة ملتزمون بالالوان والآ
نصال والانفصال وكلام الرافعي في كتاب الشهادات يقتضي ان المشهور
انا لا يكفرهم وتبعه النووي على ذلك الا ان النووي جزم في صفة
الصلاة من شرح المذهب بتكفير الجسمة ^{محمد} وهو الصواب الذي
محمّد عنه اذ فيه مخالفة صريح القرآن قاتل الله المجرمين والمعطلة ما جزم
عليه مخالفة من ليس بمثلته في وهو السميع البصير وفي هذه الآية وعليه الفريقين
والله اعلم ومن استحل الخمر او لحم الخنزير او الزنا او اللواط او ان السلطان
يحلل ويحرم ككثير من الظلمة يعتقدون ان السلطان اذا غضب على احد
وانعم على آخر من دونه بماله ان يحل له ذلك وان يدخل على الاموال والابضاع
مستغلاً له باذن السلطان وكذلك من استحل المكوس ونحو ذلك مما هو
حرام بالاجماع والرضي بالكفر كفر والعزم على الكفر كفر في الحال وكذا لو تردد
هل يكفر كفر في الحال وكذا تعلق الكفر بامر مستقبل كفر في الحال ولو قال شخص
خطيب او اعطى ارباب الاسلام لقني كلمة الشهادة فقال قعود حتى افرغ والقتل
كفر ولو تمنى شخص ان لا يحرم الله تعالى الخمر او لا يحرم المناكحة بين الاخ والاخت
لا يكفر بخلاف ما لو تمنى ان لا يحرم الله تعالى الظلم او الزنا وقتل النفس بغير
حق فانه يكفر والضايط انما كان حلالاً في زمان فتم حله لا يكفر والله اعلم
ارتكاب كجاءير المحرمات ليس بكفر ولا يسلب اسم الايمان والفاصول اذ مات
ولم يتب لم يخلد في النار والله اعلم ^{ان} عرفت هذا فمن ثبتت ردة فهو
مقتول بدمه لانه اتي بافحش انواع الكفر واغلفها حكماً قال الله تعالى
ومن يردكم منكم عن دينه فبئس وهو كافراً فاولئك حبطت اعمالهم

في الدنيا والآخرة واولئك هم الخاسرون وهل يستحب ثوبته ام تجب
قولان احدهما يستحب لقوله عليه الصلاة والسلام من بدل دينه
فاقتلوه والصحيح انه يجب لما روت عائشة ان امرأة ارتدت يوم اخذ
فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستتاب فان تابت والا فقتلت
ولان الاغلب في الردة ان يكون عن شهرة عرض فلم يجز القتل قبل
تعطرها والاستتابة منها كاهل الحرب فانما لا تقتلهم الا ببلوغ الدعوة
واظهار المعجم وقيل لا يقبل اسلام الزنديق وهو يبطن الكفر ويظهر
الاسلام قال الروياني والعلامة علي هذا والله اعلم ^{ان} وتارك الصلاة ان
تركها غير معتقد لوجوبها فحكم المرتد وان تركها معتقداً لوجوبها
فبيستتاب فان تاب والاقتل حداً وحكمه حكم المسلمين ^{ان} امتنع شئ من
من فعل الصلاة نظراً ان كان لكونه منكراً لوجوبها وهو غير معتد ورأى قدم
اسلامه ومخالطة المسلمين كفر لانه حجة اصلاً مقطوعاً به لا عذر له
فيه فتضمن محله تكذيب الله تعالى ورسوله ومن كذها فقد كفر فيقتل
لقوله عليه الصلاة والسلام من بدل دينه فاقتلوه ورواه البخاري وحكمه
حكم المرتد فيما تقدم تركها وهو معتقد وجوبها الا انه تركها تنكاساً
حتى خرب الوقت فهل كفر قبل نعم لقوله عليه الصلاة والسلام بين العبد وبين
الكفر ترك الصلاة ورواه مسلم واحذبه خلايق مشهم في ابن ابي حنيفة
طاب والسيد البليل عبد الله بن المبارك وكذا اسحاق بن راهويه وهو
رواه عن الامام احمد والصحيح وجه قال الجمهور انه لا يكفر لقوله عليه الصلاة
والسلام لا يحل دم امرئ مسلم الا باحد ثلاث كفرات عدايمان وارتكاب
احسان وقتل نفس بغير حق ولقوله صلى الله عليه وسلم من شهد ان لا اله الا الله

وان محمدًا عبده ورسوله وان عيسى عبد الله وكلمته القاها الي من رحم
وروح منه وان الجنة حق والنار حق ادخل الله الجنة علي ما كان من عمل
رواه الشيخان لان الكفر بالاعتقاد واعتقاده صحيح والحديث الذي
استدل به من قال بالكفر محمول علي جاحد الوجوب فوالصحيح مستجاب
لانه باسوء حال من المرتد فان تاب وتوبته ان يصلي والاقتل بغير عتقة
علي المذهب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قتلتهم فاحسنوا القتل وقيل يضرب
بالخشب الي ان يموت وقيل ينفخ في عنقه الي ان يصلي او يموت فاذا مات
غسل وصلي عليه ودفن في مقابر المسلمين لانه سلم وقيل لا يغسل ولا يصلي
عليه ولا يؤرثه ويظهر فيه اهانة له باهاله هذا الفرض الذي هو شعار
ظاهر في الدين والله اعلم **فخرج** تارك الوضوء والغسل يقتل علي الصحيح
ولو ترك الجمعة وقال انا اصلي الظهر ولا عذر له قال الغنائي لا يقتل لانه كان
له ابدل وتسقط بالاعتذار وجزم الشافعي بانه يقتل ورحم الله وبي واختاره
ابن الصلاح والله اعلم **كتاب الجهاد** الجهاد فرض
كفايه لقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اوتي الضرر ولما
في سبيل الله الاية وغير ذلك ولانه لو كان فرض عين لمقطعت المعاش
والزروعات وخربت البلاد فاذا قام بالجهاد من فيه كفايه سقط الفرض
عن الباقيين لان هذا شان فرض الكفايات ثم الكفاية تحصل
بشيئين احدهما سد الثغور بجماعة يكفون من وراهم من العدو فان ضعفوا
وجب علي كل من رآهم من المسلمين ان يمددهم حتى يثقفوا به علي قتال عدوهم
الثاني ان يدخل الامام دار الكفار غازيا بنفسه فيبعث جيشا ومرتزقا
عليهم من يصلح لذلك فلو امتنع الكل من القيام بذلك حصل الائمة لكن ما بهم

الجهاد

الجميع ام يختص الذي يدل بوالية فيه وجهان المذكور في الماوي للماوردي
وتعليق القاضي الي المطيب انه ياتم الكل وصح النووي انه ياتم كل من لا عذر
له واعلم انه يستحب الاكثا من الجهاد للاخبار الواردة في ذلك واقل ما يجب
في السنة مرة لانه عليه الصلاة والسلام لم يتركه منذ اتر به في كل سنة
والاقتداء به واجب ولان الله تعالى قال ولا يبرؤن انهم يفتنون في
كل عام مرة او مرتين قال مجاهد نزلت في الجهاد ولانه فرض يتكرر واقلها
ما يوجب المتكرر في كل سنة مرة كالصوم والزكاة فان ادعت الحاجة الي اكثر
من مرة في السنة وجب لانه فرض كفايه فيقدر الحاجة والله اعلم
قال وشروط وجوب الجهاد سبعة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية
والذكورة والصحة والطاقة علي القتال **قال** علمت ان لقسم الجهاد فرض كفايه
وهذا الفرض لا يجب الا علي مسلم بالغ عاقل حُر ذكر مستطيع فمن اجتمعت
فيه هذه الصفات فهو من اهل فرض الجهاد بالاتفاق **واما** الكافر
فلا جهاد عليه **واما** الصبي فلقوله تعالى ليس علي الضعفاء ولا علي المرضى
ولا علي الذين لا يجدون ما ينفقون حرج الاية قيل المراد بالضعفاء الصبيان
ليضعف ابدانهم وقيل المجانين لضعف عقولهم **واما** الحرية فاحترز
عن الرق في القتال لقوله تعالى وجاهدوا با ماواكم وانفسكم فلا جهاد علي
رقبة لانه لا مال له فدخل في قوله تعالى ولا علي الذين لا يجدون ما ينفقون
واما الذكور فاحترز عن الانوثة **واما** الاستطاعة فاحترز عن
لا يستطيع كالمرضى والاعمى والاعرج لانهم لا يقدرون علي الجهاد ولا يجب
علي ولقد انزل الله تعالى فيهم ليس علي الاعرج ولا علي الاعرج حرج ولا
المرضى حرج وسورة الفتح نزلت في الجهاد بالاتفاق ولا علي مقطوع الرجل
واليد

ويرجع لانه ليس من اهل فرض الجهاد في الحاروي والاوردي الحاق للجنود بالصبي وامر المرأة فلا يسهم له الا ناليت من اهل فرض الجهاد نعم
 لها سواء كان لها زوج ام لا والله اعلم **قال** ويقسم الخمس على خمسة اسهم سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويصرف بعد المصالح وسهم لذوي القربى وهم بنو هاشم وبنو المطلب وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل **قال** من ان الغنيمة تخمس وان الخنزير الواحد يكتب عليه لله والرسول لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول الارب فاضيف لله وللرسول ولبقية الاوصاف وقدر روي انه عليه الصلاة والسلام كان يقسم الخمس ايضاً اسماً سهم له عليه السلام كان ينفق منه على نفسه الكرمه وعلي عياله ومصالحه وما فضل جعله في السلاح عدة في سبيل الله تعالى وسائر المصالح ومنسها سداً للثغور بالرجال والثغور مواضع الخوف ثم الاهم قالهم من رزاق القضاء والمؤذنين وغيرهم من المصالح **السهم الثاني** من الخمس لذوي القربى وهم اقربا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقنا اعطيت لبني هاشم وبني المطلب دون غيرهم لما روي جبير بن مطعم قال شئت انا وعثمان اني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا اعطيت لبني هاشم وبني جابر المطلب من خمس خيبر وركنتنا وخرى وهم منزلة واحدة شك فقال انما بشئ هاشم وبنو المطلب شئ واحد قال جبير ولم يقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم لبني عبد شمس وبني نوفل شياً وجير من بني نوفل وعثمان من بني عبد شمس ورسول الله صلى الله عليه وسلم من بني هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس **فهم اولاد عبيد مناف** والله اعلم **الثالث** الليتامى الفقرا لان ذلك شرع ارقاقاً **الرابع** للمساكين الالية الكرمه ويندرج فيه الفقرا والاصح

فكانت من تخرج اليكم المعوز والاربع وهم الفقرا دون الاصحاب

الله عام لجميع المساكين والله اعلم **قال** ويقسم مال الفيء على خمس فرق خمسة علي من يفرق عليهم خمس الغنيمة ويعطي اربعة اخماسه المقاتلة وفي مصالح المسلمين **الحاكم** ذكر الشيخ حكم الغنيمة بداعية حكم الفيء ولا بد لك من معرفة كل منهما اما الغنيمة فهي مشتقة من الغنم وهو القايده الحاصلة بلا بدل وامال الفيء فهو ما خوذ من قوتهم فاء اذا رجع اي صار للمسلمين والله اعلم **قال** وتشرائط وجوب الجزية خمس خصال البلوغ والعقل والحرية والذكورة وان يكون من اهل الكتاب او من له شبهة كزانية **الجزية** هي المال الماخوذ بالتراضي لا سكا ننا اليهم في دارنا ولحقن دما يصح ودرارهم واموالهم ولكتنا عن قتالهم **الاصول** قلها في الجزية قبل الاخذ قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون اي يلزموها وهذا نظير قوله فان تابوا واقاموا الصلاة واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم اي يلتزموا ذلك بالنطق بالشهادتين المتضمنة لذلك واخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من مجوس مصر ومن اهل بخران من اهل آيلة والمغيرة اخذها القوي لنا فيعشرط في المعقود شروط احدها البلوغ والثاني العقل فلا تعقد لصبي ولا لمجنون لان النبي صلى الله عليه وسلم قال المعاز لما بعته الى اليمن امره ان ياخذ الجزية من كل حال اي محنهم ديناراً والله اعلم الثالث الجزية فلا تؤخذ الجزية من عبيد ولا علي سيده شئ لقول عمر لاجرة علي مملوك وعزاه لما ورد في النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم **المسار الرابع** الذكورة فلا تؤخذ من امرأة لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية ولا تدخل المرأة في ذلك ولان عمر كتب الى امير الاجناد ان اضربوا الجزية

لا تضربوها على النساء والصبيان ولأن المراه محفونة الدم ومال من الاموال
والاجزية على مال والله اعلم **الفصل** في ان يكون العقود له كتاب امام
لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعينة الاوثان والشمس والقمر ومن في معناه ثم
لان الله تعالى امر بقتل جميع المشركين الي ان يسلموا بقوله قتلوا المشركين حيث
وجدتموهم وتعتقد الجزية لمن زعم انه متمسك بصحف ابراهيم وزبور داود
عليهما السلام قال الله تعالى وان من اولي الامر الا نزلناهم ومنهم موسى وغيره
والله اعلم **قال** واقل الجزية دينار في كل حول ويؤخذ من المتوسط للحال دينار
ومن الموسر اربعة دنانير استحبنا **لا** يصح عقد الزمة الا بشرطين احدهما
ان يلتزموا احكام المسلمين ولا يشترط التصريح بكل حكم الشافعي ان يبذلوا الجزية
فيجب التعرض لهدن في نفس العقد ويشترط التعرض ايضا لعقد الجزية
ولا يجب التعرض لغير ذلك على الصحيح فيقول الامام او نايبه اقررتمكم او اذنت
لكم في الاقامة في دار الاسلام على ان تنفذوا الي احكام الاسلام وتبذلوا الجزية
في كل سنة كذا فيقول الذي قبلت ورضيت بذلك والاولي ان تقسم الجزية
على الطبقات فيجعل على الفقير الكسوب دينار وعلى المتوسط ديناران وعلى
الغني اربعة دنانير ونص الشافعي على ذلك والله اعلم **قال** ويجوز ان يشترط عليهم
الضيافة فضلا عن مقلد الجزية **قوله** ويجوز فيه تساهل فان ذلك مستحب
لل امام ان يشترط عليهم جدا ليدار ضيافة من هم منهم من المسلمين من
المجاهدين وغيرهم اذ ارضوا بذلك لانه عليه الصلاة والسلام ضرب على
نصارى ايلة ثلاثمائة دينار في كل سنة وكانوا ثلاثمائة نفر وان يضيفوا من
يتمتعهم من المسلمين ثلاثا وان لا يغشوا مسلما وضرب عمر الجزية على اهل الشام بشرط
عليهم ضيافة ثلاثة ايام ولان فيه مصلحة المسلمين لاسيما الفقراء ولا تزداد على ثلاثة ايام

بقوله

بقوله عليه الصلاة والسلام الضيافة ثلث وما زاد عليها صدقة وفي رواية
مكرمه وتضرب الضيافة على الغني والمتوسط وفي ضربها على الفقير وجبة
اصحهما في اصل الروضة والمفاج لا تضرب وهو ظاهر نص الشافعي لانها تنكر
فيجوز عنها والله اعلم **قال** ويتضمن عقد الزمة اربعة اشياء ان يودع الجزية
وان يجوز عليهم احكام الاسلام وان لا يذكر وادب الاسلام الا بالخير وان لا
يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين **الفصل** في العهد والالتزام فاذا صح عقد الزمة
لزمنا شي ولزمهم شي اما ما يلزمنا فامرنا ان احدهما الكف عنهم بان لا
يتعرض لهم نفسا ولا مالا وبضمنهما المتكليف لانهم انما يبذلوا الجزية لخصمهم
الدماء والاموال ولا يتكلف خمورهم الا اذا اظهروها ومن اتلفها من غير
اظهار عرض ولا ضمان اذ لا قيمة لها الا **قوله** ان يلتزم الامام دفع من
قصد هم من اهل الحرب ان كانوا في بلاد الاسلام ويجب دفع اهل الزمة والمسلمين
عنهم كما يجب دفع اهل الحرب والله اعلم واما ما يلزمهم فأنهم من **قوله**
اداء الجزية لانها اجرة قال **الرافعي** وتؤخذ على وجه الصغار والامانة بان
يكون الذي قايتا والمسلم جالسا ويامر ان يخرج يده من جيبه ويخفي
ظهم ويطاطي راسه ويصب ما معه في كفة الميزان ويأخذ المستوفى بلحيته
ويضرب بلهزم منته وهي جمع اللحم بين الماصغ والاذنين وهذا معنى الصغار
عند بعضهم وهل هذه الهيئة واجبه او مستحبة وجهان اصحهما مستحبة
قال النووي هذه الهيئة باطلة ولا تعلم لها اصلا معتمدا وانما ذكرها بعضهم
قال الجوهري تؤخذ مرفق كاحد الديون فالصواب الجزم بسط لانها وردت
عليها من اختراعها ولم ينقل انه عليه الصلاة والسلام ولا احد من خلفاء الراشدين
فعل شيئا منها **قال الرافعي** والاصح عند الاصحاب تفسير الصغار بالالتزام

وجريها والله اعلم **قوله** روكب ابو داود ان هشام بن عليم بن حزام وجد
رجلا وهو من حمير ناس من القبط في دار الجزيه فقال ما هذا سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول ان الله عز وجل يقذف الذين يعذبون الناس في الدنيا
واخرجه مسلم وقد تولى عليه اثافي على الاخذ بالرفق والله اعلم ومنه **الافتاء**
بحكم الاسلام من ضمان النفس والمال والعرض بالنسبة الى المسلمين لانهم يعتقدون
وجوب ذلك فان اتوا بما يعتقدون تخريمه كالزنا والسرقة اقيم عليهم الحد
لان النبي عليه الصلاة والسلام اتى بيهود يهوديه فذرنيما فامرهما فزجراوه
اليخاري ومسلم والله اعلم ومنه **ما كتم كل كفن اللسان والامتناع من اظهار**
المنكرات كما سماع المشركين شرهم وقولهم ان الله ثالث ثلاثة تعالى الله عما
يصفون واعتقادهم في المسيح وعزير صلى الله عليه وسلم انهما ابنا الله تعالى
ومنعون ايضا من اظهار قراتهم التوراة والانجيل والناقوس وخو ذلك
فان اظهروا شيئا من ذلك عزروا ولكن لا ينتقض العهد بذلك ولو تزوج مسلم
ذمي او زنا بها او ذل اهل الحرب على عوارات المسلمين او فتن ان مسلم لم يدين
او طعن في الاسلام او القرآن او ذكر سيد الادلين والاخريين صلى الله عليه وسلم
بسوء فالله هب انه كالزنا مسلم وقيل كالقتال التي فيها ضرر للمسلمين
او عيون الكفار وهو كما اذا قطع على عوه ونقلها الى دار الحرب **قوله** **الرجح** فخير
الامام فيهم بين القتل والاسترقاق والمن والقتل لانهم كفار لا امن بالله والله
اعلم **قوله** **يؤخذون** بلبس الغيار والزنا ومنعون من ركوب الخيل في دار
الاسلام ويركبون البغال والخير ومنعون من اطالة البنين على بنيان المسلمين
يؤخذون بلبس الغيار هذه عبارة الروضة تبعا للرافعي ولفظ للنجاح
ويؤمر بالغيار اي الذي لم يبين ان الامر للموجب او للتدب ولفظ التنبية

ويلزم

ويلزم ان يتميزوا عن المسلمين بلباس وقيد في المذهب بدار الاسلام والحال
انهم يتميزون وعن المسلمين فيعاملوا بما يليق بهم والافقي ان تلبس كل طائفة
بما اعتادته قالت الاصحاب عادة اليهود الصلي وهو الاصفر وعادة النصارى
الاكهرب وعادة المجوس الاسود والاحمر **قوله** **الامور** حتى يعاملوا بما يليق بهم
حتى لا يصدروا في المجالس هانة لهم ولا يبدون بالسلام لانه عليه الصلاة
والسلام يهي عن بدائهم به وقال اذ القيمة لهم في الطريق فاضطرهم وهم والجوهر
عليه اضيقا كما رواه مسلم وغيره والله اعلم ومنعون من ركوب الخيل ومنعون
من تقليد السيوف وحمل السلاح وكلم الذهب والفضة قليل ومنعون من ركوب
البغال السنية في زماننا لان فيه شرفا بدليل تعاطيه قضاء البراطية وغيرهم
من اصحاب الوجاهة من المسلمين وقد تار ذلك الامام والغزالي **قوله** **ويحرم**
النوراني وهو متجه والله اعلم **قوله** **كتاب الصيد** **والزكاة** **والزكاة**
وما قدر على ذكاته فذكوته في خلفه ولبته وما لا يقدر على ذكاته فذكاته عقره
حيث قدر عليه **قوله** **الاصول** في الصيد قوله تعالى واذا حلتكم فاصطادوا وهو
امر اباحه لانه امر بعد التحريم اذ القاعدة الاصلية ان الامر بعد التحريم لا باحد
قوله **في الذبايح** قوله تعالى فاحل لكم الطيبات ولا شكان لما ذكر من الطيبات
واجتمعت الامة عليها **قوله** **الشئ** فكثر في ذلك وسنورد هاهنا في محلها
ان شاء الله تعالى وكذا ان ذكر الصحايا والاطعمه اذا عرفت هذا فالحيوان الذي
يحل بالزكاة تارة يقدر على ذكاته وتارة لا يقدر فان قدر على ذكاته فلا بد
منها والذكاة الذبح وحمل الخلقوم واللبيه فلا بد في حل الحيوان من قطع جميع الخلقوم
والربي بالة ليس عظما ولا ظفرا وسياتي ايضا هذا وما لا يقدر على ذكاته
في المحل المذكور فهو نوعان احدهما الضيود وسيلته ان شاء الله تعالى النوع

الخصال في غير الصيود بان نداء البعير او الجاموس او شردت شاة وتغذ الوصول
 اليها لا يفضاها اليها هلك او مسجعه او وقعت به في بئر ونحوها وتغذ اخرجها
 حية ولم يمكن من ذبحها في كاهها حكم البعير المتوحش فحمل عقدها كاله سواه اصاب
 المذبح ام لا وصارت كلها مغزاة وفي رواية لم يرد او دود وغيره عن ابي العباس عن
 ابيه انه قال قال رسول الله لما تكون الذكوة الا في الخلقوم واللبه فقال صلى الله
 عليه وسلم لو قطعنت في فخذها اجزا عنك قال ابو داود وهذا لا يسمع الا سفي
 المترديه والمتوحشه وفي الصريحين انه عليه الصلاة والسلام اصاب نهبا فند
 منها بعير ولم يكن معهم خيل فرماه رجل منهم فحبسه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان هذه البهائم او ايل كما ويل الوحش فما فعل منها هذا فاعلوا به مثل
 هذا فيفيد الخلف في المترديه والنادان يكون مذقعا له يكفي جرح مدمم يجوز قتل
 القتل بحبه فيه وجرحان والصحيح الثاني لانه يحصل المقصود بخروجه عن
 كونه ميتة **والسجل** كلبا على الناد حل ولو ارسله على المتردي فوجها ن صح
 النووي التميم ونقل ابن الرفعه عن النووي انه صح الحمل وهو سحر والله اعلم
في حلال احدها متردي بعير فوق غير ضرر رجلا في الاول فنقد في الثانية
قال القاضي حين ان كان عالما بالثبته في حل وكذا ان كان جاهلا على المذهب
 كما لو رمي صيدا فنقد فيه واصاب آخر الشاة اذا صال عليه صيدا وبعير فدفعه
 عن نفسه بوجه فقتله **قال القاضي** حين فالظاهر الحلال ان اصاب المذبح
 والافوجان والله اعلم **قال** وكما في الذكوة اربعة اشيا قطع الخلقوم والمري
 والودجين والمجري منها شيان قطع الخلقوم والمري **الذكوة** في الية اشيا
 قطع الخلقوم والمري والودجين في الالفه التطيب من قولهم راحه ذكيت
 اي طيبه فسمي بها الذبح لتطيبها كله بالاباحة وفي الشرع قطع مخصوص

هذا هو الصحيح في الذكوة
 وهو ما ذكره في المتن
 وهو ما ذكره في المتن
 وهو ما ذكره في المتن

قاله الماوردي وقال النووي معنى الذكوة في اللغة التميم فمضى ذكوة الشاة ذكاه
 التام المبيع ومنه فلان ذكي اي تام الفهم اذا عرفت ان الذكوة في الشرع قطع
 مخصوص فهذا المقطوع تامه تكون معتبرا للفضيلة وتامه تكون معتبرا للاجل
 الاجزا فالاعتبار قطع جميع الخلقوم والمري والخلقوم هي مجري النفس خروجا ودخولا
 والمري مجري الطعام والشراب وهو تحت الخلقوم ووراءها عرقان في منتهي
 العنق يحيطان بالخلقوم وقيل بالمري يقال لها الودجان فيستحب قطع الودجين
 مع الخلقوم والمري لانه ارجى والغالب انهما ينقطعان بقطع الخلقوم والمري فان
 تركهما جاز ولو ترك شيئا من الخلقوم والمري ومات الحيوان فهو ميتة
 وكذا لو انه في حركة المذبوح فقطع المذبوح فهو ميتة وفي وجبه ان السير
 لا يضروا اختاره الروياني والصحيح الاول وقال الاصطري يكفي قطع الخلقوم
 والمري لان الحياة تفقد بفقد احدها وهو ضعيف ولا بد من قطع جميعها
 كما تقدم لان ما قاله تعذيب الحيوان والمقصود تعذيب التوجيه بلا تعذيب
 والله اعلم ولا بد في المذبوح ان يكون فيه حياة مستقرة فلوانتهى اليه حركته الموت
 فالجواب قال النووي ذكر الشيخ ابو حامد وابن الصباغ والعمري وغيرهم
 ان الحياة المستقرة ما يجوز ان يبقى معه الحيوان اليوم واليومين فان ذكيت
 حلت وقال قيل ذلك اذا جرح السبع شاه او ان دم سقف على يديه فذبحت
 ان كان فيها حياة مستقرة حلت وان كان يبقن انها تهلك بعد يوم او يومين
 وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم تحل على المذهب المنصوص الذي قطع به
 الجمهور وظاهره هل فيها حياة مستقرة فالصحيح التميم للشك في الاقوى للبعير
 ومن العلامات الدالة على الحياة المستقرة الحركة الشديدة وانفجار الدم وتدفقه
 بعد الذبح المجزي وصح انه يكفي الحركة الشديدة وحدها **قلت** قال ابن الصباغ

بان الحياة المستقرة بحيث لو تركت لبقيت يومًا أو بعض يوم وغير الحياة
المستقرة ان تموت في الحال قال ابن الرفعة وقال غيره ان ينتهي الى حركة
المذبوحين وقال في الماشد تعرف بشيئين ان يكون عند ومول السكين
الى المقوم تطرف عينيه وتترك اذنيه واما حركة المذبوح في ان ينتهي
على الارض الى حالة لا يبقى معها ابصار ونطق وحركة والله اعلم **مسألة** مرضت شاة
وصارت الى اذني الرق وذبحت حلت قطعًا ولو اكلت شاة نباتًا مضرة افضا
رت الى اذني الرق فذبحت قال القاضي حسين مرة في جملته وجهان وحرم
مرة بالتحريم لانه وجد سبب محال عليه الهلاك فصار كجر السبع والله اعلم
قال ويجوز الاصطياد بكل خارج من سباع البهائم وجوارح الطيور
وشرايط تعليمها اربع احدها ان تكون اذا ارسلت استرسلت واذا افرحت
انزجرت واذا قتلت لم تاكل منه ويتكرر ذلك منها فان عدم أحد الشرط
لم يحل ما اخذته الا ان يدرك حيًا فيذكي **وجوز** الاصطياد بجوارح
السباع كالكلب والفهد والنمر وغيرها وجوارح الطيور كالصقر والشاقي
والباري لقوله تعالى قل اهل لكم بالطيبات وما علمتم من الجوارح مكليين
الاية وقوله مكليين من التكلبي وهو الاغتر **مسألة** مسلم قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله فان اسكر عليك
فاذركه حيًا فاذا نحه وان ادركته قد قتل ولم ياكل منه فكل وقيل لا يحل
صيد الكلب الا سود البهيم لانه عليه السلام يقتله والمذهب الاول
والخير محمول على غير المعلم والعقور واعلم ان المراد بجواز الاصطياد بها
انما اخذته وجرمته وادركه صاحبها ميتًا او في حركة مذبوح ان يحل الله
ويقوم ارسال الصايد وجرح الخارج في اي موضع كان مقام الذبح ويشترط

في كون الكلب معلمًا **مسألة** ان يكون بحيث يسترسل بارساله
ومعناه انه اذا اغراه بالصيد هاج ومنه ان يكون بحيث اذا زجره
انزجر ومنه ان اذا اسكره لم ياكل منه على المشهور وبحسبه عا صاحبه
ثم هذه الامور يشترط تكررها في التعليم ليغلب على الطن تأديب الجارحه
والرجوع في ذلك الى هل الخبرة على الصحيح وقيل يشترط تكررها ثلاثا وقوله
فان عدم أحد الشرايط لم يحل لان الشرط تفوت بفوات شرطه والشرط
المرب يفوت بفوات جزء من اجزائه فاذا ادركه حيا وذبحه حل كسائر الصيد
المقدور عليها والله اعلم **قال** موضع عض الكلب من الصيد نجس نجس غسله سبغًا
مع التعفير بالتراب كغيره فاذا غسل حل اكله هذا هو المذهب وقيل
نجس لا يمكن تطهيره بل يجب تقوير ذلك الموضع ورميه لانه تشرب لعاب الكلب
فلا يتحلل الماء وقيل غير ذلك والله اعلم **قال** ويجوز الذابة بكل ما يخرج
الا السنين والظفر **مسألة** الذبح بكل ما له حد يقطع سواء كان من الحديد
كالسيف والسكين والرمح او من الرصاص او النحاس والذهب او الخشب
المحدد او القصب او الزجاج او الحجر فيحل الذبح بذلك كله ويحل الصيد
المقتول بها الا السنين والظفر وبقيّة العظم فانه لا يحل بها سواء في ذلك
عظم الادمي او غيره **مسألة** لذلك حديث رافع بن خديج قال اتيت النبي
صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اننا نلقى العدو ^{غني} فليس معنا مذي
فقال صلى الله عليه وسلم ما انتم بالدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن
سنة او ظفر اما السنين فعظم واما الظفر فمذي **مسألة** الخشب اخرج به الحارثي ومسلم
ويستثنى من ذلك ما قتله الجارحه كلبًا كان او غيره بسننها او ظفرها
فانه يحل للجارحه وقيل يحل الذبح بسن ما يوكا لحمه لانه له حد يقطع

وهو شاذ ضعيف والمذهب الاول والله اعلم **قال** وحل ذكاة كل مسلم
 وكتابي ولا تحل ذكاة مجوسي ولا وثني **متن** في الذابح لحل الذبيحة
 اما كونه مسلما او كتابيا سواء كان يهوديا او نصرانيا وسواء ذبح ما هو
 حلال عندنا وعندهم او ما هو حلال عندنا دونهم كالابل والاصول في ذلك
 قوله تعالى الا ما ذكيتتم وقوله تعالى وطعام الذين ذكوا الكتاب حل لكم
 والمراد بالطعام هنا الذبايح **وكذا** لا تحل ذبح نصاري الغرب وهم يهود وثنيون
 وتغلب لانه عليه الصلاة والسلام نهي عن ذبح نصاري العرب **وقال** عيسى
 ما نصاري العرب باهل الكتاب **وقال** لا تحل لنا ذبايح بني تغلب لانهم
 لم يأخذوا من دين اهل الكتاب الا شرب الخمر واكل الخنازير واعلم
 ان الزنادقة كالمجوس وكذا الدروز لا تحل ذبايحهم والقريشة العوي
 من ذبايحهم لا تحل والله اعلم **شرح** تحل ذبيحة الصبي المميز على الصحيح وفي
 غير المميز والمجنون والسكران قولان الصحيح عند الامام والغزالي جماعه
 عدم الحل لانهم لا قصد لهم فاشبهوا بالناس اذ كان بيده سكين فوثقت
 على حلقوم شاة فانها لا تحل وان قطعت مع المري والثنائي الحل وبه قطع
 الشيخ ابو حامد والشيخ ابو اسحاق الشيرازي كمن قطع حلق شاة بظنه
 خشبه فانها تحل لانهم فصلوا واراده في الجملة بخلاف النائم والصحيح في
 المحرور زيادة الروح وشرح المذهب الحل والآخر اذا كانت له اشارة
 مفهومة حلت ذبيحته والاضحية خلاف والصحيح الذي قطع به الاكثر
 الحل وكذا تحل ذكاة الاعمي والمرأة وان كانت حايضا واحتج بحل ذبح عماري
 البخاري ان جاريته لا آتعب كانت قرع عينا لهم فمضت شاه منها فمكست
 مرة وذبحتها فسأل مولاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجاز لهم اكلها

لا تحل ذبح الوثني وكذا الذميمة

والمرءة

والمرءة الحجر لا يسقط فيه دلالة على حوان الذبح بالحجر والله اعلم **قال** وذكاة الجنين
 بذكاة امه ان وجد حيا فيذكي **الاصول** الذبوح في بطن المذكاة ميتا
 او فيه حياة مستقرة محل وان لم يذكي ظاهر القول صلى الله عليه وسلم ذكاة
 الجنين ذكاة امه خرج الامام احمد وهو يرفع الذكاة فيها كما هو المحقق فيكون
 ذكاة امه ذكاة له ونحو ذلك ما روي مسددا قال قتلتا يا رسول الله نحر
 الناقة ونحر البقرة او الشاة فنجد في بطنها الجنين انلقيه ام ناكله فقال كلوا
 ان شئتم فان ذكاته ذكاة امه وهذا يبعد رواية نصب الذكاة الثانية
 يعني ذكاته مثل ذكاة امه فيدل على ان امك والاحرة ولو خرجت راس جنين ميتا
 فذبحت امه قبل انفصاله حل قاله البغوي لانا تحققنا انه لا حياة فيه وفي
 كلام الامام ما يدل على عدم حله ولو خرج الجنين وفيه حياة مستقرة يتسع
 معها الزمان لذبحه فلم يذبح ولو كان مع فقد الالة حتى مات فانه لا يحل وان
 لم يتسع الزمان للذبح حل ولو خرج بعضه والحياة فيه ففي حله بذبح الام
 خلاف صحيح النووي في شرح المذهب الحل وهو مقتضى صحيح الرازي في كتاب
 العدد واليد الشاة من المأكول اذا ذبح في اكلها وجرت ان الصبي المميز والوجهان
 مبنيان على انها كالميتة والله اعلم **قال** وما قطع من حي فهو ميت الا لشعور
 المستفيع بها في الفار شرع الملابس وغيرها **الاصول** في ذكر حديث ابى سعيد
 الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عن حبات اسنم الابل واليالة فغم
 فقال ما قطع من حي فهو ميت رواه الحاكم وقال صحيح علي بن ابي طالب
 ابو داود والترمذي **وقال** الحسن **الاصول** من ذك شعرا لمأكول ورشه وثوره
 اذا انفصل في حياته يقطع او قص فانه طاهر وكذا ماتت شاة وانفقت في
 الاية لان لنا في ذلكا ثانيا متاعا الي حين **وقال** الشيخ الاصحاح

منه ان القرن والظفر والسن والعضو اذا انفصلت عن الحياة لم
يكن كذلك وفي ذلك كل طريقان احدهما انها كالشعور فتكون طاهرة من
نجسه من غيره واصحابها نجسه لانها بالاعضاء اشبه وقد قال تعالى قل
من تحي الظام وهي ربيهم والاحياء الميت ولا نجس نالهم بالقطع فدان علي
انها تحيا للحياة فتنجس بالموت بخلاف الشعور فانها لا تحيا للحياة وهذا
لا نجس ولا تالهم بالقطع ولنا في شعور غير المأكول وجه انها لا تنجس لحياة الله
والله اعلم **فصل** في كل حيوان استطابتة العرب فهو حلال الا ما
ورد الشرع بتحريمه وكل حيوان استحيته العرب فهو حرام الا ما ورد
الشرع بباحته **المطلب** الحلال فرضه لان الله انابت على حرام النار
اولي به كما جاء في الخبر الاصل في فصل الاطعمة الايات والاعبار قال
الله تعالى يا اولئك ما اذا احل لهم قل احل لكم الطيبات **المراد** ما
تستطيعه النفس وتشتهيه **والا** يجوز ان يراد به الحلال لانهم سألوه عما
احل لهم فكيف يقول احل لكم الحلال وقال الله تعالى **كل** احل لكم الطيبات فحرم
عليهم الخبائث وقال تعالى قل لا اجز فيما احيى الي محرما علي ما عظم يطعمه
الاية اي فيما اوحى الي قرانا فان غير ذلك حرم منه السنة وقيل عناه
لا اجز فيما اوحى الي محرما كما كانت العرب تستطيعه الالهة الثلاثة
قال الاصحاب ما يمكن اكله من الجمادات والحيوانات لا يتاتي حصر انواعه
لكن الاسل في كل الحل لان الاعيان مخلوقة لمنافع العباد ويستقي
من ذلك ما ورد الشرع بتحريمه فان القول ما قالت حذام وقول الشيخ
استطابت العرب احتوازيه عن اعم فانه لا اعتبار بهم لان الله تعالى لما
انا طاهكم بالطيبات والتحريم بالحيات علم بالعقل انه لم ما تستطيعه

وتستحيته

وتستحيته من اس الاستحالة اجتماعهم علي ذلك فلا اختلاف طباعهم
فهي ارادة بعضهم والعرب اذ لم يكن ذلك لقران بلغتهم وهم المخاطبون
به ثم طباع العرب مختلفة فيتعذر اعتبار جميعهم فيرجع الي من كان في عصر
عليه السلام كما قاله القاضي حنين وغيره وانه يرجع في كل زمان الي عريته
وعلي كل حال فيشترط فيه شروط منها ان يكون قريبا من البلاد والرياف
من دون اهل البوادي والمواضع المنقطعة فلم ياكلون ما دب ودرج ومن
ان يكون اذوي طباع سليمة ومنها ان يستطيعوا الحيوان في حال الرخاؤون
حالة القط فان استطابتة البعض واستحيته البعض اعتبر بالاكثر فان استويا
رجح يقرين قاله العبادي وغيره **و** عرفت هذا فلا بد من ذكر بعض مما
يستطاب وما يستحيث اما المستطاب فكثير من اختلاف نوعه وهو
النسي ووحشي فمن النسي الابل والبقر والغنم وحملها بالاجماع بعد قوله تعالى احلت
لكم نعمة الانعام وقوتها ومنافعها اكلون ومنها الخيل لما روي
جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير عن لحم الخروا واذن فيلوم
الخيل اخرجهم الشيطان وفي رواية الي داود نهانا عن اللحم والبخل ولم ينهنا
عن الخيل والله اعلم محل من دواب الوحش ما البقر لانها من الطيبات ويستوي
في ذلك الاريل والوعل وكذا جميع كباش الخيل وغنم وكذا الخمار لانه عليه الصلاة
والسلام اكل منه ولا فرق بين النوحش والستاس كما لا يحل الخمار لاهلي في
الحالين والضبي والضبع والغالب والانب واليربوع والقنفذ والورقان
عرس لانها مستطابة وفي بعضها خلاف وكذا عمل الفيت لانه اكل بحضرة عليه
الصلاة والسلام وهذا تامة تاتي ان شاء الله تعالى والله اعلم واما ما يستحيثه
فكثير جدا منها الحيات والعقارب والخناس ونحوها كالقرد والقرود ونحو ذلك لانها

من الخبايث قال الله تعالى وتحرم عليهم الخبايث والله اعلم
ماله ناب قوي يعدوا به ~~من~~ من الطيور ماله مخلب قوي يحرم به وكلها
كان من السباع له ناب يعدوه على الحيوان ويتقوي به فيحرم كالاسد
والفهد ولهم والذئب والذئب والقرد والفيل والتمساح والزرافه وابن
آوي لان هذه الانواع تعدوا بنا بها كما قاله الشافعي وابواساق لانها
لاتاكل الا من فرستها ولها ذواتها الضبع والثعلب وخولها للفقرهذين
للعنيين وفي حجة محل التمساح وفي اخر محل ابن آوي ولا ياكل الكلب لانه
من الخبايث وكذا الخنزير لانه وفي السنور خلاف واصح التحريم وان كان
وحشياً لانه يتقوي بنا به وياكل الخفيف فاشبهه الاسد وفي صحيح مسلم
عن ابن الزبير قال سالت جابر عن ثمن الكلب والسور قال زجر النبي صلى الله
عليه وسلم عن ذكر وروي انه عليه الصلاة والسلام قال ان الله اذا احرم شيا
حرم ثمنه وحمل السمور والسحاب والغيل والقاقم على الاصح ومن عليه الشافعي
والله اعلم يحرم من الطيور كلها يتقوي بتمنيله كالنسر والصقر والشاهق
والبازي والحده بانواعها لانه عليه الصلاة والسلام نهي عن اكل كل ذي
مخلب من الطيور رواه مسلم وكذا يحرم ما ياكل الخفيف كالغراب الاتيق ولا
سود الكبير لانها مستقبشان وفي تحريم الزناغ خلاف فيحمل منه حجر النفاار
والجولين دون الغداف وهو رمادي صغير الخشن على الاصح كذا في النووي
في الروضة وهو سهو والذي في الشرح الصغير المحل فيه لانها لا يلتقطان
الحب كالفواخت ولا ياكلان الخفيف بخلاف الاسود الكبير وحمل الكركي
وفي الشقاق خلاف والله اعلم يكن الذابة الجلالة سواء الشاه والبقع
والزجاجه وغيرها لانه عليه الصلاة والسلام نهي عن اكل الجلالة والبانها

رواه الترمذي وحسنه والجلالة هي التي تكثر اكلها القذرة اليابسة كذا
قاله الشيخ ابو حامد وقال غيره هي التي تاكل القذرة وطلقوا ذلك ثم
الاراهه منوطه بنفق الرائحة والنقن فان وجد في عرفها وغيره رخ
النجاسة فجلا له والافلا كذا صححه النووي في اصل الروضة والذي قاله
في التحريم ان الاعتبار بكثرة العلف فان كان الاكثر النجاسة فجلا له
والافلا وهل النهي عن اكل الجلالة للتحريم او للمكراهه وجهان صحح النووي انها
للتنزيه وعلمته انه النهي انما كان للنجاسة وما ياكل من الطاهرات ينحس في
كرهها فلا تعدوا الا بالنجاسات اغايوثر في تغير لونها وذلك يقتضي المكراهه
كما ان المذكي اذا جاف لا يحرم اكله على المذهب وصحح الرافعي في المحرر تبعا للامام
والقزالي وغيرها التحريم لظاهر الخبر ولانها صارت من الخبايث لكنه حكى في
الشرح الكبير عن الاكثرين ومنهم العراقيون ما صححه النووي والله اعلم
في محل المضطر في المحل ان ياكل من الميتة ما يسد رمقه
القران العظيم على تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل البيت وما
في عنها كالوقوفه والمتردية والنطيحة وما اكل السبع وهذا في غير
حالة الضرورة اما المظفر فيسبح له الاكل على ما قاله تعالى فمن اضطر غير باغ
ولا عاد فلا اثم عليه اي فان اكله فلا اثم لاكل قد يجب لدفع الضرر
واعلم انه لا خلاف ان الحجج القوي لاكل المحل الحرام ولا خلاف انه لا يجب
الامتناع الى ان يشرف على الموت فان الاكل حينئذ لا يفيد بل لو انتهى الى
هذه الحالة لم يحل له اكل الميتة فانه غير مفيد ولا خلاف في محل اذا كان يحل
على نفسه لو لم ياكل من جوع او ضعف عن المشي وعن الركوب او ينقطع عن
الرقه او يضيع وخوذلك فلو خاف حدوث مرض يخيف حبه فهو خوف

خوف الموت وان خاف طول المرض فكذلك على المراح وهو من صيرهم وهو من
فهل يحل له المحرم ام لا حتى يصل الي ادي الرمي قولان قال في زيادة الروح
لا يظهر لخل ولا يشترط فيما يخاف منه تيقن وقوعه لم ياكل بل ياكل عليه
الظن فاذا انتهى الى الحالة التي تباح له فيها الاكل فماذا ياكل ما اكله ما يسد
به الرمي فلا خلاف في ذلك ولا يحل له الزيادة على الشبع بلا خلاف وفي
الشبع اقول انها ثلثها ان كان قربا من العمران لم يشبع ولا جاز وما راج
القتال وكثير من الاصحاب الممع ورجح الروياني وغيره الحلال اذا اطلقه بخلاف
اكثرهم وفصل الامام والغزالي تفصيلا حاصل ان كان في يديه وخاف ان
ترك الشبع ان لا يقطعها ويترك وجب القطع بانه يشبع وان كان في البلد
وتوقع الحلال قبل عود الضرورة وجب القطع بالاعتصام على سد الرمي
وان كان لا يظهر حصول طعام حلال وامكنه الرجوع الى المحرم من غير اكل
ان يجد الحلال فهو موضع الخلاف وقد اختلف ترجيح الشيعين في ذلك
وبلجونه فالصحيح انه ياكل ما يسد الرمي لانه بعد سد الرمي غير قاطع
قال السدي في قوله تعالى ولا عاد في الاستيفاء اي حد الشبع ومن قال
بالشبع علل بانه طعام جاز منه ما يسد الرمي فما زقد الشبع كالمذكر
والاحفظ ابرع في ابتدائية الاكل دون استدامته كما ان فقد طول الشبع
عده الاستدراك كالحاج الاله دون استدامته وعلى هذا فيفسر المراء بالشبع
ان يمتلئ حتى لا يبقى للطعام مساح فان هذا حرام بلا خلاف ولكن المراد ان
ياكل حتى يسكر شربة البوحيث لا ينطلق عليه اسم جايح واعلم ان
الرافعي حرم في المحرم ما فصله الامام والغزالي وهؤلاء ان يتزود من الميتة
ان لم يرجع الوصول الى الحلال فله التزود وان جاف فيه خلافا لغيره في ترج

الموت

الميتة وزيادة الروح والجوار والله اعلم **قال** وميتتان حلالان
بكل ما السمك والبراد **قال** ان الحيوان ثلثه اقسامه الاول ما لا يؤكل
ميتته وذئبه يسوا القسم الثاني حيوان يؤكل ولا تحل ميتته فهذا
لا يحل الا بالتركيب للعنبر على ما من القسم الثالث حيوان ما يؤكل
ميتته وهو السمك والبراد واجتهد بحديث ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام
قال اجلت ان ميتتان الحوت والبراد رواه ابن ماجه لكن باسناد ضعيف
لاجل عبد الرحمن بن زيد بن اسلم وان كان الحاكم قاضي مستدر كفي في حديث
هو في سنة هذه حديث صحيح الاسناد نعم قال البيهقي وقفه **قال** وهو
في معنى السند واستبح للمسك بقوله تعالى احل لكم صيد البحر وهل يحل اكل
السمك اصغارا اذا شويت ولم يشق بظنه او لم يخرج ما فيه وجها من جماعه
التحريم بسبب ما في الوقت فكانه نجس وتنجس بالنجس ووجه الجواز مشقة
تتبعها قال الرافعي وعليه المسامحة جري الاولون وبكم ذبح السمك الا ان يكون
كبير فستحب ذبحه في الاصح راحته ولو اقطع سمكه جبه او قطع فلقه منها
لم تحرم **قال** يحرم انضغاع والسرطان والسمك فاه والله اعلم **قال** صاد
سمكه في بطنها ذره هل يملك الدر فنظرا ان كانت مثقوبه فالدرم لقطعه
والا يملكها بطريقة على ما مر في النقطه والله اعلم **قال** **فصل** في الاضحية
سنة **قال** الاضحية تشهيد باليوم العيد واما التشريق والاصل فيها
قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائره لكم فيها خير الآية وقوله
تعالى فصل لربك وانحر وغير ذلك وهي سنة مؤكده ينبغي لمن قدر عليها
ان يحافظ عليها وذهب ملك الى وجوبها وقال ابو حنيفة يحجب على المقيم
بالبلد الموسر والموسر الذي يملك نسبا ودخوي الوجوب منهوع بالسنة
الشريفة

في رواية الترمذي انه عليه السلام قال امرت بالخمر وهو من
 منه كتب علي الخ وليس بواجب عليكم وانه علق التضييق على الاراحة والحديث
 الوارد بوجوبها رواه محمد بن قيس قال التضييق منه علي ان كفاها اذا فعلها واحد من
 اهل بيت تادي عن الكل حق السنة ولو تركها اهل بيت كره لهم ذلك والمخالف
 بها التلار قال النواردي وللامام ان يصح عن المسلمين من بيت المال ولا يجوز
 عن البيت الا ان يوصي بها نعم يجوز النيابة عنه فيما عينه بنذر قبل موته والله
 اعلم **فصل** ونحو فيها الجذع من النخلة والشن من المعز والابل والبقر ونحو
 البقرة عن سبعة والبقرة عن سبعة والشاة عن واحد **فصل** واربع لا
 تجزى في الصحايا العوراء البين عورها والعرجا البين عرجها والمريضة البين
 مرضها والعجفاء التي قد ذهب مجزها من الهزال ولا تجزى المقطوعة الاذن
 او الذنب ولا تجزى الحية ومهورة القرن ووقت الذبح من وقت صلاة
 العسل الى غروب الشمس من ايام التشريق ويستحب عند الذبح خضمة
 اشيا التسمية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واستقبال القبلة بالذبح
 ويحبه والتكبير ولا ياكل من الاضحية المذكرة ولا ياكل من التطوع بها ولا يبيع
 المذبح ويخرج من ملك النادر بالذبح كما لو اعتق عبدا حتى لو اطلقها لزمه ضلها
 فاذبحها لزمه التصديق بلحها فلو اخرجه حتى تلف لزمه ضلها ولا يجوز له ان
 ياكل منها شيئا قياسا على جزا السيد فلو اكل منها شيئا عزم ولا يلزمه اراقه
 الدم ثانيا واما التطوع فيستحب له ان ياكل منها بل قيل بالوجوب
 لقوله تعالى فكلوا منها وبألقيا س على الحقيقة والافضل التصديق
 بالجميع الائمة او لقيمات ياكلها فانها مسبوقة قبل باكل النصف ويتصدق
 بالنصف لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير فجعلها نصفين وهذا

نصيبه الشامي وقيل اكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث
 لقوله تعالى واطعموا القانع والمعزر القانع لجا ليس في بيته والمعزر السائل
 وغير ذلك وهذا هو الذي لا يصح ونقل السند في كون التصديق بالثلثين
 والله اعلم **فصل** والعقيقة مستحبة وهي الذبيحة عن المولود
 يوم السابع وتذبح عن الغلام شاتان وعن البارية شاة وبأكل اللحم
 غير تكبير العظم تغا ولا يسا وسرا عظام الطفل والاصابع استحبها حديث
 عايشة وغيره كحديث سمرقانت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الغلام من تمن بعقيقته تذبح عنه في اليوم السابع وتحلق راسه
 ويسمي رواه الامام احمد والترمذي وصححه الحاكم ويذبح عن الغلام شاتان
 والبارية شاة وغير ذلك من الاحاديث ويوم الولادة محدود من
 السبعة على الاصح واعلم ان الشاة هنا كالاضحية تكون سالمة من الحيوة
 وقيل الغنم افضل ويستحب ان يزرع اللحم بالكر عظم قلان الصباغ
 ولو كسر لم يكن ويفرق على الفقراء والمساكين ويستحب ان يقول عند
 ذبحها بسم الله الكريم منك واليك هذا عقيقة فلان ويستحب ان تحنك
 المولود بشي حلوا لانه عليه السلام كان تحنك اولاد الانصار ويستحب
 ان يوذن في اذنه اليمنى ويقيم في اليسرى روي ذلك عن الصحابة وقد
 اذن النبي صلى الله عليه وسلم في اذن الحسين حين وادته فاصل روضة الامم
 احمد والترمذي وصححه واوله حسن واذن في اليمنى واقام في اليسرى
 عمر ابن عبد العزيز في ولاده رواه ابن المنذر عنه وفي البر والابانة والله اعلم
كتاب السور والربح في المسابقة على الدواب
 والمناضلة بالسهم اذا كانت المسابقة معلومة وصفه المناضلة معلومة

والاصل فيها الكتاب والسنة قال الله تعالى وجروهم ما استطعتم
من قوه الاية قال عليه الصلاة والسلام الان القوة الربية وفي السنة انه
عليه الصلاة والسلام سابق بين الخيل التي ضمرت من الحفيا وكان احدها
ثنية الوداع وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية الي مسجد بني زريق
رواه مسلم وكاينست ناقته عليه الصلاة والسلام العصب لا تشوب في الرب
عيا تعود فسبقها فشق ذلك علي المسلمين فقال عليه الصلاة والسلام ان
حقا علي الله ان لا يرفع شيئا من هذه الدنيا الا ووضعه رواد البخاري وما في
الرمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارموا بني اسمعيل فان ااكم
راميا وفي صحيح مسلم انه عليه الصلاة والسلام قال من علم الرمي ثم تركه
فليس منا او قد عصى الله ويجوز شرط المال في الناصلة والمسايق لقوله عليه
الصلاة والسلام رهان الخيل طلق الي حلال رطه ابو نعيم وقيل لعثمان كنتم
ترهونون علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم رطه الامام احمد والدر
قطين والبيهقي ولان فيه حشا علي الاستعداد للجهاد ويجوز علي الدواب اذا كانت
المسايق تعلمه **خرج** تناصلا علي ان يكون لئال لا بعد ارميا ولم يقصدا
غرض اصح علي الاصح قال امام الحرمين والذي اراه علي هذا انه يشترط استورا
القوسيين في الشدة ونزاع خفة السهم وزرقة لانهما يوثقان في القرب
وابعدتا ثيرا **عليهما** والله اعلم **وجوز العوض** وزرقة احد
المتسابقين حتي ان سبق استرده وان سبق اخذه صاحبه فان اخرجها
معا لم يخرج الا ان يدخلها محلا مبيدتها ان سبق اخذه وان سبق لم يغرم لئال
المال المخرج للمسايق قد يخرج احد المتسابقين وقد خرجا معا وكلاهما
ذكره الشيخ فان اخرجها احدهما علي ان من سبق منها احرزها جاز لانه

عليه

عليه السلام من يخرج من الاضار يتناصلون وقد سبق
احدها الاخر فافترها علي ذلك ولان المقصود يحصل بذلك مع خلوه
عن القمار لان المخرج حريص علي ان يسبق كيلا يغرم والاخر حريص حتي
ياخذ وان اخرج المتسابقان علي ان من سبق منها اخذ بل لم يخرج
لقوله عليه الصلاة والسلام من ادخل فرسا بين فرسين وقد امر ان يسبقها
فهو قمار وان لم يؤمن ان يسبق فليس بقمار فاذا كان قمارا عند الامن من
سبق فرس المحال فعند عدم الحلال ولي لان معنى القمار موجود فيه
فان كلا منهما داير بين ان يغرم ويغرم وهذا هو القمار فاذا دخل المحل
كفلاهما لا يخرج شيئا فيجوز للخبر لانه خارج عن صورة القمار **خرج**
المسايقه علي المرمي علي المذهب ولا يجوز علي المذهب ويجوز علي
الحمام وغيره من الطيور بلا عوض والاصح المنع ولا يجوز للمسايقه بائنا
الحجر باليد علي المذهب واما مزامات الاحجار وهو ان يرمى كل واحد
منهما الحجر الي صاحبه فباطلة تطلق ويجوز للمسايقه علي الاقدام والمسايقه
ملك والاصح بلا عوض والاصح المنع بالعوض **خرج** حديث عائشة تسابقت
انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فسبقته فلبثت ناحتي ارمي التي سبقتني
فسبقتني فقال عليه الصلاة والسلام هذه بتلك رواه ابو داود والنسائي
وابن ماجه وابن حبان واللفظ له والله اعلم **لا يجوز** للمسايقه علي منال
الكباش ومهارشه الديك لا بعوض ولا بغيرها وكذا لا يجوز عقد المسايقه
علي اللعب بالشرط والمناجم والاكفرة ورمي البندق ومعرفة ما في اليد
من زرع وفرد وسائر انواع اللعب والله اعلم **الكتاب** لايمان والندوة
ولا تنعقد اليمين الا بالله تعالى او باسم من اسمائه او بصفة من صفات
ذاته

اليمن في اصل اللغة اليد اليمنى واطلقت على الحلف باسمه كما في الاصطلاح
كل يمين صاحبه وقيل لان اليمن تحفظ الشيء واليمين والحلف والايمان
والقسم الفاظ مترادفة **وهو** في الشرع تحقيق الامر وتوكيده بذكر اسم الله تعالى
وصفاته كذا ذكره الرازي والنوري **والاصلي** في الايمان الايات والاعيان
قال الله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان
وقوله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وابيمانهم ثمنا قليلا وقوله تعالى وحفظوا
ايمانكم وغيرها **ومن** الشبهة احاديث كثيرة جدا منها **ما** حلفه صلى الله عليه
وسلم والله لا اغزوت قريشا وقول ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام كان كثيرا
ما يحلف لا بقلب القلوب وغير ذلك من الاخبار ثم اليمين لا تنعقد الا بذكر
الشبه رحمة الله ولا شكر ان الاسماء على ثلاثة انواع احدها تختص بالله تعالى
ولا يطلق في حق غيره كالله ورب العالمين وما كان يوم الدين وخالق الخلق
والذي لا يموت ونحو ذلك فمما تنعقد به اليمين سوا ما اطلقه نوري الله
تعالى او غيره واذا قال قصدت غيره لم يقبل ظاهره اقطاعا وكذا لا يقبل فيما بينه
وبين الله على الصحيح **الثاني** ما يطلق على الله تعالى وعلى غيره الا ان الاغلب
استعماله في حق الله تعالى ويقبل في حق غيره ويضرب من التقييد كل الجارح
والرب والمتكبر والقادر والقاهر ونحو ذلك فاذا حلف باسم منها ونوى الله تعالى
واطلق فيمين وان نوى غير الله فليس بيمين **الثالث** ما يطلق على الله تعالى
وعلى غيره وعلى السواك في الوجود والغي والكره ونحو ذلك فان نوى غير
الله تعالى او اطلق فليس بيمين وان نوى الله تعالى ففيه خلاف الاصح في الرازي
وبه اجاب الشيخ ابو حامد وابن الصباغ وسائر العقوبين والامام القرطبي
انه لا يكون يميناً لان اليمين انما تنعقد باسم معظم والاسماء التي تطلق للخالق

والخالق

والخالق **والاصح** لا يمين له حرمه ولا عظمه وقال النووي الاصح
انه يمين وبه قطع الرازي في المحرر وصاحب التبيين والرحماني والله اعلم
قال **ومن** حلف بصدقة ماله فهو مخير بين الصدقة او كفارة يمين
ولاشي في لغو اليمين وقول الشيخ ولا شيء لغو اليمين صورته فيمن سبق
لسانه الى لفظة اليمين بلا قصد كقوله في حال غضبه لا والله لا والله
بقوله لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم والفرق ان العادة جارية باجر اللفظ
اليمين بلا قصد بخلاف الطلاق والعناق بان الحلف بالطلاق والعناق
امر متعلق بابضاع والحريم والله اعلم **فروع** اذا قال شخص ان فعلت كذا فانا
يهودى او نصراني او يري من الله او من رسوله او مستحل الزنى ونحوه لم يكن
يميناً ولا كفارة في الجنة به ثم ان قصد بذلك تعبد نفسه عنه لم يكن وان
قصد به الرضى بذلك او ما في معناه اذا فعله فهو كافر في الحال وان لم يكفر في
الصورة الاولى فليقل لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى الى يستحب
لكل من تكلم بيمين ان يستغفر الله تعالى ونجى التوبة من كل كلام محرم والله
اعلم **قال** **ومن** حلف ان لا يفعل شيئاً فامر غيره ففعله لم يحنث **ومن**
حلف لا يفعل امرين ففعل احدهما لم يحنث اعلم ان مدار البر والحنث راجع
الى مقتضى اللفظ الذي تعلقت به اليمين فاذا حلف لا يضرب عبداً او
لا يبيع او لا يشتري فوكل غيره لم يحنث **فروع** لو حلف شخص ان لا يتزوج
فوكل شخصاً في قبول نكاح امرأة له فهل يحنث فيه وجهان ليس في الروضة
والشرحين هنا تصحيح وفي التبيين انه لا يحنث كالبيع وسكت النووي عليه
والذي في المحرر والمنهاج انه يحنث وهو الصحيح فقد جزم به الرازي في كتاب
الطلاق والله اعلم **قال** وكفارة اليمين هو مخير فيها بين ثلاثة اشيا

عنتق رقبه او اطعام عشرة مساكين مدة او كسوتهم غلبا فانه
تجدد سام ثلاثة ايام سميت الكفارة كفارة لانها تكفر الذنب اي تستره ولهذا
سمى لا كاد كافرا اي الفلاح لانه يستر البذر ومنه الكافر لانه يغطي نعم الله تعالى
هو كما شئ على نفسه فاذا حلف الشخص وحنت وجهت الكفارة لقوله تعالى
ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان اي قوله ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم اي
حنتكم والله اعلم مسلم حلف شخص لا يفعل شيئا كان حلف لا يدخله من
الدار فدخلها ناسيا للامين او جاهلا انها الدار لم يخطئ عليها هل حنت فيه
قولان سواء كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او غير ذلك وجه الحديث قوله تعالى
ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان وهي عامه في جميع الاحوال ووجه عدم
الحديث وهو الراجح قوله تعالى ليس عليكم جناح فيما اخطاتم به الاية وقوله عليه
الصلاة والسلام ان الله تعالى تجاوز لامتي الخطا والنسيان وما استكرهوا
عليه واليمن داخله في هذا العموم **والجواب** عن قوله ولكن يواخذكم بما
عقدتم الايمان ان فيها اضرارا وحنتكم فلا تسلم الحنت وكان لما ورد في
الصيبر وبها القياض لا يفتون في عين الناسي بشي الله اعلم **قال فصل**
والنذر يلزم في المجازاة على مباح الطلعه كقوله ان شئني الله مريضني فله على
ان اصلي واصوم او انصدق ويلزم من ذلك ما يقع عليه الاسم **السدري**
اللغة الوعد غير او شر وفي الشرع الوعد بالخير دون الشر قاله لما ورد في
وحسنه بعضهم بانه التزام قربة غير لازمه باصل الشرع **والاصلي** في ذلك قوله
تعالى يوفون بالنذر وقوله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطيع الله فليطعه
ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصيه رواه البخاري وغيره وهل هو مكرره او قربة
فيه خلاف ثم النذر قسمان نذر لجأج وغضب وقد تقدم ونذر وهو نذر

يسر

احد من الجاهل وهو ان يلزم قربة في مقابلة حدوث غيره وانفاقا
بليه كقوله ان شئني الله مريضني وروايتي ولذا وخوذلك منه على اعتناق او
صوم او صلاه فاذا حصل المعلق عليه فزومه الوفا بما التزم وكذا لو قال فعلت
ولم يقبل الله علي الصالح **قوله** ذكر قوله تعالى واوفوا بعهدي الله اذا عاهدتم
وقوله ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين
وغير ذلك من الايات **ونذر** امرأة ركبت البهائم نجها الله تعالى ان تصوم
شهر فحنت فلم تصوم حتي ماتت فجاءت بنتها واخبرتها ان النبي صلى الله عليه وسلم
قام بها ان تصوم عنها رده ابو داود والنسائي **الشك** ان يلزم ابتداء من غير
تعليل على شي ان الله فيقول الله علي ان اصوم واصلي واعنتق فتقولان الراجح
اللزوم كالنوع الاول والله اعلم **قال** ولا نذر في معصية الله تعالى كقوله
ان قتلت فلانا فله على كذا القول صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية رواه
مسلم **واقوله** صلى الله عليه وسلم ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصيه رواه البخاري
قال ولا يلزم النذر على ترك مباح كقوله لا آكل لحما ولا اشرب لبنا ما شبه
ذلك او كقوله لا آكل او لا آكل كذا فهذا واشباهه لا يتعقد نذره لانه لا قوة
فيه ولانه عليه الصلاة والسلام راي رجلا قائما في الشمس فقالوا هذا ابو
اسرايل نذر ان يقوم ويصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم فقال عليه السلام
مركوه فليتكلم وليقعد وليصوم رواه البخاري وغيره ولو خالف في البياح
وفعله فهل يلزمه كفارة بهين قضية كلام الرفع والروضة ان المذهب
لا يلزمه وبه جزم الراجح **شرح** من نذر زينا او غمقا او نحو اليسر في نذر
او غيره ينظر ان كان ذلك المكان بحيث قد يتغيب به مثل مصلي هناك او
نايم او غير ما صح النذر ولزمه الوفا به وان كان مغلقا ولا يمكن احدا من

الدخول اليه ولا الانتفاع به لم يصح وكذا لو وقع شيئا من ذلك
زبنا وغيره ليسج في عهد او غيره فحكمه في الصحة على ما ذكرناه في التذرع
والله اعلم قال **كتاب الاقضية والشهادات** الاقضية
تتم قضاء بالمد كما غلبت جميع القضا ككتا واسل القضاء احكام الشئ وقضا
قال **الوجه** ان قضي بمعنى انهي وفرغ فالتقاضي بين الامر وفرغ منه وقضي
بمعني وجب وقضي ريك والقاضي بوجوب الحكم وقضي بمعنى اتهم ومنه فاذا
قضيت مناسكتكم فالتقاضي يتم الامر حكمه ويكون بمعنى ادعي وبمعني قل
وسمي القضاء حكما لما فيه من منع المظالم ما خوذ من الحكمه التي توجب وضع الحق
في صوته او من احكام الشئ ما خوذ من حكمة اللجام لمنع الدابة شتم الاصل في ذلك
الايات والاحبار والاجماع قال الله تعالى وان احكم بينهم بما امر الله وقال
واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وغير ذلك وفي السنة الشريفة
احاديث من **ها** قوله صلى الله عليه وسلم اذا جلس القاضي في مكانه هبط
عليه ملكان يسددانه ويوفقانه ويرشدانه ما لم يجر فاذا جازع جازا وقركا
رواه البيهقي وفي رواية الطبراني ما لم يرد عين اي غير الحق فاذا اراد غير وجار
متعديا تبرأ منه وكلاه الي نفسه وهذا كله في القاضي الذي هو وصفة
القضا وصفة القضا ياتي اما من ليس اهلا له اما الجاهل او سفة
كتضاه الرشا والبراطيل فهم بشهادة سيد الاولين والاخرين صلى الله عليه وسلم
في النار فقها على الصلاة والسلام القضاة ثلاثة قاض في الجنة واثنان في النار
قاضي عرف الحق فقصي به فهو في الجنة وقاض عرف الحق في حكم بخلافه فهو في النار
او بعدل شيل التفت فهو **آ** كما قالوا لعنه الله قاض قضي على عمل
في النار رواه ابو داود وغيره وقال عليه الصلاة والسلام من كان قاضيا

فقد رآ

عالم

ما لا يقضي بحق وعنده سال التفت كما قالوا ابن حبان في صحيحه الاحاديث
بمخوذ لكثير قال **العالم** كل من ليس باهل الحكم فلا يحل له الحكم فان حكم فهو
آثم ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق لم لا لان اصابته الحق اتفاقه ليست
صادره عن اصل شرعي فهو عامر في جميع احكامه سواء وافق السوابك الا
واحكامه مردوده كالحا ولا يعذر في شئ من ذلك وكذا جزم به النووي في شرح
مسلم والله اعلم قال **ولا يجوز** ان يدي القضاء الا من استكمل فيه خمس عشرة
خصلة الاسلام والبر والعقل والرشا والعدل والذكورة **لا** لا يصح
للقضا تحريم توليته وتحريم عليه ان يتولي وتحريم ان يطلب للخبر التقدم فمن
الصفات المعتمدة الاسلام فلا يجوز تولية القضا للكافر لا علمي المسلمين ولا على غيرهم
وانتهر عمر ابا موسى حين استدعوا كاتبا نصرانيا ثم قال لا تدعوه وقد اقسام
الله ولا تكرموه وقد اهانهم الله ولا تاتونهم وقد خونهم وقد نهيتكم عن
استعمال اهل الكتاب فانهم يستحلون الرشا ومن **ها** البلوغ والعقل لان
الصبي والمجنون لا يتعلق بقوله احكم على نفسه ما فعل غيرهما اولى ومن **ها**
الحرية لان العبد ناقص عن ولاية نفسه وعن ولايه غيره اولى وبالقاس على
سنة الشهادة ومن **ها** العدالة لان الفاسق اذا نظر في مال الابن مع عظم شفقة
منه في شئ ولايه القضا التي بعضها حفظ مال اليتيم اولى ومن **ها** الذكورة لقوله
تعالى الرجال قوامون على النساء الاية ولقوله عليه الصلاة والسلام من يقدر قوم
ولو امرهم امره رواه البخاري ولان القاضي محتاج الى مخاطبة الرجال
والمرأة ما مورع بالخبر عن ذلك والله اعلم قال **ومعرفة** احكام الكتاب والسنة
والاجماع والاختلاف وطرف من الاجتهاد وطرف من لسان العرب **الاجتهاد**
القاضي ان يكون اهلا للاجتهاد فلا يجوز تولية الجاهل بالاحكام الشرعية

منه في

قال قلت لعل قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ولقد علمت
القضاة ثلاثا فقلت في حكمه مستغيب ما ليس له به علم وقاضي الجبل لا يدين
طريقه مولانا لا يصلح للفتوى فالقضاة اولى لان الافتاء اخبار غير ملزمة والقضاة
اخبار ملزمة وانما تحصل اهلية الاجتهاد بامور اربعة ان يعرف من
القران آيات الاحكام وهي كما قيل خمسة اية قال الناصح والمنسوج والعام
والخاص والعالم الذي اريد بالخصوص وعكسه والمطلق والمقيد والمحكم
والمتشابه والمجهر والمنفصل ولا يشترط حفظه على ظهر القلب قاله الرويان
قال الرازي ومنهم من يميز بين ظاهر كلامه فيه الذي يعرف من السنة الاجل
للتعلقة بالاحكام ويعرف منها ما ذكرنا في الكتاب العزيز ويعرف المتواتر
والاحاد والمرسل والسند والقطع والتصل والبرج والتعديل الثالث
ان يعرف اقوال علماء الصحابة ومن بعدهم اجماعا واختلافا لا يحكم بما اجعوا
على خلافه او يقول الثالث **الرابع** القياس يعرف جليلة وخفية
الصحيحة من الفاسدة **الخامس** ان يعرف كلام العرب لغة واعرابا قال
الاصحاب لا يشترط التبحر في هذه العلوم بل يكفي معرفة مجمل منها قال الغزالي
واجتهاد هذا الشرط متعذر في عصرنا فالوجه تنفيذ قضاكم من وراء السلطان
دواشوكه وان كان جاهلا او فاسقا لئلا يتعطل مصالح الناس والذي
قطع به العراقيون والمراد به الفالاه لا تنفذ احكامه وقد ظهر بذلك لان
ما قاله والله اعلم **قال** وان يكون سميعا بصيرا كاتباً متيقظاً
يشترط في القضاة السمع والبصر فان الاصم والاعم لا يعرف الطالب
من المطلوب والمذهب القطع بالمتع ويشترط ان يكون متيقظاً فلا
يصح قضاة مغفل وان يكون ناطقاً فان الاخر لا يقدر على نقاد الاحكام والله

قال وسبب ان يبرز القاضي في وسط البلد والجلس في موضع
بارز للناس لا حاجب دونه ولا يفصل القضاة في المسجد ولا يقدر القضاة
ان القضاة اديانهم ان يبرز في وسط البلد ومنه ان يجلس
في موضع نسيج ايل لا يتأذي بالحر والبرد ويكون بارز ليس وراء حجاب لم يندب
المتوكلين والغريب ويصل اليه كل احد ويستحب ان يكون خالياً بين
الحرة والبرد والغبار والدخان ومنه ان لا يتخذ حاجباً ولا يوابدونه
ومنه ان لا يتخذ مسجد مجلساً للقضاة فان اتخذهم والله اعلم
قال ويسوي بين الخصمين في ثلثة اشياء في المجلس واللفظ والخط ولا
شك ان منصب الحكم موضوع للعدل وميل القاضي عن ذلك جور فلذا
يسوي بين الخصمين مع ما ذكره الشيخ من ان اخور عليه وفي القيمة
وكذا في المجلس لا يقرب احدهما اكثر من الاخر جود ان يسوي بينهما
في جواب السلام فان سلم احدهما معاً وان سلم احدهما قال الاصحاب
يصير حتى يسلم الاخر فيجيبه ما قال الرافعي وقد يتوقف في هذا عند حلول
الفصل فاذا انتهى الى المجلس جلس احدهما عن يمينه والاخر عن يساره
والاولى ان يكونا بين يديه وفيه حديث ثم ليقبل عليه باجماع قلبه
ولا يجازع احدهما ولا يلقن المدعي فلا يحسن احد بشي قال الله تعالى
كنوا قوامين بالسطر الاية ثم هذه الامور التنويه فيها واجبه على
الصحيح واقتصر ابن الصباغ على الاستحباب نعم برفع المسلم عن
ادكاره في المجلس على الصحيح والله اعلم **والا** يجوز ان يقبل هديه
من اهل عمله الا شك ان الرتبة حرام لانها من قبل الاكل بالباطل وقد
نهى الله تعالى عنه وهي صفة اليهود وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لعن الله الراشي والمرشي في الحكم رواه الامام محمد والترمذي واللفظ
ابن ملجم لعنة الله علي الراشي والمرشي وامس الهدي فلا ولي سد
بابها ثم ان كان للمهدي خصومه في الحال خيرة فقبول هديته في حال
يته وان كان له عادة بالهدية لقرباه او صداقة وكذا لا يقبل هدية
من لم يكن له عادة قبل الولاية وان لم يكن له حكمه قال رسول الله
صلي الله عليه وسلم هدايا العمال غلول ويروي تحت رواه الامام احمد
وفي الصحيحين معناه واللفظ ما بالاعاء لنبوته فيقول هذا لكم
وهذا أهدي لي هذا جلس في بيت ابيه او أمه والذي نفسي بيده وفي
روايه والذي نفسي بحريده لا ياتي بشي الا جاء يوم القيمة بحمله علي
رقبه ان كان بغيره له رثا أو بقرة لها خوار او شاة تنعشر ثم رجع
بيده حتى يري ما عفرة ابطيه الأهل يلقط ثلثا واذا كان هذا في
العمال فالتقاضي اولى وان كان للمهدي لا خصومه له وله عادة بالهدية
فواهدري قدر عادة وشله جازان يقبلها الخروج ذلك عن سبب الولاية
وهذا هو الاصح المنصوص وقيل لا يجوز لاطلاق الاجبار ولا احتمال
حدوث محاكمه فلو اهدري اكثر من المعتاد او ارفع منه مثا ان كان
مهدي الماكل فاهدي الثياب لم يحز القبول قال ويجب القضاء في عشرة
مواضع عند الغضب والجوع والعطش وشدة الشهوة والحزن
والفرح الغمر وعند المرض ومدا فعه الاجئين وغلبة النفاس وشدة
الحز والبرد والاصح في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا يقضي الحاكم بين
اثنتين وهو غضبان رواه الشيخان ومعلوم انه عليه الصلاة والسلام
لم يرد الغضب نفسه بل الاضراب الحاصل به المعبر للعقل والخلق

وهو في هذه احوال التي ذكرها الشيخ من غير العقل قال الامام والنفوس
وجماعه الغضب المنهي عن الحكم فيه اذا كان لغيرة تعالى اما اذا كان بغيره
تعالى فليس منهيا عنه واستقر به الروايات وقال المحذور وهو عدم توفيره
علي الاجتهاد اذ لا يختلف الحال فيه بين الغضبين والله اعلم قال ولا يسأل
المدعي عليه الا بعد كمال الدعوي اذا جلس الخصمان بين يدي القاضي
فله ان يسكت حتى ينكأ فاذا ادعي المدعي ورفع من دعواه سال حينئذ القاضي
الخصم ويقول له ما تقول وفي وجه لا يطالبه بالجواب حتى يساله المدعي
للمسح الاول لان بسؤال القاضي تفصل الخصومة ويظهر اثر الدعوي
فاذا ساله نظري الجواب ان اقر بالمدعي عليه فللمدعي ان يطلب من القاضي
الحكم وحيد في الحكم بان يقول اخرج من حقه والزمن للخروج من حقه وما
اشبه ذلك وهل يثبت الحق بمجرد الاقرار ام لا بد في ثبوته من قضا القاضي
كاليمين وجها ان اصحها يثبت بمجرد الاقرار بخلاف اليمين والفرق ان
دلالة الاقرار علي وجوب الحق جلية واليمين محتاج نظر واجتهاد وان
انكر المدعي عليه فالتقاضي ان يسكت وله ان يقول للمدعي الذمينة هذا هو
الصحيح وقيل لا يذكر تشبها لانه كالتقاضي فعلى الصحيح ان قال المدعي علي
يمينه واقامها فلا كلام وان قال لا اقيمها واريد بيمينه مكر منه وان
ليس له يمينه حاضر فحلف المدعي عليه ثم جاء بيمينه سمعت وان قال لا يمين
لي لا حاضر ولا غايبه سمعت ايضا علي الاسم لانه كالمعلم يعرف او نسي ثم عرف
او تذكر وقيل لا تسع للمناقضة والله اعلم قال ولا يحلف الا بعد سؤال
المدعي لا يخلف القاضي المدعي عليه الا بعد ان يطلب ذلك المدعي لان
استيفاء اليمين حقه فتوقف علي استيفائه اذنه كالدين فان حقه قبل

الطالب فلا يعتد بها على الصحيح فعلى هذا يقول القاضي المدعي جلف
ان شئت والافاقطع ما ذكر عنه ولو حلف المدعي عليه بعد طلب المدعي عليه
وقيل اطلاق القاضي لم يعتد بها اي صرح به القاضي حين ولو فوض
القاضي الى الخالف اليه فاستوفاهما على نفسه ففي الاعتداد بها وجهان
فخرج قال المدعي البراءة عن اليقين سقط حقه في هذه الدعوي وله استئناف
الدعوي وتخليفه قاله في التمهيد والمهذب وجزم به النووي في اصل
الروضة اما على قول المأوذه يظهر ان لا يسوغ الدعوي عليه ثانيا والله اعلم
قال ولا يلحق خصما ويتعنت بالشهادة **ليس** للقاضي ان يلحق خصما
دعوي ولا كيف تدعي على الاصح لان في ذلك من اظهار الميل وضابطه
انه لا يلحق احدها ما يضر بالآخر ولا يتعنت بالشهادة انصر عليه الشافعي
فقال ولا يجوز ان يتعنت الشاهد ولا يجوز ان يصح على الشاهد ولا
ينهره والله اعلم **قال** ولا تقبل الشهادة الا من ثبتت عدالة **الولاية**
في الشاهد معتبر بنصر القرآن وصفته باياتي ان شاء الله تعالى فاذا شهد
عند القاضي شهود فان عرف فسلم رد شهادتهم **قال** لا تقبل شهادتهم
وان عرف عدالتهم قبل شهادتهم ولا حاجة الي التعديل وان طلبه الخصم
وان لم يعرف حالهم لم يفر قبل قبول شهادتهم ولا الحكم بها الا بعد الاستدانة
والتعديل سواء طعن الخصم فيهم او سكت لانه اذا قبله وسال الحكم
بشهادتهم لزمه ولا يجوز الحكم الا بعد البحث عن شرط الشهادة ولا
يجوز الاكتفاء بان الظاهر من حال المسلم العدالة كما لا يجوز بان الظاهر
من حال من في دار الاسلام اكتفاء بالدار فلو اقر الخصم بعد انتم فهل حكم
بحث وجهان قيل نعم لان البحث بحقه وقد اعترف بعد التتم والصحيح

لا يبد من تحت والتعديل لا يلحق الله تعالى **قال** لا يجوز الحكم
بشهادة فاسق وان رضي الخصم ولان الحكم بشهادته يقتضي تعديله
والتعديل لا يثبت بقول واحد لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم **قال**
هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي في كتابه حرمله ونص في موضع آخر واشترطه
بعض اصحاب لان قوله عدل لا يثبت العدالة على الاطلاق يجوز ان
يكون عدلا في شيء دون شيء بان العدل قد يكون ممن لا تقبل شهادته
له بان يكون اباه او ابنه او لا تقبل عليه العداوة **قال** قال علي واني
زال الاحتمال فان علم انه لا نسب بينهما ولا عداوة لزم ذلك على التعليل
الاول دون الثاني قاله لما ورد في الله اعلم **قال** ولا تقبل شهادة
عدو علي عدوه ولا شهادته والدلالة ولا شهادته والدلالة يشترطها
في الشهادة عدم التهم **قال** بسباب من البغضة التي تشتمل على
عيا الاسول والفروع ومن العداوة فلا تقبل شهادة العدو على
عدوه ولا تقبل شهادة الوالد لولده ولا شهادة الولد للوالد لقوله
تعالى ذلكم افسد على الله واقوم للشهادة وادني ان لا تترقا به او قال النبي
عليه السلام فاطمة بضعة مني اي قلعه واذا كان الولد جزءا من
الشهادة له شهادته الشخص لنفسه وقد جازي باده من تمة الحديث ولا
شهادة لوالده ولا الوالد لولده والله اعلم **قال** لا تقبل كتاب قاض الى
قاضي في الاحكام الا بشهادة شاهدين يشهدان بما فيه اعلم انه يجوز
الدعوي على الميت الذي لا وارث له معين وعلى الصبي الذي لا نايب له
بالانفاق وكذا يجوز الدعوي على الغائب الذي لا وكيل له واجبة بقوله
تعالى فاحكم بين الناس بالحق وما شهدت به البيعة حق فوجب الحكم احضار

الشهود ثم لانها طرقتان احدهما ان يشهد علي حاكم عدلين
لا ذلك البلد والاولي ان يكتب بذكر كتابا او لا ثم يشهد وصورة
الكتاب حضر فلان وادعي علي فلان الغايب المقيم ببلد كذا واقام عليه
شاهدين وهما فلان وفلان وعدولا عندني وحلف المدعي وحكمت
له بالمال فسألني ان اكتب اليك في ذلك فاجبته واشهدت بذكر فلانا
وفلانا ومجوز ان يقتصر علي حكمي بكذا النجدة او جئت ويشترط الشهاد
رجلين عدلين فلا يقبل رجل وامرأتان والله اعلم **فصل** في تقسيم
القاسم الي سبعة شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرة والذكورة
والعدالة والحساب فان نرا ضيا الشريك كان بمن يقسم بينهما لم يقتصر الي
فلك **الاسم** في القسمة الكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى فلذا
حضر القسمة الارب وقال عليه الصلاة والسلام الشفعة فيها لا يقسم الحديث
وقسم عليه الصلاة والسلام الغنائم وكذا الخلفاء الراشدين من بعده
ويشترط ان يكون القاسم عالما بالقيمة لا يحتاج الي ذلك ولو نصب الشريك
من يقسم فان جعلوه وكيلا فلا يشترط ذلك بل يجوز ان يكون عبدا
او فاسقا صرح به جماعة قال الرافعي كذا اطلقوه ويكون الرضي في ذلك
والله اعلم **وال** واذا كان فيها تقويم لم يقتصر فيها علي اقل من اثنين
اثنتين اعلم ان الاملاك المشتركة قسمتها علي نوعين عند العراقيين
قسمه فيها رد وقسمه لا رد فيها وعند المروزي علي ثلاثة انواع
قسمه فيها رد وقسمه تعديل وقسمه افراز فقسمة الافراز قسمي
قسمه المتقاسمات فانما تجري في الحبوب والدرهم والاذهاب وسائر
المخليات وكذا تجري في الدار المتفقة الابنية النوع الثاني قسمة

التعديل

172
التعديل والمشارك الذي تعدل سهمها مع تارة يكون شيئا واحدا
وتارة يكون شيئين فصاعدا فان كان شيئا واحدا كالارض خلف
اجزاءها لا اختلافها في قوة الا نبات والقرب من الماء ونحو ذلك فيكون
ثلثها لجودته كثلثيها بالقيمة مثلا فيجعل هذا سهما وهذا سهما ان
كانت بينهما نفقين وان كانت شيئين فصاعدا فان كان عقارا
كدارين او خانوتين متساويي القيمة وطلب احدهما القسمة بان يجعل
لهذا دارا ولهذا دارا لم يجز للمتنع فلو كانا دكانين صفارا لا يجز
احدهما القسمة ويقال لهما العضايد فطلب احدهما القسمة لعيانا فهل
يجز للمتنع وجهان احدهما لا كالمفرقة **الشع** الثالث قسمه الرد وصورة
ان يكون في احد جانبي الارض ميرا وشجرا او في الدار بيت لا يمكن قسمته
فتضبط قيمة ما اختص به ذلك الجانب به وتقسّم الارض والدار علي ان
يرد من ياخذ ذلك الجانب بنسبة القيمة وهذه لا اجبار عليها بلا
خلاف نعم لو تراضيا بقسمة الرد جاز وبالجمل فالراجح ان قسمة
الرد والتعديل بيع وقسمة الاجزاء افراز علي الراجح ويشترط في الرد
الرضي **هـ** فان لم يكن في القسمة تقويم وقدم الحاكم بها اجبر
وجاز ان يكون قاسم واحد لان قسمته تكفي بمنع قوله فاشبه الحاكم
وهذا هو المذهب وقال ابن الرقعة ان تعلق بصبي او مجنون اشترط
اثنان والا فلا قضية كلام ابن الرقعة ان ذلك تجزئها لا تقويم فيه
واعلم انه لو فوض الشراكة القسمة الي احد المتراضين جاز بلا خلاف قاله
الرافعي وتبعه النووي والله اعلم **قال** واذا ادعى احد الشريكين الي
قسمة ما لا ضرر فيه لزم الاخر اجابته الاعيان المشتركة اذا طلب

احدا الشريكين او الشريك في قسمتها وان شئنا الاخر ننظر في الامر
في القسم اجبر الممتنع وذلك كالثياب الغليظة التي لا تنقص بقطعها والار
والدور والجوب ونحو ذلك لا تضر عليها وان كان عليها ضرر كالجوار
والثياب النخيلة التي تنقص بقطعها او الرخا او البير والحام لنهيها عليه السلام
عن ارضاعه المال فلو طلبوها من الحكام وكانت المنفعة تبطل كسيف
يكسبهم على الاصح لكن لا يمنعهم ان يفتشوا بانفسهم وان كان على امر
ضمر دون الاخر مثل ان يكون لاحدهما عتار ارض وللآخر شجرة اعشار فلذا
قسمت امكن صاحب الاعشار الانتفاع بها دون الاخر فان طلب صاحب
العشر لم يجز الاخر وان طلبها الاخر اجبر صاحب العتار لان صاحب العتار منعنت
والله اعلم **فصل** واذا كان مع المدعي بينه سمع الحاكم وحكم بها
فان لم يكن بينه فالقول قول المدعي عليه **الاسل** في الدعاوي
قوله عليه الصلاة والسلام اوبع على الناس يد عواهم لا ادعي نار دمار جالي
واموالهم ولكن البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه رواية الشيطان
واللفظ لمسم فاذا اقام المدعي البيعة قضى له بها ولو كان بعد حلف المدعي عليه
لاطلاق الخبر وقد تجب البيعة على اليمين لان اليمين من جهة الخصم وهو قول
واحد بخلاف البيعة فان لم يكن بينه فالقول قول المدعي عليه الحديث اوبع
الصحيحين قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين على المدعي عليه والله
اعلم **قال** وان تكلم اليمين ردت على المدعي فخلف ويستحق باليمين
اذا كان الحق المدعي به لشخص معين ممكن تخليفه وكل المدعي عليه ردت
اليمين على المدعي لانه عليه الصلاة والسلام رد اليمين على طالب الحق وذكره
البيهقي والدارقطني وقد ردت اليمين على زيد ابن ثابت فخلف على زيد

فلم

لم يثبت وهو مستفيض في الصحابة ولم يظهر منهم مخالف فان لم
يمكن تخليفه كالصبي والجنون والشعور وانتظار البلوغ والافاقه
وان كان الحق اخير معين من المسلمين كمن مات ولا وارث له بان وجد
في دفتر ما يدل عليه او ادعي الموصي اليه الله في الفقر بذكره فانه لا اله
هذه محبس المدعي عليه حتى يخلف او يدفع الحق لانه لا يمكن الفقه بالكل
بلاعين لان الحق يثبت بالافراس او بالبيد وليس النكول واحد منها والله
اعلم **قال** واذا تداعيا عينا في يد احدهما فالقول قول صاحب اليد
وان كان في يد يدهما تخالفا وجعل بينهما **القول** تداعيا اثنان عينا ولا
بينه فان كانت في يد احدهما فالقوله مع يمينه لان الاشعث ابن
قيس قال كان بيني وبين رجل من اليهود ارض فخرني فقذمته
اب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم الك
بيعة قلت لا فقال لليهودي احلف فقلت يا رسول الله تخلف ويد
بحالي فانزل الله تعالى ان الذين يشترون بعهده الله وابائهم ثمتا
قليل الاية رواه ابو داود واخرجه مسلم بن حنبل والبخاري وان كان
المدعي في يد احدهما وجعل بينهما لانه عليه الصلاة والسلام قضى مثل
ذلك والله اعلم **فصل** تداعيا دابة ولا حد لها عليهما جمل فالقول قول
صاحب الجمل بيمينه لانفراده بالانتفاع فلو تداعيا عبدا ولا حدا
عليه ثوب لم يحكم له بالعبد والفرق ان كون الجمل على الدابة انتفاع به
فيدع عليها والمنفعة في ليس الثوب للعبد لانه صاحب الثوب فلا بد له
قال البيهقي ولو تداعيا دابة حاملا وانتفاعا علي الجمل لاحدهما فهي
لصاحب الجمل ولو تداعيا دابة ثلاثة واحد سايقها والاخر اخذ قوائمها

والآخر راكبها فالقول قول الراكب لوجود الانتفاع في حقه **هذا هو**
 الصحيح بخلاف ما إذا تنازع اثنان جداراً عليه جذوع لأحدهما
 فانه بينهما فانهما ينتفعان به وان امتاز صاحب الجذوع بزيادة كما
 لو كانا في دار ولا أحدهما فيها متاع فانها بينهما ولو تنازع اثنان داراً
 في اسطبل أحدهما ويدها عليها فهي لها ان كان فيه دواب لغير مالكه ولا
 فهي لصاحب الاسطبل ولو تنازع اثنان عامرة في يدا أحدهما وعشرها وفي يد
 الآخر باقيةا حلها وجعلت كما لو كان أحدهما في حوض الدار والآخر في دهليزه
 أو على سطحها ولم يكن غير محوط فانها **لها قال** ومن حلف على فعل نفسه
 حلف على التقطع ^{والبيت} ومن حلف على فعل غيره فان كان ثابتاً حلف على البيت
 وان كان نفياً حلف على نفي العلم **من** حلف على فعل نفسه حلف على التقطع
 نفياً كان المجلوف عليه أو اثباتاً لاحاطة بعلم حاله وان حلف على فعل
 غيره فان كان على نفي حلف على نفي العلم اذا لم يكن عنده تهمه فيقوله الله
 ما علمت انه فعل كذا الا انه لا طريق له الى القطع **قوله** من له عند شخص
 حق وليس له يمينه وهو منكر فله ان يأخذ من جنس حقه مالم ان قدّر
 والا يأخذ من غير الجنس مع قدرته على الجنس وفيه وجوبه فان لم يجد غير
 الجنس جاز له الاخذ على المذهب الذي قطع به يمينه وهو الاصحاب والله اعلم
قوله ولا تقبل الشهادة الا ممن اجتمعت فيه خمسة او طاق
 الاسلام والبلوغ والعقل والحجبة والعدالة وللعدالة خمسة شروط ان
 يكون مجتنباً من الكباير غير مصر على القليل من الصفاير والاصل
 فيها الكتاب والسنة وجماع الامة قال الله تعالى واشهدوا اذا تباعدت
 وهو امر ارشاد وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال

لنرى

ثم قال نعم فقال فعلى شهادتها فاشهد او دغ والايات والاخبار
 كثيرة شتم للمشاهير صفات معتبرات في قبول شهادتهم منها
 الاسلام فلا تقبل شهادة كافر فيمينا كان او حربياً سواء شهد على
 مسلم او كافر واحق له الرافي بقوله عليه الصلاة والسلام لا تقبل شهادة
 اهل دين على غير دين اهلهم الا المسلمون فانهم عدول على انفسهم وعلى غيرهم
 وهذا الحديث رواه عبد الرزاق عنه من سائر رواه البيهقي ومنها يبلغ
 فلا تقبل شهادة العبي وان كان مرهقاً ومنها العقل فلا تقبل شهادة المجنون
 ومنها الحرية فلا تقبل شهادة الرقيق قسماً كان ام مدبراً ومنها العترة
 لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم ولقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ
 فتابوا وقال عليه الصلاة والسلام لا تقبل شهادة خائن ولا خائنه ولا
 زان ولا زانية ثم معرفة العدل محتاج الى معرفة امور يميز العدل من
 غيره فلهذا ذكر الشيخ لها شروط **قوله** وللعدالة خمسة شروط
 ان يكون مجتنباً من الكباير غير مصر على الصفاير لا تقبل الشهادة من صاحب
 كبير ولا مدمن على صغيره لان المنتصف بذلك فاسق وانما قلنا انه فاسق
 لان الفسق لغة التزويج ولهذا يقال فسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها
 والفسق في الشرع الميل عن الطريقة وهو كذلك والمراد بامان الصغير
 ان يكون الغالب من افعاله لا ان يفعلها احياناً ثم يقلع عنها ولهذا اقال
 الشافعي اذا كان الاغلب الطاعة والمرقة قبلت الشهادة وان كان
 الاغلب المعصية وخلاف المرقة ردت شهادته وهل المراد بالامان
 السالب للعدالة المدامه على نوع واحد من الصفاير ام الاكثار منها
 سواء كانت من نوع او انواع قال الرافي منهم من يفهم كلامه الثاني ويوافقه

المجهور

من غلبت معاصيه طاعته ردت شهادته قلت ومقتضى ترجيح
الثاني ان المداومه على صغيره لا نسب العدا له ليس كذلك فقد
هو بنفسه في غير موضع ان المداومه على الصغيره تصير كبيره فاعرفه
والله اعلم ولاصحاب اختلاف في حد الكبير وليس هذا الكتاب
من متعلقات البسط فلندكر حدين مما ذكره الشافعي احدهما ذكره
البغوي فقال الكبير ما يوجب الحد وقال غيره ما يلحق صاحبها وعيد
شديد ينص كتاب اوسنه قال الرافعي وهم الي ترجيح الاول اميل يعني
ما قاله البغوي قال لكن الثاني اوفق لما ذكره عند تفصيل الكاير
قلت وقال الحارثي الكبير ما اوجبت الحد وتوجه الي القائل الوعيد
والصغير ما قل فيه الاثم والله اعلم **والسليم السري** مامونا عند
الغضب محافظا على مروه **قوله** سليم السري احتريه عن سبها
من اهل البدع والاهواء وللناس اختلاف منتشر في تكفيرهم وان كانوا من
اهل القبلة ولاشك ان منهم من كفر قطعاً ومنهم من ليس بكافر قطعاً
ومنهم من فيه خلاف وليس هذا موضع بسطه والكلام فيمن تقبل شهادته
منهم من لا يقبل قال النووي فاضل الروض من كفر من اهل البدع والاهواء
فقد نص الشافعي في المختصر على قبول شهادتهم الا الخطايه وهم قوم يرون
شهادته او شهادة احدهم لصاحبه اذا سمع يقول لب عند فلان كذا فيصد
بيمين او غيره ويشهد له اعتماداً على انه لا يكذب هذا نصه والله اعلم
فيه على ثلث فرق فرقة جرت على ظاهر نصه وقبلت شهادته جميعهم
وهذه طريقة الجمهور واستدلوا بانهم يسيبون في زعمهم ولم يظهر
منهم ما تستحق الثقة بقوله حتى قيل هو لا شهادة من سب الصحابه

والسلف

والسلف لانه يقدم عليه عن اعتماد لا عن علاوه وعناد قالوا لو
شهد خطايي وذكر في شهادته ما يقطع احتمال الاعتماد على قول المدعي
عن قال سمعت فلانا يقول بكذا او رايتته اخرجه قبلت شهادته وفيه
منهم الشيخ ابو حامد ومن تبعه حملوا النص على المخالفين في الفروع
وردوا شهادته اهل الاهواء كلهم وقالوا هم بالرد اولى من الفسقه
وفرقة ثلثه ثالثة توسطوا فردوا شهادته بعضهم دون بعض فقال
ابو اسحاق من انكر امامة الصديق ردت شهادته لمخالفته لاجماع
ورد الشيخ ابو محمد شهادة الذين يسيبون اصحابه ويقذفون
عائشه رضي الله عنها وعنهم فانها مخصصة كما نطق به القران وعليه ترجيح
الامام والقراني والبغوي واستحسنه الرافعي وفي الرقيم ان شهادته
لخوارج مردوده لتكفيرهم اهل القبلة ثم قال النووي قد ثبت الصواب
مقالة الفرقة الاولى وهو قبول شهادته الجميع فقد قال الشافعي في
الام ذهاب الناس في تأويل القران والاحبار في امور تباينوا فيها
تبايناً شديداً واستحل بعضهم من بعض ما تطول حكايته وكان
ذلك متقارفاً مآمنه ما كان في عهد السلف الي اليوم ولم يعلم احد من
سلف الامة يقنطري به ولا من بعدهم من التابعين ردت شهادته
احد بتاويل وان خطاه وضلله وراه استحل ما حرم الله عليه فلا ترد
شهادته احد بشي من التاويل كان له وجه بحمله وان بلغ فيه احتمال
للال والدم هذا نصه بحروفه وفيه التصريح بما ذكرناه نعم قاذو عائشه
كافر فلا يقبل شهادته انتهى كلام النووي **قلت** كلام النووي صريح
في قبول شهادته من يستحل في تاويله الدم والمال وقد بالغ في ذلك فقال

والامام

الصواب كذا ولا يشترط البغاة نوع من المخالفين بشاويل وقد ذكرنا في
 هذا ان الباغي ان كان يستحل دماء اهل العدل واموالهم لا ينفذ حكم حاكمهم
 ولا تقبل شهادته شاهدتهم ونقله عن المعتبرين وتبعه النووي على ذلك
 وعلمه بالنسبة بل من ما يدل لك في المحرر والنهاج والفظاه وتقبل شهادته البغاة
 وقضا قاضيه فيما يقبل قضا قاضيه الا ان يستحل دماونا وقد ذكر النووي
 قبل هذا ما يقتضي شهادة المستسهل لكن جزم في شرح المذهب بتكثيرهم
 ذكره في صفة الائمة فليست به والخطايهم احباب ابن الخطاب الكوفي وهم
 يعتقدون ان الكذب كفر فان من كان على مذهبهم لا يكذب فيصدقونه
 عما يقولون ويشهدون له بحجج اخباره وهذه شهادة ضرورية لانها شهادة
 على غير مشهور والله اعلم **قول الشيخ** محافظا على مروءة مثله احتززه عن
 ليس كذلك **ولا تقبل** شهادة القمام وهو الذي يجمع القامة اي الكناسه
 وعملها وكذا القيم في الحمام ومن يلعب بالحمام يعني يطيرها ليلخل ثقلها
 في الجو وكذا الغني سواء اتى الناس واتوه وكذا الرقاص هذه الصوفية
 الذين يشعرون الي ولايم الظلم والكسبه ويظهرون الفوائد عند قصرهم
 وتحريك رؤسهم وتلويح ايدهم للنسبه كمنع الميائين واذا قرئ القرآن
 لا ينصتون واذا اتفق مزمار الشيطان صاح بعضهم ببعض يا وشواش
 فانكم الله ما انفسهم وازهدهم في كتاب الله سبحانه وتعالى وما ارعهم في
 مزمار الشيطان عافانا الله تعالى من ذلك وكذا لا تقبل شهادة من ياكل في الاسر
 ومثله لا يعتاده بخلاف من ياكل قليلا على باب دكانه لجوع كما قاله البندقي
 وكذا لا تقبل شهادة من يلعب بالشطرنج على الطريق وكذا لا تقبل شهادة
 من يكشف من بدنه ما لا يعتاد وان لم يكن عوره وكذا لا تقبل شهادة من

يكثر

يكثر من الكلمات المصنوعة او يدكر اهلها او زوجته بالسجف كما ذكره ابن
 الصباغ ونحو ذلك ومدار ذلك كله على حفظ المروءة لان الاصل في ذلك حفظ
 المروءة من الحياء ووقور العقل وطرح ذلك اما الخجل في العقل او قلة حياء
 او قلة مبالاة بنفسه وحينئذ لا يؤثر بقوله في حق غيره وهو او كان
 من لا يحافظ على ما يشاء في نفسه فغيره اولى فان من لا يحيا فيه يصنع
 ما يشاء وقد اختلف عبارات الاصحاب في حد المروءة مع تقاربها في المعنى
 فقبل انه يصون نفسه عن الاذناس وما يشهرها من الناس وقيل غير
 ذلك ولما اوردني وغيره من الاصحاب في ذلك امور مهمة مستكشفة لا بد
 هذا المختصر والله اعلم **قول الشيخ** ما مؤثرا عند الغضب احتززه عن لا يؤمن
 عند غضبه ككثير في زماننا هذا فلا تقبل شهادته لانه غير مأمون فسقطت
 الثقة به والله اعلم **المسألة** والمحقق ضرر ان حق الله تعالى وهو
 الاذي اما حقيق الادمين فعلم ثلثه اضرب ضرب لا يقبل فيه الاشهاد ان
 ذكر ان وهو لا يقصد فيه المال ويطلع عليه الرجال وضرب يقبل فيه شاهدان ورجل
 وامرأتان او شاهد وعين المدعي وهو ما كان القصد منه المال وضرب
 يقبل فيه شاهدان ذكران وهو النسب هذا والضرب الثاني وهو ما
 ليس مال ولا يقصد منه المال وهو ما يطلع عليه الرجال كالنسب والنكاح والطلاق
 والعناق والولاية والوكالة وضرب لا يقبل فيه الا اربع نسوة وهو ما لا يطلع
 عليه الرجال هذا هو الضرب الثالث ما يثبت به شهادة النساء لغيره فالاصح
 انه جاز شهادة رجل وامرأتين او رجلين واولي بالقبول والله اعلم وقيل
 يثبت بكل ذلك بامرأتين وعين وكما يثبت بشهادة النساء المنفردات
 بالنسبة الي الشهادة على الفعل لا يقبل فيه شهادتين على الاقرار مرجح بالموتى وغيره

بالرضاع والله اعلم **قال** واما حقوق الله تعالى فلا يقبل فيه النسب **وقد**
ثلاثة اضرى لا يقبل فيه اقل من اربعة وهو الزنا وحجة ذلك في الزنا واللعاط
قوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشه من نسايكم فاستشهدوا عليهن اربعة
منكم **وقد** مسلم عن سعيد بن عباد **قال** الرسول الله صلى الله عليه وسلم يود جنت
مع امرأتين رجلان **قال** حتى آتي باربعة شهداء **قال** نعم ولان الزنا والنواط
من اغلظ الفواحش فغلظ في الشهادة عليها ليكون استراليا ارم والله اعلم
وقد يقبل فيه واحد وهو هلال شهر رمضان واحتج له بقول ابن عمر رضي
الله عنهما **قراي** الناس الهلال فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رايت
فصاموا من الناس صيامهم رواه ابو داود وابن حبان في صحيحه ورواه الاذاري
واخرجه الحاكم في مستدركه والله اعلم **قال** وتقبل شهادة الاعمي الا في خمس مواضع
النسب والموت والملك المطلق والترجمة وعلي المصنوع وما اتخذ قبل العن
وصورة المسلة ان يقر شخص في اذنه بشي فيمسك اصابان يضع يده علي
راسه او بان بمسك يده ويحمله الي القاضي ويشهد بما قاله في اذنه لحصوله
العلم بذلك هذا هو الاصح وفي وجهه لا تقبل لجوار ان يكون المقر غرة وهو
بعيد قال القاضي حسين ومحل الخلاف اذ جمعها مكلن خال والصدق فاه
بازنه ونسبه فلو كان هناك جماعة وافرة في اذنه لم تقبل وكذلك تقبل شهادة
الاعمى فيما اتخذ قبل العن بشرط ان يعرف اسم المشهود عليه ونسبه
لان الاعمى كالصير في العلم بذلك والبصير له ان يشهد ولان هذه والله
اعلم **قال** ولا تقبل شهادة جاري الي نفسه نفعا ولا دافع عنها ضررا من
شروط الشهادة عدم التهمة واللهمة اسباب مضاها ان يجر الي نفسه
نفعا وذلك كشهادة الوارث لمورثه بجره قبل الاند مال حيث كانت

ما

ما نسب لان الشاهد هو مستحق موجب الجراحه فيصير شادك النفس
وكذا ايضا لا تقبل شهادة الغرماء للغير بعد الجرح فيفسد لا تقبلهم وكذا لا تقبل
شهادة الرعي لليتيم والوكيل للموكلهما فمؤثرهم ونحو ذلك من الصور الكثير بقوله
تعالى وادين ان لا تقرنا بواو ونحوه عليه الصلاة والسلام لا تقبل شهادة خصم ولا
ظنين والظنين المقتهم وهذا لا تقبل شهادة الدافع عن نفسه ضررا وكذا لا تقبل
شهادة الضامن ببراءة المضمون عنه **قال** الرافعي وكذا شهادة المشتري ببراءة
فا سزا بعد القبض وما شبه ذلك والله اعلم **باب العتق** العتق سبغ
الشرح على من ازاله الملك عن الادبي الي مالكه تقر بالي الله تعالى ما خوذ من قواهم
اعتق الفرس اذا سبق ونجا وعتق الفرج اذا طار واستقل وقوي وهو قربه
مندب اليها بالكتاب والسنة واجماع الامة **قال** الله تعالى فكذلك وفي صحيح
مسلم انه عليه الصلاة والسلام **قال** من اعتق رقبة اعتق الله بكل عتقه عتقا
اعتقايه من النار حتى فرجه بفرجه وغير ذلك من الاخبار وخصت الرقبة بالذكر
لان ملك السيد له كالحبل في رقبة فهو محبس به كالحبس الدابة يحبل في عنقه فلذا
اعتق فكانه اطلق من ذلك لان في العتق فكأن من الذل وتكبير الاحكام
والتعريف فكان من اعظم القرب واجزل النعم والله اعلم **قال** يصح العتق من
كل مال كجاي الام **قال** صحة العتق ان يكون العتق مطلقا تصرف في المال في
حال الحياة فاشبه الهبة اما من ليس بالمال ولا مالك التصرف فلا يصح اعتاقه لعدم
سلطنته علي ذلك **قال** نعم لنا قول في صحة عتق المفسر ويكون موقوفا علي فكل من
وجه في صحة عتق السفيرة الصبي في مرض الموت اذ جوزنا وصيتهما والله اعلم
قال بتصريح العتق والتحرير وبالكنايه مع النية قوله **بصريح** الباء متعلقة بصريح
الكنايه محطوف عليه وتقدير الكلام وبصريح العتق بالتصريح والكنايه بالنية ووجه

الربا الفاظ تغيب قطع الملك فان شبه الطلاق ثم نصرت العتق والحريه لانه
ثبت له اعرف الشرح فاذا قال اعتقك او انت معتوق او احريرتك او انت
محرر او انت حر عتق وان لم يقصد بذلك ابقاء العتق لان قوله جاز
كما جاء في الخبر والله اعلم فرج شخص اسمه كانت تسمى حرته قبل الرق فقال
لها سيد ها يا حرته ان قصد الندا لم تعتق وان اطلق فوجهان اشبه بهما
لا تعتق كذا ذكر ابن الرفعه والذي ذكره النووي في اصل الروضة ان لم يقصد
نداءها باسمها القديم عتقت وان قصد لم تعتق في الاصح ولو كانت
اسمها في الحال حره فان قصد النداء لم تعتق وان اطلق فكذلك لا تعتق في
الاصح والله اعلم ولما الفاظ الكتابية فقول لا ملك لي عليك ولا سلطان لي
عليك ولا سبيل لي عليك وانت لله وانت طالق وانت حرام وجعلك علي
غاربك وما اشبه ذلك كقوله لا حكم لي عليك **والله اعلم قال** واذا اعتق بعض
عبد عتق جميعه **واذا** اعتق شركا له في عبد وهو موسر شركي العتق
الي باقيه وكان عليه قيمة نصيب شريكه **قال** ومن ملك واحدا من
والديه او مولوديه وان سفل عتق عليه من ملكا احاد من مولد وان علا
او من فروعه وان سفل عتق عليه فلقوله عليه الصلاة والسلام ان تجزي
ولد والدا لا تجزى مملوكا فيشترى به فيعتقه رواه مسلم وفي رواية فيعتق
عليه ولان بين الوالد والولد بعضية ولا يجوز ان يملك شخص بعضه واعلم
انه لا فرق بين ان يعتق الوالد والوالدين في الدين **فرج** ملك ابن اخيه
ثم مات وهو موسر عليه دين يستغفر فوارثه اخوه والحال هذه وهو موسر
لم يعتق لانهم موسرون بالدين وقيل يعتق والله اعلم **فصل** في الولاء
من حقوق العتق وحكم حكم التصيب عند عدمه وينتقل عن المعتق

الى

الى الذكور من عصبته الواو بالند وقع الواو وهو مشتق من الوالدة وهي
المقاربة فكان العبد احدا فارب المعتق وقيل غير ذلك وهو في الشرع خصوصية
منزاجية عن عصبية النسب يقتضي المعتق الارث والعقل ولا يدا من النكاح
والصلاة عليهم وعصبية الذكور من بعده ولا صل في الباب بعد السنة الاجتماع
وقول الشيخ الولاء من حقوق المعتق حجة قوله عليه الصلاة والسلام الولاء المعتق
رواه الشيخان وفي رواية له الولاء من ولي النعمة وقوله الولاء اي العبد الغرق
وقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لكمة النسب **قال** ولا يجوز بيع الولاء ولا هب
في صحيح مسلم النعمية الصلاة والسلام فهي عن بيع الولاء وعن غيره **قال** النووي
فيه تحريم بيع الولاء وهبته وانما لا يصح ان وانه لا ينتقل الولاء عن مستحقه بل
هو لكمة النسب وبهذا قال جماهير العلماء **والله اعلم قال** ومن قال
لعبد اذا مت فانت حر فهو مدبر يعتق بعد وفاته من ماله **فصل**
التدبير وهو في اللغة النظر في عواقب الامور وفي الشرع تعليق عتق بالموت
والتدبير ما خوذ من التدبير لان الموت ذبر الحياة وقيل لانه لم يجعل تدبير
الا غيره وقيل لانه ذبر امر حياته باستخدامه وامر آخرته بعتقه وكان موقفا
في اهل بيته فاقه الشرع وقد برر المهاجرين والاصهار ودرت عايشة رضي الله
عنها امه واجمع المسلمين عليه وحكم الوصية من الثلث قيمه قولان اصحهما
التعليق وما جمعه اعتبار من الثلث فلقول ابن عمر المدبر من الثلث رواه الشافعي
والله اعلم **قال** ويجوز السيد ان يبيعه في حال حياته ويهطل تدبيره التدبير
لا ينزل المالك عن المدبر وانما تعليق عتق بصفه او في حكم الوصية وذلك لانه
التدبير فيه بازائه المالك والله اعلم **قال** وحكم المدبر في حياة السيد حكم العبد العتق قد
علمت ان التدبير لا يزيل الملك عن العبد واذا كان كذلك فليس هذا كسبا به والحياة

عليه

كالجناية على القن فان قتل فللسيد الفصاح والقيمة بحسب الجناية والله اعلم
قال فصل والكتاب مستحب اذا سالها العبد وكان مؤثما مكتسبا للكتاب
تعلق عتق بصفة ضمنت معاوضته وهي مودعه عن الفياض لانها بيع مالبة
بماله وهي مشتقة من الكذب وهو الضم لان فيها ضم نجم الي نجم والنجم الوقت الذي
يحل فيه مال الكتاب سميت به لان العرب ما كانت تعرف الحساب والكتابة وانما
تعرف الاوقات بالنجوم وهي ثمانية وعشرين نجما منازلا القمر فيقول اعطيك اذا
طلع نجم كذا فسميت باسمها جان او قد يطلق النجم على المال الذي يحل في الوقت فقال
الروائي في الكتاب اسلاميه ثم الكتاب مستحب اذا طلبها العبد بشرطين ان
يكون امينا قادرا على الكسب واجبة لذكري قوله تعالى فكانت بهم ان علمت
فيهم خيرا **قال الشافعي** والمراد بالخير الاكتساب والامانة فانه ورد يعني الخبز يعني
المال في قوله وانه لم يخير لشديد ومعنى العمل الصالح وقوله فمن يعمل مثقال ذرة
خيرا يره فحل معنا عليها الجواز ارادتهما التوقف المقصود عليهما لان غير الكسب
عاجز عن الاداء وغير الامين لا يوثق بعرفائه وفي قول نجيب الكتاب لظاهر الآية
والشهور الذي قطع به الجاهل لا يجب لانها بيع مال السيد بماله وهو حرام لانه
سفه ولانه عتق بعوض فلا تلزم السيد كالاستسعا فاذا الاية بحوله على الندب
والله اعلم **قال** ولا تصح الاعمال معلوم لان الجهالة به عزز ويؤدي الى النزاع وكلاهما
منهي عنه وهذا يقتضي ان اقل ما يجوز بخان من ذلك في الدلالة قول عثمان رضي
الله عنه لعبد لما غضب عليه لا كما تشكر علي بخين فلو جاز علي اقل لفعله لانه
ازيد في العتق به وقد روي انه عليه الصلاة والسلام قال الكتاب علي بخين
وهذا نص فان صح والافقيام كفايه وانه ولي بداريه والله اعلم **قال** وهي لازمة
من جهة السيد ومن جهة المكاتب جازيه وله تعيين نفسه وفسرها متى شاء

العقود

171
اعقود ما هو لازم من الطرفين كالببيع وغوه فالسيد فسخها كما يفسخ
البائع البيع بعجز المشتري عن الثمن ولو لم يعجز ولكن امتنع المكاتب عن الاداء
فلسيد الفسخ ايضا والله اعلم **قال** ذلك المكاتب التصرف ما فيه تنمية المال وعلى
السيد ان يضع عنه من مال الكتاب ما يستعين به ولا يعتق الا باءا جميع
المال بعد القدر الموضوع لقوله تعالى واتوهم من مال الله الذي اتاكم وظاهر الجواب
وعز علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في قوله تعالى واتوهم من
مال الله الذي اتاكم قال ربع الكتاب رواه النسائي وقال الصواب وقفه واما
الحاكم فقال ان روايه الربع صحيحة الاسناد وروي عن ابن عمر في الآية ضعفوا
عنهم من مكاتبهم فلو لم يحط السيد عنه شيئا وجب ان يوتيه مالا من عنه ولخط
هو الاصل والابتداء عنه هذا هو الاصح المخصوص **اعلم** انه لو حط او ادي
من حين العقد اجزا على الاصح ويستحب قدر الربع على الاصح وقيل الثلث والكتابة
الفاسدة لاحط فيها على الاصح ولو قبض المال كله رد عليه بعوضه لظاهر الآية **اعلم**
انه لا يعتق المكاتب ولا شي منه ما بقي عليه درهم لقوله عليه الصلاة والسلام للمكاتب
عبد ما بقي عليه من مكاتب درهم رواه ابو داود ولانه ان غلب فيه العتق
بالصفة فلا يعتق قبل استكمالها وان غلب حبي المعاضدة فالبيع لا يجب
تسليمه الا بقبض جميع الثمن كذا هذا والله اعلم **قال** فصل واذا اصاب
السيد امته فوضعت مما تبين فيه شيء من خلق الادي حرم عليه بيعها وهبتها
وجاز له التصرف فيها بالاستخدام والوطي **قال** وطى الزنا من فحلت منه انعقد
ولده حرا وتصير الامة بالولادة مستولدة تعتق بموت السيد ويقدم عتقها
على الديون كما سياتي وكما ثبت الاستيلاء بوضع النمام كذا ثبت بالقاء
مضغه ظهر فيها خلقه الادي اما لكل احد او للقوابل واهل الخبره من النساء فان

فان لم تظهر وقلن هو اصل آدمي ولو بقي التصور فمهل يثبت الاستيلاء فيه
خلاف قبل يثبت كما تنقضي به العدة والذهب لا يثبت امية الولد وان
انقضت به العدة واجتج لا امية الولد وحرية بحديث ابن عباس رضي الله
عنها قال لما ولدت مارية ام ابراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقها
ولدها رواه ابن حزم باسناد صحيح كما قاله في البيع وقال هنا كل رجالة
ثقة وبقوله عليه الصلاة والسلام من اشراط الساعة ان تلد الامة
ربتها اي سيدتها فاقامه عليه الصلاة والسلام الولد مقام اميه والاب حر
فكذلك الولد والا ولا عليه لاحد لان مانع الرق قارن سبب الملك فرفع بخلاف
مالوا اشتري زوجته الحامل منه فان الولد يعتق عليه وولاه له واذا ثبت
حرية الولد وامية امه ثبت لها حق الحريم وحرم بيعها وهبتها ورهنها والو
صية بها الحديث ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي عن بيع امهات الاولاد وقال لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن ليستمتع بها
سيدها مادام حيا فاذا مات فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي وابن القحطان
وقال كل روايته ثقة وهو عندي حسن او صحيح رواه مالك في الموطأ
نافع عن ابن عمر فان قلت في حديث جابر رضي الله عنه كنا نبيع امهات
الاولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نري بذلك باساروا النساء
وابن ماجه وابن حبان في صحيحه بمعناه وفي رواية ابي داود وابن حبان
ايضا من حديث بعنا امهات الاولاد علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابي بكر الصديق رضي الله عنه فلما كان عمرهما انا فانتبهينا واجيب علي تسليم
صحة ذلك ان هذا الفعل منهم في زونه عليه الصلاة والسلام وهو لا يشعرون
هذا الامر نادرا وحتمل انه كان مباحا ثم نهي عنه ولم يعلم بذلك الصديق رضي الله

عنه ومثل هذا يعني عدم العلم ويجوز للسيد استئجارها واجارتها وطيبها بالخدمة
وفي تزويجها اقوال اصحابنا انه يجوز ايضا والله اعلم قال فان مات السيد عتقت
منه اس المال قتل الديون الوصايا اما عتقها فلما مر من الاخبار ولان الولد
انعتق حرا او عتقه منها فقد صار بعضا حرا فاستتبع باقية كالاعتق
واما كونها من راس المال فلانه اتلاف حصل بالاستمتاع فاشتبه الاتلاف بالاكل
واللبس وبالقيا من تزويجها في مرض الموت وقبل لا تعتق بموت السيد
وخطب علي رضي الله عنه بالكونه فقال اجمع رأيي وراي عمر علي ان لا تباع امهات
الاولاد وانا الان ارا بيعهن فقال له عبيدة المسلماني رايتك مع الجماعة
احب اليك من رايتك في الفرقة فاطرق علي رضي الله عنه ثم قال اقضوا ما
انتم تقضون فاني اكره ان اخالف اصحابي ولهذا اختلف الاصحاب
هل يرجع علي ام لا قال النووي في امر الدروسة فان قلنا بالمذهب انه لا يجوز
بيعها فنقض بجوازه قاض فخي الروابي عن الاصحاب انه ينقض قضاؤه
وما كان فيه خلاف بين الفرق الاول فقد انقطع وصار محققا علي منعه ونقل
الامام فيه وجهين انتهى ومقتضاها رجحنا التقصير قال الدارقطني وللأصوليين
خلاف في انه هل يشترط الحصول الاجماع انقراض العصر واصحابنا وجهان فيما
اذا اختلفت الصحابة في مسألة ثم اجمع التابعون علي احد القولين هل يرتفع
به الخلاف الاول قال النووي لاصحابنا اجماع وقال الغزالي وابن برهان انه
مذهب الشافعي وقال امام الحرمين ميل الشافعي اليه ومن عبارته الرشقة
في ذلك ان المذهب لا يموت بموت اصحابها والله اعلم قال وولدها من غيره
ممنزلة لها اولاد المستولاة ان كانوا من السيد فلا خفاء في حرمتهم وان حدثوا
من فكله اوزنا فلم حكم الام لان الولد يتبع الام في الحرية فكذا في حق الحر

فصل بغيره الجنة | فصل احوال الرهب | فصل الشراك | فصل اربعين الوعد

فصل سنن الوضوء | فصل الاستحاضاء | فصل يقضي الوضوء | فصل واجب الغسل | فصل فرائض الغسل

فصل سنن الغسل | فصل الاغتسال | فصل المسح على الرأس | فصل يبيع الغنم | فصل شرائط التيمم

فصل وفرائض التيمم | فصل والذوق بفصل | فصل وكلام اخر من الميامين | فصل والحجوات

فصل ومنه الاذان | فصل الحزق | فصل الفضة ثلاثا | فصل وجوب على الحائض | فصل وجوب على الحن

كتاب الصلاة | شرائط وجوب الصلاة | اركان الصلاة | الصلاة المستوية | وصلا

وسنها الصلاة | وصتها | والمرأة تغسل | فصل

وركعات الصلاة | والمتروك من الصلاة | ومن اوقان لا يلى | شرائط وجوب الحج | وجوب للمساو

المفروض | صلاة الكسوف | صلاة العيدين | صلاة الاستسقا | وصلاة الخوف

وجرم على الرضخ | ويزم في الميت طمعة | كتاب الزكاة

واما الزروع فجب | واول نصاب الببل | واول نصاب البقر

واول نصاب الغنم | والحليطان يركبان | ونصاب الذهب

ونصاب الزروع | وتقوم عروس التجار | وتجب زكاة

وتدفع الزكاة | كتاب الصيام | انقضاء

وجبان | كتاب الحج | الاعتكاف

كتاب البيوع | وسنن الحج | والسام

وكما جازيعة | والحج

وجع ضان الدين | والكفالة بالبدن

وكما جازيعة | والمقرض ضريان

وشركة

وشركة

وشركة